

قوله انك انما تعلم ما  
اوتيتك الله من فضله  
موتيت على انك تعلم  
الاراد انما تعلم ما  
وتنزل الامور من  
الاولى من فضله  
مع غدا انما تعلم ما  
منه الامور من فضله  
تلك من فضله  
قوله انك انما تعلم ما  
وتنزل الامور من فضله  
الاولى من فضله  
مع غدا انما تعلم ما  
منه الامور من فضله  
تلك من فضله

[illegible]

رحمة الله تعالى  
البر احمد  
خلان الزم والزم  
عليها الصواب  
في بيان  
بأي صوم  
كيفية صوم  
الان علم الامان  
السلامة



[illegible]

[illegible]



آيات كثيرة متواترة ثم في حرمة اعتدال الحرام والحكم في كل موضع بعض عادات الجاهلية في الحج ثم في بعض مسائل القتال  
آيات كثيرة متواترة ثم في الحج والعمرة وبيان الاحتياط فيها ثم بيان احكام التمتع ثم في بيان وقت الحج وشروطه والوقوف  
بعرفة والزواجر ثم في تكبيرات التشريق وشروط الحارم في حرمة الحج والمسير وبيان لفظة الزكوة واصلاح اليتامى ثم  
في حرمة تلحق المؤمنين والمؤمنات مع المشركين والمشيركات ثم في حرمة القربان حاله الحيض ثم في عدم الحلق بمحبة وميم  
كثير الحلق وتقليم الايمان والمواظبة فيها واعدائها ثم في بيان اللباة ثم في عدة المطلقة وبيان ارجحية فيها والطلاق  
الرجعي والخلع والعايلة وبيان انقضاء العدة والخراج بعد آيات كثيرة متواترة ثم في بيان الرضاع عدة وجوب  
والكسوة للمرأة ولو الداء ثم في عدة المتوفين عنها زوجها ثم في جواز تعريض المعتدة بالخطبة ومنهم من جازها قبل  
العدة ثم في وجوب مهر المهر المستوفى بخلقه غير المدخول بها ثم في قرينة الصلوات الخمس قرينة القيام فيها  
وسقوط التوجه الى القبلة وقت الخوف فيها ثم في فدية السننات وسكتان ثم في عدم الشرائع التي يجمعها الطائفة ثم في  
الموسم والبيعات ثم في زكوة التجارة ثم في فضل النفقة وان العمل والنفقة ثم في انفسه صوابها  
واخطاؤها ثم في حرمة الربو اوعدا به ثم في الربو في الدين في تبجيل الدين عن المعسر ثم في بيان بيع السلم وسقائه  
والطهارة والاستسقاء وكيفية الاستسقاء والشهادة على اليمين وجوبها من عدم كتابة الدين في  
طوبى لمن ثم في ان عزم الذنوب غير مغفور ثم في عدم التكليف بالاطلاق وعدم المصلحة في النسيان  
وبعد سورة النور وفيها آيات المسائل الاولى في بيان الحكم والفتاوى ثم في تفسير الجمل على الاكثر ونحوها  
فيما بينهم ثم في تفسير بنيان عليه السلام سائر الانبياء ثم في كون البيت اسناديا قرينة الحج على المستطيع ثم  
في قرينة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم في كون الاجماع حجة ثم في حرمة الربو لو ان لا يرجع المؤمن الى  
بالذنوب الصغار ثم في تعليم العلم وان خبر الواحدية وبعد سورة النساء وفيها آيات المسائل الاولى في بيان  
الرابعة والواحدة من الازواج والعدل بينهما ثم في عطاء الميراث للمرأة الا بالزوج ثم في عطاء الو  
اللال لامة عدم اعطائه للسفهاء الصغار ثم في من بعض ما كان الجاهلية من كل الميراث بيان شرعية ثم بيان  
عنه من عطاء النبي من شركته للينا والساكين واولى القرى الغير الوارثين ثم قسمته بين اصحاب الغر الفريسيات  
لوطيان ثم في مسائل فيها شتم من جدد والذين اثم في عدم قبول ايمان الباطن من بنية ثم في بعض عادات الجاهلية في الحج  
ايمان متعاقبا ثم في احكام النكاح ونصف ثم في الحكم في النكاح ووجوب المهر والاربا على يده نصف اخرى ثم في جواز النكاح  
الامر بغيره ثم في الحرمة ولو من اذن المولى بغيره ثم في النكاح في ولاء المولاة ثم في بيان محبة الرجل من المرأة

والنشرة مسبا في بيان المتوفى ثم في حرمة الصلوة حال السكر وجال الجنابة وبيان التيمم ثم في بيان ان الشرك غير مغفور ثم في اداء الايات على الوجه الحق ثم في بيان ان الطاعة اولى الامر واجبة ثم في الخروج الى المياد متفرقة ومجتمعة ثم في ان رد الاسلام فرض ثم في بيان القتل خطأ وجوب الكفارة والدية فيه ثم في عدم الكفارة في القيد ثم في حرمة القتل بحجر وكلمة يشهد به ثم في وجوب الحجرة ثم في قضاء الميقات في حصر الصلوة للسافر ثم في بيان صلوة الجنون ثم في بيان صلوة المريض ثم في ان الاجتناب جائز لذني عليه السلام وان الكلام النفسى حتى ثم في ان الاجماع حجة قطعية ثم في شبهة الزوجة فوثبتا الصبر بآدم في بيان العدل من النساء ثم في اداء الشهادة على الوجه الحق وجواز علي الاقارب والوالدين ثم في ان الكفار لا ولاية لهم على المؤمنين ثم في ان الربوا حرام في جميع الاوقات ثم في بيان عشرة الفرائض آية وبعد ما سورة المائدة وفيها آيات المسائل الاولى في حل الانعام وحرمة الاصطياد حال الاحرام وحرمة شتات العدد الهدي والعلامة ونحوه ثم في بيان احرام اكله ثم في بيان سكره الاصطياد ثم في بيان حال الذابح وجواز نخل المزملة والكفائية ثم في فرائض الوضوء والغسل وايتيم ثم في قطع الطريق ثم في السرقة ثم في الغصا من النفس وما ذابح في ان العمل القليل لا يفسد الصلوة ثم في شبهة الاذان ثم في كفارة اليمين ثم في حرمة الحج المبرور ثم في حرمة الصيد حال الاحرام وبيان كتمان ثم في جواز صيد البر حال الاحرام ثم في شبهة الصيد في الصلاة ثم في ان حل المطلق على الصيد لا يجوز ثم في نسخ بعض احرام في الجالية من الحجرة والسبابة والوصيلة والحام ثم في بيان الاستهاد والدعوى وتكليف الشاهد والدعي والدست عليه وغير ذلك ثلث آيات تسئل وبعد ما سورة الانعام وفيها آيات المسائل الاولى في عدم حضور مجلس البدعة ثم في الحل الذابح ثم في ذكر اسم الله عند الذبح ثم في نسخ رجوم الجالية في القعدة ثم في نسخ رمي النساء ثم في ان الجنين الميت حرام ثم في بيان زكاة الزرع ونحوه ثم في بيان بعض المحلات والمخارج ثم في بيان الحرم المكى ثم في بيان ان احدى من ثلث وسبعين فرقة ناجية والبقاى مالهة ثم في بيان علامات القيمة وان طلوع الشمس من مغربها من العلامات وبعد ما سورة الاعراف وفيها آيات المسائل الاولى في انصاف الى الصلوة والوسيع فيها الى القبلة وادائها في المسجد ثم في ان سكر الجور مفسد في الصلوة ثم في احوال الاعراف وتحقيق ثم في حرمة اللواط ثم في ان الاثمن من عذاب الله كره ثم في تحريم

العبادت ووضع الاصر والاعلال عما تم في ان الباقى حتى تم في ان الموتر لا يعبر عنه الامام وبعد  
 سورة الانفال فيها آيات المسائل الاولى في حكم الانفال ثم ان الامام عليه السلام في عدم الفرائض  
 وان عدم الحرب ليس بمنع ثم في عدم الخيانة في الامانة وعدم الخلو في المنع ثم في ان الردوا اسلم  
 سقط عنه قضاء العبادات ثم في قسمة الغنائم ثم في نقض الذمى العبد ثم في الجهاد بالليل والسر  
 والصلح في الحرب ثم في ان الكفار يجب قتلهم باسواء اضعاف المؤمنين ثم في بيان الاسرى والقنن ثم في  
 نسخ من النوازل بالهجرة وبعد سورة البراءة وفيها آيات المسائل الاولى في وجوب القتل كافة في  
 المؤبقة واثبات الصلوة واثبات الزكاة ثم في مسئلة الاستيمان ثم في نقض الذمى العبد ثم في ان ليس للكاظم  
 وانما هو للمؤمنين ثم في ان لا يجوز للحاكم دخول المسجد للحج والعمرة ثم في الجزية ثم في زكاة الذهب والفضة  
 ثم في ان السنة الشرعية بالامنة ثم في فرضية القتال على جميع المسلمين ثم في بيان مصارف الزكاة  
 ثم في ان الاستسقاء بالشرعية كغيره في ان الصلوة على الكافر لا يجوز بحال ثم في عدم القتل  
 على الضعفاء ثم في اخذ الزكاة من المؤمنين والدعاء لهم ثم في مسجد الفراز والتوى وفصلية  
 الاستسقاء بالامانة وان من الذكر لا يقض الوضوء ثم في ان المدد والمقاتل في استحقاق الفدية ثم  
 في ان خبر الواحد يجب العمل وان النقال لا يجب على الضعفاء وبعد سورة يونس  
 وفيها آية في فضيلة مسجد البيت وبعد سورة هود وفيها آية في اوقات الصلوة الخمس  
 وبعد سورة يونس في وصف وفيها ثلث آيات من المسائل الاولى في ان جبر الحامل ثم في  
 ان تعليق الكهالة بالشرع جائز وانها معتد بلفظ الرعي ثم في جواز بيع الطعام مكانة وجواز البضاعة  
 وبعد سورة رعد خالية عنها وبعد سورة ابراهيم وفيها آية في اثبات عذاب  
 القبر وبعد سورة الحجر خالية عنها وبعد سورة النحل وفيها آيات المسائل الاولى  
 في شاة الامام وما يتعلق بها ثم في حرمة الخيل والبغال والحمير في ان لحم السمك حلال وان الحلي  
 يطلق على النوازل في بيان مشرب السكر ثم في بيان المرقوق ثم في ازالة الصف والشعر والوبر في  
 استحباب الاستعادة ثم في جواز الكفر بحال الاكره وبعد سورة بني اسرائيل وفيها آيات المسائل  
 الاولى في المعوج ثم في شرعية العصا ثم في عدم البلوغ ثم في اوقات الصلوة وفصلية الكعبة ثم في الجهاد والاختار  
 في القرارة ثم في كبر التحريم وبعد سورة الكهف وفيها آيات الاولى في مشروعية النكاح

ثم في بيان ان خرج بالجرح وما يخرج من علامات العقيدة وبعد حاسورة مرهم وفيها آية في بيان ان الصراط المستقيم  
 وبعد حاسورة غلط وغير آيات الاولي في فضاء الصلوة ثم في اوقات الصلوة وبعد حاسورة الانبياء وفيها آيات  
 آيات من المسائل الاولي في بيان ان التوحيد ثم في محرم الحرام ثم في ان المجتهد يحل في العيب وبعد حاسورة  
 اليه فيها آيات المسائل الاولي في بيان ان لا يجوز رجوع دور كنه ثم في بيان الحجة وفي الهدايا والاكل منها  
 وتعلمها وابناء النذر ولطواف الزيادة ثم في ان الهدايا يجب ان تكون سليمة عن العيب ثم في خروج  
 المبدن والاكل منها وبعد حاسورة المؤمنين وفيها آية في بيان ان غاصب البيضة يفسد بها فقهوان  
 اخر تحت في يد وبعد حاسورة التور وفيها آيات المسائل الاولي في حد الزنا ثم في حرمة نكاح الزاني مع  
 الصالحة وبالعكس ثم في حد القذف ثم في حد اللعان ثم في الاستيذان عند دخول في بيت الغير ثم في حوزة القدر  
 والراة من الاجانب الحرام ثم في نكاح الرقيق ثم في المكاتب ثم في حرمة الاكرام على الزنا لا ما ثم في  
 الاستيذان عند دخول المولى والاطفال ثم في حرمة الطهار الزينة للنساء الضعيفات ثم في  
 دين مسائل الشارب والطعام ثم في ان الامر للزوج وبعد حاسورة الفرقان وفيها آيات الاولي  
 في كون الماء بطلها ثم في قضاء الورد وبعد حاسورة الشجرة وفيها آيات الاولي في جواز القردة  
 بانثارية في السلوة ثم في جواز التسعة وعشرة وبعد حاسورة النمل وفيها آية في ان حرمة الدابة  
 من علامات القيامة وبعد حاسورة العصاة وفيها آية في ان المجهور ان يكون يرى العنصر  
 وبعد حاسورة العنكبوت فائدة عنها وبعد حاسورة الروم وفيها ثلث آيات من المسائل الاولي  
 في مشروعية السجود التاسعة بين المساء والحربى ثم في العنقون الخمسة ثم في فسخه الحرام و  
 بعد حاسورة لقمان وفيها ثلث آيات من المسائل الاولي في حرمة الشفة ثم في ان الطاعة للولي  
 في حق الكافر والمعاصي لا يجوز ثم في ان خمس من الغيب الباطنة الالهية وبعد حاسورة الم السجدة  
 وفيها آية في ان الاصل ليسموا على الله تعالى وان الشبهة في الجلي وبعد حاسورة الاذباب وفيها آيات  
 من المسائل الاولي في ان الفاسقة باوم ليست بام ولتبنى ليسموا ثم في ان اولى الامم ثم في ان التزكية  
 في ان الميرة اذا انفادت زوجا لم تكن ثم في تفصيل اذولم النبي بالسلام ثم في ان الله للزوج وبثوب بنتها  
 وقرن البعد وكل ملية البنتي ثم في ان خرافة السوء فقام الانبياء ثم في ان غير الاول بها انطلقت عدة عليها  
 ثم في مل الاذولم بالبرود حل مبات المومعة والمحال والنفلة والساوا فقام بفتنة البرية وكون المومعة شرية

ثم في احجاب النساء من الابواب وعدمه من الحارم ثم في ان الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على  
المؤمنين وبعد ما سورة سافات ثانياً عن بعد ما سورة يس وفيها آية في بيان الحشر على طريق علم  
الكتاب وبعد ما سورة الصافات وفيها آية في ان من نذر بذبح الولد يلزم ذم النبي بعد ما سورة  
وفيها آية في ان الركوع يقوم مقام سجدة التلاوة وبعد ما سورة زمر وفيها آيات من المسائل الاولى  
في ان الخير مرضى بعد تعالى في الشريعة بعد تعالي ثم في الغزوة والصورة وحقبة البعث ووزن الاعمال ونحوه  
وبعد ما سورة المؤمن وفيها آية في اثبات عذاب القبر وبعد ما سورة نجم السجدة خالية عنها وبعد ما سورة  
شمس وفيها آيات من المسائل الاولى في ضمان الجنائيات ثم في اقسام الوحى وبعد ما سورة فرقان  
وفيها آية في ان نزول عيسى عليه السلام من علامات القيامة وآية في بيان ان كرم الشهادة العلم وبعد ما سورة  
المدثر وفيها آية في ان الدخان من علامات القيامة وبعد ما سورة الجاثية خالية عنها وبعد ما سورة  
الانعام فيها آيات من المسائل الاولى في ان مدة الرضا حولان وانصف جمل ثم في ان نعم ايمان الجن  
هو المغفرة من الذنوب لا دخول الجنة وبعد ما سورة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفيها آية في باب اعتقال منسوخ  
عنه وبعد ما سورة الفم وفيها آيات من المسائل الاولى في انه لا يقبل من مشرك الحرب الاسلام  
او السيف ثم في انه لا يجب القتال على العتقاء ثم في ان مكة تحت عنة لاصلي ثم في ان مذبح هدي الحدي  
ثم في ان الحرة بشر طرية الحن ثم في بيان فضائل الصحابة وبعد ما سورة الحجرات وفيها آيات من المسائل الاولى في  
الاخوة قبل الصلوة وفي يوم اشك ثم في ان خبر الفاسق واجب التوقف ثم في ان قتل البغى واجب وبعد ما  
سورة في خالية عنها وبعد ما سورة الذاريات وفيها آية في اتى والابان والاسلام وبعد ما سورة الطور وفيها  
آية في ان الخصال المؤمنين متبهم اباهم وبعد ما سورة القمر وفيها آية في جواز الهبات وبعد ما سورة الرحمن وفيها آية  
في ان الخلل والربان ليسا من الفاكهة وبعد ما سورة الواقعة وفيها آية في تسبيح الركوع والسجود  
وعدم جواز مس المصحف للجنب وغيره وبعد ما سورة الحديد خالية عنها وبعد ما سورة المجادلة وفيها  
ثلاث آيات في كفارة الظهار وبعد ما سورة الحشر وفيها آيات من المسائل الاولى في ان القبار  
تجوز في ان يدم ديار الكفار وقيل استجارهم بغير ثم في قسمة الفخ وبعد ما سورة المتحة وفيها آيات  
في جواز الوصية للذمي ودون الحر ثم في هجرة اهل الكفر من المؤمنين وبالعكس آيات من فستات  
ثم في سورة النساء آية وبعد ما سورة الصف خالية عنها وبعد ما سورة الجمعة وفيها آية في اثبات صلوة الجمعة

[illegible]



[illegible]





انه ذكر في نسخة التبريل ومنها بخط السخري والاشارة وقد اشارت بقوله والحمد اعلم بما منزل ويقول بل اكثر  
 لا يعلمون الى اسرار السخري كما اشار به في قوله اعلم ان السخري على كل شيء قد يراد الى ذلك قبالا لجملة غلاما بهنا  
 بيان السخري والاشارة فيقول السخري في اللغة التبريل في اللغة العربية عبارة عن انتهاا الى الشيء المطلوب  
 الذي كان في تقرير او ادما استمراره فيقول بل في نسخا وبيان محض في حق صاحب السخري كما في التبريل  
 فلا يلزم منه صفاته المدعى في جعل السخري كعمل الجمل والوجود والعدم في نفسه ان يكون له بالذات كونه  
 الايمان ولا مستغنا لانه كونه الكفر ولم يلحق به ما ينافي ان السخري من توقيت او تباين ثبت لثباته  
 فالوقت لا يفكر له في السخري والى ابي الذي ثبت لثباته قوله تعالى كمال الدين في بابك  
 والى ابي الذي ثبت دلالة مثل سائر السخري التي قبض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهره  
 التمكن من عقد القلب يعني يكون زمان افضل من السخري والناسخ قد رايتم فيمن الاغناد  
 على المسخوخ ثم تزل النسخ ولا يشترط زمان التمكن من فعل المسخوخ خلافا للمعقولة ثم انه قد تقرر  
 ان القياس لا يعلم تاسخا وكذا الاجماع عند الاكثر ما لا يجوز نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة  
 يجوز نسخ السنة بالسنة وبالكتاب عندنا وعند الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب بالا بالكتاب ولا  
 الا بالسنة تسكيا له لوجاز نسخ الكتاب بالسنة ليعول المنكرون المجادلون ان الرسول اول كتاب  
 الله تعالى فكيف لو من بعده سبب تبليغه وكذا الوجاز نسخ السنة بالكتاب ليعول الطاعون ان الله  
 رسوله ولا فكيف لو من بعده في حق النبوة ونحن نقول ان السخري غير قابل في الواقع بل هو بيان محض  
 فجاز ان يبين اعمدة انتهاا كلام رسول الله او رسول مدق انتهاا كلامه به واما الطعن فلا مفر منه في  
 التسخين ايضا على ما عرفت بهذا في الأصول ولا يقال ان قولنا لا يجوز نسخها او مثلها يقتضي عدم جواز  
 نسخ الكتاب بالسنة او السنة ليس بمثل الكتاب ولا يجوز من لا نقول ليس المراد بالخير والثلث لا يجوز  
 كذلك في القفظ بل في النعم والثواب ويجوز ان يكون السخري خير من الكتاب او مثالا له فيها وهو ما  
 يأتي به المدعي لامن الكتاب وعلى هذا يميل ايضا ما تمسك الية من انه لا يجوز نسخ السخري با بدل  
 اقل او البصر يقتضي ان يأتي بديل هو سواء او اوضح منه وذلك لا يجوز ان يكون عدم الحكم  
 او الحكم الاقل خير او اصل في النعم والثواب والسخري قد يكون بخير الناسخ ايضا كما ذكره  
 البغدادى ولكن يتاقتضى انقلنا من ذهب الشافعي والناسخ خير من السخري الصلوات الخمسين بالنسب







وعلى الذين يطعمون فقير طعم مسكين قالوا انتهال على ان من اطاع اداء الصوم يجوز ان يخطو  
 لكل يوم مسكنا وليس كذلك في منسوخة الآية التي بعد ايهي قوله من شهد مسكنا الشاهد غير فانه لم  
 بوجوب الصوم لكل من شهد شبر وقيل ان هذه الآية محكمة وكلمة لا مقدرة يعني من لم يطعم اداء الصوم  
 ينقض ويخطئ لكل يوم مسكنا فثبت منه مسئلة الشتم الثاني وقوله تعالى ولما اولئك ما كانوا ينقون قل  
 العوف قال صاحب الحسني والمذكر والمام الزاهد الصوم الفضل فهو يدل على وجوبه من كل المال المقتدر  
 عن الحاجة ولا يرضى العرف الا بعد ادرهم العشر فهو منسوخ بآية الزكاة وقوله تعالى والذين يوفون  
 منكم ويذرون ازواجا وميرة لا زواجهم متاعا الى الحول عيشهم اخرج قالوا ان هذه الآية تدل على  
 وجوب الوصية للميتات من الموت والسكنى وجوب العدة مولا كما لا فوجوب الوصية منسوخ بآية  
 الميراث الذي هو الرزق والتمسك بالسكنى منسوخ عندنا بميراث المسكنى ثابت عند الشافعي ثم وجوب  
 العدة الى الحول منسوخ بآية قبله وهي قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بالشهر  
 اربعة اشهر عشرين يوما من النكاح في القرآن الا وهو متأخر عن منسوخة طاعة كما انه مؤخر عنه  
 منزولا الثاني موضعين اعمدهما هو الاول والثاني هو ما سألني في الارباب صرح به في الاقناع فعندى  
 في اكثر من موضعين كما يكلف عليك ثم هذه الآية الناسخة تدل على ان عدة متوفى الزوجه اربعة  
 اشهر وعشر اسوا كانت مالا او لا وليس كذلك بل عدة الحامل وضع الحمل فيه فيما اجتمع منسوخة  
 الزوجه والحامله منسوخة بآية الطلاق وهي قوله واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهذا عندنا  
 وعند الشافعي راج وقيل هذه الآية الناسخة غير منسوخة بل تعدى الحامله المتوفى عنها زوجها ابعد الاجل  
 وقوله تعالى ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب وقوله ولا ياب الشاهد اذا ما دعوا فامضوا  
 يدل على ان الكاتب يجب عليه كتاب الدين في سج السلم والثاني على وجوب تحمل الشهادة على الشاهد  
 بما منسوخان بقوله فيما بعد ولا يضار كاتب ولا شهيد على ان يكون لا يضار ربنا للمعقول قيل  
 انها محمولان على الذباب واقيان على وجهيها وان الثاني محمول على اداء الشهادة بعد التحمل والاول على  
 وقت الغيرة فقط وقوله العاد ان تبدوا في انفسكم او تخفوا بها فليست عليه ان يدل على ان المراد بهذا  
 بكل ما خطر به قلبه من الذنوب وليس كذلك اذ هو مكلف بما لا يخفى على الاطلاق فكذلك الآية التي بعد وهي قوله ولا يضاعف اليه  
 نفسا الا وسعها والحقون على انه غير منسوخ لانه لا يكون في الكلام دون الاخير فيحس على كسب

النفس دون الظهور المحض اذ على نظرة الكفر دون سائر الذنوب ومن سورة آل عمران قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تدبر على ديوبي حتى التفتي وهو غاف عن البشر والتخليق بحال  
 فهو منسوخ بآية التغاير وهو قوله فاتقوا الله لا تستعصموا الا بالله ولا تدبر على ان تجعلوا لغير الله  
 ومن سورة النساء قوله تعالى واذا حضر القهقهة اولوا القفر واليتامى والسالكين فارقوهم  
 منه ميل يدل على وجوب اعتناء شئ من المصلحة المذكورة من القهقهة فهو منسوخ بآية الميراث وقيل  
 انه ليس بمنسوخ فيها وان الناس في العمل به كافي الاستغناء ان والقوى وقيل انه امر بدفعه بان  
 البقرة وقوله تعالى واللاتيم العائشة من نسائك فاستشهدوا بيمينهم انهم شهدوا  
 فامسكوا في البقرة حتى يتوفى الموت او يجعل الله من سبيلا والذين اتيها منهم فانكروا  
 فان تابوا وحملوا خطيئتهم ان الله كان توابا رحاما فان الايمان في باب بعد الزمان الا على يد  
 على ان هذا لما تجس في البيت الى حين الموت او جعل سبيل آخر وان شهدوا ان لا يار لادان  
 اربعة والثاني يدل على ان هذه الاوى فقط غفلوا كما في بدء الاسلام العمل بالثانية ثم بالآية  
 الاولى فيكون هذه المحبس ثم الآية الاولى في حق المحبس منسوخة بآية النورية قوله الرابعة والاربعون  
 فاعلموا كل واحد منهما ما به سجد وفي حق وجوب الشهادتين بالاربعين باقية وقيل ان الاولى في باب  
 الساعات والثانية في باب اللواتين فكل منهما باق على حاله وقوله كما استعصم به منسوخ فاذن اجمعين  
 فترضية قبل ان كان في الشان المنع وكان شهود عاني اول الاسلام ثم منسوخ بالثانية وقيل ان المراد  
 من استعصم تحريم من اجور بن مهور بن فهران وقوله تعالى وللذين عاهدت ايمانكم فانكم لا تجدونهم فادعوا  
 في ورائه الموالاة منسوخة عند الشافعي خاصة وباقية عندنا او عندنا لا تثبت عندنا غير ثابت عند  
 ومن سورة المائدة قوله تعالى وان جاءك فاعلمكم بينهم اول عرض عنهم قالوا ان زيد على ابن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان خيرا اذا نكحتم اهل الكتاب من ان يكفروا ومن ان لا يكفروا فبان على  
 حاله كاذب الا شافعي حرمه عندنا في او منسوخ بقوله وان الحكم بكم انما يكون بغير قول ابن عباس  
 واليه ذهب ابو حنيفة على ما في الكتاب وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم ان لا تدبر على ان  
 اذ اهديتكم قال صاحب الايمان ان اذ يدل على ترك الامر بالمعروف فهو منسوخ بآخره وهو قوله لا اذا  
 اهديتكم لان معناه اذ اهديتكم بالامر بالمعروف والهي عن المنكر وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهداء عليكم





[illegible]

من لا يسل ما أدى ما يفتل به ولا يكلم أي من العترة والعتاب قال صاحب الاقناع انك ستستخرج  
سنة ثم تسبوا العلم عام الحديث يعني بقوله العترة لك بعد ما تقدم من ذلك وما نزل على المنع في  
الكشاف ومن سورة محمد عليه السلام قوله تعالى في اذا اختلفتم في شئ فارجعوا الى كتاب الله  
فالتا الحنفية انه يجوز زالم والفتا عندنا وانما يجوز القتل والاسترقاق فخطا وهو مشوخ باية البراءة  
ومنه الشافعي ومحمد بن منبل انه باق في الامام مخير بين القتل والاسترقاق والمن بالطلاق والعتا  
بالا او باسارى المسلمين ومن سورة الحجرات قوله تعالى ان اكرم هذا اليه فاقم قبله منسوخا  
باق لئن تبادون الناس العن ومن سورة المجادلة قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نسيتم الرمول  
فقد مواين في بنوكم صدقة فانه يدل على ان يجب الصدقة معين سوال الجوى من سولي المدعي عليه السلام  
فهو مشوخ باية المتصلة به وهي قوله لكم فيكم واطهر ان لم تجدوا فان منسوخا ومن سورة  
المتحة قوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنن وقولنا واوليهم ما اتوا وقولنا واوليهم ما اتوا  
ولسوا ما اتوا وقولنا في قوله الذين فاهت زواجهم مثل ما اتوا هذه الاقوال في آيتين متصلة من  
ان واو هت امرأة الكافر الى المؤمنين يجب عليهم امتحان اياها وان يطهر زوجها القديم الفاضل في  
عليها من اليهودية فكيف يطهر من الكفار والاعلم قدر ذلك من الغيبة ثم نسب باية  
والغيبة او بالسنة او الامر الايسر للندب ومن سورة المزل  
قوله تعالى فسم الليل الا قليلا الآية يدل على فريضة القيام والقيام  
في اكثر الليل ثم نسب باخر السورة وهو قوله فاعرف فلما يسر من القرآن  
ففرض ذلك قدر ما يسر ثم نسب الاخر ايضا بالصلوة المنسوخ من  
سورة الدهر قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه مسكنا  
ويتماوا سيرا متيل المراد بالاسير المشك وللجوز الاحسان  
اليه الان فهو مشوخ على ما في الاقناع وعند عامة العلماء يجوز الاحسان  
الكفار في دار الاسلام ولا يعرف اليهم الواجب كذا في الكشاف هذه آيات مشوخة وما  
اوردهما بهنا جملا وسنبين كثير منها في محالها مفصلا افشاء العذر والاعتذار  
الايات التي ترفع ما كان في الجاهلية او في اول الاسلام وفي اثرنا من علنا



والمان بما دأبهم من ان يكون طوما او كرا والمسلمون داعون اليه مطيعون له طوما والكافرون كرا  
وعز الاصل ارفى القيد بما حصل بانه المقصود من ذكر الآية انما يدل على ان الكفرية كانت  
الولاية للمالك يستحق بهذا المضمون كرامة في القرآن وقال القاضي البيضاوي واهم شيئا الفقهاء  
على ان من ملك ولد يمت عليه لا بد تعالى فحق الولد باثبات الملك ذلك ليعتقنه فيما به العلة بعد  
والمشهور في ذلك بين الفقهاء قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم عمتي عليه واعتل في ذلك  
فمنعنا عنه العتق أي الملك مع القرابة المحرمة للكلح وانا اضيف العتق الى الملك لانه آخر ما وجدوا  
والحكم يدار على آخره من اجزاء العلة ولهذا اذا كان القرابة مؤخر يضاف اليها كما اذا اشترا  
عبد بجهول النسب ثم ادعى احد جهانه ابنه يمتق ويقيم لشركه قيمة نصيبه بالجملة فيخرج المحرم الغير  
القريب كالرضاعى والقرىب الغير المحرم كالحمل والتم ونفى قرابة الولادة والاخوة والعمومة على ما بها  
وعند الشافعي العلة هي البرية فيعتق الولد على والده وبالعكس لا يمتق الاب على اخيه ولا البرية منه  
وتفصيل هذه الاحكام في الكتب المبسطة في مسألة عصمة الانبياء وعليهم السلام وان  
الكافر لا يصلح للامانة قوله تعالى فاذا ابتلى انزل هيمر به بكلمات فاعلم ان  
قال اي جماع لك للناس اما قال ومن ذنبي قال لا ينال  
عبد الظالمين معنى الآية اذ كرا محمد وقتل ابنه ابراهيم رب بركات بان امره بعدة منها  
فانما ابراهيم تلك الكلمات بان حمل بها قال الرب يا ابراهيم اني باع بك للناس اما قال  
ابراهيم ومن ذنبي اي واجمل من يعجز ذنبي او كرا ايضا اما قال الرب في جوابه لا ينال عبد  
الظالمين اي لا يجبل اماما من كان من ذنبيك فلا ولا وحيل من سواه اما هذا ابو يعقوب الآية  
والا بلاء هو التكليف بالامور الشاقة من الاوامر والنواهي لا الاختيار لان ذلك انما يكون  
بالنسبة الى من يجبل الواقع والله تعالى منزله عن ذلك ورب فاعل ابتلاء والضمير راجع الى الله  
كان المستكن في امه كذا في وقري ابراهيم رب بالعكس فالابتلاء هو الالاء والمستكن في امه الله  
واتمامه اعطاه والامام هم لمن يؤتم به والامام ابراهيم عليه السلام عامة مؤبدة او لم يعيث  
نبي بعده الا لان من ذرية امور ما يتابعه كذا قالوا وقد تحكموا في بيان معنى الكلمات فقال اكثرهم  
ان تلك الكلمات عشرة خمسة منها في الراس وهي علق الراس او قصه وقص الشارب للخصفة

وادستشان ولسواك خمسة مئة في البدن وهي متفاد اليلين وفلم الاخافير وعلق العانة والا  
 سنجيا بالاد والحمدية وبذو امشيرة كانت فرضا على ابراهيم عليه السلام وهي سنة لنا نص به الامام  
 الزاهد في تفسير خلق الراس وقصر مسنون للرجل على سبيل التحسين والمرأة لا يجوز لها الا العسر  
 ايام الحائضه ونفس الشارب مسنون على محاراة الشفة العليا وفي تركه قون ذلك من شدة البرص  
 والاستشفاف والسواك مسنون لكل من كل وضوء والمسنون في الابط التفت وفي العانة الحلق  
 ذلك بعد اربعين يوما وفي الاخافير التعميم يستحب في ليلة اوفي ابي يوم من الاسبوع والاستنجاء بالامانة  
 او المجدد والخمس المسح قد رددت وادواها وزد ويجب ذلك والتمتة منه مؤكدة فلا يزال في  
 الوجوه راحة العبد في رتبها وقيل اكثر من اثنى عشر سنة والمرأة لباس بها وقد فسدت الكلمات العبا  
 الاخر ايضا لا لغرض منها المقصود من ذكر الآية ان قوله لا يزال عبيد الظالمين هو الذي  
 به المعقولة ان امامة القاسم لا يجوز لانه في لم والظالم منوع امامة بهذا النفس والمراد بالامانة  
 الامانة الكبرى ولعليه ما قال في الكشاف وقالوا في هذا دليل على ان القاسم لا يصلح للامانة وكيف  
 يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا يجوز طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة وهكذا ذكروا  
 الكلام الى اخره وحاصل ما اجاب به اهل السنة ان الامام ان كان على معناه المتعريف كان المراد  
 بالظالم الكافر وهو الظالم المطلق وان اراد به ذو النية كان الظالم على معناه كائن ان ابراهيم  
 عليه السلام انما سأل ان يكون بعض اولاده نبيا لا كان هو فانه ان الظالم لا يكون نبيا كما في  
 المدارك واقول قلنا التقدير الاول يكون المراد بالظالم الكافر وهو لا يصلح للامانة المسلم على  
 ما في الروايات وعلى التقدير الثاني يكون الآية بحيث يستدل بها على ان الانبياء معصومون عن  
 الذنوب اذ لا ينهم عصية عن الظلم وكل من ظلم لا يخرج عن الحق وتعد عليه كثير من الذنوب  
 فلما في القرآن كما يدل عليه قوله ولا تقر بان الشجرة فكلوا من الظالمين وهذا الذي نسج عنك  
 خاطري ولعل الحمد على ان جعله مناسبا لا ذكره القاضي البصير في حيث قال وفي الآية دليل على  
 عصية الانبياء عن بعد الكبار في البعث وان القاسم لا يصلح للامانة لم تحمله ولكن يقال ان  
 يقول لا وجه لجعل الظالم بمعنى الكافر من يراد بالامانة المتعارف وجعله على معناه عين يراد بها النبوة  
 حتى يجوز امامة القاسم والظالم ولا يجوز بعد الذنوب عن الانبياء بل ان كنت قاطعا بان الظالم

على معناه وان شتم الامامة بمعنى النبوة عن الظالم بوجوب عصية الامام فكن قائلين بان الامامة للناسي و  
 كذا في الناسي و بان الامامة لشروطها العشرة كما ذهب اليه الشيعة من ان الامام يجب ان يكون من  
 آل علي و بان علي بن ابي طالب هو الذي ذكر في عصية الانبياء و علي بن ابي طالب  
 هو الذي ذكر في شتم المعصاة و ايضا قد ذكرنا في جوابه بان الامام ان عدم كون الامام  
 بوجوب عصية و هذا الجواب و اكرت من القديس في عصية الانبياء و ايضا قد ذكرنا في عصية  
 الانبياء و اما قبل الوحي فلا دليل على امتناعه و صدور الكبر و ذهاب المعصية الى امتناعها الى آخره  
 هذا المعقود و الامامة لا تدون اعتقادنا في ان ما قلنا من البصيرة و كبرها فكيف التوفيق بينهما و يكون  
 بوجوب عصية بان كلام كل مني على طبق مذممه فان مذهبنا ان الناسي هكذا الظالم الجائر يجوز للمسلم  
 و يجوز فكيف القضاء من اذ كان يكن الحكم بحج فكذا يجوز فقضاؤه و شهادته و امامته للصلاة مع الكراهة  
 كما مر في الهداية و ان بشرط في الامام ان يكون معصوا لعدم تطهير عصية النبي بكرم الاجماع على  
 حقيقة خلافه و ان الانبياء و يجب ان يكونوا معصوين عن الذنوب و الكذب بحال مرتبة و جلال شأنهم  
 و انما جئنا بكلام صاحب البصيرة على تمسكنا على مجرد ان عصية الانبياء يمكن ان ثبت من القرآن مع  
 قطع النظر عن قبل الوحي و بعده و هو انما اجري هذا الكلام على طبق مذممه و مذهبنا ما ذكره القائل في  
 على ان عدم وجدانه الدليل على عصيته قبل الوحي لا يوجب عدم الدليل في الواقع ثم في هذا الشأن  
 فتابعنا و انما ذكرنا القائل في شتم المعصاة تحت قوله و كلهم كانوا يخرجون مبغضين من العلم تعالى  
 صادقين و صاحبين حيث قال في هذا الشأن الى ان الانبياء و معصومون عن الكذب خصوصا فيما يتعلق  
 الشرائع و بطلان الامكام و ارشاد الامام اما في اخبار الاجماع و اما سهو ائمة الاكثرين في عصية عن  
 الذنوب تفصيل و هو انهم معصومون عن الكفر قبل الوحي و بعده بالاجماع و كذا عن بقية الكبراء عند الجهور  
 خلافا للخصوية و انما الخلاف في ان شتمه دليل السهم او العقل و اما سهو ائمة الاكثرين و اما الصغار  
 فمجرد عند الجهور خلافا للخبائي و اتباعه و يجوز سهو الاثبات في الامايد على حصة كسرة لقمة خبز  
 بوجه لكن المتحقق بشرط ان انبياء عليهم السلام و الكبراء و الامايد فلا دليل على امتناعه  
 الكبرية و ذميت المعصية الى امتناعها لانها توجب النقرة المانعة عن اتباعهم فيكون حصوله البشارة  
 و الحق منع ما يوجب النقرة كغير الامهات و الجوز و الصغار الدالة على الخسة و كسرة الشيعة و صدور

الحزينة والكريمة قبل الوحي وبعد كسبه جودوا الظهار الكفر نفية ولو انقرضوا انما نقل عن الانبياء مما يستخرج  
 او محضية فان كان منقولاً بطريق الامداد فرددوا ما كان منقولاً بطريق النبوة من مفسدات عن ظاهريه  
 ان امكن والا فمحمول على ترك الاول او كونه قبل البعثة وتقصيل ذلك في الكتب المبسوطة بالانجيل  
 اشارة الى ما سمع من ادم من قرب الشجرة المنهي عنها ومن ابراهيم من صدور الكذب حيث قال لبارلي  
 وقال بل فعله كبيرهم وقال اني سقيم بانواته دسين قال لزوجة انها اقعة بالامداد ومن موسى علم من فعل القبط  
 بغير حق ومن داود علم من النظر لمرأته اورا الواحدة مع اسكان له قس وتسعون امرأة وعن سليمان علم من  
 الاستغفال بالصانثا لاجل اذ وفوت الصلوة بسببه وعن يونس من الايقان الى الملك المغاضبة على  
 الله وعن عيسى عليه السلام من قصته زبدي وزينب ولما اشارة الى جواباتنا وهي من ادم بانه لم يهين  
 شقته لانني نعيم او يكون سهوا او قبل البعثة وعن ابراهيم بمنش القعدة المروية بالامداد ومن قوله ما لبث  
 وقوله كبيرهم والى سقيم من ظاهرا وحله على كونه قبل البعثة كما يجاب عن سيجكونه قبل البعثة ومن داود كونه  
 اذ قد انا على الفعل المشهور وهو بكونكم المخطوبة لاوريا لا نظركم من دون سليمان بعد موت الصلوة او حكم  
 كونه ذنباً للنساء ومن يونس كونه المغاضبة على توبته ونفسه ومن عيسى عليه السلام بما سألني ان يبل القلب  
 غير مقدور وقد ذكر في شرح الواقف في توبته وسائر الانبياء مسكات الى الغين باجوبتها بوجوه في طرف  
 كثيرة فليطالع ثم قال في انه لا خلاف لانه في ان نبينا عليه السلام لم يركب صغيراً ولا كبيراً فلهذا عين على الوجه  
 وبعده كما ذكره ابو حنيفة رحمه الله الفتحة الاكبر وفي ان الانبياء عليهم السلام لم يركبوا من الزنا ولا  
 ما يقع من بني ادم من غير ان يكون قصده على ذلك بعد الوقوع لم يكن كمن تراضى ذلك كمثل من زنى  
 طريقاً فزنى فقام لم يكن من قصده ان يزني وبعد ما عرفنا انما كرهنا انما لم يزل هذا باطل من ذكره  
 المخطرات ثم ذكر الله تعالى يعقوب هذه الآية بيان تنظيم كنه وكونه امنا فقال  
**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ الزَّكْوٰى  
 مَقٰلِي وَعٰمِلُوا فِيْ اٰيٰتِ هٰمِيْمٍ وَاسْمِعِيْلَ اَنْ يَّطٰرِقَ نَبِيُّ لِّلطَّاغِيْتَيْنِ  
 وَالتَّعٰكُفَيْنِ وَالتَّكْوِيْنِ السَّيْحٰى** فقولوا لو جعلنا البيت مثابة آمنه وكذا هو وما جعل البيت الا للعبادة  
 غير مثابة اي موضع ثواب وجوه للناس ولما ادى جعلناه امنا بحيث جرسنا القتل والقتال في حرمه كما يدل عليه  
 قوله لو لم يروا جعلناه امنا بحيث الناس يحرمون والهدم والبرم وقبل السنين ابدى العبادة





فقد اتي خيفة فيكون الامر لا وجوب عند غير مرضي لان الركنية فيه كونه من ان كاننا واجبتين عندنا لم يكن  
تكملة في اجبتين في مقام ابراهيم خاصة فاية الامم انها تستجيبان ثم قلنا في الامم لمعقود الا لا يستجيبان لغزنا  
يبدل صاحب البداية لوجوب ما بين الركنين هذه الآية بل الحديث وهو قوله عليه السلام وليعزل الطائفين عن  
ركعتين حيث قال ثم ياتي بالمقام فيعزل ركعتين عنده واجبت شاة من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي  
سنة لا لعدم دليل الوجوب ولنا قوله عليه السلام وليعزل الطائفين الآية الكريمة فاستدل صاحب البداية بالآية  
وترك الآية ولعل على ما قلنا وسنهم من قال مصطوفهم الدعاء وسنهم من ذهب الى ان مقام ابراهيم الحرم كله  
وسنهم الى انه مواضع الناسك منهم الى انه هو مكة او المسجد الحرام ولعلهم يقولون وانخذوا بعبادة المصطفى  
اي الخطة الذين كانوا من قبلهم مقام ابراهيم بسطة خاصة وقوله تعالى ان طائفتين من الانبياء معناه ان طائفتين من  
الانبياء والاولى والثانية والمعاشر الطائفتين اي الزايرين حوله العاكفين اي المقيمين المعتكفين  
فيه والركم السجود اي المصلين ركعاً وسجدة في الذكر قال في الكشاف قبل العاكفين اي العاكفين في  
الصلاة لقوله تعالى في سورة التوبة لعل الطائفين والركم السجود كما سيجي ثم انشأ بالبعد فقال  
وامام الزيد في قوله ان طائفتين من الانبياء في الجارية وفي قوله تعالى لعل الطائفين قبل الطواف لا في  
والاعشكات لابل مكة والركم السجود ولجميع الخلق ثم انه لا وقعت الطهارة على البيت دون المذكورين فلما  
ما يؤمهم انه يدل على ان الطهارة شرط للطواف كما يوافق الشافعي وذلك ظاهر في مسئلة التوجه الى الكعبة  
كثير من الزائرين قد روي في او وقتين بخلاف ما بين الآية الاولى في مدح من شافعي السلام وجميع احوالهم  
وفي قوله تعالى وكذا الذك جعلنا مكة امة ونسطها لتكفي لعل الله تعالى على المؤمنين  
الذين اتيهم عليه كونه شامكاً في قوله كذا اشارة الى مفهوم الآية المتقدمة يعني كما جعلناكم ملة واحدة الى الطواف  
الستقيم وجعلنا قبلكم افضل لتقبل جعلنا لكم خيراً مما خيرا الامم لوجه الامم من العلم والعمل كما جعلنا  
قبلكم مستوطنة من المشرك والمذنب جعلناكم مستوطنين من الفلك والتقصير وقوله لعلوا شاة امة  
لجعلكم جعلناكم امة ومطابقاً لوجه الامم يوم القيمة على الناس اي على امة سائر الانبياء والتسليم يكون  
الرسول عليكم اي طلي على انكم شاة امة كما روي ان الامم يوم القيمة بجد دين بطلع الانبياء وطالهم امة  
التسليم وهو عالم منهم اقامة الحجية على المنكرين فيقول امة محمد صلى الله عليه واله وسلم فيستبدون به فيقول  
الامر من امة يعرفهم فيقولون علمنا فذلكم ما نصب الله تعالى في كتابه الناطق على لسان انبياء الصادق فيقول

محمد صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ بعد التيمم ولك قول تعالى فليكن الله ربكم جميعا  
 هؤلاء يستبشرون به التبادلة والحكايات لهم للعليهم كان الرسول بالرفيق الجليل  
 وذكره أو المقصود من الآية في المقام بعد استكمال التيمم هو المصنوع لا تريد الآية على اللفظ  
 محمد لا الله تعالى وصعد هذه الآية بالعدل هو المستحبين هؤلاء والواحد على شيء يستبشرون  
 به لم قولهم هكذا أو كذا في الذكر واليه بالعامي البصائر ويمنك التيمم الا انهم في الاسلام  
 البصائر وبأيتين احدهن قوله تعالى كنتم خير امية اخرج وقوله تعالى من يشاق الرسول الآية كما سياتي  
 في موضعنا الشارح الله تعالى والآية الثانية في بيان ان التوجه الى الكعبة فرض منتهى قوله تعالى قل لا  
 لعن ونجيت في السماء فليكن قبلة تزصبا ولحقك تنظر  
 المسجد الحرام وخبت ما كنتم فولوا وخوكم شظروا وان الدين افوا  
 ليعلم ان الله الحق من دينهم وما الله بغافل عما يعملون بعد اعلم ان الله قبل  
 احدهما بالقدس الذي يسمى المسجد الأقصى وتابها الكعبة التي تسمى المسجد الحرام وكان ابراهيم عليه السلام  
 بنى الكعبة وليسبى بطنها ولما مات امره الله تعالى موسى وداود وغيرهما عليهم السلام ان يعبدوا الى بيت  
 المقدس فاما ان لعن مباحة السلام بالقرى وقام بعد الحجى مكة ثلث عشرة سنة كان يسجد الى الكعبة فقام  
 الى المدينة امره التوجه الى بيت المقدس كان على كتابه يدون بالتحريك الطعن فيقولون ان فلان  
 تسبح على انما يحمله السلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم به الكلام وامر وكثرة وجدا  
 الله تعالى ان يكتب عليه قبلة كست عبادا تنظر في السماء الى الكعبة وهذا معنى قوله قد ربي الله وحكمتي  
 وقيل كانت قبلة مكة ايضا مباحة بعد ذلك فيجعل كعبة وثمة كما ذكر من امر عيسى بن مريم وآله  
 في ابي البرية كان في مسجد في مكة من سنة ثمان مائة في يوم الاثنين من شعب سنة ثمان مائة  
 من الشهر الحرام المقدس ما دخل منه اربعة وايات التي قبلها ولعله ما وجده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى الكعبة وانهم لعنه صلواته حاسبهم في كل جامع للصلين وبعض المطابع في هذه الآية اولها التي علمت  
 قول وحكتم بعد في سائر الامم فكيف اقم المكان ايضا لقوله وجبت انتم شيئا على الله ان يستقبل الله  
 الكعبة سواء كان مكة كعبة لحييت المقدس وكل من ياتيها في السفر ثم ياتي الى مكة ايضا يعبد في بقية ذلك لم يرد  
 في كتبه وان كثره مما وقوله ان الدين اوتوا الكعبة فكيف قالوا وقال لاقام الرادان قفلة البر عن رسول الله

هذا هو المقصود من الآية في المقام بعد استكمال التيمم هو المصنوع لا تريد الآية على اللفظ  
 محمد لا الله تعالى وصعد هذه الآية بالعدل هو المستحبين هؤلاء والواحد على شيء يستبشرون  
 به لم قولهم هكذا أو كذا في الذكر واليه بالعامي البصائر ويمنك التيمم الا انهم في الاسلام  
 البصائر وبأيتين احدهن قوله تعالى كنتم خير امية اخرج وقوله تعالى من يشاق الرسول الآية كما سياتي  
 في موضعنا الشارح الله تعالى والآية الثانية في بيان ان التوجه الى الكعبة فرض منتهى قوله تعالى قل لا  
 لعن ونجيت في السماء فليكن قبلة تزصبا ولحقك تنظر  
 المسجد الحرام وخبت ما كنتم فولوا وخوكم شظروا وان الدين افوا  
 ليعلم ان الله الحق من دينهم وما الله بغافل عما يعملون بعد اعلم ان الله قبل  
 احدهما بالقدس الذي يسمى المسجد الأقصى وتابها الكعبة التي تسمى المسجد الحرام وكان ابراهيم عليه السلام  
 بنى الكعبة وليسبى بطنها ولما مات امره الله تعالى موسى وداود وغيرهما عليهم السلام ان يعبدوا الى بيت  
 المقدس فاما ان لعن مباحة السلام بالقرى وقام بعد الحجى مكة ثلث عشرة سنة كان يسجد الى الكعبة فقام  
 الى المدينة امره التوجه الى بيت المقدس كان على كتابه يدون بالتحريك الطعن فيقولون ان فلان  
 تسبح على انما يحمله السلام وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم به الكلام وامر وكثرة وجدا  
 الله تعالى ان يكتب عليه قبلة كست عبادا تنظر في السماء الى الكعبة وهذا معنى قوله قد ربي الله وحكمتي  
 وقيل كانت قبلة مكة ايضا مباحة بعد ذلك فيجعل كعبة وثمة كما ذكر من امر عيسى بن مريم وآله  
 في ابي البرية كان في مسجد في مكة من سنة ثمان مائة في يوم الاثنين من شعب سنة ثمان مائة  
 من الشهر الحرام المقدس ما دخل منه اربعة وايات التي قبلها ولعله ما وجده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى الكعبة وانهم لعنه صلواته حاسبهم في كل جامع للصلين وبعض المطابع في هذه الآية اولها التي علمت  
 قول وحكتم بعد في سائر الامم فكيف اقم المكان ايضا لقوله وجبت انتم شيئا على الله ان يستقبل الله  
 الكعبة سواء كان مكة كعبة لحييت المقدس وكل من ياتيها في السفر ثم ياتي الى مكة ايضا يعبد في بقية ذلك لم يرد  
 في كتبه وان كثره مما وقوله ان الدين اوتوا الكعبة فكيف قالوا وقال لاقام الرادان قفلة البر عن رسول الله

كان في عبادة الصلوة وكان ذلك جائزاً في غير هذه وغيره وفي هذا الكلام فائدة وهي ان قال صاحب  
وان علم ذلك في الصلوة استدار الى القبلة لان ايقاظه فاسموا بتحويل القبلة يستداروا كغيره  
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثم بين ان تحركه صلى الله عليه وسلم في غير القبلة ثم علم خطاه في الصلوة استدار الى القبلة  
وبعد ابل فبادرنا استدل بتحويل القبلة لم يستدل بتحويل النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة لاشق حركته  
عليه السلام مثل الخطاب بتحويل القبلة وقبل نزول لم يكن القبلة الاولى خطأ أصلاً وفي حقه ظهر الخطأ بان كان  
ابتداء صلواتهم خطأ في الواقع وان كان صواباً بحسب رأيهم ففعلهم تسكاً على ان من علم خطاه في الصلوة  
استدار الى القبلة تارة وان شئت ثم ان بهذه القضية تسكك الامام فوالله لو ان من هذه الكتاب السنة  
وعكسها جاز لان التوجه الى الكعبة في الابداء وان ثبت بالكتاب في غير السنة المحيية للتوجه الى بيت المقدس  
ثم الثابت بالسنة وهو التوجه الى بيت المقدس في غير الكتاب في قوله تعالى قول وجعل مشركهم المسجدين  
كلامه وقال صاحب الفتح وغيره ان هذه الآية ناسخة لتوكلنا فافانوا ولو فرض وجه بعد على قول ابن عباس  
واما على قول غيره فهو بان على ما مر ثم ان قال المفسرون ذكر المسجدين ولم يذكر الكعبة فيكون ولياً على ان  
ان كان غائباً من الكعبة فكيف يجوز التوجه الى باب الكعبة لاني عنها لان نزول الآية في المدينة فوجب حبسها  
اذا كان المراد من المسجد الحرام هو الحرم وقد مر في الزيادة ان العيين ان المراد من الكعبة وكما في الكتاب  
عينا وتناهي جيبها ثم القبلة عند الغيبة هي هو الكعبة المحصورة وهو مكملها لا جدارها بل اقلها  
الكعبة والعبادة بغير الصلوة الى جانبها وبطل عليه قال صاحب البداية من صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة  
لشأنه في هذه لان الكعبة هي العروة والبراء الى عمان السماخذ نادون البناء لانه فضل الماترى انه لو صلى على  
جبل ابي قيس جاز ولا بناء من يديه الا انه ذكره لانه من يترك التعظيم في القبلة تارة في تلك الموضع في الجبل  
المؤمن اي ما بين مغربي الشمس من الشتاء والصيف كمن قرره شهاب الله والذين جعفر سالك في بيت المقدس  
اشبه اعياناً عند الله قوله تعالى ولا تقبلوا الذين يقتلوا في سبيل الله فطوائ بل الحيايم ولكن لا تقبلوا  
اي لا تقبلوا اياها ان من قبل في سبيل الله هم اموات بل احياء ولكن لا تقبلوا من قبل في سبيل الله  
في شهادته وذلك لان اربعة عشر رجلاً من المؤمنين اشهدوا احياء عند الله عرض الله عليهم على ان لا يقبلوا فيهم  
الروح والفرح كما عرض النار على اربعة ال فرعون فعدوا وعلوا فيهم اليهم الروح من جبابرة فروع  
الجنة ويجوزون رجحاً وليسوا فيها بل في الدار كما في الآية فمروا الشهداء اقدرا يا ذوق التعظيم

غيره  
نقد الخطأ  
بعض الكتاب  
وذكر الاستدلال  
مروية في الزيادة  
المراد بالسجدة  
بوجه الكعبة مع قوله  
في الكعبة  
القبلة  
الحج  
كما في كتاب  
القبلة  
في بيت المقدس  
عينا

سورة الشورى وكن صلاتك انما يتكلم الى ان الاية تزل على ان اورد ولم يورد ذكره باعسابه في قوله  
ورأيت وان تخصني في الدنيا بعد اولا فحقا صعب القرب من الله تعالى في غريب البينة واكثر له في الذكر في الكلام  
واذا كان الشهداء في القرب في قوله تعالى ان توفى من بين يديكم الله من غفلة وان اردتم ان  
تكونوا من الذين لا يؤمنون بالآخرة فاعلموا ان الله لا يهديهم الى صراط مستقيم وان الاية رد على المستر له حيث روي  
ان المبيت بماء في حياة لا يفتدي من ذلك وانما هم احياء باعتبار لال منى يوم القيمة ونحن نقول ان  
بالشهداء يثاني ذلك لان القيمة باعتبار لال يوم الكل ويثبت ان تعظيم الميت الذي حوت في حقنا  
غير مستعمل في مجوز ان يكون حي في حق الله تعالى في هذا الصل كما في ذلك في ان صاحب الكليات  
في حبيب البقرة ال قد اقرت من قبلهم الشهاد وحيونهم حيث نقل الاثر المذكور ثم قال وقابلوا الجزان بهم  
الله من اجزاء الشهداء بجزء وكسبوا وحصل اليها الشهداء والحق في حجم الذرة وهذا الكلام في سورة المؤمن  
على ما يجرى دليل في مقية عذاب القبر هذه وما حصل الكلام في هذا المقام ان الاية ان اجريت على هذا  
في حق الشهداء فانه كانت وليا في حقنا على كونهم احياء في القبر لانه التبعين وما غيرهم من المسلمين والافراد  
فيعلم من تعظيمهم وحيونهم على قدر ذلك من نصوصهم افراد ان اعتبر اليوم الاية وجعل تخصيص الشهداء  
لشرفهم كما في الآية دليل على تعظيم كل مؤمن عالم وحيونهم وليناس ما الكافر ولا اخفاء على ذي عقل  
موتة الشهداء على جوة سائر المسلمين ان الشافعي حجة الله عليه الجز العلو على الشهداء وحيونهم على  
فيهم الا ان الحياة قد التبعين ثابت في الكل والذكر كونه في بعض كذا في بحث اشارة القرآن اشارة  
النفس يكون ما يفتن كما قال الشافعي في بعض على شهادته في كذا ثبت ذلك اشارة والنفس في قوله  
فان لم يردوا عند ربهم فاعلموا وجهم داود وعليه عليه السلام صلى على حمزة سبعة جملات في باب  
ان تلك الاية خصت في غيرهم من عموم تلك الاشارة بمقت في حق غيره على اليوم وهذا ما  
يدل على ان اشارة النعم تكون ما لا يفتن في الشهداء في الحقيقة من يكون كذا في حق احكام الدنيا و  
الاخرة وهو من يكون مسدا ظاهرا بالغا في كل نظام ولا يجب ان يال او بعد ما يجري في المنة ولم  
يرتث فانه يجري عليه احكام الدنيا حيث لا يغسل ولا يكفن ولا يعفن عليه وله المرتبة العليا في الاخرة  
ما لفتت بالآثار ومنهم من يجري عليه احكام الدنيا ويكون لهم في الجنة فعل مرتبة كالغفر والحق

سورة الشورى  
ورأيت وان تخصني  
واذا كان الشهداء  
تكونوا من الذين  
تكونوا من الذين  
ان المبيت بماء  
بالشهداء يثاني  
غير مستعمل  
في حبيب البقرة  
الله من اجزاء  
على ما يجرى  
في حق الشهداء  
فيعلم من تعظيمهم  
لشرفهم كما في  
موتة الشهداء  
فيهم الا ان  
النفس يكون  
فان لم يردوا  
ان تلك الاية  
يدل على ان  
الاخرة وهو  
يرتث فانه  
ما لفتت بالآثار

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين  
 مات من استغفر الله بطنه ما ورد في الحديث ومنهم من يجري عليه الحكم الدنيا دون الآخرة كالمتنزه  
 من غير تيمم بل بالبركة او لاظهار شجاعة او جلاله او نحو ذلك ومنهم من يجري عليه الحكم الدنيا  
 والآخرة كالباغي وقاطع الطريق فانهم لا يغفلون ولا يكفون ولا يصح عليهم الدنيا ولا يتأولون وجوب  
 الشهادة او في الآخرة هذا ما يستر في تحقيق هذا المقام والله اعلم مسئلة السبع بين العباد والبروة  
 الجود والبر وقوله تعالى ان الصفاء والبر من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا  
 جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم ان العباد  
 والبروة ملأ جيلين مكة الاول هو الخمر الصلب اللبس والثاني هو الخمر البهيم على ما في الزايد  
 وكان اهل الجاهلية يسعون فيها ويسعون ساف ونابله وبها صمانا او بالاعلى العباد والثاني على  
 البروة فلما جاء الاسلام كسر الاصنام فخرج المسلمون ان يطوفوا بها وتركوا السعي فيها قصدوا الى الله الكفا  
 وزعموا منهم انه من كبار الجناح فاجاب الله تعالى وقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما  
 فطاهر هذا الكلام وان كان رفع البروة واثبات الابادة التي يستوي طرفاها من غير تيمم جوارب الضل  
 في السعي ولكنه فوق الابادة وانما اجري هذا الكلام بحسب اعتقاد المخالفين المتقدمين حرمة هذا  
 من جنس البروة وبه قال ابن مالك وابن عباس رضي الله عنهما على ما نص به القاضي البيضاوي وحسب  
 المكشاة لان مفهوم الابادة انما هو جوارب الضل والبروة التي جعلها الرسول ثم العباد فيكون سعيه  
 ملكا والشافعي رحمه الله ركن لقوله اسمعوا فان الله تعالى كتب عليكم السعي عندنا واجب وام  
 الرسول على ذلك والسعي في من غير ترك احياها فكان واجبا بحسب ترك الدم على ملوث في الغنة  
 ومنه كتب كسب استجابا لاني الهداية وصرح صاحب المراكب بان في قوله تعالى واجتنب ومن تطوع  
 دليل على رد قول مالك والشافعي به وقيل حرف لا مضمر ليعتد بجناح عليه ان لا يطوف بهما اي لو ترك  
 السعي بينهما لا يغيب حجه لكن مقتضى وجه ذلك التقصان بالدم كما في الزايد اي وانما لو لم من ان  
 قوله فلا جناح كلام منقطع عما بعده وقوله عليه متعلق بما بعده اي وجب عليه ان يطوف بهما فحين  
 دليل على وجوب السعي لقربة انه لو كان عليه متعلقا بما قبله كان اسم الاستنباه بالمتان فينبغي ان  
 فان لم يفرغ فلام فاسد فانه مع عدم الوقت على قوله تعالى فلا جناح وعدم قوله سعي ما سبق مقتضى

[illegible][illegible]







فمن اعلمنا احد عليهما فاعلمنا الباكركي الي خداوي في مسئلة الايمان الفصل الخامس والاربعون  
 وفي قوله تعالى ليس الذين ان تولوا وحي هم قبل المشرك والمغرب ولكن  
 الذين آمنوا بالله واليوم الآخر والذين كفروا بالذين آمنوا والذين كفروا  
 على وجه ذوق القس في النساء والمسكين وابن السبيل والسائلين وفي  
 الرقاب واقام الصلوة واتى الزكاة والموتى في نعمهم اجمعين احل الله  
 والصابغين واللباس والصفراء وحين الباس والذين صدقوا  
 واؤثقت هم الملتحقون كما علم ان الكتاب لا مشرك بايات الاسلام والوصايا  
 لا كان هذه الاية اجبا سائل اولها قوله وقد روي عن سفيان الثوري انه قال من عمل هذه الاية خسر  
 امضتها من بين اخواتها فقول ليس الرب ان تولوا وحيهم في قوله خسر وخسب الرب على ايديهم  
 على الاسم وهو قوله ان تولوا وفي اكثر النسخ خطاب لليهود والنعمة حيث قالت اليهود لانا فعلنا  
 مغربا بيت المقدس النصارى انا فعلنا صلبا الى مشقة ولنا هذا بر تمام كننا مبدعين والذين كفروا الايمان  
 اداء خطاب المؤمنين ان الكتاب جميعا يجرى اليهم قصور ايام القباة وليس اليه التقييم الذي يجب ان  
 يذوق السبب من غير امر القباة حتى تنفذ نعمكم في الاستقبال الى المشرك اي الكعبة او المغرب  
 بيت المقدس ونحن نقول ان الاول اولى لان الاية مدرسة والكعبة الناهية من جنوبها لا من شرقها لان  
 يقال الكعبة مشرق اليها الى بيت المقدس بمغرب بالنسبة اليها وان لم يكن كذلك بالنسبة الى المدينة وكثر  
 البر البر من امن او لكن ابر من امن عند الضمان ثم فسر البر بوجوه الاول بالامان الثاني بالبقاء  
 الثالث بالثبات باقامة الصلوة والراجم بايتاء الزكاة والحا من ثبات العبد الساس بالصلوة والبر  
 بخمسة بالعدم اي بحدانية فقط لا كما قالت اليهود وعزير بن الده وقال النصارى المسيح بن الده وبالجملة  
 اي بان حتى يحاسب الناس فيه فيخزون بعبادتهم ويخلص ايمان الجنة والنار والفرط والخص والشفاعة  
 وغير ذلك وبالله المنة ان جميعهم مخرجات الله تعالى عالمون بامر لا يرضون بذكورة ولنا قوله لا كما ان  
 الكفاية جعلون بنات الله تعالى ولا كما ان اليهود يوردون جميع الملائكة ويعادون في جبريل وقيل غير مقصود  
 في آية واهم مصورة في حديث العلم لها بها ولكن المقصود منهم اربعة جبريل ميكائيل اسرافيل وعزرائيل  
 على الملقين به الايات الكونية والاعاديت السندة بالكتاب اي بالقرآن او بان جميعا كتب منزلة على



أي في مساواة المتحابين أو في تلك المساواة أو اجتماع الرقاب لصحتها وهذا الآية مستحبة ويجب لهم من الطعام  
 المسلمة وابتناء الزكوة بل اجدها بالتحقق فعل النبي عليه السلام وقولها بالزكاة الآية ولجب لجميع من  
 يكون المراد من الأول معارضة هذا الثاني وتفيد العار العبدية قوله والموفون بهديهم يقولون إذا غابوا  
 الزيادة الظهارة بواجبهم من أن يكون عابدا لله والناس وهو معطوف على قوله من آمن بخلاف السوا بقوله  
 فاتها معطوفة على قوله من دون من قويا الصبر بالباساء أي الفقر والشدة والفناء أي الموت والزمان  
 وحسن الباس أي وقت القتال وهو معنى قوله والصابرين غير معطوف على ما قبل بل هو منصوب على الميم  
 انما الفضل الصبر على سائر الأعمال وقوله الصابرون أيضا كقوله الموفين أيضا وقال الامام الزاهد  
 قبل نزلت الآية يوم الحديق حين اشتد الأمر على المؤمنين وكان المدة في حط شديد والزمان في  
 الحرو كان كثير من الصحابة لم يأكلوا طعاما منذ اسبوع وقد اجتمعت الاحزاب على باب المدينة هذا  
 لفظه في مسند جوب القصاص العنونه قوله تعالى أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في  
 المحر والحر والعبد بالعبد واله نفي باله نفي من عني بل من أخيه شئ فاتباع للمؤمن  
 وأدأع اليه إحسان ذلك تخفيف من ذلكم ورحمة من أعدى بعد ذلك  
 فلا عذاب اليهم فلو في المستحقين بوجوبه أو في الطلبات لكم متقون على ما علم ان الله تعالى  
 وذكر مسلة القصاص في آيات متعددة وسبجي بيانها في سورة المائدة وبني اسرائيل انما الله تعالى في الآية  
 جاسية لبيان مسلة القصاص مسلة العنونه بيان المسلة على العباد التحية بين وبين العنونه وبكونه منوعا  
 مسلة القصاص في أول الآية وهي عبارة في وجوب القصاص أي المساواة وإشارة في شريعة  
 أي قتل القاتل بجوف قتل المقتول وذا وان لم يجر به لحد لكن فهمه ما ذكره الامام الزاهد هو ان الجارية  
 لما وقع الحرب بين القبيلتين قيل اهل القبيلة الاعلى اغني الظهير من اهل القبيلة سالوا اغني بني تميم فخرج  
 الحربين منهم وعوفهم العبد جراسهم وعوفن الاثني ذكر اسمهم فحرم العبد في الآية وبكونه ذكره  
 جماعة من غير تحصيل للقبيلتين فالتعني المناصب لهذا المطلب هو انما يابوا الذين انكروا عليكم القصاص العنوني أي  
 المساواة فيهم الزيادة ولينذكر بعد الحرب والعبد والعبد الاثني الاثني أي قتل المرء بعد بالمرء الا ان القاتل  
 العبد بالعبد الا ان الحرب بالعبد والعبد بالمرء لا بالمرء الا في الحين ان الشافعي والحاكم لم يحرم قتل  
 الحر بالعبد نظر الى هذه الآية وبوجوبه يجوز ذلك نظر الى آية منسوخ بآية المائدة

وعلى هذا المعنى  
 في قوله والذين  
 من المؤمنين  
 حال الجوارح  
 جاسية في قوله  
 لا يجر به لحد  
 تقديره ان كان  
 مناسبا



مقام حر لا عن اذ القدر الى الجاني فقط او الجانية فقط يعني بمن واذا اجتمعا عدى الى الا والافلام  
 والنا لهن ومنه الآية فمن يعني له هو القاتل من جهة اخرى اي والمقتول حتى من العنواي عن غير الدم او  
 عن بعض الكثرة فالواجب اتباع الظاهر القاتل بالمعروف بان يطالب بالمال طلبة جسيمة واذا انكر  
 بدل الدم الى الحج او ارجس بان لا يطله ويخيه ولعصم فمصر عن ترك وبعضهم باعط ومنع شي جسيمة شي من  
 المال ومن مولى المقتول والناج هو القاتل والضحية في الزناج الى من لا الى الا لا المذكور والآية عينت لبيان  
 الصلح على مال والمسلم من على له وهو مولى المقتول حتى من مالى اخيه عن القاتل بطريق العلم فالواجب اجزاه  
 بعرض من غير شك واداء القاتل اليه بالتسليم كذا في المذكر كم حسن فخره وزيادة تفصيل في البيان ثم  
 الذهب عندنا انه ان عنى القصاص والياء التسليم سقط عن غير شي وان حاله الى مال سقط القصاص وب  
 اداء المال وان على بعضهم واصل بعضهم على مال سقط القصاص وكان للباقي نصيب من الدية والصلح بالمال  
 عليه وليس العاني شي من المال لانه سقط عنه بفعله ورشاه كذا في كذا البقرة وذهب الشافعي ان الرول اذا عني معز  
 القصاص كله وبعضه كان لانه تسبب القاتل بالدية سواء شاء او ابى وقد منع طلبة لانه الزيادة بان اخذ الدية من  
 ترك النفس لا يسرى عنها لان حتى مولى المقتول على يد غيره شي بان ما القتل والمال كما لا يسرى مباشرة او نقل  
 مع ترك المال نحو ان ذلك لا يسرى فصدده ايضا عفو او صرح بان ذهب اخيه فانه ان قوله عنى بمعنى اعطى واليه  
 ذهب ابن عباس والحسن المجاهد والغنى ك وان جعل بمس العفو المحض راي الشافعي وسكت عن معنى الزك  
 ومن سبنا لعلم ان عند اخيه جسيمة الآية محمولة على الصلح على مال فقط والعنواي ليس بمس ومساو اليه شي لم  
 صاحب الهداية حيث قال انه باب العلم ولعصم الصلح عن جناية العمد والمطاهر اما الاول فمؤله تعالى فمن شئ  
 له من اخيه شي الآية قال ابن عباس انها نزلت في الصلح على العتكة فلعلة انما عتقت له ابنه لانه على يد سب  
 غير ليس من غير ولا ان المقتول عنده هو هذا الذهب لا غير فالجيب من صاحب الكف كيف سكت عن سب  
 الاعطاء واكثر معنى الزك مع انه ضمني العفو ومنه ما لم يذكر من العطاء فله اليمين عاية لذهب عنى الا في  
 بكل العاني لو اتفق مذهب الى جسيمة لانه ان جعل العفو بمس الاعطاء وحمل على العلم قطره ويزيد مكره  
 وان جعل بمس العفو المحض فذلك لان العفو جسيمة شي من الدم وهو واجب لال لينة اتفاقا فمكون فاذا  
 كان المقتول كل الدم فان العفو التام لا يوجب المال عندنا اصلا وان جعل بمس الزك فذلك لانه راجع  
 الى احد الوجهين والبيان المنته في قوله تعالى ذلك تخفيف من حكم ورحمة فان قيل بيان ان تخفيف من



ومرت فالت انما قال بعد التالى ان ترك غير ان و التالى ليس فانه لم يعيا لكونه زالى الثالث لقوله عليه السلام لمثل  
 و الثالث كثير ولا يجوز بما زاد على الثالث ولا يفتد ولا يورث ان ما وصى لواله ان يحرقه بقية الوثية ذلك ما  
 ما عين في السنة وقال الامام الزيد بن ابي لهب في السنة على ما اذا كان الوالد ان عبد بن اوكبا بين ان كان القرب  
 محو ابنيده فيكونوا غير وارثين فنجوز لهم الوصية من غير قسم غير المأفوق ولكن يكون تركه كسب على سبيل الاستحباب ذلك  
 الواجب على اصحابه مع ما عاب الله تركه في ذلك وقيل في غير موصية لا ينافي ذلك في حق من سبى بولرث انهم  
 كانوا اعدى من عهد الاسلام بسلم الرزق والاسلام الوارث وقرا بقره الاسلام قطع الارث فتمت الوصية فيما  
 بينهم فقصارى الوثية هذا على ما لا يرد كسب فرض انتهى كلامه وهو المحتمل لاصحاب البداية صحبه في كتاب الحج  
 وقد كرهه والكلير الامام فخر الاسلام البردوسي في بحث الشيخ على من قال ان الآية مفسوخة بالنسبة وبين  
 وجهين ومهرم ان آية الميراث بيان لتلك الوصية وتقريره على ما ذكره ان الميراث في فرض الوصية للوالدين  
 والاقربين ولا يحمل ثم لا علم ان الله تعالى لم يدر النافع من الغنار ولا الطيبين العدو وقرابهم على  
 قليل للاقرب فغدا وبطل كثير للاقرب فمرر الا في غير من قوله تعالى لا تدركون اجمع اقرب فغدا بينها آية الميراث  
 وقد سبها كل واحد بنفسه لم يفرض الى رأي الوصي فيكون آية الميراث بآية الوصية المفردة وما ذكره  
 تمام الميراث من قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فذلك وصية اخرى منه في اقل من الثالث مرفوعة  
 في السنة انما عين الوصية الاولى دليل ان السورة اذ الميراث مكره كانت ميراث الاولى وبما لا يوافق حسن  
 صاحب الكشاف والبيتنا وصى وايدنا وكفى الكشاف وجه اخر ايضا وهو انه قبل لم يفسخ في الآيات تجمع له من  
 الوصية والميراث بحكم التفسير وقوله تعالى فمن بعد ما سمعوا في قول الميراث بعد السلام بحيث لم يعلموا  
 لاولي على ما قل ما وصى به فانما افتر على الذين يردونه وهو الوصي دون الموصى والموصى ان الميراث من قوله  
 بشيئة فان قيل ان التبدل لا يحمل ان يكون غير البدل فادع الحصر قبل انما بينهما معنى ان ويحل ان يكون الحصر  
 حقيقة لا اضافة كما اني الغنوي ثم انه حين نزل هذه الآية لم يحرز الاوصياء من التغيير والتبدل مطلقا  
 وتسلوا بما في الامر الوصي تحرز عن الوصية فتدل قوله تعالى فمن خاف من موصى الآية ومنه كل من خاف  
 كان وارثا او وصيا او لهما او قاضيا من موص حقا اي موصي الحق وهو الوارث انما يخاف الحق فاعلم انهم اي الموصي  
 الوصي الوارثان والاقربون الوصي لهم والوصي على شئ الشرعية واية الحق في قوله تعالى فاعلم انهم اي الموصي  
 وكلام صاحب الحديث يدل على ان الوصي هو العدو والحق والوصي الاجانب والتم هو الوصية انما يورث على الثالث قال صاحب الحديث

في باب الصوم بان في رواية السلام الحديث الصوم من كبر الكلب المصروف بالزيادة على الثلث والصوم من  
 للوارث ومن انكلا من ثمان والاول اقرب لسوق الآية لانه لا كتب الصومية للاقرار ان كان الحنف هو  
 العدول عن الصومية للوارث ولكن سيرة الحنفية الحديث بروايتين اباي السهلة والباي اي الحنف  
 وبالمعجزة والتون اي الجفت فليكن الرواية الاولى في الحديث هي الاسم ولعل لهذا المعنى لم يخرجه  
 صاحب البداية للآية اولها لم يدل على كون الجفت جاعلا على عدم الاثم على المبدل في المبدأ وفي المبدأ  
 وقيل في الآية في حال حية للصوم اي من غير وصية فراه على خلاف انفسه فنباه عن ذلك على على  
 خلاهم على في الصومى بالقول الاول ومنه قوله تعالى من الله غورهم بحبل هذا التبدل غير اخذ لا الصوم  
 هذا الا في قوله لا اخبر من اول المعنى لا اثم عليه بحيث تعاقب به بل هو معصو مغفور والعلم في مسئلة كبر الكلب  
 واحكامه ومحدوده واما كثره من الروايات بعضها عقيب بعض او انها قوله تعالى تايقا الآية اقول  
 كُنْتُ عَلَيْكُمْ الْفَضِيلُ كَمَا كُنْتُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ تِلْكَ لَعَلَّكُمْ  
 تَتَّقُونَ اَنَا مَا مَعْدُ فَاذِيت مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مِنْ بَصَاءٍ وَتَكَلَّمَ  
 سَفِيًا فَقَدْ دَهَى مِنْ اَنَامٍ اُخْرَى وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيعُونَ أَنَّهُ فَرِيَّةٌ  
 طَعَامٌ مُسْكِنٌ فَمَنْ تَطَّقَ عَجِزًا فَمِنْ حِينَ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا  
 حِينَ لَكُمْ أَنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ هَذِهِ الآية لبيان فريضة الصوم وبيان صوم المرنين  
 والمسافر وبيان صوم النائم الثاني لبيان فريضة الصوم في قوله تعالى كتب عليكم الصيام وبيان  
 مصدر صام الرجل صرح به في الدراك وانما يدل عليها لان خبر الشاهد اكثر من امره ونهيه والمركب  
 ضام شبهة ومثان قال صاحب البداية اعلم ان صوم رمضان فرض بخوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 كتب عليكم الصيام والقشير في قوله تعالى كتب على الذين من قبلكم في حق من فريضة الصوم لحي  
 بخلو مشرك من قبلكم من فرض الصوم عليهم لا تخصيص لهم به وانما قال بهذا الشك في ظاهره لان الصوم عبارة  
 بنية اشق على النفس بسبب الجوع لافي حق الايام المعينة لان الام السابقة فرض عليهم الصوم غير رمضان  
 مثل صوم بام البغيت لادم وصوم عاشور الصوم موسمي كما هو المراد في رواية ولا في حق الكلب في التقيد  
 صوم بام بدم الحكم وصوم يوم آخر من جدم الاكل من العشاء لامن الصبح ومثاله وما اعني التقيد  
 الزان بالذات فتدلى في حق ما حصل له والوجه من حيث كونه الصوم على صفة وعلى الية وبان صلات



على إبراهيم وعلى آل إبراهيم الدعاء وكقولنا تعالى تذكروا الله كذا كذا كذا وكقولنا تعالى ان مثل من  
 كمثل آدم وكقولنا على السلام عليكم من ربكم كذا دون القمريه البدر وده كذا على تقدير ان يكون المراد بالآية  
 سعد وذات هي الايام السعد وده القمريه وكقولنا تعالى فيا بعد شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ويكون  
 اعتبار بالصيام كما هو في الكشاف والذكر وايضا رويوا وايضا منقول بان كتب عليكم على السعد كما  
 ذكره البيضاوي ويجعل قولنا تعالى اصل لكم ليلة الصيام الرفق اسماء السنة لا لهذه الآية وانما ان كان المراد  
 بالايام المعد وذات عموم عاشوراء والايام البيض كالتفصيل في الكشاف ان المعد كتب مما سأل على رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم حين اقيم نسوحيه شهر رمضان وجعل اعتبار بالايام معد وذات بوجه كالتفصيل في الكشاف  
 كافي البيضاوي ايضا بان على ما قيل ان رمضان كان فرضا على الفساري الا انهم زادوه عدد وجعلوه سبعة  
 سكان ثلثين وغيره عن محمد بن عيسى في تفسيره ان السنة والبيضاوي وقيل زادوا ذلك لموتان اصحاب كان  
 على التقديرين في نفي الايام ايضا وكذا ان جعل قوله اصل لكم ما سألنا قولنا كالتفصيل في الكشاف على الذين من قبلهم كان  
 الفقيه في الكيفية ايضا على ما سأل في الفساري من نوعه في غير ما قيل به وان اردت ان لا يكون  
 المقام فاسم لما ذكره الامام لا حيث قال قد كان فرض الصوم في السنة في يوم واحد هو يوم عاشوراء  
 ثم نسبه فخرية بصوم ثلثة ايام البيض في كل شهر ثم نسفه فخرية بصوم شهر رمضان لكن من اعتبار الصيام  
 انما روي انما افطر واعطى لكل يوم نصف صاع من حنطة سكيكنا كما قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه  
 اي يطيقون الصيام ولا يصومون فدية طعام سكين ثم اخبر ان الصوم خير من الاطعام كما قال الله تعالى وان  
 قصو فدية لكم ثم نسفه واختياره شهر صوم النصارى صوم الليل وكان الليل في شهر رجب الحرام  
 انما ثم حرم عليه الاكل والشرب والجماع الى بعد غروب الشمس ثم اخبر ان الصوم الليل يتوفاه الله ثم  
 تخالفون انفسكم فتاب عليكم ومن اعلمكم الصوم الليل وصار الصوم من طاعة العز الثاني الى رجب وشرب الشرع  
 واستقر الامر على ذلك انما البيان يدل على ان عموم رمضان لم يعمز بالبركة الواحدة بل فرضه ربه بعد ربه  
 شير او شهيدا على عباده ليتقوا وابتدوا العبادة في الكلام ولكن يجانف بعضنا ذكره الامام الزاهد من ان  
 فرض الصوم في ابتداء الاسلام هو يوم عاشوراء ثم نسفه فخرية بصوم ثلثة ايام البيض في كل شهر ثم نسفه فخرية بصوم شهر رمضان  
 صاحب الكشاف ان عموم عاشوراء كان حشا بصوم ايام البيض لا يصوم ان يكون تسعة اشهر رمضان الا  
 بواسطة وايضا ذكر بعضهم ان عموم عاشوراء كانت فرضا للمؤمنين على السلام والايام البيض لادم فكيف يصوم





اى صومكم يا ايها الطيرون خير لكم من القدرية وقلوبكم خير من قلوبهم يقول تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه  
 الزايد بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام وهو شتم الطائي وقل من لا الزمعة صاى صومكم يا ايها الميراثى السافر والى  
 الطائي منكم كما كنتم قدام فضيلة الصوم وثوابه يبعثه فيل يبرح على ان الغزوة في حق المسافر والميراثى  
 هو الصوم والاظهار خمسة وان يعل على طرية مولى من الرخصة فيكون حجة على الشافعى فيما ذهب اليه  
 ان هذه الرخصة مستبينة في بابها كما يشهد بها لاجلها في هذا الباب فاشارة الى ان قال ثم ذكر الله صومه  
 بآية قوله تعالى استنبطتكم فقال الذى استنبط فيه القرآن ان هذا الناس  
 وتبينات من الهدى والفرقان فان من شهد منكم الشهر فليصمه  
 فليصمه ومن كان من نقصا او علة تسقط فعليه من ايام الحج  
 بولي الله بكم ليس ولا يذبحكم النفس ولا يملكى العين ولا يكره الله على ما عداكم ولا يذبحكم  
 فتقوله تعالى فليصمه من مرفوع في قراءة العامة يا ايها الذين امنوا من شهد منكم الشهر فليصمه  
 مشبه به فاذن الذى يصفه اذ يذبحكم فيه اشارة الى ان الصوم الاظهر بغيره في الهال بالهال وهو الذى  
 عليه اسم الشهر سواء كان صومه بغيره من يوم او اثنين كالملة وكذا قوله تعالى يا ايها المصدقون اشارة الى ما  
 ذكرناه وكشبه به فاذن من الاسانعة عليهم من الصوف العلوية والامات والسنون حيث ما جا الجوز والوزن  
 فعلى يذبح المصنات ومضى قوله تعالى الذى انزل فيه القرآن انزل في شأن القرآن يقول تعالى كتب عليكم  
 الصيام او انزل فيه القرآن من السماء الى الدنيا لولا ما وجدوا او انزل في حيلة من الصوم المحط الى سائر الله  
 ثم نزل بها نجا وآية وصورة وصورة الى الارض بحسب الحواجر فيرد ليل وانهم على ان ليلة القدرية  
 في رمضان لانه يعظم من غيره ان القرآن نزل في رمضان قال في موضع آخر انما انزل في ليلة القدرية  
 الشبيب منها بان يكون نزل في شهر رمضان ولكن في ليلة سبعة مشبهة بلياليه الله رفع علم ان ليلة القدر  
 يكون في رمضان كما هو المصالح من العذاب لاني الشهر الاخر لانه مخرج ولكنهم اختلفوا كثيرا في ابناء اى ليلة  
 من رمضان يمين كل واحد على البرهان والعلم المعتمد انها سابعة وعشرون من رمضان حيث قال في  
 ابو مسعود الرازي حروف ليلية القدرية اخرج وقد ذكر الله تعالى تلك الليلة في سورة القدرية  
 مرة فاعرب تسعة في ثمان فيكون سبعة وعشرين وفي الامايد اثنتا عشرة في ثمان فيكون ثمانية وعشرين  
 اقول المشايخ ايضا وقد ذكرت بعد المن في كتابنا المسمر بالاداب الحميرية في اوراد الصوفية

وقوله تعالى هي للناس دين للناس ودينات حال اي اتزل حال كونه ديناً للناس كليات وادخات كشوفات من اي  
والقرآن اي ما بهدي الى الحق والفرق بين الحق والباطل وقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي اقرب فيه  
توجيه ان الاول ان قال صاحب المراك وغيره ان معنى الآية من كان شاهداً اي حاضر مقيماً غير سافر  
فليصمه فيه ولا يظفر بالشهر منسوب على الظرف وكذا الباء في فليصمه ولا يكون متولاه لان المقوم  
والسافر كلاهما شاهدان شهر الى هذا الكلام ولا يخفى ان الآية بهذا المعنى لا تتناول المريض والمسافر كما  
بعد ليس من قبيل الحاق التخصيص للعام لان الكل خاص متقابل بل لانه لما كانت هذه الآية ناسخة لقوله  
وعلم الذين يطيقونه وكان المريض والمسافر ذكرهما في قوله فليصمه فيكون التاميم اي انما في قوله  
المفعول فيه المضمر واجب كيف يستقيم قوله فليصمه دون انما في الا ان يقال جعل مفعولاً على التاميم  
في قوله الثاني ان معناه من ذكركم التاميم فيكون عاملاً في قوله فليصمه اي بعد التخصيص بقوله  
ومن كان مريضاً او سافراً فليصمه اي لو لم يجد الجملة ان الرخصة التي كانت حجة ما كانت في غيره من هذا العام  
والرخصة لا يمتنع الا بعمل وكذا في الشرح في بحث الرخصة والعزيمة في التاميم كذا في قوله فليصمه  
ان سبب وجوب الصوم وهو الشهر موجود في المريض والسافر ان يقال الحكم وهو وجوب الاداء متعلق بها  
ولهذا تمسك الشيخ الامام محمد الاسلام بالزود في بحث الواجب بالمرقوع تعالى فعدة من ايام احرم ان يشترط  
بالسبب الذي يجب الاداء كما هو الاصح عندنا لان سبب وجوب الصوم وهو الشهر موجود في المريض  
لكن وجوب الاداء متعلق بها الى الصحة والاقامة ولهذا يجب عليها القضاء بذلك السبب كما ان القضاء  
واجباً بالسبب الجديد لا يحتاج الى شهوة رمضان آخر فان قلت اذا كان وجوب القضاء بذلك السبب فما  
الاحتياج الى هذه الآية قلت للمتيقن ان تلك الرخصة باقية عليكم لم تستطع بانها غير متحققة في كتب الاصول  
وتعليقاً على ما اعترض عليه من ان اريد بالسبب نفس الوجوب فهو حكمه كلاً ما موجود في الحال  
وان اريد وجوب الاداء وهو الخطاب فهو حكمه كلاً ما مترشحاً ان فليصمه من اي الحكم عن السبب كمال  
في ذلك لان قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كان عاماً لهما في المرض كما في خطاب في جهات موجوداً وحكمه متحقق  
عليه في اختصاصها فيها بينهما سبب وجوب الصوم رمضان هو مطلق شهوة واستمر احق الايام بلها ليا والاداء مطلق  
ايكل شهر وبمعنى كاف فليصمه اي ان يصيب بومطلق منه وهو الشهر يعني الايام ليا ليا لان الشهر مجموع  
ولها الزم القضاء على من كان في الليل ثم خرج في ذلك مذهب الشهر وعزيمة الاداء بعد تحقق جزء من الليل

ع  
عن صاحب المراك  
والسافر كلاهما  
المريض والمسافر  
تأمل وانما ذكر  
لما هو في الشرح  
والاولى في قوله  
فليصمه

وهو قريب الاكثر وان الى كل يوم سبب الصوم معنى ان اول كل يوم سبب الصوم هو ان الصوم على كل يوم  
 على بده متعلق بسبب واحدة وقيل السبب هو الجوع الاخر من الليل للقطع بانها تطيب بالمصوم في الجوع  
 والاختلاف قبل الوجوب فلو كان السبب هو الجوع والاول فكان الوجوب بعده او متعاقبا له فلا يستقيم الاختلاف  
 ثم انما ان السبب هو شهو وميض الشهوة لا ترى ان من كان معيقا في اول ليلة من رمضان لم يكن  
 جونا لمصومه عابثية رمضان فليدوم رمضان وعلى كل من هذا الاقوال بل اشكالان هما وان كان  
 فمن اراد الاطلاق عليها فليخرج الى كتب الاصول المبسوطة ومنه قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يعسر  
 بالافعال فلا يريد لكم اليسر في وجوب الصوم فبذلك لا يجزى على من فرض العطر على المريض والمسافر في وجوب  
 يجب عليها الامادة على ما صرح به صاحب الدلائل ثم العزيمة اولى عندنا والرضعة عند الشافعي وكلامه على الحكم  
 يدل على ان هذا الاختلاف في المريض والمسافر جميعا وفي البداية انه في المسافر فقط وان شرط في المريض  
 عنده خوف التلف وتخييفه في رخصة استباحة الشافعي اي من ثلثي نوعي الحار من قبل سقوط حرمة الحرمة  
 في حاله الا انظر انما لا يحسن الصوم عنده للمسافر في ظاهر قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يعسر بالافعال  
 لمن لم ينظر في سفره منتهى الى كونه كذلك السبب وانما السبب في الصوم قول حسن وهو ان رخصة من ثلثي نوعي  
 والعزيمة هو الصوم قوله تعالى وان تصوموا فليكن كما رزقوا وان اليسر لا يعسر بالافعال والمسافر هو من  
 يؤخر في رخصة ايضا اذ فيه لم يزل وهو هو انفة المسلمين لان الصوم وسورة غير رمضان اشبه على النفس من  
 الصوم فيه من المسلمين سائر اماكن الصوم اعلى على المعنيين واما قوله بغير السلام والملك العتامة او كونه  
 فانما هو لان سبب الصوم ضعف كلفة العدة لها وتجاوز الجوارح خاصة وكون الاسم كذا في قوله بغير السلام  
 من امير المؤمنين اسفركم وكذا القول في المريض وان كان مراد ايدى الى سعة اليسر يعني ان لا يشترط في  
 التفتت المتبعي لا ييسر من اليسر شي وان لا يخصص لكل مريض لان عدم موافقة المسلمين بغير العدة  
 عبرة فليدفع كذا في الامم الزائدة في هذا المقام كذا في قوله لا يعسر بالافعال عندنا قد مر ان  
 الدلائل وعند المعتزلة والاشعرية صدقات الافعال واحدة بخلاف صفات الدلائل فعند الاشعرية عمل يلزم  
 من فنية نقص فهو صفات الدلائل والافعال صدقة العقل وصدق المعتزلة ما ينبغي وثبت فهو صفات العقل ولكن لم  
 ينف فهو صفات الدلائل فالارادة عند جميع ما فعل لا يثبت في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر في قوله تعالى  
 بكم اليسر منة على كل من يشاء نحو زيد والارادة في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر منة على كل من يشاء

وهو قريب الاكثر وان الى كل يوم سبب الصوم معنى ان اول كل يوم سبب الصوم هو ان الصوم على كل يوم  
 على بده متعلق بسبب واحدة وقيل السبب هو الجوع الاخر من الليل للقطع بانها تطيب بالمصوم في الجوع  
 والاختلاف قبل الوجوب فلو كان السبب هو الجوع والاول فكان الوجوب بعده او متعاقبا له فلا يستقيم الاختلاف  
 ثم انما ان السبب هو شهو وميض الشهوة لا ترى ان من كان معيقا في اول ليلة من رمضان لم يكن  
 جونا لمصومه عابثية رمضان فليدوم رمضان وعلى كل من هذا الاقوال بل اشكالان هما وان كان  
 فمن اراد الاطلاق عليها فليخرج الى كتب الاصول المبسوطة ومنه قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يعسر  
 بالافعال فلا يريد لكم اليسر في وجوب الصوم فبذلك لا يجزى على من فرض العطر على المريض والمسافر في وجوب  
 يجب عليها الامادة على ما صرح به صاحب الدلائل ثم العزيمة اولى عندنا والرضعة عند الشافعي وكلامه على الحكم  
 يدل على ان هذا الاختلاف في المريض والمسافر جميعا وفي البداية انه في المسافر فقط وان شرط في المريض  
 عنده خوف التلف وتخييفه في رخصة استباحة الشافعي اي من ثلثي نوعي الحار من قبل سقوط حرمة الحرمة  
 في حاله الا انظر انما لا يحسن الصوم عنده للمسافر في ظاهر قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يعسر بالافعال  
 لمن لم ينظر في سفره منتهى الى كونه كذلك السبب وانما السبب في الصوم قول حسن وهو ان رخصة من ثلثي نوعي  
 والعزيمة هو الصوم قوله تعالى وان تصوموا فليكن كما رزقوا وان اليسر لا يعسر بالافعال والمسافر هو من  
 يؤخر في رخصة ايضا اذ فيه لم يزل وهو هو انفة المسلمين لان الصوم وسورة غير رمضان اشبه على النفس من  
 الصوم فيه من المسلمين سائر اماكن الصوم اعلى على المعنيين واما قوله بغير السلام والملك العتامة او كونه  
 فانما هو لان سبب الصوم ضعف كلفة العدة لها وتجاوز الجوارح خاصة وكون الاسم كذا في قوله بغير السلام  
 من امير المؤمنين اسفركم وكذا القول في المريض وان كان مراد ايدى الى سعة اليسر يعني ان لا يشترط في  
 التفتت المتبعي لا ييسر من اليسر شي وان لا يخصص لكل مريض لان عدم موافقة المسلمين بغير العدة  
 عبرة فليدفع كذا في الامم الزائدة في هذا المقام كذا في قوله لا يعسر بالافعال عندنا قد مر ان  
 الدلائل وعند المعتزلة والاشعرية صدقات الافعال واحدة بخلاف صفات الدلائل فعند الاشعرية عمل يلزم  
 من فنية نقص فهو صفات الدلائل والافعال صدقة العقل وصدق المعتزلة ما ينبغي وثبت فهو صفات العقل ولكن لم  
 ينف فهو صفات الدلائل فالارادة عند جميع ما فعل لا يثبت في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر في قوله تعالى  
 بكم اليسر منة على كل من يشاء نحو زيد والارادة في قوله تعالى يريد الله بكم اليسر منة على كل من يشاء

عن أبي الرادة وقوله تعالى السكوا العدد مع حوية عطف على قوله اليسر من قبل قوله تعالى يرمون بطونهم  
 يا قوم اي بريرة السكون كملوا احدى رمضان من البطل الى البطل كالملة اذ كان خطا بالحق من بيرة السكون او  
 كملوا احدى قضاءه اذ كان خطا باللسان والرئيس فامته وبريرة السكون كملوه وقظه على ما ذكره وان كملوا  
 فالمنعى بالتكثير فليعلم تعالى بالحمد والثناء عليه وقيل التكثير لا بال لانه انى الصفاء ويجوز  
 ان يكون محطوا على ان يكون علة مقدرة مثل ليسهل عليكم ولتعلما ما تعلمون وتكملوا ويجوز ان يكون  
 علة لافعال كل بفعله والتوجه التماس عند العمل ان يكون مستحقة كحد وفاقد يرو وتكملوا العدد وتكبروا  
 على ما ذكره ولعلكم تشكرون شدة ذلك يعني حجة ما ذكر من امر ما يصوم الشهر امر الرخص له بارة عدة  
 ما افطر فيه ومن الرخص له بارة العطر قوله تعالى تكملوا علة الامر بارة العدد وتكبروا علة ما علم من كيفية  
 القضاء والمخرج من عدة العطر ولعلكم تشكرون علة الرخص له بارة من اللطف لطيف بعباده  
 عبارة الكشف والذكر وقد نقلها بعد الآية والدين في الفن الثالث شرح التلخيص وادرس عليها سوال  
 وجوابا غنيا عن غيره ثم ذكر الله تعالى بعد هذه الآية مسئلة اجابة الدعاء في قوله تعالى اذ اسألك عبادك  
 عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليست بي اولى ولتؤمنوا بي احلهم  
 يؤمنون فانه يعني اذا اسألك يا محمد يا حي ومن دعوتهم ابي فضل بعدوني لاني قريب نجيت مني ابي  
 قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ربنا فتننا به يوم يبعثنا ويقتلنا وفي الزيادة انما لم يقل قل لاني قريب  
 شيئا على ان العبد اذا سأل عن غيري فانت يا محمد وال جواب كافي قوله تعالى يسئلكم عن الالهة قل سمعتموها  
 الالهة وامثالها وان سال عن ذلك فاما ما ذكره الجواب وذكره في وجه نزول هذه الآية اذ ذكره في وجه نزول تلك  
 تعالى اصل لكم الى اخوه من مباشرة الصحابة في ليالي العيام على ما ياتي في قوله تعالى اجاب بطونهم يستشارهم من  
 المعصية وبنيته لم الالهة جميع ما قبلها وما بعد ثابته يا محمد يسئلكم عن الالهة على ان العباد او دعا الله تعالى  
 لاجل قضاء الحاجات والى باليستجاب له فيكون للدعوات تأثير عليهم وقد غلبت اصحاب البدع والاضلال فم  
 المستركة قالوا ان الدعاء لا يجاوبه الا ان يكون مواجعا للتقدير اولادنا في الجمل لا في القيد العلم بما كان  
 وما بعد القول السابقين ولا يقع في الاول ان منسب الى الدعاء دون التحدير وكذا نقول ان التحدير  
 بسم وهو لا يتبدل اصلا وموقت وهو ما كان محتاجا به ان يسم العبد شكلا وشيئا في الدعاء فمقتضى تأثيره  
 حيث علم التثنية بما نال من ذلك الربوة وكذا الحال في الدعاء القديمة والدعاء للموت في اصل نفسه فذكر كل واحد





في كتب الكلام والمنهج وغير ذلك من اهل هذه السبل في ايات مستعدة ونحن نقسم هذا الخط وانما ذكرنا  
 منها بين مسائل الصيام لانه لا امر لهم بالشرب ومراعاة العدة وشتم على القيام لولا ان الشكر عليهم  
 الاية الدالة على ان خبرهم هو لهم صبح لا قولهم بحيلنا لهم مجاز لهم على اعمالهم كما ذكرنا في كتابنا في  
 البيضا واليكون دليلا على ان لهاء الصيام يجرى لمن القبول لا يجرى فيه لاقى المسبب ونقلت  
 به الاما ديت البضا كتب الاول مشهور بتفصيل اوقات لجماعة الدعوة وشتم الطبا والحاكماء في كتابها  
 مخافة الاطباء ثم ذكر ما يتعلق به في مسائل الصيام فقال اجل لكم ليلة الصيام الوقت  
 الى صلاتكم من لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختارون لا يصليكم  
 فتأب عليكم وعفا عنكم قال ان ياتى وكن واسبقوا ما كتب الله لكم وكلوا  
 واشربوا حتى يبين لكم الخط الا يبين من الخط لا يسود من الجور  
 فدايموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانفركم عنهن في المساجد  
 تلك جد وجد الله فلا تقربوها كذلك يبين الله اياته لاس لعلهم يتقون  
 اعلم ان في الشريعة السابقة اما كل الفطرات اعني الاكل والشرب والوطى من الغرب الى  
 العشاء وحرمت من بعده وكان ذلك الحكم اقبيا الى زمان فينا عليه السلام حتى ان عمر رضي الله  
 عنه وكثير من الصحابة قد اتركوا بواحدة غلبه الشبهة بالباشرة بعد العشاء في ليالي رمضان  
 ثم قدم من فعله الحرم وعرضه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاستل الله فابده الله وغفر  
 عنهم ومن لم يصح الى الوطى والاكل والشرب الى وقت النهي ونهوا فيه ومنهم الوطى في الامكان لما يصل  
 الوطى حتى تولى تعالى اصل لكم ليلة الصيام الوقت انساكم والرفق الاضطر على ما يجب لمن كثر عذر والمروءة بالامانة  
 وانما دى بالفتنة من هذا فمضوا واجل ان يفر من اى الجماع من سلكهم اصل لكم في تمام الليلة الى وقت الفجر وانما ذكرنا  
 لفظ الوقت الدال على الفجر والغفلة به بخلاف قوله وقد اضطر بعضكم الى بعض وقوله فلما انقضت وقوله فاشربوا  
 وانما قال ذلك استهجانا لا وجوب منه قبل الابانة كما ساء اختيارنا لانفسهم كذا في الكتاب وقوله من لباس لكم وانتم  
 ليرتديتم الى الاضطراد فانية انصاف من شاء يبحث فيكون الليل من لباس مع اللاباس وما العكس في ما ذكرنا  
 وقوله صبرهم وفي ان اللباس كما يكون سائر العباد من العورة فكذا لك النساء ايضا سائر الرجال ما كان من صبر  
 انفسهم وانما كان العورة والزوجة وقوله علم الله انكم كنتم تختارون لا يصليكم من هذا لانه انما كان العورة

في كتب الكلام والمنهج وغير ذلك من اهل هذه السبل في ايات مستعدة ونحن نقسم هذا الخط وانما ذكرنا  
 منها بين مسائل الصيام لانه لا امر لهم بالشرب ومراعاة العدة وشتم على القيام لولا ان الشكر عليهم  
 الاية الدالة على ان خبرهم هو لهم صبح لا قولهم بحيلنا لهم مجاز لهم على اعمالهم كما ذكرنا في كتابنا في  
 البيضا واليكون دليلا على ان لهاء الصيام يجرى لمن القبول لا يجرى فيه لاقى المسبب ونقلت  
 به الاما ديت البضا كتب الاول مشهور بتفصيل اوقات لجماعة الدعوة وشتم الطبا والحاكماء في كتابها  
 مخافة الاطباء ثم ذكر ما يتعلق به في مسائل الصيام فقال اجل لكم ليلة الصيام الوقت  
 الى صلاتكم من لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختارون لا يصليكم  
 فتأب عليكم وعفا عنكم قال ان ياتى وكن واسبقوا ما كتب الله لكم وكلوا  
 واشربوا حتى يبين لكم الخط الا يبين من الخط لا يسود من الجور  
 فدايموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانفركم عنهن في المساجد  
 تلك جد وجد الله فلا تقربوها كذلك يبين الله اياته لاس لعلهم يتقون  
 اعلم ان في الشريعة السابقة اما كل الفطرات اعني الاكل والشرب والوطى من الغرب الى  
 العشاء وحرمت من بعده وكان ذلك الحكم اقبيا الى زمان فينا عليه السلام حتى ان عمر رضي الله  
 عنه وكثير من الصحابة قد اتركوا بواحدة غلبه الشبهة بالباشرة بعد العشاء في ليالي رمضان  
 ثم قدم من فعله الحرم وعرضه الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاستل الله فابده الله وغفر  
 عنهم ومن لم يصح الى الوطى والاكل والشرب الى وقت النهي ونهوا فيه ومنهم الوطى في الامكان لما يصل  
 الوطى حتى تولى تعالى اصل لكم ليلة الصيام الوقت انساكم والرفق الاضطر على ما يجب لمن كثر عذر والمروءة بالامانة  
 وانما دى بالفتنة من هذا فمضوا واجل ان يفر من اى الجماع من سلكهم اصل لكم في تمام الليلة الى وقت الفجر وانما ذكرنا  
 لفظ الوقت الدال على الفجر والغفلة به بخلاف قوله وقد اضطر بعضكم الى بعض وقوله فلما انقضت وقوله فاشربوا  
 وانما قال ذلك استهجانا لا وجوب منه قبل الابانة كما ساء اختيارنا لانفسهم كذا في الكتاب وقوله من لباس لكم وانتم  
 ليرتديتم الى الاضطراد فانية انصاف من شاء يبحث فيكون الليل من لباس مع اللاباس وما العكس في ما ذكرنا  
 وقوله صبرهم وفي ان اللباس كما يكون سائر العباد من العورة فكذا لك النساء ايضا سائر الرجال ما كان من صبر  
 انفسهم وانما كان العورة والزوجة وقوله علم الله انكم كنتم تختارون لا يصليكم من هذا لانه انما كان العورة

[illegible]

كى ولا يدخل تحت التجانية الاصل من معنى الزامه على الامتثال لان غاية كل واحد من الى معنى ان يمت  
 فريضة على دخولها او عدم دخولها فهو الشرح على معنى قوله والا فخير اربعة اقوال على ما ذكره صاحب القاموس  
 فيها قامت قرينة على عدم دخولها فاذا لم يشرط الا بغير حرم الاكل والشرب وكلمة الى سنة قوله فانما هو العادة  
 الى التيسر لا يدخل غايه باحتسب المتعبد بالامتنان الصريح هو الامساك عنه ولو ساءت قلوبهم بذكر العادة لا يلزم على  
 الساءة فكان ذكر العادة لا يمتد الى الحكم على هذا الظاهر فيقاسوا على اصله وهو الخروج مما قبله نفس فبذلك لا يلزم  
 باجمعه وذكره في تحميمه كلاهما لا يلزم في هذا المقام وقال الشيخ الامام في الاسلام البرودى في بحثه  
 الصريح في ائمة سباب الجناية في الجماع **الجزء** اشارة الى ان الجناية لا يأتى في الصوم فحين اصبحت جنانا من جامع  
 آخر الليل لا شك يقع الفصل في النهار ثم حوز الصوم فدل اثباته باشارة النص فيكون رد لما ذهب اليه بعض  
 اصحاب الحديث ان الجناية يمنع صحة الصوم معتدين على حديث ابي هريرة من اصبحت جنانا فلا صوم له قال  
 محمد وربيكم به وايضا قال في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل اشارة الى وجوب الكفارة في الاكل  
 والشرب وذلك لا ينافى الجهر لهذه الامة ما كان محررا على ما سبق فذكر اولا الجماع ثم الاكل والشرب ثم  
 قال بعده ثم اتوا الصيام الى الليل نعم ان الصوم هو الكف من هذه الثلثة فوجب الكفارة بالاكل والشرب  
 كما وجب في الجماع لا كما قال الشافعي رحمه الله ان الكفارة تجب بالجماع فقط مسكما بحديث الاموي بان ذلك  
 بالجماع خاصة وايضا اشارة الى ان الزينة يمتد بان يكون في النهار وذلك لانه لما اجمع هذه الامور **الجزء**  
 ثم قال بعده ثم اتوا الصيام الى الليل يحرف ثم وهو المترخي فيصغر الحرمة بعد الجهر لا مساواة لان الليل لا  
 لا يجوز من النهار الا ما جازى ائمة بيم الزينة على الجهر بالسنة فاما ان يكون الليل اصد الزينة ويكون مستورا في النهار  
 كما رسم الشافعي فلا بد من مرق في التام فكل الشيم ابو العيين ان ابا جعفر اخبارهم عنده عن جواد بن ابي الحسن ان لا يمتد  
 على الوجه المذكور اعني جواز الزينة في النهار لكن النسخ ان يقول امر الله تعالى بالصيام بعد الفجر حتى يمس لم يكن الا بشرط  
 والابتداء يعني ان لا يمس الامساك الذي هو الصوم الشرعي بحجب من الليل مقصود ليعيد الامور مستمرا وان يكون  
 صوما شرعا بدون الزينة فلا بد منها في اول جزء من اجزاء النهار حقيقة بان متصل به ولو كان بان يحصل في الليل  
 ويحصل باقية الى الان بهذا الظاهر وايضا في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وليالج على حرمة صومهم  
 لو حال صرح به في الكشف والذكر ثم ان الآية تقتل على تمام هذا الصوم اعني الامساك عن  
 الاكل والشرب والوطي بها اربع النية وبها اجماع صاحب الهداية على عدم الصوم ومقداره فالامساك



ايضا لا يحسن قولنا انهم من النفس كون القلب عبادة وتعبادة وانما القصد هو النهي عن المباشرة في الاعمال  
 اياه المباشرة في سائر الاليالي وحرثها في هذه الحالة تقتضي ان هذا اعظم وجبة منه وما ذكركم الاكون عبادة  
 وقال الامرون في توجيه ان قوله الثاني في المساجد بيان على الاعتكاف فلا يفي في غير العمل وذلك ان التخصيص  
 على توجيه تخصيص الحكم بموضع على ما سدره في تخصيص الحكم بموضع على ما سدره في توجيه ان يكون التسمي ما يكون  
 المساجد من قبيل الثاني فلا يرد مقتضاها الاعتكاف بالمسجد اعرض عليه ان هذه القاعدة فيما اخرج الكلام فخرج الحكم  
 والآية ليس من هذا القبيل وادبر الامرون في استثناء المباشرة في حين الاعتكاف ثبت بالاجماع استثناءه من مقتضى الآية  
 ان كل اعتكاف ينبغي فيه من المباشرة ولو من الضرورة اخرى وهي كل ما ينبغي فيه من المباشرة من الاعتكاف كما كان في  
 المساجد فاذا اتينا المقدمتين وقررنا الشكل الاول قلنا كل اعتكاف ينبغي فيه من المباشرة بالاجماع وكل ما ينبغي فيه من  
 من الاعتكاف ان يكون في المساجد بالنفس فيتم كل اعتكاف يكون في المسجد فينكس العكس التخصيص الى قولنا كلما لا يكون  
 في المسجد لا يكون اعتكافا وهو المطلوب واعرض عليه ان المقدمتين بالاجماع مسلمة بخبره انهما بالاجماع وبخبر  
 في المقدمتين الثانية من النفس اذ لا يفي من الامر من المباشرة على الاعتكاف في المسجد بالجملة الكلام من حيث انظر  
 انه قال الامام الزاهد هذه الآية دليل على ان الاعتكاف لا يجوز بدون النية فذكره بذكر الصوم واخره  
 عليه بان القرآن انظر الى اوجب القرآن في الحكم عندنا على ما ذكره في الاصول فلا يكون الآية وليا عليه ويرد  
 اليها ان آية الاعتكاف التي بمسجد الاستثناء يعني تحت المباشرة في الاليالي مدحها ان سائر الاليالي التي  
 يمكن فيها المسجد واليسعى في القرآن بالجملة الكلام من حيث انظر الى ما قلنا ان الاعتكاف في اللغة هو القلب  
 فقط وعند الفقهاء هو لثب دعاء في مسجد جماعة فينبغي كلام صاحب الكشاف صريح في ان قيد المسجد مخرج من الكتاب  
 وذكره الكلام الامام صريح في ان قيد الدعاء منهم من قد مضى بيان في فيها وما لها والحق ان كلاما شريطين فيهم من الكتاب  
 بمقتضى الذوق السليم ثم انه قال الفقهاء ان الوطئ في غير المسجد وكذا الاعتكاف في غير المسجد  
 وان حرم وان المرأة ففعلت في بيتها وانما يجوز للمعتكف في كل من الشرب والنوم واليسم والكسرة وما جاز في المسجد  
 واثول يمكن ان سبقت هذه المسائل كلها من الآية وذلك لان النبي عني في الآية وهو المباشرة المقصورة التي  
 يبحث في غير الاعتكاف للصعابة وسائر المسلمين بعد الحرمة والوطئ في غير الحرم لم يذكر في الآية العبرة من انما ليست  
 بمباشرة بالعنى المذكورة النفس في غير سائر الاليالي اعتبارا بالنسبة الى الوطئ في المقصر والاعتكاف في المساجد المذكورة  
 بعد اعتكاف الرسل كان اعتكاف الرأفة يات على حاله ففعلت في بيتها ولا كان الاصل في الشرب والوطئ كلها لا









مشيرون على القرآن بما فيها من سوء وبعضها ما نسخ ولم اور وكلامها وانما اور وما يتعين مسئلة ما بينه وبينه وطول  
 آخر فغير منها ما هو كونه هذه السورة وبعض منها ما هو كونه سورة الانفال التوبة وتشرعت بيان ما هو  
 هذه السورة فقول قد روي ان الشكرين جدد وارسول الله صلى الله عليه وسلم من فحل مكة اذ جاء من المدينة بعد  
 العمرة في عام الحديبية وصالحوا على ان يرجع سنة تامة فيخلفوا مكة سنة ايام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في السنة  
 الثانية مرة العساة وخاف المسلمون ان لا يوافقهم ويقاتلهم في الحرم في الشهر الحرام اى في مكة في ذي القعدة  
 ويتركون في ارضه ما حكمه القتال يجوز عند عدم مجرم ولعلمهم انما يتكلمون في ذلك لان القتال في الشهر الحرام في الحرم  
 كان حراما في الجاهلية وبقي ذلك ابدء الاسلام فلم يدركه عليه السلام يكون حينئذ ما هو بالقتال في الشهر الحرام ولا  
 فاقترل الله تعالى الايات المذكورة المتصلة في سورة البقرة فاولها قوله فاقترلوا الاية فمضى قوله فاقترلوا في  
 سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تقعدوا وقالوا يا ايها الذين امنوا الكفار الذين يقاتلونكم اولا ولا تقعدوا الى لا  
 تبدوا بالقتال قبل ان يقاتلوكم ولان هذا الحكم في الولي الاسلام ثم نسخ فاقترلوا بحسب القتال على الكافرين سواء  
 بدوا بالقتال اولا وبوعدوا بالقتال عن اليمين اولية روت في القتال في المدينة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقاتل من قاتل وكفى عكس على ما في الكشاف او نقول ان قوله تعالى الذين يقاتلونكم الكفرة بكلمة لا يجمعها  
 الاضدادون للمسلمين فاصدون للقتال فمضى تمام المناظرة سواء قاتلوا او معناه الذين يقاتلونكم لا يجمعها  
 فترتفع تلك منه فخرج منه الشيخم تعالى في ذلك بينا والى ما بين والذين من الاصحى والمرفق والمرأة وغير ذلك  
 فانهم مجرم فقتلهم لانهم لا يعذرون على المناصرة والمناظرة فلا تقعدوا بالقتل من بينهم من المذكورين ولا تقعدوا  
 بالمشاية فانها حرمت في اواخر الاسلام ولا تقعدوا بالقتال من عاهدوا ولا تقعدوا بالقتال من غير عهده  
 فان الطريق ان تدعوهم اولا الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية فان ابوا فالى القتال فعلى هذه المعاني كان حكم  
 هذه الاية باقيا ولا يكون منسوخا في الكفر في البيضا ومن زيادة فكل منى والماله تقريره ومنه قوله تعالى فاقترلوا  
 حيث تقتضيه حيث وجدتمهم في الحرب والفرع والفرع من ديارهم الان حيث خرجوا من دياركم في السنة الثانية  
 وقد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من ايام يوم الفتح فاقترلوا من التسل الى الحنة التي يغتن بها  
 الانسان كاخراجه من الديار اشد بالهم من قتله لان في الاخر ليس من الوطن واما قتلها واما القتل بالقتل  
 هو الزك اى شدة كرم في الحرم ومنه يتم انكم عنه اشد من قتلكم ايام اوعى قتلكم ايام ان قتلكم فلا تبالوا بالقتال او  
 القعدة عذاب الاخرة وكل ذلك في الكشاف ومنه قوله تعالى فلا تقاتلوا معهم عند ذلك بل اطلبوا السلم فاقترلوا



الانبياء والمؤمنين فالتسليمون المكرموا تبيين القتال في المسجد الحرام والشهر الحرام فالتسليمون تان المسجد الحرام  
 بقوله تعالى ولا تقام لكم عند المسجد الحرام حتى يتبين لكم فيه وفي شتان وشهر الحرام بقوله تعالى الشهر الحرام بالشهر الحرام  
 والحرمات فتناس بها ما وصل ما سبق له هذه الآيات في هذه المواضع وكذا هذا وحسنه وقتت عليه من  
 اللغة والتفسير آيات القتال هو ان في بدء الاسلام لقتله كان الرسول عليه السلام مأمورا بالتبليغ فلكما  
 اليه قوله تعالى وما عليك الا البلاغ ولما كان مأمورا بالمقاتلة والجهاد بل كان الصواب عند مقتضى ما يدل عليه قوله تعالى  
 فاحموا واصفحوا ونحوه وسيأتي هذه آيات الصلوة والصوم وكلها غير مقصورة وفي الزيادة انها قريبة من سبب  
 وفي الانعقاد انها مائة واربع وخمسون آية نسخت بقوله تعالى فاذا انسلمتم الا لشهر الحرام فكنوا المشركين حيث  
 وجدتمهم وبالملة فوجب القتال في غير الاشهر الحرم وفي في الاشهر الحرم ممنوا كما يدل عليه قوله تعالى قل قال فيه  
 كبير قوله تعالى ولا لشهر الحرام وجوب القتال في كل واحد من جميعا ثم في مومنة الشهر الحرام بقوله تعالى فاحموا  
 كانه لحكم عموم العمل والحرم ايضا اخبر بقوله تعالى ولا تقام لكم عند المسجد الحرام حتى يتبين لكم فيه ثم آيات القتال  
 فيما وجب القتال مطلقا مشروطة في حق عموم المفعول او مقصورة بآية البراءة بينه بقوله تعالى حتى يعطوا الجزية  
 وفي حق الكفار في الغالب بقوله تعالى ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على الرمح حرج وقوله تعالى  
 ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما يفتقون حرج اذا انفقوا بعد وسور وقوله تعالى  
 وما كان المؤمنون ليخضعوا للكافرين ولا باس من يكون الاية ناسخة لا في سنة ومنشئة باخرى في معنى اخر  
 فاحفظ فان العلماء وعرفاء فلول وقوله تعالى فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم وان كان  
 نصا في باب القتال خاصة حيث كان ثمرة له لكنه عام لعبارة لكل عدوان فاحموا ولهذا استدل به صاحب  
 في اولى باب الغضب في ان من غضب ذوات الامثال ثم يملك عليه ومثله حيث قال ومن غضب  
 مثل كالمكيل والموزون ثم يملك فيه فاعية مثله وفي بعض النسخ فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم وان كان  
 بر المثل بقوله تعالى فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم وان كان  
 او قوله تعالى فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم وان كان  
 فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم  
 في سورة شورى يسيح بان غضب شيئا وسافر فيه وزاد في سورة قصص فاحموا في عليكم فاحموا وعليه بمثل ما عهدي عليكم  
 والغفران في سبيل الله الاية خطاب للانبياء وقوله يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثروتكم



ان يكون العمرة ما يجزى واجبته كما هو مذموب مشافعي واذا كان الذنب من جن ان يكون الحج بالعمرة سنة وبه بنى الله  
 قلت يمكن ان يجزى عنه الذنب على ان الحج والعمرة ما استوجبت به الا سلام ثم ثبت فرضية الحج بقوله تعالى لا  
 على الناس حج البيت من استطاعوا السبيل والبيت للعمرة على ما لا يكون الحج في الزمان وعلى ان الاخر  
 الى معنى واذا الحج ويكون الحكم في قوة اجموعه بين العمرة والذنب فيكون الذنب ولعله هو الخصال ليعاين به  
 والا تمام مفصلة بالاسلام من دورها فيكون الثانية في باب القرآن اي تأويلها والعمرة جميعا من دورها  
 الحكم كما صرح به في باب القرآن في رواه ذهاب اليه ذلك من انه لا ذكر للقرآن القرآن ويستفاد منه ان العمرة  
 الاسلام على المواقيت انفس صرح به ايضا في فضل المواقيت وعلى ان معنى قوله تعالى اتوا الحج والعمرة اذا  
 الحج والعمرة بعد عز وجل فالياء عن الكسب معار من الخلل بربا من العمرة والنقصان باسم الشريعة والاركان  
 بمحموس النية وانما من الطوبى هو ان يكون من فقد التجارة طلب الزوجة وغير ذلك وان يكون الزاد  
 الرخصة من الوجه الخلال فيمكن ان يجزى بانه للوجوب على ان يكون معنى قوله تعالى واتوا بها بعد ان يكون  
 مشروطين بغير الافعال ولا شئ ان العمرة بل جميع المواقيت بصيرة ليعبر عنها فخرنا كما هو مكتوب الزاد في ذلك  
 او على ان الزاد لا مراد بالعمرة بل عمرة بمراعاة الشرط والمفروضة والاحكام المكتوبة فيها لان نفس العمرة سنة  
 والاحكام فيها مفروضة كما ان القراءة مفروضة على كل من وجب عليه ان يجزى ان حقيقة الامر الطلب والطلب  
 يتناول الذنب والوجوب والعلم يتناول الجزئيات على سبيل الحقيقة وان كان الوجوب موجبه للذنب غير موجبه  
 ولهذا يحتاج الاول الى القرينة دون الثاني فاذا قلنا الحج يكون للوجوب واذا قلنا بالعمرة يكون للذنب  
 يكون الامر باعتبار المتعافين جميعا بين الحقيقة والجماع صرح بهذه الوجهيات في التورى وبذلك اذا قرأ  
 العمرة بالنسب كما هو المعنى وقد مر في الكشف بانه قرأ على ابن مسعود وعنه الشعبي والعمرة بالرفع  
 قصدوا بذلك اخراجها عن حكم الحج وهو الوجوب بذاتها فالأخاني في بيان الاحتمار وهو مقتضى قوله تعالى  
 فان احصرتم فما استيسر من الهدى وسماه ان يداءم بالحج والعمرة وخرجتم من البيت محرمين ثم احصرتم بسبب  
 مرض او خوف عدد ولم تدم ان تخرجوا من الاحرام فوجب عليكم ما استيسر لكم من الهدى من ابل او بقرا  
 شاة فالاحصار عندنا اعم من ان يكون مسبب مرض او خوف عدد او نحو ذلك وعند الشافعي وهو قول  
 مالك اخفف بخوف العدد لقول ابن عباس انه لا احصر الا احصر العدد والقرينة قوله تعالى فاذا انتم بعد ذلك  
 ولنا قوله عليه السلام من كسر او خرج فدخل فيه الحج من قابل وما تمسك به من قوله تعالى فاذا انتم بعد ذلك

في الحج والعمرة  
 ان يذري  
 الصلوات عند  
 الجبب فيضيق  
 في الوجوب  
 في الزاد  
 والذنب  
 ولعله الخصال  
 لا في الزاد  
 بعد الزاد  
 منه



بالشاه فانه ذلك نزل قوله تعالى من صيام الاية فبقيا من قبل قوله تعالى من الجوز قد مر ما في وجوب هذه  
 الاشياء الثلاثة على التخيير بين الخلق بغير عذر لا فيجب فيه الدم ان حلق رجلي الراس والصدقة ان حلق اقل  
 من ربه يعرف ذلك في الكفارة وكسرة الكعبين فخرج البزودي انه يجب اولا الهدي ونحوه ثم الصلوة  
 ثم الصوم على الترتيب في الخلق بغير عذر لا يعلم وجهه وما في احكام الهدي ونحوه بيان في مقصد الشاه الهدي  
 ثم ذكر الله تعالى بعد بيان احكام التمتع فقال فاذا اتممتهم تمتع بالعمرة الى الحج فما  
 بين الهدي فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وبعده اذا رجعتم فذلك  
 مشهور كما صلة ذلك فمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وانفق الله  
 ان الله شديد العقاب اعلم ان الحج والعمرة اما ان يكون بطريق الافراد او بطريق القران  
 ويطريق التمتع فطريق الافراد هو ان يحرم للحج ويودي التامة او افلا وبذلك الافراد والعمرة يحرم لها ويودي  
 اعلم بانها كذلك وطريق القران ان يحرم امرنا للحج والعمرة بحيث يقول ليك بحجة ذرة ويقصر على اكمال  
 الحج فقط ويكون العمرة مندوبة فيكون في الفصل قبل ما عند الشافعي وعندنا يحرم لها ما عدا ما يبدأ  
 بافعال العمرة فيطوف بالبيت سبعه اشواط ويسعى بعد ابعين الصفا والمروة ثم يبدأ بافعال الحج فيطوف  
 طواف القدوم سبعه اشواط وليس بعدا الى آخر ما كان في الحج كما عرف في العمرة طريق التمتع ان يحرم  
 اولا بالعمرة ويبدل في مكة ويجز عن اعلم بانها ثم يخرج عن الاحرام ويتمتع بالخطوات ثم يحرم في عرفة  
 مكة للحج يوم النحر وفيه افضل ويودي افعاله في ما في تمتع لم يسبق الهدي فان كان سابق الهدي لم  
 يخرج عن الاحرام لم يحرم بالحج يوم النحرية كما يحرم اهل مكة قالوا وفضل عند الشافعي مطلقا والتمتع  
 من القران والقران من افعاله وذلك القران افضل من التمتع والتمتع من الافراد عندنا كما في الهدي وما ذكره  
 المحقق من ان العمرة مندوبة في القران مطلقا وان الافراد افضل عند الشافعي وما كانت التمتع افضل عندنا  
 عن الاحرام بالعمرة من احكامها في الله تعالى في هذه الآية احكام التمتع قوله تعالى فاذا اتممتهم تمتع لهم  
 اتممتهم من الاحصاء الذي كثر ما به من قبل فمن تمتع او ليس التمتع موقفا بل المراد اذ اتممتهم واكثر في حال العمرة  
 ووجه التمتع في هذه الآية بالعمرة الى ما في التمتع بالتقريب بما اوردوا في ان يمتنع بالقران الى ما اوردتم بسبب ان احرام  
 العمرة باسبابة الخطوات الى ان يحرم بالحج كافي في تمتع يسوق الهدي ويحرم كالا فخرج من كل باب في العمرة ما كان  
 يوجب احراما من احكامها في الله تعالى في هذه الآية احكام التمتع قوله تعالى فاذا اتممتهم تمتع لهم

وسد الشاخي لم يركب من يوم جبر عذره ويزيد من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 الهدى في قس لم يجد الهدى في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 اى اذ افرغ من الفضائل في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 بعد الامم من قبل التخل في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 قبلها ولا يعجز عنه في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 تعين الامم عند عذره الشاخي في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 تعالى في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 وصوره بسببه من يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 الذي في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 عوف في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 فان اكثر العيوب لم يحسن الحساب وان لم يركب السبعة العدد وكون اكثره فان يخلق عليها ايضا وكون  
 والعشرة بالكمال لزيادة تأكيد ومبالغة في ملاحظة العدد وقيل المعنى كماله في وجوبها بعد الامم الهدى  
 في الكشاف فان قلت فظهر مما ذكرنا ان يكون يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 والجزء لان العذرة من ان يركب الهدى في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 قلت الذي سببه في كبريت عاظمى ان يركب من يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 ثم اوجبه اجري احكام التمس في القرآن ايضا حيث ذكرته نحو قوله في يوم جبر عذره من يوم جبر عذره من السبب الذي في الكشاف وذا الكشاف وذا  
 صام ثمة اخر حاشيته وسببه بعد حجة ابن مشاء فان كانت السنة تعين اليوم الى هنا لا مرد واليه يشير كلام  
 صاحب الهداية حيث قال من بين والعراق في معنى التمس وان ورد العرف في التمس قالوا عندى ان يقول  
 ان القرآن لان اخصل عذره قالوا في ان يركب في الكلام ما هو دونه وقولنا في ذلك ان لم يكن  
 الى التمس اى التمس لمن يكن في حاشيته السبب الخاتم وسمناه لم يكن كذا فانوته الى المصنفات بل كان  
 مسكنة وراء المصنفات فلا يتم لمن لم مسكنة وكونه لا يشعور الكثرة في غير السنة التي يجوز ان لا افراد فقط  
 بخلاف الانا في فانه لا يصحور الاقامة مدة طويلة قالوا في ان القرآن والتسم ليكون مشافهنا





[illegible]



عند الشروق المزمع بعد الاقامة من عرفات اى بعد الغم شبا وسوق يدل على فريضة الوقت بقرينة قوله تعالى  
لا يكون اول يوم من هذه الاقامة من عرفات اى بعد الغم شبا وسوق يدل على فريضة الوقت بقرينة قوله تعالى  
والعشاء وسمى الزمان هذا القرب اذا ذكره اللسان مذكوره فهاهنا معنى قوله تعالى واذا ذكره كما بهكم ثم يش  
الاول بركناية عن الوقوف بالمزدلفة وهو واجب عندنا وليس يمكن حتى لو تركه لم يفسد الزمان بل هو واجب عندنا  
ان ذكرنا عن بقوله تعالى فاذا ذكره الله او بقرينة ثبت الركبة ولنا ان المذكور في الآية المذكور به ليس بركن بل  
كل الركن لو كان مكان هو الوقوف وانما عرفنا وجوب الوقوف لقوله عليه السلام من وقت معناه الموقف  
وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فمقدم حجة على تمام الحجج ووجه الصلح للوجوب كذا في البداية وتلخيص ذلك  
كله الى يخرج ثامن في الحج من مكة وقت العداة الى منا وكثيها الى غير عرفات اى التاسع من ذي الحجة ويخرج  
منها في ذلك اليوم الى عرفات واذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين وليصلون فيها الظهر والعصر وقت  
الظهر ثم يعين عليها الى الغروب وكلها موقف الاصل من عرفات ثم يعود منها الى مزدلفة فيزل عن جبل فحر  
ويصل فيها المغرب والعشاء ويصلى المغرب فيس ثم يعين عليها وكلها موقف الا وادى محرم  
فاذا استمر الى بنينا يوم التحرر بحجرة العقبة من بطن الوادي سبعا وكبر بكل منها ثم فوجان شاة ثم قتل او  
قصر ثم طاف للزيارة يومئذ ايام التحرر ثم الى منا وفيهم فيها ثلث ايام وبعد ذلك الى ثاني الترمي بالحجارة فالتسبيح  
على السجدة ثم بالبيعة ثم بالعقبة سبعا ثم عند الكعبة ثم الى مكة والتفصيل مذكور في علم الفقه  
ومنها يكون في العدة قوله تعالى ثم افئذوا من حيث افاض الناس خطاب لقرش اى افئذوا من العرفة لامن  
للمزدلفة وانما قال ذلك لاقرب شيئا كما لا يقتضون بالمزدلفة وسائر الناس لعرفات وبهذا السبب يفرقون  
انفسهم على ما لا الناس ثم يعودون من المزدلفة وكلهم ثم جئنا لعادات باين الاثنتين وقيل انه في العود  
من المزدلفة الى منازل الاقامة من عرفات كانت مذكورة من قبل في هذا وافئذوا من حيث افاض من  
المسجد وهو المزدلفة وانما امنه الى منا ليكون خطا بالقبولين باجمعهم والقرش خاصة وكلهم ثم جئنا لعادات  
وقرأ الناس بالقرش اى الناس وهو ادم لقوله تعالى فسنى ولم يحيد لغير ما يحسن ان الاقامة من عرفات  
شبه بقديم فلا تخالفوا في ذكره المفسرون ثم قال الله تعالى بعد اية فاصلة وذكره الله في  
اياهم مفعلا وقد اب من تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه  
لبن اتقى واتقوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون وذكر صاحب الدار وغيره الايام

المعدودات هي الأيام التسعة في الزيادة أي أنها يوم النحر واليوم التشرقي والأيام المملوكة عشرة قوى  
التي هي فاعلا أول أيام المعدودات وبالبينة ذكر المد فيها هو التكبير أو باب الصلوة وعند الجمار على أن قالوا  
ونحن نقول إن كان ذكر المد فيها هو التكبير أو باب الصلوة وذلك واجب على من صلى جماعة من غير عرفة  
إلى عصر العيدين وإلى عصر آخر أيام التشريق عند ما يوجب العمل فيكون الأمر للوجوب وإن كان في وقت  
رمي جرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر حتى الجمار الثالث بعد فمئة أيام في وان كانت ولهم في كل  
التكبير عند كل رمي سنة فيكون الأمر للاستحباب كان في الجارية لا تجزئ له إلى مرة ولم يكث إلى اليوم  
بعد النحر ستاخرة العرب بالآثم ومنهم من جعل المتأخرين يومين فما قال بعد تعالى نعم من جعل الآية أي  
فمن جعل يومين من هذه الأيام فلم يكث إلى رمي اليوم الثالث والتمس به الجارية يومين بعد النحر فقام  
عليه من تأخر من يومين حتى صام في يوم الثالث بعد النحر أيضا فقام على من لم يمتنع من الرزق والغنى و  
المجدد قال فاجرى هذا الكلام على حسب ثم الخاطين قال قالنا خير مستحب بالافتقار واليأس في يومين  
من المتأخرين من الأفضل كما في السافر من الصوم والافتقار وإن كان الصوم أفضل وقبيل ما لا يفسد  
صاحب الهداية حيث قال وإن أراد أن يجعل السفر فخر في مكة وإن أراد أن يقيم رمي الجمار الثالث في اليوم  
الرابع يقول تعالى فمن جعل يومين فلا ثم عليه ومن تأخر فلا ثم عليه من التقي والافتقار إن يقيم لأن النبي  
عليه السلام خير حتى رمي الجمار في اليوم الرابع هذا الظاهر وذكر أن عند جميعه حجة أنه إن يغفر في اليوم  
في اليوم الرابع به وإن الرمي قبل طلوع الفجر وإذا طلع الفجر لم يغفر لم يرم وعنده الشافعي يجوز ذلك وإن  
الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز عند أبي حنيفة لأنه لا يابز تركه فله جاز في تكبيرة وقبيل ما لا يجوز إلا بعد  
الزوال وفيه ثم مسائل في مسئلة حرمة الحرم والميسر غير ما قال تعالى ولتسألن الله عما كنتم  
والميسر قل فيهما أنتم كبراء وصافع للناس والله كما كنتم من نعمها وأيسر ذلك  
ماذا يتفقون قل القول كذلك يستن الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا  
والآخرة ويسأل عن التامى قل أصليح لهم خير وإن تحاطوا فاحولكم  
والله يعلم المفسد من النصل ولو شاء الله لذهب عنكم إن الله عزير حكيم  
في هذه الآية عدة مسائل الأولى بيان الميسر هو قول تعالى يسألونك عن الميسر واليسر يسألونك  
في تحاطبها أما الميسر فمقتضاها أن لا تنزل قول تعالى ومن ثم إن الخيل والأغاب تتحدون منه مكرور فاحولها

فمن كان عليه  
أن صاحب الجمار  
والنفسى البجاي  
فان لا تخلط  
الأول جبر  
أخبر كماله  
في تقبيل فممن  
تقبل به  
بأن يخطئ  
الصوم الثاني  
إذا فممن  
عند ذلك  
ونفسه  
الغنى عند أبي  
حنيفة فممن  
الافتقار  
النفسى أيضا  
بمن أحقيقة  
وان نفس  
منه

كان المسلمون يشربون الخمر حتى لم يجدوا حلال ثم بعد معنى الزنوف قال تزوجوا من الصالحات يا رسول الله فقلنا  
في الخمر ما ينسب إليه العقل منقصة المال فتركت هذه الآية يعني قوله تعالى قل فيها لكم كبير من المنافع والمآثر  
فشد بياقوتكم وتركوا الخمر ومن مضى عليه ما لم يتم شربه عبد الرحمن بن حوف وجماعة من الصحابة فشدوا  
في الصلوة فقل يا أيها الكافرون بعد ما تعبدون لي بغيره لا تفرل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة  
وانتم متكبرون ثم دعا عتيان بن مالك جماعة وقوا فشدوا الخمر فاما سكر وانحسوا ونفادوا بواحد من عمر الدين  
ولما في الخبرين انما شافيا فترل قوله تعالى ان الخمر والميسر قورة تعالى قبل اتم متبرون فاطما خمرتها في سورة المائدة  
بكذا فانسجنا الله الطيف لعباده حيث لم يحرم الخمر ولكن حرم مبرجة وجره حتى لا يشق عليهم الا يقضوا  
بواحد فانهم اعادوا شربها واستعدوا منها فحرم عليهم ما لا بعد حال حتى يفسد عليهم الاية فزاد يا ايها الذين آمنوا  
ان الخمر كانت حلالا اولها ثم جعلها الله انما ثم جعلها حراما وقت الصلوة ثم جعلها حراما مطلقا فلا شئت من  
الآية الا كونهما نهيا والحرمة ثابتة بالادلة ولكن لما قيل ان يقول انها اذا كانت حراما فكل اثم حرام فالا حرام  
اية المائدة ويمكن ان يقال انها كانت حراما لا بغيرها فلا بأس بان يكون اثمها ما فيه لاجل شدة وهو  
اصحاه الوقت والمال والنفوت الصلوة وكون شربها سببا لزال العقل وسببا بخدمهم ما قيل ان الله تعالى قال  
ومنا ثم الناس من مثان الخمر شفاء الخمرى والخال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم  
فكيف التوفيق منها لانه لما قال ذلك عين كانت انما بما فيه لم يكن حراما محضاً ولا نزلت آية المائدة حرمها  
كونها نفعاً للناس فالمرث الحروى انما وقم فليكون حراما لكم بحكم القرآن ثم الخمر هو التي من العنب اذا  
خالوا شتد ودفن بالزبد وعند الشافعي كل ما اسكر من عصير العنب والتمر فحرم لانه يجر العقل وهذا باب  
طويل مما في الاية بل سيجي الآيات الثلاثة كلها في مواضعها ان شاء الله تعالى واما الميسرة انه كانت الخمر قد  
سببه عليها فخلط وهو الغدول وهم والتمام وله سببان القريب والثلثة اسهم الخليل والرابعة والتافس والفسس  
والسبل ملامته والعلو له سبعة وثلثه سببا فخلط لا تشيبا وهي خمر والسيف والوند فيجلون الاقدام في خمرية  
على عدل ثم تجلبها ويدخل فيخرج باسم حل يصل قدما منها فتم يخرج له قدح من خوات الانصبا ان الله تعالى  
بذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا تشيبا لم يخذ شيئا وعزم من الخمر وكذا كانوا يرفعون تلك الانصبا والقدح  
ولا يملكون منها ولا يخرجون فذلك يذمون من لم يدخل فيه عبارة الذالك بعينها انخذ ذلك من الكشاف بهذا  
طريق العرب من حكم الزود والشرط ونحوه ما فيه مقاراة وانما رخص او امان من جانب واحد ولا فيه مقاراة فسد

أبو عرواح جاعلا للزوم من غير مدان كالشطر من سباجي في فصل في المادة ومنه قوله تعالى فيها لهم كل شئ من كل ثمرة مما يثمر  
 ومنافهم للناس فالأثم في اليسر في العسلوة واستاءه المال الوقت وشبهه الخرز وال العقل به شرف الانسان  
 والعقل به جبر الطبار ضم الى لم اشرب الخرز وال العقل وادعت العزم لانه لا يعجز ولا ينفذ وما زنت الخبز في على اثم  
 وما كذبت لاني رايت الكذب ذليلا ومنافهم الخمر ما بدنية بعضهم الطعام او خلقه كالزواضع والسماحة واما  
 مالية كالبرج في العجم والشر والنجارة ودفتر المروءة والقوية الطبيعية ومنافهم اليسر سمعة على الخبز والنفق  
 ومنيل المال بلاكه ومحنة وقعب على معرفة في بيان صفة فهو لا وان كانت منافعا ولكن انهما اكبر من  
 لان الاضاعة والعو اشر اكثر فيها وقيل معنى الآية فيها اشي مجر مجر شيان اثم كبير ومنافهم للناس فالأثم في  
 تعاطيها والمنافهم في تركها وكذا ضعيف كالاشقي والثانية بيان انهم في النفقة وهو منافع اقل ليدنا وسيا لو تكذا  
 يفتقون قل العفو بيان انه لا سال من الجوع ولا سالا فيفتقون اي اشي شئ يفتقون نزل في جوابه بيان  
 الصدقة مقرر بها وبيان النفي ضمناني قوله تعالى ما اتفقتم من خير خلق الله من والاقرين واليتام والمساكين و  
 ابن السبيل تنبيهها على ان المهم هو السؤال عن مصاريها لا السؤال عما يفتق او سال عنها جميعا وان لم يذكر  
 ذلك في النفي ثم مال ثانيا ما لا يفتقون اي اشي قد يفتقون نزل في جوابه بيان قدر النفقة وبر قوله قل انوا  
 الفضل ليعني النفق اما فضل عن قدر الحاجة ولا يفتقون اما تجارون اليد ولا تسكوا سوى قدر البيوت شيئا واما كان  
 المزيل صاحب ذم المسك قوت سنة واذا كان معانا اسك قوت يومه وتصدق بالفضل وكان التصديق  
 بالفضل عن القوة في اول الاسلام فضا ثم نسبة الزكوة وقدر ربح العيش في المال كذا في الحديث لا الزكوة والذكر  
 وقد مر صاحب الكشاف والقاضي البغداد الفخر بنقيض الجيد اشي ما سهل لكم انفاقه ويسر لكم بذله وما كذا  
 من الفضل ولم يشرعنا لبيان النسبة وعدمه ولكن ذكر اني ما يسهل عليه يد خال من النبي رسول الله يعلم ان جلا  
 ان النبي رسول الله عليه بيضة من ذيب اصحابه في بعض الخاتم فقال هذا مني صدقة فاعرضه حتى كثر رزق  
 فقال فاتها منضيا فاعدا فصدمة بها صدوا لاصابه تشبه ثم قال يا بني احدكم ما له يصدق ويحسب تكلف  
 الناس انما الصدقة عن طوعه هذا فيه ولهم من جافا لوافي مسئلة النذر بالمال فيمن قال ما  
 في المساكين صدقة او مالك صدقة في المساكين انه يقع على الزكوة فان كان مال موسى مال الزكوة  
 تصدق بكل الزكوة وان لم يكن مال سواه اسك من قوته فالتحرف يسك قوت يومه وصاحب المستقل  
 شرب وصاحب الضياع الى سنة وصاحب التجارة الى وصول لمل التجارة فان ملك بعد ذلك فليصدق

بمثل ما سكت وقوله تعالى كذالك يبين العبد على مثل ما بين ان العفو اعلم من الجهد وما ذكره من الامكام  
التي لكم او احكامكم تفكرون الدنيا والآخرة اي تفكرون في امور الدارين فتلتذون بالاسلم والانتفع بها  
وتجتنبون عما يضركم من بابين كالم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تفكرون فتعلمون فترككم او بين الآيات في الدنيا  
لكم تفكرون في الآخرة والثالثة بيان حكم اموال اليتامى وهو فيما قال بعد ما ذكره عن اليتامى ما  
انه لا نزل قوله تعالى ولا تقربوا اموال اليتيم وقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما اعزلوا ربهم  
الذين قبحوا اموالهم وتركوا اموالهم واليتيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا  
واحرزوا عن اكل طعامهم وجلبسوا فرائشهم ونصبوا في ذلك كل التعصب فزل في حقهم فكل اهل العلم  
يعني اصحاب اموالهم ومما حفظه انما هم خير من ترك الاختلاط بهم ومن عذرهم في ذلك انهم لم يعلموا  
ولم يجانبوهم فهم اخوانكم في الدين ومن حق الاخ ان يجادلوا فيهم ويخاطبوا فيهم ويحفظ اموالهم ومما ذكره  
بالخاطبة المصاهرة اي ان تصاهر بهم وتزوجوا بانكهم فهم اخوانكم والله يعلم المقصد من المصالح اي يعلم الغرض  
من من يجادلهم فنادوا باموالهم ومن يجادلهم صلاحهم ومما حفظه لاملواهم فاختلطوا بهم للصلاح  
والحفظ ولا يختلطوا للفساد وكذا الله عتكم اي ولكم واليتامى بالبلد والالاقات على حسب حكمهم  
كما ذكره وانما حاصل ان اليتامى اذا كان لهم اموالهم يترفع على اوليائهم محافظا وان تركوا المحافظة  
فانما ذكره ان يختلطوا بالمال الاختلاط بحيث ياكلون منها ولا يميزون طعامهم ولا يميزون عن  
فرائشهم انما ايضا وان اختلطوا على وجه الصلاح والنعيم بدون خيائهم ومن سائر الفرائض وقوله تعالى  
للزاهد بن عباس رضي الله عنه الما لئلا ان تاكل من ثمره ولبنه وقصصه وهو ياكل من ثمره  
ولبنه وقصصه الآية يدل على جواز المختلاط في السفر والخضر يجعلون الثقة على السواء ثم لا يكره  
ان ياكل احدها اكثر لانه لا يبارز اموال الصغار فجواز في اموال الكبار اولى بذلك فاحفظوا فان  
بعدا وجب على كثير من المشايخين المتعصبين في زماننا من القسمة بالعدل واجبة في كل شيء ثم التيمم  
ما توبه وهو غير التيمم وقد شهد الله تعالى الوعيد على من اكل من اموالهم حتى يبلغوا في مواضع لا تخصي  
محافظه لملوكهم على الاعداء ان كان اليوم اوجدتم اوصي الى اجدد الاقل الغاضي ان نصب وصيا ولا  
الاوليا حفظه واحكامه المذكورة في كتب الفقه في مواضع شتى فان وجب له ان يقبضه وصي له  
هو مباح او اجنبى يبره ويجوز ايجارته لانه حفظه وفقهه في ماله ويجوز بيع الوصي وشراءه في ماله بالمال



وقد تم بالتمسك به وتركه وقبضه على العلم عن دم غير خطي ليس له ولاية الغنى والقوة في الاماير والنفوس  
 ونحن نعلم هذا القول بغير خطي وسند كرسية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سورة البقرة ان شاء الله تعالى في سبيل  
 عدم جواز نكاح المشركين والمشركات مع المؤمنين والمؤمنات قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين  
 حتى يؤمنوا ولا مة مؤمنة حتى يمشرك ولا تعتكفوا ولا تنكحوا المشركين حتى  
 يؤمنوا ولا عبدة مؤمنين مشركين ولا تعتكفوا ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا  
 والله يذنب عوفى الجنية والمعتقة بأخذه فبيننا آياته للناس لعلهم يتقون  
 الآية فتأمل على عدم جواز نكاح المؤمنين مع المشركات والمؤمنات مع المشركين لعدم جواز نكاح  
 المؤمنين مع المشركات نعم قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين وتصل في نزول ان مرتبة الغنى الذي  
 كان ربلا خيرا ما ارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة ليخرج قوام المسلمين الذين كانوا فيها غنية  
 من الكفار فلما وصل اليها عرضت المشرك التي اسمها غناتة نفسها عليه وكانت صاحبة المال الال  
 وبموسسة له في الجالية فاعرض عنها فقام من الدم ثم اقبلت عليه بالكاح فوقعه على الحافة التي عليه  
 السلام فلما عاد المريد الغنى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض عليه بغيره ما مضى عليه حتى  
 في حقه فقبل ولا تنكحوا المشركين الآية وفيه دلالة وقدر بالغنى والغنى اي لا تزوجوا بالمال والمو  
 المشركات حتى يؤمنوا اذا كان بالغنى لا تزوجوا بالمؤمنين المشركات حتى يؤمنوا اذا كان بالغنى  
 وذكر الكفر المقصود وقال في الحديث في نزول قوله تعالى ولا مة مؤمنة ان عبد لله من رواجه  
 ضرب يوم اجازته للشعر فاشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقر مشركا لها وقال انها نكاح  
 وتصوم وتؤمن بالله ورسوله ولكن لا تطيعني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة فاجاب  
 منها فاعقها ثم نكحها فبدر الطيغون ويقولون ان ابن رسول الله قد كثر جارية السود وابع الى  
 المرأة المشركية الجميلة العلانية تستدعيه في هذا الشأن نزل قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشرك  
 على حد قوله فاعقها اي الاميرة المؤمنة حره كانت وامه خير من الاميرة المشركه وجوز  
 نكاح المشركه لكونها نكاحا لغيرها اصل ان نكاح المؤمنين للمشركات تبخيره بالنكاح موقفا  
 الى وقت ايمانهم ولكن يشك كل بان فيها قد جوزوا نكاح الكافرة امه كانت امة حره فاعقها  
 هو ان مده الامة وان كانت متداول الكتابية المشركه فاعقها امه بان عزها من الله ولكنها نصبت





ولا يفرقون حتى يطعن بالمشية يد فحينئذ يقره تعالى بالتشديد واورده الآية في باب الحيف عليه  
على مرتبة الوطى في البعض من غير قوله تعالى بالتشديد ولا يرد على التقرير المذكورة الكتابية فانها كل ما فيها  
بلا غسل وان انقضت وقتل من شدة لان البليارة الحادثة ليست مطعون فيها فكيف محرم وانقطاع الدم  
ولا يرد ايضا ان ثبت على الوطى في البشارة لان يحصل بانقطاع الدم يعني ان يخرج فإذ كان الموت  
الاول انقطاع الدم والحال انه خلافه لان كلامنا فيما هو دم الحيض والزيادة على البشارة مستحقة فثبت  
بالحيف فلا يشترط انقطاع الدم لكن يرد عليه ان قوله تعالى فاذا طهرن فانون يدل على عدم خوارق  
التشديد بل ان القول بالتشديد بالافتقار يدل على ان الاول ايضا بالتشديد والتشفي عنه  
واجابه بعض المفسرين من ان الامر بالانثيين في هذه الحالة للاستحباب فيكون استحباب الوطى سنة  
بالانكسار ويكون الوطى غير مستحب قبل الانكسار وان انقضت بشفرة ضعيف وانما يرد ان الامر  
بعد الحيف للاستباحة والجمهور على ان كل امر للوجوب فيمكن ان يكون للاستباحة ويقال بان التعليق على  
البشارة لا يوجب نفية عند سببه يمكن ان يكون للوجوب ويعرف ذلك الوجوب الى قيد بعيد وهو قوله  
تعالى من حيث امركم اي ما قلتم البشارة واجب من كان امركم التشديد وهو القيل الذي هو قوله  
الحرف فحرم فيه ولكن قيد على ذلك بالشروط وهو الفصل والتعليق بالشروط لا يوجب عدم عدم  
وكل ذلك لا يخلو عن تحكف ونقص والتأخير ما ذكره البيضاوي من ان قوله تعالى فاذا طهرن يدل  
التزاما على جواز تأخير الانثيين عن الفصل واليه مال صاحب الكشاف والدارك وهو مذموب الشافعي  
وقوله تعالى ان الذي يجب التواضع عن اثباته في حالة الحيض في اوجاب من وجب المظهر من الذين  
لم ياتون قط في حالة الحيف والذين التواضع من الذنوب كلها والمظهر من الوجوب او الامار  
للصلوة ثم انه لا قالت اليهود اذا الى الرجل الهة باركة اي قبلها من جانب وباركها في الولد قول  
فتر في جوابه نساءكم حث لكم فانوا اجركم الى شتم وهو بيان وتوفيق لقوله تعالى من حيث امركم  
اي نساءكم موضع الحث لكم فجامعون في موضع الحث كيف شتم وعلى اي حال شتم باركة او شتم  
او مضطحة او قاتلة او قاعدة وقد موالاتكم اي قد موالاتكم بتقدير من الاموال الصالحة لاجل  
انفسكم ومطلب الرأفة الصالحة او التسمية على الوطى او غير ذلك والقول لله في جميع ما شتم واعلموا  
انكم ملقوا الله تعالى يعلم سركم واعلمكم في الزيادة انهم يقولون في الفصل عن النساء وليرد



على حرمته بل عاش الله انهم براء من هذا المفسود واولا احتياجه في اثباتها سيما في الكليات ثابتة بالكتاب والسنة  
 انصرف في غير ذلك كما لا يفرح بلا شبهة وبحسب التعريف عليه عند يحيى بن حمزة وحده الزيادة عندهما وعند الشافعي ثم وكبر  
 مستحبا وفي حكمها اللواط من الاجنبية بخلاف الاولى لانها كالوطي في حال الحيض والبراءة التعريف غير ممكن  
 مستحل الوطى في حال الحيض لانها قطعية ولا يجوز مستحل هذه اللواط في رواية لانها كناية وفي حكمها اللواط من  
 امته الموكمة وبذلك انما يفسر عن كبريت خاطري ولقد كنت اظن اني متفرد به فاذا اني اظلمت على حواشي الاطعم  
 الثاني للمعاصي ذكر فيها هذا الجواب بعينه ثم اعترض علي بان حرمة هذه اللواط ايضا ثابتة بالكتاب لقوله  
 تعالى وللبهائم ما اتوا البهائم من ظهورها بان اتيان البهائم من ظهورها كناية عن اتيان المرأة في دبرها  
 في تأويل على ما رواه الجواب عنه بان يحول على ظاهره في الاصل كما ذكرنا به اذ حاصل كلامه ليس في الاشكال في  
 هذا المقام بوجهه وهو ان الاذى لا كان على الحرمة فينبغي ان يحرم الوطى في حاله الاستحاضة وان شرط  
 القياس ان يتعدى حكم الاصل الى الفرع بعينه ويثبت له تغيير لان حكم الاصل الحرمة الموقفة بالفصل او  
 انقطاع الدم وحكم الفرع الحرمة الموقفة ويمكن ان يجاب عن الاول بان الاستحاضة قد يكون ولها  
 فلو اعتبر حرمته ان لم يخرج وانه متروك بالفرع عن الثاني بان حكم الاصل قد يبق بعد الفرع من  
 رتبة عليه ثبت الحرمة بالطريق الاول والاولى ان يسي مثل الاول انه انصرف في مسئلة عدم الخلط على  
 المعصية وعدم كثر الخلط وبيان قسم الايمان وجوب الكفارة فيها اولى قوله تعالى ولا تجعلوا  
 الله عرضة لافئامكم ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله يتبع من علم لا يوافق  
 الله بالغوا في ايمانكم ولكن يؤخذكم بها كذبكم القولوا والله عفو رحيم  
 اما ان اتيان اما الآية الاولى فهي عدم الخلط على المعصية على وجه وعدم كثر الخلط على وجه  
 وياسب الاول انفس في نزولها ان عبد الله بن رواحة قد حدثت العداوة بين اخيه وبين زوج  
 اخيه بشر بن نهان فسمي الله الاظم ان لا يتكلم معه ولا يحسن نحوه ولا يصلم منه ويمر بغيره فقل قوله  
 ولا تجعلوا الله عرضة لافئامكم كذا في اكثر التفاسير وزاد القاضي انها قيل تركت الصديق الاكبر لانها  
 لا يفتن على مسنن الاقرانه على ما نشأ به وتحرير الآية ان لفظة الله محذوف المضاف اليها لا تجعلوا  
 اسم الله وتبين ان ثبت من عدم تعالير الاسم من المسمى كما هو من باب السنة وقدرت من فعله  
 والعرضة بالضم فحالة بمعنى المفعول اسم لا يعرض دون الشيء وان تبروا وتتقوا وتصلحوا اعطفت



في كل واحد منها تطبيقاً لثابتين بهذا المعنى ونحن نقول ان المراد من قوله تعالى باكتسب خبراً  
 بلين التي تقع عليها كسب القرب وهي المنفعة والتمسوس جميعاً فيكون في كل منها مؤنة اذ كل  
 مقابل لغزو المؤنة هنا مطلق فيصرف الى الفروا كما مل وهو المؤنة الاخرية وبديل على قوله  
 والعنفور سيم او العنفور كما تكون في الاخرة فالتمسوس ههنا مندرج تحت كسب القرب بخلاف  
 فان المذكور منه باعتبار الايمان وهو الذي قصد به الحالف البر والالتزام في المنفعة وله  
 سمي بها ومنه القصد والعزم مجازي في لغة المنفعة ومنه يمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز فيكون الغور  
 ثمه واخلاق في الغور والمؤنة فيه مقبلة بالكثرة فيكون المعنى ان المنفعة كفارة لافى الغور  
 وان غير الغور انما في الاخرة مثلاً بالابتين جميعاً بقدر الوسم والامكان هذا هو خلاصة ما ذكره الفقيه  
 واهل الاصول والمفسرون وسيجيء هذا الينا مع بيان الكفارة مشروحاً وافصاحاً في الامدة من شأله  
 تعالى ثم نشرع بعد في مسائل الخلاف والعدة فنقول في مسألة الآية وقوله تعالى الذين يؤمنون  
 من نسائهم ثلث اربعة اشهر فان كانوا فان الله عفو رحيم وان عزموا  
 الصالحين كان الله متبعين عليهم اعلم ان المراد من الآية كذا بمسألة مشروطة بل ما ذكره  
 الطلاق والعدة فانه ذكر الطلاق باحكامه ورجعية وباتية وظليته وايلاً وخلفاً وامثال  
 وذكر العدة ايضاً باحكامها ونسائها مثل عدة الحائض والائنة والصغيرة والحائض والمطهرة  
 والمتوفى عنها زوجها وغير ذلك في سورتين اى سورة البقرة هذه وسورة الطلاق في آخر القرآن فمن هنا  
 ابتداء ما في سورة البقرة ففى مسألة الآية وقوله تعالى الذين يؤمنون الآية ونكس في نزول الآية لان  
 الآية من الايميل ازوجة ولم يبق له شوق اليها وكان غيورا بان لو طلبها لعله يجلبها رجل عوفية  
 معلقة الى عدة الايمان لا يطلبها بنفسه ولا يتركها الى زوج آخر فاعرض الله تعالى عن ذلك الحكم وقول  
 للذين يؤمنون من نسائهم ثلث اربعة اشهر يعني ان من اراد ان يؤلو من نسائهم اى يقسموا  
 ويكونوا عتقهم فله ثلث اربعة اشهر لا غير كذا في الحسنة والزانية ويعلم من الهداية خلافة وهو ان الآية  
 كان طلاقاً معجلاً في الآية في الشريعة بما جيله الى التقضاء المدة ثم الاياد هو الخلف وتعدية انما  
 يكون بجلى وانما عدى ههنا بمن فلكلمة مع البعد اى بعدون من نسائهم مؤلفين والسر للفظ  
 والاضافة الى انظر على الاقسام اى الاشارة في اربعة اشهر على ما في البيضاوى فان طلاق الآية



بوان يقول: والعدل لا اقربك الا اقربك اربعة أشهر وان اقربك فعلى جملة اربعة أشهر او صوم او فائت خالق  
 اذ بعد حرا والعدل لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين بشرط فيه لفظ صريح بمعنى القران فلا يكون  
 قوله والعدل لا ادخل الكوفة حال كون امرائه بها الا بل ان كان على الذين يكونون اخوان كان المراد هو الذين  
 يتبعه بل وان كان المراد هو القران ويظهر عن العجب عليه الكفاية حين المباشرة وكذا قوله ان حرام  
 ان نوى به حلاق خبائثه وان نوى به القهار او انكث او الكذب فانوى وان نوى به التحريم ولم  
 ينوشبنا قاله ولا يكون الا بالاعمال من اربعة أشهر وشهرين فلفظ في مجلس واحد فلا يكون قوله والله لا اقربك  
 سنة الا بما يشبه ذلك مما هو اقل من الايام بل تحريم اللواط وكذا قوله بعد يوم فاصل والعدل لا اقربك شهرين  
 بعد الشهرين الاولين لا يكون الا بل تحريم اللواط وبذا الرأى والامامان قالوا هو ما يشبه ان لان حق البائنة  
 نصف الحرة كذا الحال الضعفاء والعدل لا يلا من البائنة المذكورة لان المذكورة الآية لفظ النساء وبذلك  
 السكوات دون المملوكات وقد تمسك صاحب البديع بالآية على ان مدة الايام اربعة أشهر وصريحه بان قوله  
 تعالى من ساءتم بعد العترة ما اذا اولى من الخلقة البائنة فانه يجوز لانها لا تكون ساءت ما بخلاف الخلقة  
 الرجعية فانه يجوز الايام ومنها اذا الرجعية فانه بعد من ساءت ما وبذلك في القهار ولذا قال البغوية  
 والعدل لا اقربك او انت على كبر اى ثم تزدجها لم يكن موليا ولا غنما لان الكلام وقع باطلا لعدم الحلية  
 فلا يعود صحيحا وان قريبا كغير متحقق الخلف اذا لم يكن مستندة في حرة وان لم ينفى الغيبة الا بالاعمال ان كان كما هو المذكور  
 في قوله تعالى فان الله غفور رحيم وان ثم هو الخلاق فان محمد بن عبد الله وما يجب فابنه العباد  
 في بيان هذه المسئلة اذ على الشبهة والحرمة على النقي والرجوع عن الايام وعلى السماء والعلم على مذهب الخلق  
 ابتداء لا ريب في القول بانهم كيف نهوا وانما للفقول بانهم كيف علموا وادله في المفسرين بما الى قوله  
 قالوا ان حامله فانما هو اى ان رجوعه الى الله في مائة سنة ولم يفعلوا على حسب ما تسمى على مقتضى قوله  
 الله غفور رحيم اذ كفر واعنه اى يكون العمل ما لا يوجب الكفارة وانما يوجب الكفارة عليه اذ اعلمت باسم الله  
 وان علمت بغية الله اى بالطلاق والعتاق يجب عليه فمضمون الخبر ان ريبسب الاقدام على الشريعة دون الكفارة  
 بغير اذ اطلق والعدل لا اقرب اسرأى الى اربعة أشهر ثم رجعت في هذه المدة يجب عليه كفارة البين اذ اعلمت  
 ان اقربك اربعة أشهر فعلى جملة ثم قرب في المدة يجب عليه ثم ان كان قد راعى الوطى فزوج بمواطى  
 لم يعذر على الوطى بصرفه اذ بما او مرضا او كونه غائبا او كونه ميتا فزوج بمواطى او كونه غائبا او كونه ميتا فزوج بمواطى

فثبت البهتان فدرت ذلك المدة فبينما يراى عزمو الطلاق يعني ان يزوا على حسب انفسهم اولم  
يخشا حتى مضت المدة فان المدة سميت عليهم بالعلم والبرهان وقيل فيهم عليهم فثبت وقيل فيهم  
على ان ياتوا ودرت المدة الطلاق بالعلم والبرهان وقيل فيهم عليهم فثبت وقيل فيهم عليهم فثبت  
و درسته ولا بد من ان يحدث نفسه ذلك وهو حديث لا يعلم المدة في وقت بالسم فثبت الكشاف ودر  
عندنا واما عند الشافعي فتو له تعالى قال تعالى وان يزوجوا ما يتعاقبان بعد مضى المدة لان الفاء للتعقيب والبناء  
الى مفعول لا يكون الا بالوطى في نفسه فمضى عدة اربعة أشهر يجب على المرأة ان تقابل بالوطى او بالطلاق فان استعملوا  
فان يستغفر جسيم لهم ان كفروا به فثبت الكفارة عليه وان لم ير الجواب لم يزوا على الطلاق فان المدة سميت عليهم بالعلم  
فيهم الطلاق وان استعملوا من كل منها فثبت الكفارة على الحكم ان يفروا منها فثبت عند تفريق الفاضلي هذا التوجيه  
وان كان سنا بديعاً بحسب ظاهر العبارة لكننا نقول بويدها فزاده عند المدة فان قالوا فيمن اى اربعة أشهر فثبت  
كان من المدة وهو قوله تعالى وان عزمو الطلاق وان لم ير الجواب فيمن بل توفوا الى مضى المدة فثبت  
الطلاق بوجوه مضى المدة وبها تفصيلان لقوله تعالى الذين يولون والتفصيل لعقب المفصل فيتم الفاء ايها  
تقرى ما افاده المفسرون ثم ذكر بعد تعالى بعد مسئلة عدة المطلقة وبيان الرجعة في الطلاق الرجعي فقال  
والمطلقات يتربصن بأنفسهن فلهن فروع ولا يجعل لهن بكنى ملك خلق الله في حقهن  
ان كن يقرن بالله واليوم الآخر ويعرفن احق بدينهن ذلك ان اردوا اصاد  
وليس مثل الذي عليهن بالمعروف والرجال عليهن درجة والله اعلم بحكمهم هذه الآية  
في بيان العدة والرجعة اما بيان العدة فمضى قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن فروع والى  
الحرف الخافضات وان كن مدخولاً بها انتظرن بأنفسهن فروع ولا يجعل لهن بكنى ملك خلق الله في حقهن  
بهذه القبول وان آية حديثاً قرآن لا تكتفى فروعاً كاملة وغير الخافض من الاكسرة والصغير عدتها ثلثة أشهر وفي  
المدخول بها عدة لها اربعة اشهر وفي حديثه لا يزوجها الا بعد ان ياتوا بها على ما عرفت في علم المعاني وانما زاد قوله  
بأنفسهن يعني بالبرهان الزبير لان فسر النساء طوأم الى الرجال فامرت ان يقعن بأنفسهن يعني بالبرهان الزبير لان  
الكشاف وجوه وفعله اورد ولها اكثر الفسرين بحسب القلة مع كثرة المطلقات وفروع بحسب كثرة الفسرين مع كثرة الفسرين  
لان النساء بعد ان انفسن فليكن في حق الزبير غير مطبقة وبعد الاقراء القليلة كثيرة كعدة اشهر فثبت ان الزبير  
و انتمائة ثلثة على انه مقول بزوا على انفسهم ان كان من المطلقات فخطب لهن معاصي الهداية اوردوه دليل

الطلاق والخزفة بغير طلاق جميعا وقال والفرقة اذا كانت بغير طلاق لم ينفى من الطلاق لان العقد جئت  
للتنف من براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وبهذا يتحقق فيها بان العقد العروا وان كان شتر كما في الطهر  
والخضف لكنه عارضا ولا باحد من غير نفسه فالمراد بالخضف انما هو العقد المطلق لانه تطلقان وعدا حيفا  
وذلك لان حق الامة نصف حق المرأة في كل شئ ومنها المالم يكن التجري اعتبر التلقين وان والخصمان فعلم  
ان عدة المرأة ثلث حيض ولو كرهتم قال والطلاق يثن من الحيض فمن كانت ذوات حيض فعدتها الحيض وان  
العدة انما شرطت لاجل التعرف براءة الرحم يدل عليه قوله تعالى فيما بعد ولا يحل لمن ان يمتن ما ضمن اسمه  
او حاسن وذلك انما يحصل بالحيض فيكون عدتها ثلث حيض والبحث بان البراءة يحصل بالواحدة فلا حاجة الى  
الثلاثة على ما قيل لا يضر كون المراد بالحيض كالا يتحقق ولان ثلث عام وفهم لمنه معلوم لا يحل الزيادة نقصا  
والطلاق انما شرط في الطهر لاني الحيض فلو طلقها في الطهر احتسب لك الطهر من عدة كما هو مذموب الشافعي  
العدة قرأتين وبعض الثالث ولو لم يحسب منها يكون العدة ثلث قرو وربع الى اتم وعلى الا تقديرين  
يزوم ترك العمل بالثلاث فان كان المراد بالحيض والطلاق في الطهر يكون العدة ثلث حيض كما هو بلا ريب  
ونقصان وكيفية الاكثر من الثلث الاول عقد الاول فاقبل بالثمن الاخير بل هو جواز احتمال لا يقال انه يترتب السك  
المراد كونه عليه كعبية فيها اذا طلقها بالحيض لا تانقول ان الطلاق في الحيض يرد عدة ولا مثالي السنة والجملة طلقها  
في الحيض فغير الثلث سوى تلك الحيض كما في الزيادة على الثلث لزم ضرورة فلا يعيب به ذلك لا يقال انه لا يرد  
لثان في ترك العمل بالثلاث بل يجوز عدة الزيادة الظاهر ان يكون قرأتين وبعض من الثالث كما في قوله تعالى  
معلومات فانه يرد بالاشهر شهران وعشرة ايام لانما قول ان الحيض يجوز ان يذكر ويراد به البعد بخلان فكل عدة  
فانه لا يجرى فيه الجواز ولا يحل الزيادة والنقصان فظهر ان لا حجة عليه باعتبار قوله تعالى ومن غير قوله ثلثه  
كانت بعضا منها وبوجه كلام الهادي في هذا هو التمسك بالصيغة لا بغيره واما ما تمسك به البعض في قوله  
من قوله عليه السلام على الصلوة ايام اقرئك لان الصلوة لا يجوز تركها الا في أيام الحيض فما هو فاسد لا يصلح  
ولما على ان المراد بهذا ايضا الحيض كما لا يخفى وقال الشافعي المراد به الظاهر ومن اقوى شبهة في هذا المقام  
اولا وان العدة تعالى جعل مدة الدة للثلاثة واكثر الما احتظارا لا يفهم من اشارة قوله تعالى بتربعين وذلك  
لا يحصل الا في الظاهر بخلاف الحيض فان النساء يكفون فيها بنفسها ومنع الرجال من طلبها اجواب  
ان هذا لا ينتظر انما هو للتزوج لا للمطى والى اكثره شهواتهم يطلبون التزوج في حاله

وحيث جازان  
بمن النصا فيه  
مقتل المص  
فما خلت اوان  
بمن التصور  
الاصلاح والاول  
وان كان يحصل  
بالعدة كمن  
ان لا يحصل  
بالثلاث اوان  
بمن الاكل  
كمن مجتنب  
تجنبه في الاكل  
تجنبه في الاكل  
تجنبه في الاكل



احرمان وعبد الشافعي عليه السلام حيث لم يمتدحى وادعوا مني هذا الاختلاف على الكف من الشرع والحق  
 عبادة متقدمة وهو المراد بالعبادة كالمشقة التي قد لا يتدافعان فلا يتدافعان كما ان الكف من الكفر  
 ونحوه مقصود الصوم وكذا لا يتدافعان في بقائه وما عدا ذلك المقصود وهو التوفيق عن براءة الهم  
 ومعنى العبادة مانع بخلاف الصوم على النص في الهداية وان العبادة معناها التي هي من المصروف والهداية  
 قوله تعالى ولا تتخذوا من دياركم ملاك ليس بمقصود بل هو ضرورة مقتضيات الكسب بخلاف الصوم فان الامر  
 منه مقصود واخبره تعالى انما الصيام الى الليل على النص به في الاسلام في ما يحكم الامر والهي في نفسه ما  
 نسب اليه وفيه كلام طويل لا ياتي في هذا المختصر وقوله تعالى ولا يحل لمن ان يمتنع في كسبه من كسبه  
 او الولد وكانت المرأة توارث ورائق زوجها كانت حلالا لغيرها شفقة على الولد وكنت جفتها  
 والامتنان لما استجاب لاطلاق وانما قال ان من بؤس بانه واليوم لا غنى على من آمن  
 بامه وعقابه لا يتجوز على مثله من العظام ويجوز ان يكون كتمان ما في الامام كاية عن سبط الحسن  
 كالمعنى الكشاف والامامان الرجعة بعد الطلاق في قوله تعالى وبموتن حتى يردن ذلك في الموتين  
 اني رجعتن في يوم الغدة لا بعد عام من غير الصبح وبه الملا كما بان محله لقوله ولا يحل لمن ان يمتنع  
 ما علق الله في ارحام من يات اذ اهرث عليه من هذه المدة فانه الولد او يمتنع من الرحم فلا يحل لمن ان  
 يمتنع من الا زواج لان بموتن اني رجعتن في ذلك الا ان اتم فغيرت فغيرت من الا زواج فيكون ذلك  
 سببا لا يرد في ما لا يمتنع في العبادة محله بان الظاهر في ميل الا زواج اليه بقوة الولد وكذا اذا كتمت لغير  
 وقالت بعد طهرت كانت طاهرة لاطلاق ولم تر من الرجعة وبه هو الطلاق الرجعي والزوج المطلق  
 البائن والكنية على طهرت وانما سمي به لان الزوج ملك الرجعة بدون النكاح وفيه دليل على ان الطلاق  
 الرجعي ابرم الركن حيث سجد زواجا بعد الطلاق وان كان يحل ان يكون التسمية ابتداء كان فغير  
 رد على ما ذهب اليه الشافعي من انه لا رجعة الا بالقول دون الوطى كما ان في الايام من ذلك  
 ثم في الطلاق النص من فدية الاستبراء دليل على انه لا يجب الاشهاد حين الرجعة كما ذهب اليه الك  
 والشافعي في احدى قوليه غاية في استحبابه ذلك على ما استوفى عليه في اكثر الشافعية معنى كونه اني جرد  
 ان الرجل اذا اراد الرجعة وابيها المرأة وجب لئلا يقول على قولها وكان معنى منها ان كذا عاقلي الرجعة  
 ان قول به لا يقتضي ان يكون الا حية باعتبار المرأة ولا يشبه ان يكون الا حية باعتبار زوج آخر في الرجعة



صلي الله عليه وآله وسلم قل في قوله تعالى الطلاق مرتان فاما ك ما يكون في المرة الاولى  
 سبعة ان الطلاق الرجعي الذي يتعلق به الرجعة مرتان اي اثنتان لان زائد فان بعد ذلك اسما لها  
 بمردود او شربها كذا لك وبنا امر بعينه الميز كانه قبل طلاق الرجعة مرتين وبنا الرجعة المذكور  
 في الحية والزهدى والبغيا وحى والكلوب وهو المواقف لذبح الشاخي وايجته جميعا منها  
 زوجية امر موقوف لذبح الرجعة فكذا اختاره صاحب الكشاف والدارك وفخر الاسلام وهو ان الماردين  
 طلاق الشراعي لا الرجعي اي الطلعي الشراعي فطلقة بعد نطقه على التفرق دون الارسال فية  
 واحدة ولم ير وبالمرتين النسيئة التي يقع مرة واحدة ولكن التكرير كقولك فاقم وجهك للدين الحرام  
 كره بعد كرهين لا كرهين اثنين مرة واحدة لا يسلم من السنة ابتاع الطلقتين بنية ويؤيده انه  
 قال الطلاق مرتان ولم يخل الطلاق اثنتان وهو امر بعينه الميز لا يلزم الكذب اذ قد يوبد الطلقتان  
 على وجه الجمع وعند الشافعي يجوز ارسال الاثنين والثلث وفية واحدة وتفصيل المذهب ان الطلاق  
 على ثلثة اوجه حسن وحسن وهدى فالاحسن ان يطلقها واحدة في طهر لا وسط فية ولم يزد عليه و  
 الحسن عندنا ان يطلقها ثلثة في ثلثة المبار او ثلثة اشهر فلا خلاف لك فانه بدسعه عنه والبدس  
 ان يطلقها اثنين او ثلثا في ليل واحد او في نهار واحد او في طهر واحد او في حيض مطووعة  
 فلا خلاف لشافعي في غير الخيف انه مباح عنه ثم في الطائفة والطلقاتين يجوز له الرجعة اذ كانت في العدة  
 ويكون الطلاق باطل الفرج واما ان انقضت العدة او كانت كتابات بائت ويحل لها النكاح ثانيا  
 ونكاح غيره من الازواج من الطائفت الثلث مواءمات صحاح الكتابات بان لا يغير ولا يحل له حتى تنكح  
 زوجا غيره لان امه تعالى ذكر الطلاق الرجعي في اثنين اهدى ما في قوله تعالى والطلقات ينزل  
 الآية ثم عقب بعد ما راجع حيث قال وهو قولن الحق بردين وهو فيما اذا طلقتا واحدة وانما ان  
 ستة قوله تعالى الطلاق مرتان وهو الذي يلزم مرتين وفية واحدة وعقب بعد ما بالرجعة حيث قال  
 فاما ك ما يكون في المرة الاولى اي يسر بعد التحريم الا الا مساك بمردود بالمرابعة  
 او شربها بان ينكح المرابعة حتى يتبين بالعدة وقبل الطائفة الثانية في الطهر الثالث ثم  
 بين ان الرجعة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا اخر ويدخل ذلك الزوج بها ثم تطلقها في قوله تعالى  
 فان طلقها فلا تحل له الآية ثم بين انه بعد ما بان بالعدة مومن طلقتين او ثلاثة يجوز ان تنكحها

المنطق او غير في قوله تعالى واذا الطهارة المستقبلة من الحيض والنفاس في قوله تعالى  
تعالى ويحيى لكم الى اخره وقوله المفسرون في سائر النسخة كانت بعض روايات ثابت بن قيس وهو يرويها  
اعطاء منه في خبر من قبله فمما سمعت من روايات روتها اليه وجعلها مصداق لطلقات من فطاعتها واخذها  
تلك الحديث وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاها لاجل علمه قبل الاخرى وشبهة فقال عليه السلام  
اتروين من بعد ميتة لست فمروا بزيادة فقال عليه السلام اما الزيادة فلا وهو اول فليح كان في الاستبراء  
فمن ذلك هذه الآية وقد ذكرنا هذه الفتوة بنوع زيادة وفتحة في معنى الآية لا يحمل كلام ان ماخذها الزيادة  
ما اتيتموه من سبيل اي مما اصيلتموه من السور الا ان يخالفوا في وقت من الاوقات او وقت الحاجة  
عدم اقامته ودوامه وهو في الواقع ينهاها بان يحسنه من المرأة الفسوة وسوء الخلق في ترك الالب  
للزوجة ومن الزوج الضرب والشم لم يجرى وغير ذلك فان ختم عدم اقامته وعدم اصيله هذه الطريق  
الذكورة فلا يحتاج فيه الى ما لا يقتضيه المرأة بذلك مثال الزوج ومما سمعت في نفسها منه ما لا يوافق  
في انقطاعه وهو لا يوافق في ذلك من جهة ذكر لفظ الخلع بان يقول الزوج خالعتك على الف ودرهم فقلت  
او الزوجة خالعتني على كذا او قبل حتى انه لو لم يذكر لفظ خلع ان يقول الزوجة طلقك على الف والزوجة  
طلقتني على الف لا يسمى خالعا بل طلاقا في الف وعباس بالخلع عنه لما جاءه بايضا مما جاءه ان يكون مهر  
في الخلع بان يكون به لاني الخلع دون العكس كره اخذ البذل ان كان المشور من جانب الزوج والنفاس  
على المهر ان كان المشور من جانب المرأة والنفاس معاخذة خصا في المهر وهو شرط النكاح في بعض النسخ  
والحكم منه في النكاح كسب النكاح كسب البهائم ايضا في باب الخلع بهذه الآية وصرح بان المشور ان كان  
من قبله يكره اخذ البذل لم يكره وان اردتم من قبله ان يزوج سكان زوج الآية وان كان من قبلها  
يكره اخذ الفضل من المهر لقوله عليه السلام اما الزيادة فقد كان المشور منها ولو اخذ في الاول  
اذا زادت الزيادة في الثاني جاز ايضا في القضاء ومقتضى لان الآية شتيان الجواز قضاء والالب  
وبانه قد ترك المصلحة في الالباءة لمعارض ولقي ميمولا في الجواز اذ الحاصل كلامهم انهم اختلفوا  
ان الخلع صحيح ام لا في قول الشافعي القديم وقول ابن عمر وابن عباس من انه قبله لا خلاف عندنا  
وفي القول الجديد للشافعي واحمد بن الوائعين عن عثمان بن عفان عن ابي هريرة عن ابي اسحاق  
باحت الخاص ان الله تعالى ذكر الطلاق مرة ومرتين واعتقها باثبات الرجعة ثم اعتق ذلك الحكم بقوله



فان ختمت ان لا ينعيا بعد واما فلا جناح عليها فما اقدمت به فانما بد البطلان وهو الطلاق ثم زاد فصل المرأة  
 وهو الاقامة وبنى تحت افراد المرأة بالذكورة في قوله تعالى فيما اقدمت به وادخل على تقرير فصل الزوج على ما سبق  
 وهو الطلاق لا الفسخ لان الاقدم وضع للاعطاء شي بمقابلته شي غير على ان المال عوض ما انما بد  
 وهو مختص بالمرأة فيكون بمقابلته متصفا بالزوج هو الطلاق والفسخ او الفسخ يقوم بهما فانبات الفصل  
 فمن الزوج بطريق الجمع لا يكون عملا به بل رفعه لذكره في كفايت فظهر ان عند عقد الطلاق بعد الجمع وعند  
 الايجي ولبه او فصل قوله تعالى فان طلقها فبأنه في الطلاق مرتان دون الخلع على ما ستره فان قيل قوله  
 تعالى لا يحل لكم ان كان خطا باللازواج يشكك عليه قوله تعالى ان لا ينعيا لانه لا يدل فيه عن مبينة  
 اليهم الحاضر الى مبينة الغائب الذي هو عبارة عن الزوجين لا محالة علم ان الاول خطا بالحكام كما ان  
 قوله تعالى فان ختمتم كذا فان كان خطا بالحكام يشكك عليه قوله تعالى ان تأخذوا مما اتيتموهن فانه خطاب  
 للزوج لا بالنهم الاخذون والموتون قلت ان قوله تعالى لا يحل لكم يجوز ان يكون خطا باللازواج بقرينة قوله  
 تعالى ان تأخذوا مما اتيتموهن ويكون في قوله تعالى الا ان يجازوا ان لا ينعيا التامان ويكون قوله تعالى فان ختمتم  
 خطا بالحكام مشكك في قوله تعالى لو صرف لمعرض عن بد او استغفري لا ينعكس ويبرزال يكون خطا بالحكام لانهم  
 الامرون بالاحذوا الايتاء عند الشرايع اليهم فكانهم الاخذون والموتون ويكون عينه قوله تعالى الا ان  
 يجازوا ان لا ينعيا على حقيقة وكذا الحال في قوله تعالى فان ختمتم ان كان خطا باللازواج يكون قوله تعالى  
 ان لا ينعيا التامان وان كان خطا بالحكام كما هو رأي الاكثرين وهو الظاهر يكون ان لا ينعيا على حقيقة  
 ولكن يلزم الحذف في الجزاء ليرتب على الشرط فانهم وتامل وقرى ان قلنا وتجاوزا ونقيا بنا والخطاب  
 اليها وبجافا على البناء للسفل وابدال ان لا ينعيا من الضمير بدل اشتغال في الزيادة في توجيه انما ينعيا  
 وهو ان قوله تعالى ان يجازوا المراد به الواحد وهو الزوج فقط وان لا ينعيا المراد به الواحد وهو المرأة  
 فقط ولعله يجري ذلك على طين نزول الآية وقصره وتوجيه اخر ايضا الا ان يجازوا الحكمان ان لا ينعيا الزوج  
 يقال في قوله تعالى تلك حدود ما انشاء الله الى جميع ما ذكر من حكم الخمر والميراث والبنات  
 الميئس والايان والايلاء والطلاق والعدة وقال في قوله تعالى ومن بعد حدود الله فانك هم  
 الظالمون انه تمسك به المقترلة على ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن لان الظالم هو الكافر والجواب ان  
 انما ردت في جميع الحدود والتعدي اعتقادا والظلم وضع الشيء في غير موضعه ومنه ما ستره في ظلم الحكماء

واما الثالث ففي قوله تعالى فان طلقها لم يتعدا طلاق ولاية وقد اختلف في تفسير الكلام ارباب القول وعبارا بل  
 المات قول نحال كالمفسرين انها مصلية بقوله تعالى الطلاق مرتان اي الطلاق الرعي مرة او مرتان فان  
 طلقا بعد طلقية تارة طلاقا لم يبعد ذلك بعد احدى تكية زوجا اخر فزعم ومن ذلك الزوج فان طلقها  
 اي الزوج الثاني فلا يحتاج عليها اي على الزوج الاول المرأة ان يراجعها بالخلع الجديد ان كان  
 طلقها ان يتيسر له والعدد من حقوق الزوجية وحسن المعاشرة والمواقة وعلى هذا التقدير بيان طلاق  
 مستتر فيه منها وانما جري تنبيها على ان طلاق ايضا وقد اجمع اهل الاصول على ان ذكر الطلاق في قوله تعالى  
 فان طلقها باللفظ الفاعل متبوعا بذكر الخلع دليل على شيئين الاول ان الطلاق يلزم بعد الخلع فلا بد ان الثاني  
 ان الخلع ايضا طلاق فان لم يكن لولا ان نسخا لا يعمد الطلاق بعده وبقرينة قوله تعالى فان طلقها بعد  
 وبمير كلام المفسرين في اهل الاصول بحسب الظاهر نقات وان لم يكن كذلك بحسب الواقع وفي الاول ترك العمل  
 بالقار وفي الثاني استحالة منها انه يصير الطلاق اربعا اثنان في قوله تعالى الطلاق مرتان عدله في العلم وحده  
 في قوله تعالى فان طلقها ونحن نورد ما ذكره المفسران فقال صاحب المذاهب فان طلقها تارة بعد الترتيب  
 قلت الخلع طلاق عندنا بديل فيكون طلاقه تارة وبه بيان تلك اي فان طلقها اثنان بعد في حكمه التعلق  
 انتهى كلامه لكن لا ينبغي هذا الجواب بل لا ان الطلاق اثنان الذي توجب الترتيب الفعليه ليست مقبولة بكونه  
 بديل في نفس الخلع من ان نفس الخلع بقوله تعالى لا يخل لكم غير مشركونا غير ان ذكره بعد قوله تعالى الطلاق  
 مرتان بالواو وهو لا يوجب الترتيب الا ان يقال ان التخصيص بالنسخ لا يوجب نفى ما عداه والمذكور في  
 الفاء في قوله تعالى فان طلقها من غير وجه الترتيب وقال صاحب البيضاوي وانما كانت اذ اجري الخلع طلاقا  
 قسم او طلاق ومن جملة قسمي اجمعه بقوله تعالى فان طلقها فان تحريم الخلع بعد ذكر الطلقين يقتضي ان يكون  
 حلقه راتمه لو كان الخلع طلاقا والاولى ان طلاق لا يفرق بين اختيار الزوج وهو كالطلاق بالعوض وقولنا  
 فان طلقها مستلحق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير لقوله تعالى او تسريح باحسان اعترض منها ذكر الخلع  
 على ان الطلاق يقع مجازا تارة ومبرم اخرى والحق فان طلقها بعد الترتيب فاحتمل من بعد احدى كلامه ولكن  
 عن انطواء اذ يحصل ان الخلع اذا كان طلاقا كان قوله تعالى فان طلقها مستلحا باسحق في العلم  
 الاربعة واذا بان نسخا كان مستلحا بغيره ان يصير الطلاق بعد القسم والمذكور في كتابنا من  
 ان الخلع عندنا قسمي لا يصير اتمام الطلاق بعده وعندنا طلاق بغير اتمام الطلاق بعده بيان

في التوضيح قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الثاء لفظ خاص بالتحقيق وقد عقب الطلاق الاخذ بان  
 لم يقع الطلاق بعد الخلع كما هو مذموب الشافعي بجعل زوجية الخاص تنهية انه ذكر الطلاق المعقب للرجعة  
 من غير ثم ذكر ائتمار المرأة وفي تخصيص فعلها بهنا تقييد فعل الزوج على ما سبق من وجوب الطلاق  
 فبعد بين بوجوه تفسيره بال وبال لا كما يقول الشافعي ان الاخذ افسد فان ذلك زيادة على الكتاب  
 ثم قال فان طلقها اي بعد المهرين سواء كانت بال او بغيره ففي اتصال الثاء باول الكلام وافتعاله  
 عن الاقرب فساد التركيب اعلم ان الشافعي يجعل قوله تعالى فان طلقها بقوله تعالى الطلاق مزا  
 ويجعل ذكر الخلع وهو قوله تعالى ولا يحل لكم الى قوله تعالى فاولئك هم الظالمون مستترضا ولم يجعل  
 الخلع علما قابلا لفساد الا بصير الاولان مع الخلع ثلثة في تفسير قوله تعالى فان طلقها بالباء وقال المتأخر لا  
 يلحقها صريح الطلاق قوله تعالى فان طلقها متصل باول الكلام ووجه تسكتنا مذكور في القين مشرد حام  
 اخذه وفي التلويح كلام احسن كثير لا ثواب حيث قال قوله تعالى فساد التركيب هو ترك الاقرب الى الابد  
 مع توسط الكلام الا بغير فان قيل اتصال الثاء بقوله تعالى الطلاق مزان هو قول بامية المفسر ويدل  
 عليه كلام المصنف ايضا قال فان طلقها اي بعد المهرين فكيف يكتم بفساد فكلت الكلم بالفساد انا هو على التقدير  
 ان يكون قوله تعالى ولا يحل لكم كلاما مستترضا مستقلا وادنى بيان الخلف غير منصرف الى الطائفتين المذكورتين  
 بل ما ذهب اليه المصنف وعامة المفسرين ووجه عليه سياق الكلام وهو ان اؤخذ منصرف الى الطائفتين والمنسحب  
 لا يحل لكم ان اخذنا في الطائفتين شيئا ان لم يخافا ان لا يقيما عدو العدة فان فاد ذلك الاثر في الاخذ  
 فساد لان اتصال بقوله تعالى الطلاق مزان هو معنى القول بالاخذ لا ليس بخارج عن الطائفتين كما قال  
 فان طلقها بعد الطائفتين اللتين كتباها واحدا فخلع واخذ او بهذا يندفع اشكالان احدهما لزوم عدم عيشة  
 الخلف قبل الطائفتين على ما بموجب الثاء في قوله تعالى فان خضم ان لا يقيما عدو وادنى الثاني لزوم تبريم الطلاق بقوله  
 فان طلقها لترتبة الخلف المرتب على الطائفتين وذلك لان الخلف ليس بمرتب على الطائفتين بل مستند فيهما والمذكور  
 عقب الثاء ليس بنفس الخلف بل انه على تقدير الخوف لا جناح في الاخذ لو كان يريد شيئا لان احدهما ان يكون المراد  
 بقوله تعالى الطلاق مزان هو الطلاق الزوجي على ما مر حواه لان الخلف طلاق بائن وثانيهما ان يلحق التمسك بالآية  
 في ان الخلف طلاق وان لم يلحقه الصريح لان المذكور هو الطلاق على ما لا يخلو من الوجوب من اللول بان كونه  
 رجوعا انا هو على تقدير عدم الاخذ وعن الثاني ان الآية تنزل في الخلف لا الطلاق على ما لا يخلو من الوجوب

بانطلاق على ما في اسم من الخلق لانه قد يكون بصيغة المطلق وقد يكون بصيغة الجمع وفي نظر اولي  
 نزاهة النعم الا في ان يكون بصيغة الجمع يطلق على ما في اسم من الخلق لانه قد يكون بصيغة المطلق وقد يكون بصيغة الجمع وفي نظر اولي  
 سرية الطائفتان فان قيل انما في الآية لبر والخلق من غير تعقيب ولا ترتيب والا لزم من الشبان سرية  
 الطائفة الثالثة وجوب التحليل بعد ما من غير سببي الاخذ والطلاق على ما في الآية لانه قد يكون بصيغة المطلق وقد يكون بصيغة الجمع وفي نظر اولي  
 ترك العمل بالاعتبار في قوله تعالى فان طلقها فالتكليف لم يفسد قبل اتمامها والبرهان المشهور في كبريت السببية لا يقال  
 ان الترتيب في المذكر لا يوجب الترتيب في الحكم لا فيقول انما لا يوجب في الوجود والا فانه ترتيب في المذكر  
 حاصل منه جميع معروف العطف واعلم ان هذا البحث مجتهد على ان يكون الترتيب في المذكر بالاعتبار في المذكر  
 الرابعة واما اذا كان اشارة الى الطائفة الثالثة على ما في الآية من الغنى بغير السلام فلا بد ان يكون قوله تعالى  
 فان طلقها بياناً في حكم التسمية على معنى انه اذا ثبت لا بد بعد التلقين من الامساك بالربطة او التسمية  
 بالطائفة الثالثة فان اثر التسمية فلا محل له من بعد حتى تنكح وجا فيه وحيدة لادالة في الآية على ضرورة  
 الطلاق تعقيب الخلع بهذا المقتضى والمأخوذ من كذا ان القامح داخل في قوله تعالى الطلاق مرتان ليس طلاقاً  
 مستقلاً وان قوله فان طلقها باعتبار ما يابره القامح يقتضي منه وجوب الطلاق بعد الخلع وباعتبار القامح بال  
 قبل لم يكن طلاقاً رابعاً واما ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام البرزوي من ان القامح حرف خاص يقتضي  
 مخصوص وهو الوصل والتعقيب اما وصل الطلاق لا يقتضيه بالكل فواجب صحة بعد الخلع فمن وصله  
 بالبرء والبطل وقوله بعد الخلع لم يكن تلايه ولا بياناً له فكل ما من حيث ما ورد وكلمة انا وهو يدل على  
 انه ليس بقوله تعالى فان طلقها تعالى بقوله تعالى الطلاق مرتان لعل ذلك فاسداً وان يجعل انما  
 في كلام الشيخ الجزر التأكيد دون التسمية ويراد به تحقيق وصلة بالعلم في تفرقة ان قوله تعالى فان طلقها  
 حطفت على قوله تعالى فان ختمت طلق الطائفة في الطريقة الاخرى بحرف القامح يقتضي تعقيب ضمنون الثانية على  
 ضمنون الاولى ومن ضمنون مشيئة انما هو ترتيب الجزاء على المشيئة فيكون موجب بهذا الآية هو ترتيب  
 عدم الحل في غاية اصابة الزوج الثاني على الطائفة الثالثة تعقيب ترتيب الخلع على العلم بعد اتمامها  
 حدود الله تعالى ومن ضرورة هذا التعقيب صحة الطائفة الثالثة بعد الخلع للقطع بان ترتيب عدم الحل  
 على الطائفة الثالثة اذا كان تعقيب ترتيب الخلع على العلم بكذا الزم من ذلك صحة الطائفة الثالثة بعد  
 العلم بكذا انما لا يستلزمه العلم منه الشيخ الهادي في تفرقة التسمية كلامه ثم انه قد ذكر المفسرون والاولى

اجماعهم قوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره وان النكاح في اللغة ما لو طي وتعد له به العقد بنكاحاً ايجاباً قبل الممانعة  
 الى المرأة لانها لا تفصح واعلم انهم من نفس الاشهر طحاها الزوج وبه اكتفى سعيد بن المسيب وهو  
 سخط ان الوطى البنا مشروط وان اذ لم ينعهم من الحديث المشهور وهو ما روى ان ربيعة قد تلاقى امرأة  
 فماتت لموت بعبد الرحمن بن الزبير فماتت الى سوان وقد علمت منه بالعد حيث قالت ما وجدت الا كدبة  
 فولي هذا فقال عليه السلام اني اريد ان يكونوا اربعة فقال لا حتى تفرقوا حتى يفرقوا حتى يفرقوا حتى يفرقوا  
 هو من عسلتك وروى انها حيث قتلت قد سخط فقال عليه السلام لا احد منك في القول الا امر النافذ  
 للدلالة على ما مات في زمن ابى بكر ففرقت مثله فقال لا ترجع اليه فماتت في زمن عمر ففرقت كذلك فقال ان  
 ايتني بعد ذلك هذه لا يجزئك منها بك في الكشاف والمجمل فيمنع في قوله فماتتكم دليل ان النكاح ينعقد  
 بعبارة الشايع في الدراك فيكون رداعلي ما سخط عليه وهذا هو المختار فيقولوا لا سلام وقيل ان نكح  
 على معناه الاصلي اي نكحاً بمعنى نكح من الوطى والعقد مستفاد من لفظ الزوج فلا حاجة الى الحديث وكذا لو  
 لم يكتفى به الهديه فعلم ان المرأة اذا نكحت الزوج الثاني لم يجر لها الوطى الى الزوج الاول ما لم يطاها فان  
 وجهه وعينا واراوت الوطى فليجوز ان تطلب العتري من ذلك الزوج الثالث ثم وثم الى ان يطاها زوجها آخر  
 ولا ينبغي للمرأة ولا للزوج ان في ان تنكحاً بغيره لانه حيث قال عليه السلام من امسك الحمل والحمل له وباطنهم  
 فاسد عند ذلك ولا وراعي والى عبدة وان افعى وغيرهم ويجوز عندنا ايحييه مع الكراهة وان اضر الخليل  
 النفس لم يجر ما يجر من غيرها وشروط الابطال دون الانزال فان ذلك زنا ودمه والمرأه من كمن ان يكون  
 مميلاً خلافاً لذلك وان كانت المامة نكحت حر فماتت الزوج فليطه فوطى المولى لا يكون محلاً ولا يشاء  
 صاحب الهديه حيث قال ووطى المولى لا يحللها على الزوج الاول لان الغاية نكاح الزوج والاثنان في حق  
 المامة كانت في حق المرأة احكاماً وتضيلاً على عرف وشروط في نكاح الزوج الاول اي المان فظن الموانعة  
 وحسن المعاشرة بينهما كما يدل عليه قوله تعالى ان نكحنا ان يما مدودا مدودا وما ذكر في طلاق النكاح الزوج  
 انظر انما بان خوف الشر ليس من الخلع فضلاً عن حقيقة الشر وهو ان النكاح المبرح كان في رابعة الزوج  
 الاول فعلم ان النكاح على معناه دون علم القيد اذ لا يعلم الا بعد مفاودة وصاحب الكشاف وغيره على  
 من فسر الطلق بالعلم بهنا وانا فسرنا الامام الزايد حيث قال ان نكحاً من علمها وليها احتكام الى ان يجعل الشرط  
 للندب من ان يكون عليه خبره او هو علمه بحقيقة الحال ثم في هذا المقام عينه وبين ان في قوله تعالى

وهو ان الزوج الثاني بل هو محلل للزوج الاول كما هو من شأنه من حيث الغايه فقط كما هو عند الشافعي  
غيره في ان الزوج الاول بل يملك بعد النكاح الطلقات الثلث سواء طلقت ثلثا او لا كما هو عندنا وان طلقت ثلثا  
يملك الثلث وان طلقتا واحدا واثنين يملك ما يتبقى كما هو عندنا وقد ذكره في الاسلام وغيره في بحث الحامض  
خاص عنده الانتهاء فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الخاص عند ثابت ذلك بحديث العسيلة وغيره ويكون  
لم يات بعد تقريره بالمرحوم وغيره واضح كما فعله الشيخ العيني في خروج الفناء ونحن نقول بتقرير الكلام في هذا المقام  
التقوى ابو حنيفة والشافعي على ان الزوج ان طلق امرأته ثلثا ثم نكح بزوج اخر لم يملكها كما في النكاح الاول يملك الثلث  
طلقاته مستغفلة ولم يعتبر الطلقات الاربعة ولكنهم اختلفوا في ما بينهم اذا طلقت الزوج الاول ما دون الثلث  
فكوت زوجا اخر لم يملكها الزوج الثاني فسادت الى الزوج الاول بجماع جديد خال ابو حنيفة وابو حنيفة  
يملك الطلقات الثلث ههنا ايضا كافي المسئلة الاولى وتدل محمد والشافعي بملك ما يتبقى من الثلث الاول  
ان طلقا اثنين ويملك اثنين ان طلقا واحدة وتمسك ابو حنيفة في ذلك بان الزوج الثاني محلل لثالث  
حل جديد فثبت الحكم المرتب عليه وهو الطلقات الثلث واستمر عليه الشافعي بان حكمه حتى في ذلك فاشفى حكم  
زوجا غير خاص وفتح المسئلة مخصوص وهو الغاية فيعظم ان نكاح الزوج الثاني منها في النكاح الغايه وذلك  
لغاية فيما بعده فكون الزوج الثاني محلا لزيادة على الكتاب وذلك لا يجوز منكم فالحكم ان الزوج الثاني  
فيما وجد الغاية وهو عدم الحل في الطلقات الثلث فسادت منها مع عدم وجود الغاية الاولى ان لا يكون محلا  
وباب عن الحنفية بان محله الزوج الثاني اي كونه مقبلا للحل الجديد انما هو بحديث العسيلة لا بقوله حتى حكمنا  
غيره وبينا ما روى ان امرأة رقا عرجاوت الى النبي عليه السلام فقالت يا رسول الله ان رجلا زنا بامرأته فلان  
فكوت عبد الرحمن بن النضر بن جندة الاكبرية فوفى بها فقال عليه السلام ان تريد ان تعودى الى زنا  
فقاتل نعم فقال الشافعي تدعى من عسيلة ويذوق يوم من عسيلة فبعد حديث مشهور بقاء الشافعي ايضا  
الدخول لان نكاح الكتاب انما فرض للعقد فقط بدليل اضافة النكاح الى المرأة التي لا تلحق والطلاق والزنا  
على الكتاب بالجزية المشهورة بما رواه ابا ما قال حديث الذي يدل على اشتراط الولى بالعبارة والى هذا الحنفية  
لان عليه السلام انما قال ان تعودى دون ان يقول ان تنتهي من نكاحك والعود هو الرجوع الى الحالة الاولى وهو  
الطلقات الثلث والحل الكامل فالو لى ثبت من الحديث مع صفته وانتم ابطلتم الوصف فكلوا في ظاهر الآية  
بثبوت الحائض بالاشارة قول عليه السلام لعن بعد الحول لانه قد ثبت ككون الزوج الثاني محلا وان كان مسوقا في

[illegible]







وَالِدَتُهُ يُولَدُ هَاوُلًا مَوْلُودُهُ يُولَدُ لَهُ وَعَلَى الْوَالِدِ مِنْ ذَلِكَ قَاتِلًا وَفَضْلًا عَنْ  
 نَافِلٍ مِنْهُمْ لَوْ تَوَلَّى فَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْجِعُوا أَوْلَادَهُمْ فَلَوْ جُعِلَ عَلَيْهِمْ  
 إِذَا مَسَّكُمْ مَا أَتَيْتُمْ بِمُعْزَفٍ فَأَتُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ  
 انتهى انما هذا في ما ذكره من الطلقات طلقا اذ روي عنها بيان المطلقات التي من ولد فسوق هذه الآية  
 لبيان تربية الولد العتق وارضاه على الوالدة وحكم الطلاق من الابوين فحقه وتضمن سائر من تربية الوالدة  
 وبيان الاجرة والنفقة والكسوة للزوجة والرضعة ولذوي الاوصاف واستنجا الالبانية وامثالها من التولاد  
 ونحن نسمعك غنايتها وقاقتها من كتب الفقه الممه الاصول والقاسية فيقول قال المغيرة بن قيس قال  
 والولادات يرخص اولاد بن حولين كالمين خبره من من او امر الكوفة اذا كان من من امر يكون لسند بن  
 ارضاء الام ولد له ليس له واجب عليها وانما الواجب استنجا الاب سرعته لاجل ما وجب على الزوج ولكن بشرط  
 ان لم يقبل العتق الا في امره ولم يولد له طهر اكلان الاب ما يرضع الاستنجا والاول هو المختار لا الام ثم  
 والثاني له صاحب الهداية وقوله قال حولين كالمين لقوله قال يرخص بعض قوله قال طلعين تكبده لا يرضع  
 فيه فكم تقول قلت عند طلع حولين لم تستكبلها وفي تقديره ان الرضا ظان من اجماعه بين ما روي  
 انما في فريضة ابو حنيفة الى انها حولان ونصف وذوب صاحبها والشان في انها حولان فقط وعند غيره  
 ثلثة حولان وقد تشك ابو حنيفة ما ساقى في سورة الاحقان من قوله قال وحمل ونساء ثلثون شهرا او شكوا  
 ايضا هذه الآية وبكل ما روي في القرآن من التقييد بحولين نحو قوله قال وفصاله في عامين وقوله قال حولين  
 كالمين في الحقيقة ليس بوجوب لهم فيما ذهبوا اليه من عدم زيادة الرضا على حولين لانه قيد لوجوب ارضاء  
 الوالدة ولذا يفتي ان ليس الواجب على الوالدة ارضاء ولدها عند العتق لا حولين والزيادة بينهما  
 او قيد لوجوب اجرة الرضا على الاب اجرة تارة قوله قال وعلى المولود رزق من كسبه ليس له الواجب  
 على الاب الاجرة حولين كالمين ولا يفتي منه ان لا يجوز زيادة الرضا اكثر من سنتين لان كان هذه ثلثة  
 شهرا حكم ابو حنيفة بها حولان ولكن حول احتياطي فلعن حرمة النكاح بالرضا اي ان اراد  
 الرضا في هذا حاله يكون له زوجا اباه وابنتها اخه وغير ذلك فيجوز النكاح من ثم الحجة لا تستفيذ بالاب  
 ليعلم ان يكون قولنا في لمن اراد ان يتم الرضا فانه بالاتفاق بيان لا توجب اليه الحكم او متعلق به من  
 اي هذا الحكم لمن اراد ان يتم الرضا او يرخص لاجل من اراد ان يتم الرضا فانه ان تمام مدة الرضا هو وجوب

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من  
 انما في فريضة  
 ابو حنيفة  
 ما ساقى في سورة  
 الاحقان من قوله  
 قال وحمل ونساء  
 ثلثون شهرا او  
 شكوا

فقل كما قال صاحب البيضاوي تحت هذا القول وهو دليل على ان اقصى مدة الرضاعة ثمان ولا يجوز بعد هذا وان  
 يجوز ان ينقص من الثماني مرة متعبد لان يقال الرضاة تمام المدة التي وجبت عليها الرضاة اي طيلة المدة فيها ونذكر  
 بيان مدة الرضاعة وقدره وقام صير في مواضع اخرنا والحمد لله في قوله تعالى وهو المولود له رزق من  
 المعروف المولود له هو الاب والاختصار رزق من وكسوتهن عالة الى الولايات فان كان افرادها في مقتبها و  
 كسوتها على الرجل من حيث انها امرأة وكما هو به صاحب اليد اذ كان المراد من الولايات اسم من ان يكون  
 مطلقة معتدة او غير مطلقة فيكون هذه الآية مبيضة لبيان ان على الرجل يجب التفتة والكسوة للزوجة بما  
 في رزقها ويكون رد اعلى انما في قبا ذهب اليه من تقدير التفتة بالدين او هو نعمت كما هو وان كان المراد  
 به التفتة والكسوة لمن لا يمل انما مرصده كما هو الظاهر من السياق والتمس ان الرضاة لا تسلم كان المراد من الولايات  
 المطلقات المتعنتة عدتهن لانه لا يجوز استئجار الام للرضاعة الا اذا كانت مطلقة مستقيمة عاقله وان كان  
 الولد من غير ما قلنا اصل ان الاب يجب عليه الرضاة ولده وعليه ان يتجره لانه لا يجب له الرضاة على ام  
 بل هو مندوب عليها الا اذا لم يقبل الصبي غير امه او كان الاب عاجزا عن الاستئجار ولم يوجد له غيره  
 فحينئذ يجب على الام الرضاة فان اصبحت لا يجوز لها اخذ الاجرة لما دامت زوجه او معتدة واذا انقضت  
 عدتها يجوز لها اخذ الاجرة وعلى الاب اعلاها بالمعروف حولين كاملين كما يجب على ايسر الرضعات ان  
 استأجر الاب غير امه او ضمت بمثل اجرة الاجنبية او ضمت لغيره كانت هي التي لانها اشتمت وان المنسوبة  
 لم يجز الزوج عليها او خالفه عن اقله من اذراك وكتب التفتة في الآية اشارة اليه على ما سألنا في هذا  
 والمعدة الثمانية فيجب استئجار الام مطلقة لانه اصل صاحب البيضاوي قوله تعالى والولايات لكم من ان يكون  
 ما في المطلقات وغيره او ما عا في المطلقات وحمل المراد من قوله تعالى رزق من وكسوتهن هو الرزق والكسوة  
 اجرة للولايات الرضعات والشهيم العصام ما لم يقف على مراده ولم يحفظ غريمه بكل وكون الولايات مخصوصة  
 بالمطلقات بوجه بان الرزق والكسوة فانه لا يجب كسوة الولايات ووزق من اذا كن غير مطلقات  
 بل انما وجبت للزوجة وعلى الزوج اعادة الام بحمل بيان وجوب الكسوة باعتبار المطلقات هذا كما لا ريب فيه  
 قوله تعالى وعلى المولود له رزق من وعلى الذي ولد لغيره هو المولود له والاب وانما ذكره وبنها ليعلم ان الذي  
 انما ولد له لغيره اذا الاولاد للاباء والنسب اليهم وكان عليهم ان يرزقون ويكسبون اذا ارسل  
 ولهم الامنية كالاباء وهذه الاشارة ليست الا في هذه الآية المحصورة ولو قيل على الوالد او على الاب

[illegible]

بولده أو بولده لانه لا نثبت الوالدة والمولود من المفارقة اضيف اليها الولد مستحقا لها عليه المهر  
 ما في التماسه واول ما يقال ان يكون ذكر قوله تعالى بولده أو بولده وامثارة الى ان الاثر لا يمكن ان يكون  
 وليها فلو ولدته في نحي ولده من غير المولود سقط ولدا من غيره فمقتضى ذلك ما يلحقه الولد فلا يجب له  
 الرضام ولده من غير ما وان اخذت الرضعة والي يجب على الاب ستره ما لم يجز له من غيره وان عجزت  
 الام وقيل ستره الوفاة اعلم ان قوله تعالى والوالدة يرصدن اولادهن اوجب الرضام على الامهات في  
 قوله تعالى لا يكفلن الله نفسا الا ولحسبها الايضار والدة بولده أو لا مولود له بولده اوجب دفن المضر عن النساء  
 واما ما كان امتنع والاب لا يتصرف باستيجار الرضعة ولا تجبر الام لان الظاهر ان امتناعها للعجز لان شغلها  
 الامومة يدل على انها لا تمنع الا للعجز فان اقدمت عليه والطلب الاجرة لا تعطى لانه قد قدرتها على ان  
 بالواجب لا يوجب الاجرة على ان الشريعة لم تجب الرضعة الا النفقة قال المذنبون وعلى المولود ولده من  
 كسرتين بالمعروف وكل من تلحق النفقة وهي النكاحية ومعددة الزوجي لا تقطع شيئا آخر لا الرضام اما المشرقة  
 فكلها في رواية وما على الرواية الاخرى فان الزوج قد جازىها بالابانة فلا يثبت منها المسامحة والمسماحة بغير  
 كالأب والعدة وانما يجوز الاجارة بعد عدة لان النفقة غير واجبة لها فيجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود ولده من  
 الآية هذه النفقة وقد مر ذلك كله صاحب الهداية ايضا وقال في ما قبل قوله تعالى لا تشتر والدة بولده  
 مع الزوج الا رضام مع كراهتها وفي ما قبل قوله تعالى لا مولود له بولده منهم الرضام والاجرة لها اكثر من اجرة  
 الاجنبية فكذلك اختار فيها البناء المفعول كالايجزة وقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك عطف على قوله تعالى  
 وعلى المولود ولده من كسرتين وما بينهما معترضة للتفسير المعروف لتوحيدها لهما كما مر في المصنف وعلا وارث  
 المولود له مثل ما وجب عليه من الرزق والكسوة اي ان مات المولود لم يلزم من ربه ان يقوم مقامه  
 ان يرزقها ويكسوها بالشرط الذي ذكرت من المعروف بحجب المضر في ذلك الكسوة والنفقة وعلا وارث  
 العصبى او اقرضت مثل ما وجب على ابيه في حال حيوة من الرزق والكسوة او اذا انعم الاب بمعنى الوارث  
 الوالد وترك عصبيا ضيعا كانت اجرة الرضام واجبة على وارث العصبى او اقرضت بيتا ولكن لاختلاف  
 تفسير الوارث فنجد في ليل كل من ورثه وغدا في زرع العصبات خاصة وبعد ثمان كان وارثا من غير نفقة  
 ابن مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث ذى الرحم الحوم مثل ذلك كافي البداية والدارك فغير ذى الرحم الحوم  
 على النفقة والكسوة ولكن على قدر الارث فتعقد من له اخوات مستقرات مثلا لميليهن فاما ما بين من له اخوات مستقرات









الياسكان ابتداء العشرة باليوم فتقابل وعشرة فكان الايام عشرة والليالي تسعة فذكر عشرة حتى يقرب اليام  
 وليالي عشرة كاملة وهو مردود والظاهر ان ابتداء العشرة حتى المعتدة لعبر من حين الوفاة لبلد كان وليالي  
 والاطلاق العرف في الشهر ان كان على الايام قصد لولاها شحا فذكر اربعة قارب وان كان بالعكس فلا يغير فقط  
 العدد ودان كان على الجملة قصد ان تذكر بالاعتبار فقلب الذكر على الموث او باعتبار ان المعداد واذ كان  
 سونا واللفظ مذكرا فالوجه ان جاز ان فاذا كان جزء من المعداد وموثا واللفظ مذكرا فبالظن الاول  
 ولما التاثير في عشرة فلو ان كان المراد منه الايام فقط نحو ممت عشرة الاستعمال المذكور فيه العرف فلو ان  
 الاستعمال المذكور او ان المراد منه الايام مع الليالي بطريق الاول قوله فاما في المعتدة فليس ينبغي ان يحرم  
 الحكم الزوج الثاني ما دامت معتدة فاذا انقضت عدتها من فلا جناح عليكم يا ايها الائمة والحكام فيما فعلن في  
 حق أنفسهن من التعريض الخطبة الحكم مع الزوج الثاني بالمعروف اي بالزوج الذي لم يكره بشهره وانما الحكم بعدم  
 الجناح للحكام مع ان العمل يقتضي عدم الجناح من الزوجات لان المدعى قد حكم بالحكم بما فطره رعاية الشرع  
 احكامها وحدودها جميعا فاما خطاب الازواج لانهم لم يحجبوا الاحكام لباكتفيا من الانام كمن عشا وان سار  
 فعليه عتق من لا يحكم ونسبها بمقتضى الشرع في الحكم عليهم كذا قالوا ثم ذكر المدعى في الجدة بيان جواز التعريض  
 بالخطبة في العدة فقال **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّكَاحِ**  
**أَوْ اِكْتَسَبْتُمْ فِي انْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ اَنْكُمْ تَسْتَدْكِرُونَ فَمِنْ وَلَكُمْ لَهُ فَوَاعِدُكُمْ**  
**سِرًّا اِلَّا اَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَادْعُوهُمْ عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَتِمَّ إِلَيْكُمُ الْبَتُّ**  
**أَجَلُهُمْ اَوْ اَعْلَمُوا اَنَّ اللَّهَ يَكْلِمُكُمْ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ فَاَعْلَمُوا اَنَّ اللَّهَ يَكْلِمُكُمْ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ فَاَعْلَمُوا اَنَّ اللَّهَ يَكْلِمُكُمْ**  
 انما من في العدة نكاح المعتدة او التعريض الخطبة دون التعريض بالخطبة ولكنهم احتجوا في ان هذا الحكم  
 لكل معتدة ام لا ليلجأ به معتدة الموت فصاحب الدارك وغيره ساكت عن هذا الذكر في كتب الفقيه  
 عام حيث قال في الرواية وغيره ولا تخطب معتدة الا لتوفيقها فيمكن ان يعرف بهذا الآية الى الجواب كما  
 ذكره بعد معتدة الوفاة وقال صاحب البيضاوي اولاد المراد بالانواع المعتدات للوفات واخره  
 دليل حرمة تعريض الخطبة للمعتدات وجواز تعريضها ان كانت معتدة وفاة وانقضت في معتدة الفراق  
 والبيان والظاهر انه هذا اللفظ ثم جئنا الى تفسير الآية فنقول الخطبة بالنكاح الموعظة وبالكلمة الموعظة  
 هو المراد به بناء التعريض من الكلام الموعظة بالكلية مثل ان يقول انك جميلة او عاتلة او كذا ثم يمتنع



في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان طاعتكم للنساء مالم تنسوهن او تقرضوهن فبينة  
 ومقتضى كل التوسيع قد لا يؤول الى المقتضى الذي هو ما عايناه من حقا على المحسنين وان طاعتهم  
 من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن في قصته فبينة ما فرضتم لهن ان يمسوهن او يقرضوهن  
 يبدوا عندهم التكلم وان يمسوهن او يقرضوهن ولا تنسوهن الفضل ليكن ان الله بها متلون  
 يبينه العلم ان الطاعة لا تخلو ان يكون عدوا لايها او لا وكل واحد لا يخلو ان ليس بهامير او لا  
 فالمدخل بها ان يسمى بهامير يسمى اذ لم يكن اقل من عشرة واربعة لم يسمى بهامير او فاما يجب بالمثل  
 وان سمي ما دون العشرة يجب العشرة ويسحب التسعة في جميع هذه وغير المدخل بها ان لم يسمى بهامير لا يجب اليهم  
 ولكن يجب التسعة وان سمي بهامير يجب نصف المسمى ولا يجوز لها التسعة وفي رواية عن الشافعي يجب التسعة  
 لكل نفس به القاضى وفي رواية عن جيب الكل الا لاخيرة فغيره صاحب البداية والقاضى ايضا اذا حرفت  
 بها فاعلم ان اثنين الذين لبيان احكام طلاق غير المدخل به الا الاولى فيما لم يسمى بهامير والثانية فمن سمي بها  
 اما الاولى فبينا انها ان قوله تعالى ان طاعتكم لهن اوشد استغنى عن الجراء بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 قوله تعالى او تقرضوهن حتى اذا كانا وسوقا الزنا لا جعلها على ما ذكره صاحب الكشاف المذكر واداء القاضى  
 ان يجوز ان يكون او يمسوهن او يقرضوهن حتى اذا كانا وسوقا الزنا لا جعلها على ما ذكره صاحب الكشاف المذكر واداء القاضى  
 عليكم لاتبوعه عليكم من ايجاب مهر ولو لم يمسها به قوله تعالى نصف ما فرضتم لهن لا وجوب مهر ان طاعتكم لهن اوشد  
 حتى تقرضوهن مهر او الا ان تقرضوهن او لم تقرضوهن اى لا يجيب المهر لكانت مطلقة غير مسومة ولا يمسها به ولو لم يمسها  
 فعليه المسمى او مهر المثل وعشرة واربعة ولو كانت غير مسومة وقد سمي بهامير فلها نصف المسمى كما في كتب الفقه  
 وظاهر عبارة الآية يقتضى عدم وجوب المهر عند عدم المساس من عدم التقدير ويلزم منه وجوب مهره وجود المساس  
 او التقدير واختارنى السكوتى ان او يمسها او لا وان الواو والا ان حيث قال به في غير ذلك ان اوتى قوله لا جناح  
 عليكم ان طاعتكم لهن اوشد استغنى عن الجراء بقوله تعالى او تقرضوهن حتى اذا كانا وسوقا الزنا لا جعلها على ما ذكره صاحب الكشاف المذكر واداء القاضى  
 اى المجامعة والتقدير المهر حتى لو وجد احد الجانبين جناح اى شعبة بايجاب المهر تكون تقرضوهن او يمسوهن او لا  
 ولا حاجة الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من انه منصوب بضمائر ان غنى عنها الا ان تقرضوهن او يمسوهن  
 اذ لم يوجد المجامعة فعدم الجناح منتهى الى تقدير المهر في الكلام وهو ظاهر في عدم كونه بمنتهى حتى اذا كان  
 وسوقا لم يمسها بدل على ان اوتى القاضى في عموم النسخ من غير جعلها على الواو غنى على معناها ولعل من

من نفسه لا ولو كان الحاصل منه وقبل من الآية لا يمتنع لأنه لا بد منه في الطلاق فكل المسبب من قبل كان  
غير السلام كمن تزوج من الطلاق فظن ان فيه عيبا فظن كذا في البيضاوي والجمهور الا انه لا يمتنع الزايد في  
لا يمتنع قوله تعالى انتم تسبون كالا لا يمتنع كالا الاخرين قوله تعالى او لقرضوا من مائة على مائة او مائة على مائة  
ان الخلو لا يصح عندنا في حكم الوطى خلافا للشافعي فان لم يوطأ المرأة ولكن دخل بها فكلوة صحيحة بحسب لما لا  
المعتمد لا ونقص التمسك عند الشافعي ونقص التمسك حقيقة في المسك لا يمتنع في الجملة والمجاز هنا مستعين بالعلماء  
ولهذا فسر المفسرون قوله تعالى انتم تسبون لئلا يمتنع بوجوهين ولكن يمتنع ان يجعل الجماع اعم من ان  
حقيقه او تكافؤا لخلوة البنت وان يجعل الآية في باب الوطى فامتنع ويجعل الخلوة مشابها لخلوة بنتها فكلوة  
صاحبه ليدية بحيث قال اوله في بيان وجوب نصف التمسك ان طلقها قبل الدخول والخلوة قلبا نصف التمسك  
تعالى وان طلقها من قبل ان تسبون الآية والا فبسته متعارضة فغيره فتوى الزوج الحاكم على نفسه بغيره  
وفيه عود المعقود ليس لان كان المهر فيه النص وشروط ان يكون قبل الخلوة لانها لا تدخل عندنا على ما تقرر في  
تعالى ثم قال اعزوا اولادكم الربل امرأة فليس كذلك كمن من الوطى ثم طلقها قبل الدخول قلبا كمال مهر  
قال الشافعي ليعا نصف المهر لان التمسك وعليه انها يصير سقيا الوطى فلا يملك المهر وروى عنها انها سلمت المهر  
حيث رخصت المهر وذلك وسها فبها كذا في البذل اعتبارا بالجمهور لا بالنظر وقوله تعالى متعون عطف  
على مقدم اي فطاعون ومتعون غير الدخول بها التي لم يمسك بها مهر وروى عنك صاحب البهية حيث قال ولو  
طلقها قبل الدخول بها قلبا المتعة لقوله تعالى ومتعون على الموسر قدره الآية ثم يراه المتعة واجبة رجوعا  
الامر وفي خلاف ذلك وانما اوجب المتعة مبينة بغير الاحتشاش الطلاق وهو مباح للمهر ولكن جعلها بحسب  
حال الرجال كايضا ان الية قوله تعالى على الموسر قدره وعلى المتعتر قدره اي الذي له وسعة مقداره الذي  
بطيقتة وعلى الضيق الحال قدره وبطله تسك انما في غير مبينة لها مقدارا بل جعلها موقفا الى ان يرى الى المهر  
ويصل عليه قوله عليه السلام انما طلق امرأته المتعترقة قبل ان يمسها متعبرا ولو لم يمسها وتعدت  
دفعه وخارطة البتة ولكن يعتبر في قيمتها من الجدة والرواة مال الرجل من كونه موسرا او متعترقا  
واليهما يعرف قوله تعالى على الموسر قدره وعلى المتعتر قدره وقد صرح بان التقدير بثلثة مائة مائة مائة  
مائة وان عباس بن عثمان ما ذكره في الزايد انه قال ابن عباس انما ان ارادوا انكبا المتعترقة  
بثاني التقدير بالوسط بل يكرهه ولكن قيل يمتنع ان لا يمتنع بغير تلك الثلاثة من الارباب على نفس المهر



في متبرع من المسلمين فانهم انما ينفذون فيه من غير وجوب ما يبرءون من النفس فذلك هو  
 بشئ انما يبرء ولا يجب ان يبرء كل البر لان غير الزجر من غير وجوب ما يبرء من النفس فذلك هو  
 بشئ اول فانه ما في اية بانه يجب استقباله وعدم الوجوب والمشهور من الشافعي وان كان وجهه  
 في كل ما في الاية قوله المبرء من ذل عليه او كره للقبضه فانه وان كان في الاية الاولى في متبرع الاية  
 تخصيص الجواب بالمتبرع المبرء الذي لم يسبب الزجر والوجه فيها الشافعي انه قد قيل في المسئلة المبررة في  
 قياسه هو مقدم على المقدم ولكن قال في الاية الثانية وهو دليل على ان الجرح المسمى ثم يبرء من الزجر وان  
 مع الشطر في تسمية المبرء وذكر في السبب ان قبل نزول هذه الاية كان من يطلق خبره المبرء انما  
 يجب بغير شئ من البر وان كان مسمى بل يجب عليه التوبة فقط كما قال في صورة الاحزاب فتبين من ذلك  
 في الحديث بهذه الاية ولزم عليه نقص التبرع ولم يفرق بين المتبرع وبين المتبرع وسبب الكلام فيه في سورة  
 الاحزاب ان الله تعالى ثم ذكر الله تعالى بعده بيان بغير الكلام المبرء فقال كما وقطوا على الصلوات  
 والصلوات الى منطقتين وقوموا اليه فاني اتيهم فان خفتم فجاؤا او كتبنا فافلح اراهم فوالله  
 الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون هذه الاية جازية لقضية الصلوة والحسن القيام فيها وسواء  
 التوجه الى الصلاة وقت الخوف المبين من ضرورة الصلوة في قوله تعالى ما تقربوا الى الصلوة والصلوة الوسطى  
 في قومهم والبقاع والدور وظنوا ان الله ابدى نفس الامام الزايد عن الحسن فانه تعالى امرنا بما افترضه الصلوة  
 الحسن كلما خض بعد الصلوة الوسطى الزايد بغيره فاختتم في تفسيره فقال ابو عبيدة واطير الجبر من  
 الاية انما هي من غير وجوب ما يبرء من ذل عليه السلام وحضره من مسوداتها صلوة العصر في مسعى جعفر في سورة  
 الوسطى صلوة العصر في قوله عليه السلام لوم الاحزاب حين قاتلوا العصر شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر  
 فانه الله سبحانه وتعالى لا يعلم قال انها الصلوة التي شغل عنها سليمان حتى توارت بالجباب والنوران الصلوة  
 التي تاتي من سليمان صلوة العصر وهذا الضمير كذا ما بينا ان سليمان مهان كان نبيا فانه في تلك الصلوة حين  
 سالتها فيها سليمان صلوة الليل احد لها فصرخ والاشرى في قصره وبين صلواتي النهار كذا في تلك وقتها  
 لاني رقيتها من اشتغال الناس بتجارهم ومعايشهم وقال الحسن فالك ومعاذين جليل وابو المدة في  
 الفجر لها بين صلواتي النهار وصلواتي الليل ابوين قصرين وقال ابن عمر وجوب صلاة الصلوة الوسطى  
 في وسط النهار وفي رواية ابن عباس وقصره بين قصرين الصلوة الوسطى للصلاة بين صلواتي النهار وصلواتي



في الرجل وعنه ما بين حتى الرجل ولما قال في حقيقته اوى وقدره بل على وجوب العلوه مال المسابقة في الرجل  
 انما في قول الرجل في حقيقته العلوه مال الشئ في المسابقة ما لم يكن الوقت انتهى وذكر صاحب الحسنى كلاما ما بين ان  
 المسابقة ان كانت في مثل الخوف فقلوا اربا لا اى والذين في الرجل ان لم يكن الوقت منتهى بمسابقة وما بين  
 من الخوف مطلقا سواء امكن الوقت او لا عند الشافعي او ركبا ثانيا في الذين على المراكب الى اى جهة كانت  
 ولا كذا في بيان من يربى الى مسابقة ومشافعي وما ذكره كذا في الوقت وذكره صاحب البيضاوى حيث قال في  
 الوفاية ويصدق في القتال والمنتهى والركوب وبكذا انقل في الكشاف والرازي ان عندنا لا يصلحون في حال  
 الشئ والمسابقة ما لم يكن الوقت وعندنا في يصلحون في كل حال وسبغى صلوة الوقت مع الجماعة في وقت  
 انشاء انشاء الله تعالى في قولنا في قتالنا واستمر فاذكره والعلوه اذ انزال الوقت عليكم ومصرتم في حال الامن  
 فاذا ذكره الله في مثل ما علمكم بافعال النبي عليه السلام ما لم تكونوا تعلمون من كيفية العلوه اى صلوا صلوة  
 فصلوا من قبل ما في حال الامن وهو ما يما مضى الى القبلة او المنتهى اشكره الله على الامن شكره في مثل ما علمكم  
 من الشئ اى بقا بينهما في الحكم في الحسن وقاما ذكره الله في الآيات من مسائل احكام الاولاد والاولاد  
 اشعار بانهم لا يملكون الاستئصال لبيانهم عن العلوه كذا في الرازي والبيضاوى وفي بعض النسخ ان هذا هو  
 الحكم السابع عشر من الاحكام ولا بين سبحانه وقضى للمكلفين من بين من عالم الدين شواذ والعين لتعقيب  
 العلوه التي تغيب الحسار القلب من مية الله تعالى وروى في التمر وحصول الاقبا والوامر واثباتها  
 تحصيل لساداة الطريقين وتكميل لتمام الدارين ثم رجع بعد ما الى مسائل العدة والطلاق وقال  
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصيدا وذوا جهنم متاعا الى السحور  
 غير اخرج فان خرجن فاذن جكم عليكم فيما فعلن في انفسهن من معروف  
 والله عن نبيكم في قوله صلى الله عليه وسلم انما هو في حقنا على المؤمنين كذا في النسخ  
 لكم ايا الله لعلكم تعقلون فان الامان لبيان لغة المعتات وسكان اما الآيات الاولى في بيان  
 لغة المعتات والموت قوله تعالى وصية منصوب على انه مصدر لفعل محذوف اى نعليه هو وصية او غفر  
 له انه مبتدأ خبر محذوف اى فليعلم وصية وقوله تعالى متاعا نصب الوصية او بقا لم يملكون او تغذبه  
 مستوفين متاعا وقوله تعالى غير اهملهم معذرة روى كذا في القول غير ما نقول او بطل من متاعا او حال من  
 ازواجهم اى غير منوعات في توجيه الاعراب وبوجه اخر ذكره في التفسير وما على الآية والرجال الذين

في الرجل وعنه ما بين حتى الرجل ولما قال في حقيقته اوى وقدره بل على وجوب العلوه مال المسابقة في الرجل  
 انما في قول الرجل في حقيقته العلوه مال الشئ في المسابقة ما لم يكن الوقت انتهى وذكر صاحب الحسنى كلاما ما بين ان  
 المسابقة ان كانت في مثل الخوف فقلوا اربا لا اى والذين في الرجل ان لم يكن الوقت منتهى بمسابقة وما بين  
 من الخوف مطلقا سواء امكن الوقت او لا عند الشافعي او ركبا ثانيا في الذين على المراكب الى اى جهة كانت  
 ولا كذا في بيان من يربى الى مسابقة ومشافعي وما ذكره كذا في الوقت وذكره صاحب البيضاوى حيث قال في  
 الوفاية ويصدق في القتال والمنتهى والركوب وبكذا انقل في الكشاف والرازي ان عندنا لا يصلحون في حال  
 الشئ والمسابقة ما لم يكن الوقت وعندنا في يصلحون في كل حال وسبغى صلوة الوقت مع الجماعة في وقت  
 انشاء انشاء الله تعالى في قولنا في قتالنا واستمر فاذكره والعلوه اذ انزال الوقت عليكم ومصرتم في حال الامن  
 فاذا ذكره الله في مثل ما علمكم بافعال النبي عليه السلام ما لم تكونوا تعلمون من كيفية العلوه اى صلوا صلوة  
 فصلوا من قبل ما في حال الامن وهو ما يما مضى الى القبلة او المنتهى اشكره الله على الامن شكره في مثل ما علمكم  
 من الشئ اى بقا بينهما في الحكم في الحسن وقاما ذكره الله في الآيات من مسائل احكام الاولاد والاولاد  
 اشعار بانهم لا يملكون الاستئصال لبيانهم عن العلوه كذا في الرازي والبيضاوى وفي بعض النسخ ان هذا هو  
 الحكم السابع عشر من الاحكام ولا بين سبحانه وقضى للمكلفين من بين من عالم الدين شواذ والعين لتعقيب  
 العلوه التي تغيب الحسار القلب من مية الله تعالى وروى في التمر وحصول الاقبا والوامر واثباتها  
 تحصيل لساداة الطريقين وتكميل لتمام الدارين ثم رجع بعد ما الى مسائل العدة والطلاق وقال  
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصيدا وذوا جهنم متاعا الى السحور  
 غير اخرج فان خرجن فاذن جكم عليكم فيما فعلن في انفسهن من معروف  
 والله عن نبيكم في قوله صلى الله عليه وسلم انما هو في حقنا على المؤمنين كذا في النسخ  
 لكم ايا الله لعلكم تعقلون فان الامان لبيان لغة المعتات وسكان اما الآيات الاولى في بيان  
 لغة المعتات والموت قوله تعالى وصية منصوب على انه مصدر لفعل محذوف اى نعليه هو وصية او غفر  
 له انه مبتدأ خبر محذوف اى فليعلم وصية وقوله تعالى متاعا نصب الوصية او بقا لم يملكون او تغذبه  
 مستوفين متاعا وقوله تعالى غير اهملهم معذرة روى كذا في القول غير ما نقول او بطل من متاعا او حال من  
 ازواجهم اى غير منوعات في توجيه الاعراب وبوجه اخر ذكره في التفسير وما على الآية والرجال الذين



يتركون الموت سلم كما يكون لهم انه واجب عليهم ان يوصوا الاقارب لابل اذ واجهم ان يعطوا اليهم من اموالهم ما  
الى الول كمال ولا يخرجون من مهورهم ايضا الى ائس الحول فيها امر من التزويج بحول للعدة والتفقه مع  
الى الحول وكان في اول الاسلام معروفا حتى ان رباب الطائف اتي عظيم من ههنت فدم البديته ثم ارغف من  
بذره الدار وترك زوجته والدين وذلك انفسهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولعله كان له في ذلك  
في دهره الى ائس الحول وعين حبه من باله رزقا لبا الى تمام الحول ومنه ما من انه الزينة وترك له اذ جلب  
زوج اخر على ما صرح به عليه في الحديث ثم نسخت الآية بعد عدة فالتزويج كمال منسوخ منسوخ منسوخ  
وعشر او جران كان معدا ملاوة لكنه موخره ولا والمسلم الى الحول منسوخ برهم الزينة ومنه ما في الامير فلهذا  
فنفقه لها ولذا يخرج في اليوم وبعض الليل لتعصباها او ثبيت في منزل زوجها بخلاف المطلق فان لها النفقة  
غيرم مزوجها والسكك ايضا غير ثابت لها الا ان منة كما صرح به في كتب الفقه واكتشاف وثابت عند الشافعي  
كما صرح به البيضاوي وذكر الامام الزاهد ان السرة في عدة كذا هو ان كانت الحرب اذ امان مهوره لا يكون  
امره خروج او تزين ابداعا او غيره ان يكلها غيره ومبرجوها بانفسهم كادل غير قوله تعالى لا يحمل لكم ان تزواها  
كما قال تعالى انكم التاليم مصالح العباد نسهم ذلك وريبه دجيه يستودوا به ويقلوه فترادوا الحول الظاهر  
ثم اربعه اشهر وعشر او ايضا ذكر ان في الجارية اذ امان الرجل جلست المرأة في بيت الزوج حولا ثم  
اذا خرجت بعد سنة ترمى بغيره بل او شاة وراة كبر بالتعلم ان مداد واني ميت الزوج ايهون حسيه هذه المرأة  
بنفسه ذلك بقوله تعالى اربعه اشهر وعشر او قوله تعالى فان مرض من كلام منسوخه الخفيفة بل على ان معناه ان  
مخرج بعد الحول فلا جناح عليكم بايها الحكم فيما فعلن في انفسهن من معروف اتي اخذ الزينة وترك الحد او  
وطلب الزوج وميند فهو داخل تحت المنسوخ وقد يعنى ما ذكره البيضاوي ان معنى قوله تعالى فان مرض من  
مرض من الحول عن منزله فلا جناح عليكم حيث قال وهذا يدل على انه لم يجب عليها الا زينة مسكن الزوج والملا عليه  
وانما كانت مخيرة بين الملازمة وخذ النفقة وبين الخروج وتركها هذا القول ولا يعلم انه منسوخ حوله الا ان  
الآية الثانية وهي قوله تعالى للمطلقات ثلث ما بالمعروف فني بيان نفقة المطلقات التي هي النفقة والمهر  
لصاحبها ارك فمضى الآية ان المطلقة تجب نفقتها على الزوج ما دامت مقيمة سواء كانت مطلقه للرشيعة  
او الباطن او غير ذلك وهذه الآية بان حكمها الآن غير منسوخ بالالتحاق وفي الباطل يمكن ان الشافعي ونسبته  
ما روى عن علي بن ابي طالب من قبل فمضى قوله تعالى في زوجي فمضى في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نفقة ونسب قوله

سنة ربيع الأول سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
رسول الله يقول في السنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
وما برحوا في شأنه من شأنه ما لم يكن في شأنه من شأنه  
بأنه في السنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
مبين من بعدهم في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
بالمرور وكذا في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
المرور واهل الشافعي في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
بما ليس له من شأنه من شأنه ما لم يكن في شأنه من شأنه  
المرور كما هو عليه في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
ولا يخفى على من في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
وما عليه في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
الطلاق انشاء الله تعالى في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
من جديله في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
لذلك فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون  
من الموت كثيرة وبداؤها في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
واسم فرج بعضهم من مواليهم وسلموا جميعا في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
ففي سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
المرور في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
من اهل الوادي ولكم من استجابوا في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
كثرة موتهم وانما هو في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
من قبل من مواليهم وسلموا جميعا في سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية  
ففي سنة ثمان مائة وستمائة من الهجرة النبوية

من قناره معدودة بل ما فيه قيل عشر الابل او لشوق الثاني لعسر الوقت وقيل الوقت بينه من العون من العن  
وهو من بهو الغيا سبر على الكفان وقيل لايل كان من قيل هم قوم من بني اسرائيل عابوا كلهم الجاه  
فخره عند اعين الفضل فاكلهم الله فاعلم انهم عابواهم وعلى كل تقدير قوله تعالى الم تر كيف لم يسمع الله من  
اول الكتاب وانبار الابلين وتجييب من شأنهم ويجوز ان يقال من هم يدوم بهم لان هذا الكلام من  
جري المشي في النجيب هم الرن حال من خرجوا وحده الموت مفعول له وانما قال تعالى لهم الله موثو لم  
يفعل فاما هم الله فبما علموا انهم انما سبر بل واما ما مره وشبهه وكل ما شبيهه فاجابة عن العادة والعار  
من هذه الآية انه قد تقرر انما هو في بلد وبار ودايون حرم القول من كذا حرم القول فيه فخرج ان ثبت كذا  
سها من القرآن فمرته القول من كذا وقته في الابل ثبت في القرآن ولا يلزم انما التهلكة كاسبق ذكره وحرمة  
الفرار من البلد الذي وقته في ثبت من هذه الآية لان الله تعالى ذكره في العن وسير النظم من ذلك ما يعرفه  
الاساسين من الكف عن الاسباب التي نعتت عنهم هي الفرار عن الابل فاعلم ان من هذه العن بيات كفرة في  
القرآن مثل قوله تعالى قل ان الموت الذي تزدون منه فانه ملائكم ونحوه لا يقال ان الله تعالى رب في هذه  
الآية عدلاني الاخرة كاي رب ذلك في اكثر القصص فكيف يستدل بها على حرمة الفرار لما تقول انما في هذا  
ترتب عذاب الدنيا وهو قوله تعالى لهم الله موثو ابدون ترتب عذاب الاخرة فانه لا يقال ان الله لا يجوز ان  
يكون العن من هذه العن هو بيان تعجب احياء الوث من الرجال بعد موثو في الله ولعمدة البيان فرارهم من  
الولاء او يكون فانه بها هو الشجيم المسلمين على الجهاد وان الموت كان الامي الى كذا حرمة في التعاير وايضا هو  
بيان الفرار عن القتل على ما ذكرت من الرواية الثانية لاني عاين الفرار عن الابل ويمكن ان يجاب بان الرواية  
الثانية ضعيفة يدل عليها ذكر ما مره وان لو سلم ان المقصد هو تعجب احياء الوث من الرجال او التشجيع للمسلمين  
ولما دفنوا ولا اقل من اشارة العن وهو حرج التمسك مثل العبارة سواء انما يكون العن في قوله عليه السلام العاين من  
الانار من الرحمن في سنة السجدة الصفات قوله تعالى الله الذي هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم  
فهم الله ما في السموات وما في الارض من ذا الذي يسمع عنده لا يذوق ولا يعلم ما بين  
ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء ويسمى كرمية السموات  
والارض ولا يؤدوا حفظها هو الغني العظيم هذه الآية في كرمي وهي باقية للتوحيد والصفات الحسن  
وجو وكلمة كذا كذا من انما قوله الله لا اله الا هو ثمان لالهية ودال على الموت

ع  
فان نذر الابل  
لا يذوق من العن  
وهو معد الابل  
من الله موثو  
والموت من كذا  
على كذا وان  
وهو من كذا  
لهذا العن  
بني احوال  
شبه الابل  
من

[illegible]

وقال ما عرفت هذه الآية في دار الالهيّة بالمشي بان ثلثين يوما ولا يدخلها سحر أو سحره أو مبعين من به  
من قرأ آية الكرسي شذ مناهم بعث الله إليه ملكا يحرسه حتى يعلم وقال من قرأ آيتين من آيتين من كتابي  
حتى يعلم وإن قرأها مائة مرة بعد حلقها حتى يمس آية الكرسي وأول من المؤمن إلى ولاية العبد وقال إن المؤمن  
في القرآن آية الكرسي من قرأها بعث الله إليه ملكا يكتب حسنة ويحوي من سيئة إلى الخلد من الساعة هذه الحسنة  
التعابير والامام ديث وامثال هذا أكثر من أن يحصى والمؤمن ان يحفظه ونفسا إليها في كتب الأوراد وشعيرة  
مروفة وقد ذكرت نبذة منها في كتابنا المسبى بالأواب الاحمدية في ايراد العبد في حقه مسئلة زكوة  
التجارة وما في قوله تعالى **إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا صَفَحُوا مِنْ طَلَبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أُخْتِمْ**  
**مِنْ الدُّرِّ خَضٍ وَلَا يَجْعَلُوهَا الْخَبِيثَ مِنْهُ تَقْفُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخِلَّاءِ لَهُ إِلَّا أَنْ تَقْفُوا**  
**فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَسْبُكُمْ** هذه الآية في زكوة التجارة وشراؤها بغير المعادن  
فقرئ تعالى وما اعزبناكم مناه ومن طيبات ما اعزبناكم من معطون على قولنا من طيبات ما كسبتم  
امر الله تعالى في الآية بالفاق طيبات الكسوة وطيبات الخبزيات من الارض والطيبات الجارية والاول  
على ما نضره القاضي والاول هو التجارة عند الاكثرين وقد صرح صاحب المدارك ان في قوله تعالى من طيبات ما كسبتم  
دليل وجوب الزكوة في اموال التجارة وذلك لان كسبها من تجارة وطريقه انه اذا ابتاع بتمهتها انصاب  
احد اثنين يجب فيه الزكوة فيقوم بما هو انفع للفقراء في تحصيل الزكوة على ما ذكر في كتب الفقه وصرح الامام الزاهد  
في قوله تعالى وما اعزبناكم من الارض دليل وجوب العزف في كلام باقي المفسرين ان ما اعزبنا بوجه واحد  
والعادون وغيره فليس في الآية عشر المائة خمس المعادن جميعا وسند كرسية الفاجر سورة الاحكام  
افشاء الله تعالى والامام في خمس المعادن قد ذكر في الفقه مفصلا وبالجملة ففي الآية دليل على هذه المسائل  
وقوله تعالى ولا ينجيهم النجيت من تقفون ما ان يكون منه متعلقا بما قبله او بما بعده فان كان متعلقا بما  
قبله كان المعنى ولا تقصدوا النجيت من المال او ما اعزبنا حال كونكم تقفون وان كان متعلقا بما بعده  
كان المعنى ولا تقصدوا النجيت حال كونكم من النجيت تقفون نص يسنن الموسمين القاضي البينناو  
وقد ذكر صاحب الكشاف المدارك التوجيه الذي ينفذ الآية فذهب إلى ان المعنى ان النجيت واكد ذلك انكم تقفون  
في سبيل الله الذي يسم بتمهته اي ما لكم انكم لا تأخذون من حقكم لروايتهم الا ان تقفوا في اي الامان  
تسبحوا فيه وتأخذوه في سبيل المساجد من قولك اغضض فلان عن بعض حدة او اغضض بهد وقضى











فانما بان ان لم يردوا يكون ذلك قريبا من التسليم ولم يتروكوا غيرنا وقد من الاله تبارك وتعالى قوله تعالى وان كان  
من دونه من الزلزال لكان في الغيظ من الله تعالى ما يغفر باصل الدين زجر او قيلوا من الربوا او يستعمل  
مغفرة من في الغيظ الى دونه ليسا غيرا ما جلا ونظرة كان تارة في قراءة الجمهور وودعه مرة واحدة في قراءة  
عمران وواحدة في قراءة اخرى والفرق بينهما ان في قراءة عمران من عز ما كنتم وواحدة او ان كان  
الفرق بين واحدة ونظرة الى مرة اخرى انما كنتم لو الامر انتقل الى ايساره اي الكفر والابواب الا ان يكون الى ايساره  
الفرق بين ولا تعجزوا بطيئة من غيظي في الايام اي به تارة تسلك صاحب الهداية في كثير من المواضع منها  
قال في كتابه واما الثاني الى تفسير الثاني للديون فليست بالديون بل بالظن لان على سبيل مني بعد معنى  
الله فله سحى النظر الى البصرة فليكن من سبيل بعد ذلك فلهما وقوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
لو كنتم كلبا او نعجا لابرأ عاين من سحر من نزل ما كنتم في اكثر نواحي من انظاره وفيكم من لم يزل في اكثر  
مؤمنين فليست وقيل المراد بالتصدق في الانتظار لقوله عليه السلام لا يحمل دين رجل مسلم فخره الا كان له  
بكل يوم صدقة بكذا وكذا او لكن على هذا الوجه لا يصح كون قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها  
مقالا تنظر الى مرة واحدة لا ينبغي بل يجرم الشخص من ان يقرأه ان يقرأه في الايام الاولى انتظارا واجب ومغفرة  
استطاعت في ذكر الامام الزاهد رحمه الله في بعض طوابعه انما غلظت اية نزلت في شأن عباس بن علي  
لأنه من قبل ان يولد له ولد من الرضا اللهم مؤمنين فقال العباس انما من من ذكره في  
ومعنى سبب العباس من انما قال في الآيات قال ثبت في تركه وسر امورهم وقد ثبت عليهم وان لا يكون رويهم  
حيث سمي كل الربوا من انما من انما في الكبار في انما قال في تركه الله تعالى في العبادية فاصلة بيان سبب السبب  
وكن به دونه والاول والا شهاد عليه السلام عند فقد في اثنين في ايتين في ذكره ما عجزوا عن سبب ما في  
دفعه تارة في الآية الاولى في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم ايتمم اليقين الى اجل مسعى فليست  
و ليكتب بينكم كتابا بالعدل ولا يات كتابا كاتيب ان يات كتابا كاتيب الله فليست بالعدل  
الذي عليه الحق وليس الله ربنا ولا نحسن منه شيئا فان كان الذي عليه الحق  
او ضعيفا اوله يستطعن ان يات شوقا فليست بالعدل في قوله تعالى وانما ياتكم من الله  
ببينكم بعضا من اي سبب لم يكن موثقا الى اجل مسعى اي عمة مساوية فليست اي ذلك الذي به الآية  
وان كانت خاتمة في كل من سواه كان عيدا او شاة الا انه نقل عن ابن عباس عن ان المراد به السبب في



في راء المقتضى على ان لا يثبت ولا يستجاب ولا يجزى من الدين والسمو واما ان كان لا يثبت  
 او لم يثبت من النسيان والامد من الحق وتم شرط في الكتابة كتاب العدل حيثما كان وليكتب حينئذ بالعدل  
 اى وليكتب كاتب مصنف بالعدل المعلوم على ما يكتب اى يكون كتابا بالاعتقاد لا يثبت على ما يجب ان يكتب ولا يثبت  
 من غيره دليل على ان يكون الكتاب مقبلا عاما لا بشرط حتى يجرى كغيره من العدل بالسمو ووجه التخيير ما مر من ان مقتضى  
 الكتاب وان لا يثبت كونه الا مقبلا من حيث يكتب بالمرسوم كونه في الذم والحق والى باب كتابه ان يكتب  
 كما علم من غير ان يكتب في الكتابين من ترك الكتاب او لا ثم امر لم يماننا في قوله تعالى كما علم من غير ان يكتب  
 لا باب كتابه او يجوز ان يكتب على الاول يكون نبي مقدم الا ان تركه في غير مقتضى ولا مقتضى ولا مقتضى  
 واحد والاشير اما بيان الكتاب في الفقه او في غير مقتضى الفقه وما حصل منه لا يثبت احد من الكتابين ان يكتب على  
 كى به الوثائق لا يبدل ولا يغير فليكتب تلك الكتاب في البصرة لا يثبت على ما لا باب كتابه ان يكتب كتابه كالفقه  
 فليكتب الفقه وهذا كما قيل في حصره كما احسن به ايك وبالجملة هذه الكتاب على قول من قال في غير مقتضى  
 قوله ان يكتب على قول من قال في غير مقتضى من غير ما بعده وهو قوله تعالى لا يثبت كتابه لا يشهد على قول الامم للكتاب كونه  
 المصنف وفي الزاوي ان هذا الامم كان في ابتداء الاسلام فليكن الكتابين والاشير والى حصر الحال في المسلمين فان كتب  
 كل من كان كاتب يشهد كل من كان شاهدا ليا ان يثبت الحق في غير مقتضى ولا يثبت كتابه ولا يشهد او قول من  
 ان يصرف الحرمة او الوجوب الى الغير وهو قوله تعالى كالمصنف اى لا باب كتابه ان يكتب بالعدل او فليكتب بها  
 وقوله تعالى لا يثبت اذنى عليه الحق بيان للاطلاع والامام والامام والى حصر الحال في المسلمين فان كتب  
 ثانيا عاود ذلك صاحب العبارة واذله يجب ان يكون من غير مقتضى اى الذي يكون عليه هو الكتاب مع العلم  
 المراد من ان يكون ما يكتب الكاتب بعين عبارة الذين عليه اذ به يعجز الانسان عن عبارة عربية او فليكتب  
 المراد ان يكون اقراره بعينه بغير مقتضى الكتاب تلك العبارة بآى لسان كان واما في شرط ذلك لانه هو المصنف  
 على ثباته في فترة واقراء به فيكون ذلك اقرارا على نفسه لسانه وليكن مصدري اى ومنه ان تبنى الذي يثبت الدين  
 به في ذلك الاقران فلا يستع عن الامام فيكون حمود الحق حقه ولا يخفى منه شيئا اى ولا يتعسر من الحق  
 عليه شيئا في الامام فيكون حمود الحق حقه ولا يخفى منه شيئا اى ولا يتعسر من الحق  
 كان الذي عليه الحق بآى لسان كان المراد من عليه شيئا اى لا يتعسر من الحق حقه ولا يخفى منه شيئا اى ولا يتعسر من الحق  
 لا يستقيم ان بل الخرس او جهل باللغة او غير ذلك فليكتب على غير مقتضى ولا يثبت اى بالصدق والحق في كتابه

[illegible]

في قوله السلام المشهور وفي جميع الباب حتى لا يشبهوا به كل ما يصح على بعض الناس انما ذكر ذلك في مقابلة المسلمين  
 المسلمين كما يشهد له قوله تعالى اذ انذرتهم وقوله تعالى وليكتب عليكم ولقد انذرتهم عداية شريفة اسلام السلام  
 فيما اذا كان على المسلمين فلا يسميهم شيئا ولا على الكفار الا على الكفار فاما الثاني ففي قوله من ترغون من المشركين  
 اذ المراد بالظلم هو العمل كما قيل من عرفون عدالتهم وقدمون على صاحبهم فينبغي ان يكون ما دونه بمرسك  
 صاحب الهداية في باب الشهادته ولكن قد مر في باب القضاة انه لا ينبغي ان يقبل القاضي شيئا من العاصي وقوله  
 جاز عندنا وقال القاضي العاصي لا يقبل شيئا من العاصي ولا يقبل الملعون فكل صاحب الدار كد وفيه دليل على ان غير  
 المرصين شاربون منهم الاية يستشهدوا وشهيدون من الشهادت الذين ترغون منهم ظلم من الشهادت من  
 ترغون منهم ظلمكم بعدكم عدالتهم فيكون الشاهد من ان يكون ما دونه ولا دونه ولما البواقي من الشروط وهي الطهارة  
 والبلوغ والقبض ولقد انشأوا في شجرة من موصفها ولكن ان ثبت شرطه الضبط من قوله تعالى ان تفسر  
 اعداءهم تذكر احد بها الاخرى سواء قرئ ان تفسر فغيره ان او كسر طرأ بها متعدد متعدي لا راد او شرا  
 وقد ذكر نصب الراي على انها مطروقة على تفسر احد فيها على انها بزر الشهادت وذكر التخصيف من او طار رايد بيان  
 لوجه تعيين المراتب من غير جمل واحد ومعناه انما جعلت المراتب مقام جمل واحد ولم يكن لوجه منها اليمين ان  
 اعيد بها الشهادته فقد كرسها صاحبها الاخرى وان شئنا ان الزاوية غالب في الكتمان لم يسعد من الزاوية  
 الضلالة فكان العبارة على القسبي الا ان كان تذكر احد بها على تفسر احد بها لعلنا انما احتجوا الى ذلك بقوله  
 لم يبرأ الا من قال لا ينجي قاتل ابيه العاصي البيضاء في تلك الاية الواجب الا لغيره هو الا ان كان من المسلمين  
 بالجملة فقد علم ان الضبط شرط في انشأه من قوله مني احد بها وصفت المشهور به او قد او قد او قد او قد او قد او قد  
 اسمها الاخرى في الاشارة بعد كلامها ولا يقبل الشهادته وبكذا الا شراطة فقط الشهادته ويمكن ان ثبت من هذا الاية  
 ومن جميع ما ذكر فيها بيان الشهادته كما مر به صاحب الهداية حيث قال في الاما لفظ الشهادته فلان التفسير لفظ شرط  
 اذ لا مر فيها براهنة حتى لو لم يذكر لفظ الشهادته على قال السلام او تفسر لم يقبل شيئا من هذا القدر وكذا ما ذكرنا  
 الحسين من ان معنى قوله تعالى من جاءكم من رجال المسلمين افرار اليه فليغيره يمكن ان ثبت بشرط اخر  
 ايضا من الاية كما لا يخفى وقوله تعالى ولا ياب الشهادت او اذ ما وصحى معينين بعد ان يكون معناه لا ياب الشهادته  
 بعد ما تملوا الا اذا دعا الى مجلسكم فيكون ذلك بمعنى الامر لا وجوبه وانما ياب الشهادته على الشهادته  
 تشهدوا باسم ما يؤلى فيكون ذلك معنى الامر لا وجوبه او يكون مشروعا بقوله تعالى ولا ياب الشهادته ولا يشهدون في كتمان

وعلل من التمسك  
 في قوله تعالى  
 من جاءكم من  
 رجال المسلمين  
 فليغيره  
 يمكن ان  
 ثبت بشرط  
 اخر

عن خادعهم الرسل لطيف في الجدار اى الجرح العظيم فيه القوم فلا يخبرهم ولم يدفترت وصاحب الهدية قد  
 برزهم بالحق الاول حيث قال في اول كتاب الشهاده ان الشهاده قرض عظيم الشهود ولا يسعهم كتمانها الا انهم  
 لقوله تعالى ولا يابا الشهاده او اذا دعوا ولكن يخافون من ان يعلم ان هذا في غير الحدود ولا ان يشهدوا في الحدود فليس  
 فيها شهاده من السرور او لشهاده رسل السرور افضل لقوله عليه السلام من سر على مسلم سره الله تعالى عليه الدنيا والآخرة  
 ولكن من السرور يجب ان يشهد بالمال فيقول هذا مال ابي القحط السرق منه فلا يقول سرقي مما نكته على السرور  
 ذكر الله تعالى به بيان الكتاب تأكيد وعدم وجوبها في بعض المواضع وبيان الاشهاد وقال ولا تساموا ان  
 تكتبوا تحفيرا او كتب الى اجله حكم اقسط عند الله واقوم للشهاده واذا في ان لا تدركوا  
 الا ان تكون نجا او احاضرة يد يدونها ايتم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها واشهدوا  
 اذا ما بعتم وله بضار كاتب ولا تشهد ان فعلنا فانه تسوق بكم والله الله وتعلم  
 الله والله بكل ميثاق علمكم قوله تعالى ولا تساموا على ما علموا قالوا فاكبروا وغيره من اجل انهم اعادة  
 الكتاب تأكيد او تخصيصا عليه والسام اللال او الكسل والضمير قوله تعالى ان يكتبوه الذين والحق والكتاب  
 ومعناه على الاول ولا تلووا اياها الذين كثرة ما تكم ان يكتبوه الذين والحق معنى ان اذكركم الى ان تكتبوا  
 الاى اقرب المدحون والتق طلبة العزيمان وعلى الامر ولا تلووا ان يكتبوا الكتاب بمحرم كان الكتاب وشعبا الى اجله  
 وقال صاحب الدرر تحت التوجيهين الاولين وفيه دليل على جواز السلم في الشهاده بان يحال وبذلك لا يقال فيه  
 الضيق والكبر والنفال في هذا القدر ومحصوله ان الصغر والكبر وكذا القليل والكثير لا يغال على الدين والحق  
 باعتبار المسلم فيه عالما فليس الغرض من كتابه الدين والحق مجرد كتابه بالسلم في كتابه اسم المحدثين ومقدار  
 راس المال والمسلم فيه لم ينسهم والسرور والصفه والقدرة والمكان وغير ذلك على ما عرفت وقد عرفت ما جزم بالمدح  
 الصغر والكبر والدين والنفال في القليل والكثير على غير ما ينبغي من السلم في الشهاده وانما اخرجوا عن الحكماء وفضلوا فيهم  
 عدم جواز من قوله عليه السلام من سلم عليكم فليس عليكم صلح معلوم بوزن معلوم الى اجل معلوم لا زرع ومن خالف فيه  
 حقيقة اوله لم يوجد فيه مخالف ظاهر قال صاحب الشهاده في وجوب السلم في الشهاده او ايجز لم يردوا وعرفوا انه سلم في  
 معلوم محدود التسليم على اذنه وان كان يوجب عليه لا بد من بيان وزنه ايضا لا مقتضاه في هذا الكلام قوله  
 فيكم لغارة الى كبره اى ان يكتبكم الدين اعل عند الله وقوم الشهاده اى يحون على اقامتها واذا في ان لا تكتبوا اى اقرب  
 من انتظار الرسل للشهاده والحق ومما يجب ان لا تدفعكم لشك في الله واهل صفاته ولا تتركوا الكتاب بان ذلك كلام معلوم من اصل

[illegible][illegible]



من قاده بنان القربل لطيف في الجدار اى الجسم العظيم فيه القوم فلا يقبض منهم واحد شريك ومما يسميه  
 بزم بالحق الاول حيث قال في اول كتاب الشهادۃ ان الشهادۃ فرض يلزم الشهود ولا يسلم كتمانها ان لم يشهد  
 لقوله تعالى ولا ياب الشهادۃ الا اذا دعوا ولكن ينبغي ان يعلم ان هذا في غير الحدود والمناشدة وفي الحديث  
 فيما لا يشهد بين السر والعلاني السرا افضل لقوله عليه السلام من سر على مسلم سر الله تعالى عليه الدنيا والآخرة  
 وكس من السرية يجب ان يشهد بالمال فيقول انما المال اصاب الحق للمسلمين ولا يقول سرق محاذرة على السرقة  
 وذكر الله تعالى بعد بيان الكتاب تأكيد عدم وجودها في بعض المواضع من الاشهاد فقال ولما نسا انما ان  
 كنتم منكم خير او كنتم الى اجله فكم اقسط عند الله واقوم للشهادۃ واذا نى ان لا تدركوا  
 الا ان تكون نجا او حاضرا فكم اقسط عند الله فليس عليكم جناح ان لا تكتشفوا شهداء  
 انما يبعث الله من يشاء ولا يضار كاتب ولا شهيد وان تفعلوا فانه فسوق بكم والله العليم  
 الحكيم والله بكل شئ عليم ثم قوله تعالى ولا تسموا على من تولى قال فاكبره او غيره من اجل انه مواعده الحسنة  
 الكتاب تأكيد انه مخصوصا عليه والسام اللال او الكسل والغير في قوله تعالى ان يكتفوه الدين والحق او الكتاب  
 ومعنا على الاول ولعلوا لا تلو اياها الذين لكثرة ما انكم ان كنتم الدين والحق صغيرا ان او كبر الى وقت  
 الذي اقره الدين او انفق عليه العزيمان وعلى الاخر ولا تلو ان كنتم الكتاب تحقر ان الكتاب وشيئا الى اهل  
 وقال صاحب الدرر تحت التوجيهين لاديين فيه دليل على جواز السلم في الشيا لان ما يحال ويوزن لا يقال فيه  
 الصغير والكبير فاما يقال في الذبح في النكاح ومحصره ان الصغير والكبير وكذا التعليل في الكثرة اما يقال في الدين والحق  
 باعتبار السلم فيه فاما فليس الفرق من كتابه الدين والحق مجرد كتابه السلم في كتابه اسم الشهادتين ومقدار  
 راس المال والسلم فيه لم ينسج والسنن والصفه والقدرة والمكان وغير ذلك على ما عرف وقد مر ما وجه الملاق  
 الصغير والكبير على المنزح والطلاق التعليل والكثرة على غيره في السلم في الشيا وانما اجرى في الكلام فقال ليس فيهم  
 عدم جواز من قوله عليه السلام من اسلم عليكم فليس عليكم معلوم وورد ان معلوم ان اهل معلوم لا يردون خالف فيه  
 حجة اوله بوجه غير مخالف ظاهر قال صاحب البهارة ويحرم السلم في الشيا باو ايمان لم لا وعرضا وقعة لانه سلم في  
 معلوم مقدور التسليم على ما ذكره ان كان نوبه بعد ما لا بد من بيان وترز ايضا لانه مقصود في هذا الكلام وقوله فاما  
 فكم اشارة الى كبره اى انكم الدين اهل عند الله واقوم للشهادۃ اى يحول على انتم اداوا ان لا تروا اى اقرب  
 من انصار الرب للشهادۃ والحق فانه قد يقم للشك في الصفات ولما ذكره الكتاب ان لا تلو فلو سلموا فلو سلموا

من شرط واقف على ادب سيرة او من قاسط بمعنى قسطة وقوم وانما صحت الرواية في قوم كاصح في سيرة  
بحمد الله تعالى في البصيرة والسنن في مستند من الروايات من الذي على في الدرك وقوله تعالى الان يكون كذا  
ماضيه خبره وما ياتيكم من كتابه وكتابته ما ماضيه ما مضى على انه خبر كان وتديره ما مضى له والام  
مضمر كافي قرأه عاصم او مرزوم على اسم كان وسجاء تامة او خبر تديره ما كافي قرأه اخرون يعني الان كقول  
او المعطوف على ما ماضيه تديره ما بين اليكم اي قائلون يا سيد فريد ليس عليكم جاح في ذلك الكتاب بعد من  
والنسيان والنجارة الماضية باعتبار الفاعل هو الاجاب والقبول للاحراق اجرى على معناه المتعدي فكل من سألها  
او غير ذلك كذا لك ظاهرا بقوله تعالى وغيره ما بينكم فخرج من البصيرة ما كان الثمن والبدية وما غيرها من  
الاجابة او غير مقبولة في حق ايمان البدلان مقبولة في غيرهم سواء كان بينا وبين كافي المتعدي او غير كافي  
او مينا نحن كافي المطلق الخالي وانفسه النجارة بالترجيح من الابدال كما مر من صاحب الكتاب فخرج به اليهم  
الموصل او غير الخاضع اليهم ولكن لا يفهم المتعدي فاحتاج الى قوله تعالى تديره ما بينكم وبالجملة اذ كان البدل  
مقبولة فيهم من غير ان يخصص في ذلك الكتاب وقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم تامل ان يكون متعلقا بالكل يعني  
اي اذا ابتاعتم متعلقا فاشهدوا ولا نهى ولا يخل ان يكون متعلقا بالنجارة الماضية فقط اي اذا ابتاعتم ما  
النجارية فاشهدوا وعلى كل تقدير الامر للندب وعند البعض للوجوب فاذا كان للوجوب فاختلف في الحكمه وسفر  
وكذا الحال في جميع الامور التي سبقت وقوله تعالى ولا يضرنا ولا يشهد بحمل البناء للعامل في قوله تعالى  
بالكسر ويجعل البناء للمفعول لقراءة ابن عباس وهو ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا  
لا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا  
وبان لا يعطى الكاتب ولا يشهد مؤثر مجيء حيث كان فحينئذ يكون ما سألنا قوله تعالى ولا يضرنا ولا يضرنا  
وقوله تعالى ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا  
وما تم بحمد الله والذكر لفظ الله في ثلث جملته متصلة بمعنى قوله تعالى اتقوا الله ويحكم الله والله بكل شيء عليم كل من كل  
منها مستقلة دلالة او خلف في التدعيم من الكتاب وبذلك تمام الآية الاولى ثم الآية الثانية متصلة بربا كونه  
وفيما بيان الركن وادله عليه فقد ان الكاتب وبيان او الشهادته وهي قوله تعالى ولا يضرنا ولا يضرنا ولا يضرنا  
تجمل واكتفاء في قوله كان مقبولة وان من بعضنا بعضا في قوله الذي استغنينا الله  
وليتق الله ربنا ولا نكفر الشهادته ومن يلمها فانه اشتم قلبه والله بما تعملون عليم





[illegible]



لآيات التباينات مثل قوله تعالى نحن خلقناهم فذكرناهم فبقسمنا قال الملك الكتاب واني بد قولنا انما نالست  
 لانه لاخبار بذلك لم يصح الا من اجمروا قائل هذه الآية ما نالصل كلامه وسبق الآية الى انزلت الكتاب  
 تسعين بعضه من آيات محكمات اى محكمه حيايتها محمودة من الاختلاف الاستعداد وبن اتم الكتاب اى هذا بحيث  
 بهل التباينات عليها ورز اليها ونفسه من حيث هي آيات التباينات محمودة مثل العروى والشمس والسموات  
 ان الاستعداد فيكون ببعضه والكل هو فيكون ببعضه الاستعداد والادوية فيكون ببعضه والادوية فيكون ببعضه  
 ولا تعالى لمس كنهه في فصوله الثاني سوا التباينات في الحكم مثل قوله تعالى اقم وجهك للدين الاكبر الذي  
 يلزم اى يميل عن الدين اهل البعد والبراهمة وما بين على الحكم فيكون التباينات اليه ما بين من التباينات  
 اى يبرهن وينسكون بالتباينات التي يكون خارجة عما بين الحكم ويجوز ان يكون من التباينات  
 فكل من الحكم في قوله البعدية وما البراهمة ما بين ذلك ابتداء لفتنة اى ليس يطلب ان يفتنوا الناس من دينهم  
 ويضلواهم بالآيات بدعة ومضل في الاسلام ومبوغيات السكان والوجه مثلا من قوله تعالى ايسر من العرش  
 المستوي والباينات ان دين محمد صلى الله عليه وسلم من سره فليدفعه من المم والابتداء في اى قلب ان يكون  
 بالآيات التي في سورة البقرة النسخانية من غير ما في الفقه والواقع في حال انه ما يعلم ما في الفقه الذي في بعضه عليه  
 الامم وده والراسول في العلم من كان اوعيه الله من سلمه وحرابه لم يستقلوا بالآيات واما في قوله تعالى  
 المعين في بعضه من بعضه ما يردونه ويؤمنون استا بابراده وكل من التباينات في الحكم من من عند ربنا الحكم الذي  
 لا يشك كلامه وايضا من حياه مقوله قوله تعالى وبنا لا تتركون ربنا لا نعمل فكلوا من الفم نجا الميسل العكوب  
 بعد اوجه من العمل بالحكم والسبب للتباينات في الحكم فتمت بالزفر والشبب هذا هو منسوب الآية بحسب  
 ما ذكر صاحب المارك مع الخال في قوله تعالى ان هذه الآية تدل على كون القرآن محكما ومتشابها وقوله  
 انما انزل كتاب الحكم آياته يدل على ان كل حكم وقوله تعالى الله الذي منزل الحديث كتابا متشابها ما في  
 يدل على ان كل متشابه في كنهه في قوله تعالى انما نزل كتاب الحكم آياته تدل على كون القرآن محكما ومتشابها وقوله  
 الا فله من قوله تعالى انما نزل كتابا متشابها في بعضه بعضا في قوله تعالى الله الذي منزل الحديث كتابا متشابها ما في  
 وغيره وانما هو من متشابهين الاول في نسخة الحكم والمتشابه في المراء وما بينهما في بعض الحكم يكون المراء  
 منه ما بالظهور اذ اتا في التباينات ما هو في قوله كذا في السابعة وخروجه الدجال والادوية في الحروف المتشابهة  
 في اول السورة في بعض الحكم لا يكتفى من التباينات في قوله ما بين من التباينات في قوله ما بين من التباينات





وهو من وديعت وبرايم وجر وسير منها الم في البرقة ال عمران والعنكبوت والروم والفرقان والسجدة والاحقاف  
 وسنة حم في المؤمن والسجدة الثانية وزفر في الانعام والهاجزة والاحقاف والاحقاف والاحقاف والاحقاف والاحقاف  
 منها قوله تعالى الرحمن على البر سر استوى ولقد قسم على يميني وكل شيء انا لك اذيعه ويقع وبصر بك ويد الصخرة  
 ايديهم والسموات مطويات بيمينه على ما قرئت في جنب امير يوم يكشف عن ساني وهو القاهر فوق عباده ونحن اقرب اليه  
 من حبل الوريد وفي النفسك اقلد بمرورن فاعلم بكل شيء محيط وما ربك بظاهر منك من دون احدنا  
 لو انهم جده الله وهو معكم انما كنتم ولقيتم فيه من ربه مستغفر لكم ايها المتقون اعد نور السموات والارض فمعه  
 يومئذ ناضرة للرب بها تارة فان به كل ما استاهيات وقعت عليها من كتب التقدير قال الامام محمد بن ابي  
 جهم الا انهم التقى في مثل الرعدة والخصب والخيلاء والكرد والسنهرا الكاد في المثلون على ما تشابهات ثم داني الحكم  
 اتقاني لانه لم يكن الاطلاء على علمه وسوى الله واذا فقال لعن الناس ومنهم العشرة والشافي بعلم الراسخون  
 في العلم تاويله هذ الن يجب ان يوقف على قوله تعالى الا اعدل يكون الصابرة ح الا اعد والراسخون في العلم قوله  
 تعالى يقولون انما يريد الله ليضل عن قوله تعالى والراسخون وعليه رواية ما يدعي ابن عباس ان قال الامام علي بن ابي طالب  
 ابن ابي عامر عن الضحاك ان قال الراسخون في العلم يعلمون تاويله اذ لو لم يعلموا تاويله لم يعلموا باسنة من مشيئة  
 والاصالة من حرامه وذمها اكثر من من الصابرة والمتابعين واجتماعهم من بعدهم خصوصاً الى السنة  
 والخصيرة الى ان يجب الوقف على قوله تعالى الا اعد حتى يكون الراسخون في العلم عابدين عن غيره دليل العجز لقوله  
 الصحيح ويقول الراسخون في العلم انما يريد بغير قراءة اخرى وان تاويله لا على السور ويحضر اخرى الراسخون  
 العلم بدون الواو وعلو هذا ما هو كما يكون الراسخون جملة مستافعة وايضا يدل عليه رواية الكافي عن ابن  
 مسعود ورواية البيهقي عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام ان قال كان الكتاب الاول ينزل من باب الله  
 ثم على حرف واحد وينزل القرآن من سبعة ابواب على سبعة اصرف زجر وامر وحلال وحرام وحكم ومثابرة مثال  
 رافضو احلاله وحرمة حرامه واخذوا الامر به وانتهوا انما هي جملة ومنعوا بالاشارة لعلوا بحكمه وامرنا ان يروا  
 انما به كل من يحدربنا وسوى ذلك احاديث كثيرة على عدم الخلاء للراشدين فيكون في التوضيح ان سبعة ابواب  
 الى العلم فكم القرآن حيث جعل التلخيص لبيان خطا الراشدين والاشارة لبيان سبب الجرمين في كتابها طر الراسخون  
 في هذا المقام ان يكون قوله تعالى ربنا لا ترمز قلوبنا بعد ان يبرئنا من الا ليعصم عن الرذيلة السابق ذكره الذي  
 انما التلخيص لبيان الموقف لصاحبه في القصة والقبلة والاعتزاز عليه من التلخيص لبيان ما لا يخفى على الراشدين



قوله تعالى الا الله فليس لنا به سلطانة الا الله فليس لنا به سلطانة وخروج الاربعة والاربعين في الدنيا لا يلام  
 به الا الله ما عالا قطعاً ولا قطعاً وان امكن النظر لم نجد من قول لا يجيبه سر وغيره مما في الآية من وجه آخر  
 لان الآية في خبر الحكم والاشارة للمعنى الخاص وغيره قد جعل كل منها بالآية الا كما مر وبذا نأية الآية  
 في خبر الحكم والاشارة من كتب السلف واليسبق امدالي مثل في التحقيق والله قوتنا في الله والله  
 مستند تفصيل البشرية على الملائكة وبرز نوح الكفار فيما بينهم قوله تعالى ان الله اصطفى ادم وحواء  
 والابراهيم واسحق علي العالمين ذرية تفضلها من افضى والله سميع عليم  
 قوله تعالى ان الله اصطفى وال على تفصيل البشرية على الملائكة وذلك لان الله تعالى صرح بتفصيل آدم  
 ونوح قال ابراهيم وال عمران على العالمين وادم ونوح من الانبياء وال ابراهيم وال عمران ان كان  
 بعضهم ابراهيم ونفس عمران فابراهيم نبي وعمران غيره وان كان بعض ذرية ابراهيم ذرية عمران  
 فلما خاف ان منهم انبياء ومنهم ليسوا كذلك وقيل ال ابراهيم اسما من اسحق والادعاء ودخل فيه الرسول  
 عليه السلام وال عمران موسى ومارون ابنا عمران ويعيسى ومريم بنت عمران وكان من عمران الف و  
 ثمان مائة سنة والجملة فيهم تفصيل الانبياء وغيرهم على تمام العالم والملائكة من العالم فظهر تفصيل البشرية  
 على الملائكة ثم بية تفصيل وهران رسل البشر افضل من رسل الملائكة ورسل الملائكة افضل من جماعة البشرية  
 البشرية افضل من جماعة الملائكة والمقصود من الآية بيان تفصيل البشرية على منزلة الملائكة الا ترى ان رسلهم  
 من رسل الملائكة وعاينهم افضل من عاينهم وان كان رسل الملائكة افضل من جماعة بشرية معارفهم رسلهم  
 وكون البشر جماعة فهو عام مخصوص البعض لكنه كفى حكم كفى وهو تفصيل البشرية على الملائكة كما قال سعد الله  
 والدين ونسك به القاضي الهادي قد استدلى على تفصيل رسل البشرية على رسل الملائكة بقصة ادم وعلمهم  
 وجعله مسير والملائكة واسئال ذلك وثالث المعركة وبعض الاشاعة والافساسة بتفصيل الملائكة مطلقا لانهم  
 معصونون وابشرون بخير بالذات الحسية والشهوات النفسية وقوله تعالى من يستكبر المسبح ان يكون  
 عبداً للملائكة المقربين فان اصله التبري من الاولى الى الاخرى من قوله من انصرف من الجواب ان الكلام  
 هو التبري من الذنوب مع كمال القعدة عليه وهم ليسوا من الملة وان التبري منه اذ هو كونه بلاية لم يزل  
 غير ذي اب وهم غير ذي اب وام والكلام فيه بل يعرف في علم الكلام قد قوله تعالى رب بدل من الاكلين قوله تعالى بعضنا  
 من بعض عندنا وعرف في موضع النسب قد قوله تعالى ليحيى ان الاكلين خيرة واحدة متصلة بعضها بشعب من بعض





على قدره الله تعالى وتلك العلامات مقام ابراهيم وفتح الله قلوب بني الجحيم فسموا على سنة الله  
وان في مقام ابراهيم ايات كثيرة وذلك لان الله عز وجل قدوة والى الله تعالى وتوكلوا على الله تعالى  
من اثاره قدس في عباد الله انما العدم في الصخرة آية ونحوه فيها الى الكعبين آية والى الله تعالى وتوكلوا على الله تعالى  
ايه والبقاه دون سائر ايات الانبياء آية هذا اذا جعل قوله تعالى ومن دخل كان آمنا كلاما واحدا والى الله  
عطف على قوله تعالى مقام ابراهيم وجعل من حيث الله تعالى اياتا كآيات وهدى مقام ابراهيم آية واحدة ومن  
كان آمنا آية اخرى فيصير كانه ذكر في تلك الجحيم وبذلك يبين وسكت عن الثالث من قبيل قوله عليه السلام حسب  
الى من دنياكم نيتة العيب والنساء وقرعة عيني في الصلوة ايار الى عظم الآيات الباقيات وتلك الآيات  
الباقيات كلها هي اثار العيوب واليهاد ودموع العين من رايته ودفن ربه والى الله تعالى وتوكلوا على الله تعالى  
وتحزيب من قصد تحزيبها وعدم جوارح الطيور ما قبلها والآيات اخرى ايات ميثاق تلك الجحيم وان قري آية  
كما قرأ ابن عباس والى ومجاهد وابو جعفر فلا شك ان مقام ابراهيم وهدى من غير ما قبل على ما في الكشاف  
ان السبب في انما العدم انه لا اثاره جنان الكعبة وضعف ابراهيم عن رفع الحجارة تام على هذا الوجه فقامت وقراء  
او اثاره من اثاره من السام الى مكة فخالق له امرأة هامل انزل في نفسه لمك فلم ينزل فباعت به هذا الحجر  
على شدة الهم فوضع قدمه عليه او انه قام بعد العزم من بناء الكعبة لهذا السام الحجر فخالق ما في الزاوية  
وقد ذكر التصديق بقوة بالمرحله وجوه واليهما وفي الكشاف والدارك الاولان نقط وفي الديق الاولان  
والآل من ذكر الآية في هذا المقام ان قوله تعالى ومن دخل كان آمنا وان تحملا لكما مثل ان آمن من النار  
وآمن من الجحيم والبراد وغيره ولكن الاكثر ان على ان مناه من دخل في الجحيم لم يضر من القتل والخارجة  
ونظير الاسم لم يصير آمنا من العدم والعصا على مقال الامام الزاهد فيهم من هذا ان حسن في غير الحرم ثم اتى  
الى الحرم لم يقتل فيه بل يكون آمنا من القتل عندنا وعند مشاهير يقتل فيه وهذا الاختلاف بني على اختلاف ميثاقه  
وذكر ما في الاصول وهو ان قوله تعالى ومن دخل كان آمنا تام في كل موضع عندنا فكان قطعا وهذا الثاني عام مختص  
بعض افراده ويتبين ان من غير هذا ما في الحرم مثل قطع اليد وغير ذلك اذ دخل في الحرم والى الله تعالى وتوكلوا على الله تعالى  
بالاعتقاد وكذلك من في الحرم واستحق القتل في غير الاعتقاد فاشان في غير الحرم ان اثنين الصورتين خصوص من  
تعالى ومن دخل كان آمنا ثم قاس عليها من جنس الحرم واستحق القتل في غير الحرم كالقتل في غير الاعتقاد  
ومنك بخبر الرواد ايضا وهو ما روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان حنظلة تقتل باسنة

المكبر بعد الاذنه فقال انه قد نزل ان كل الصلوات ليست بواجبة على من لم يتناول ماء الخوض من  
ما بين مناهل ولا الاثم خضره لان قديم النفس هو ان يستحب في غير الحرم ثم التحج الى الحرم ودخل فيه بعد الجنابة فكان  
الذات ولم يتناول من يستحب في بين الحرم ولا لكونه من الطهارة في الصورة الاولى وان كان ذلك الرطل واجلا  
الحرم بعد الجنابة ولكنه من اذات واما التعمد في الطرف والطرف في حكم الاسوال والتعمد يتناول كونه من  
الطرف وفي الصورة الثانية انما يقتل لانه ليس باصل في الحرم بعد الجنابة واما الجنابة وقت بعد الدخول فلما كان  
في تلك الصور وان غير مخصوصين فبالمرى ان يكون الصورة العقبية للشاقي بقية على ما اقتضاه النظر في الحرم  
يرد او اذا قطع الطريق او قصاص او الحج لا يقتل ولا يرد ولكن لا يلزم ولا يسقط حتى ينفذ الى الحرم ويرد  
قول عمر رضي الله عنه فقلت اقل في الخطاب باسمه حتى يخرج منه وعند الشاقي لعل لا امر من النجاس من غير الوارد  
الحج ما ذكرناه لا يقال ان ضمير من دله لغيره الى البيت فكيف يكون داخل الحرم اما بل جنبه ان يكون داخل  
البيت واما لا يخرج كما هو مذموم لغيره الى الشاقي لانه لو ان ثبت نفس آخر وهو قوله تعالى ادله برؤاها  
جعلنا حراما منها فلا فصل من البيت ضرورة في كون كل منها اما كذا في حواشي البردوي وقد مر بان كون  
او المسجد او الحرم اما في سورة البقرة وآياتين فرضية الحج فني قوله تعالى ودخل على الناس حج البيت فاستسحب  
فيما معنى ان الحج والعمرة كلاهما مندوبين ولا نزل قوله تعالى ودخل على الناس حج البيت فرض الحج وقيمت العمرة  
مندوبه على حالها فيهم من هذه الآية ان الحج فرض لكل المطلق على من استطاع اليه سبيلا واستمكنوا في استطاعة  
استسحب عند الشاقي هو الزاد والراضة ومن النبي عليه السلام عن استطاعة استسحب فخر بالزاد والراضة وعند  
مالك برخصة البدن والقعدة على المشي والكسب الذي يجعل من الزاد والراضة وعند امامنا الاعظم رحمه الله  
والقعدة على الراضة مجبوجا بشرط بل من الطريق ايضا كما قال القاضي اللابل وصاحب الحسين وقال صاحب الكشاف  
وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا زاد ولا راحة وكذا عن ابن عباس بن عمر وعنه اكثر العلماء وروى  
الزبير بن عتيق عن قتادة عن مالك بن النضر ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا زاد ولا راحة وقد عرفت الزاد  
الراضة من لا يفر على السفر وقد عرفت عليه من لا راحة له زاد وعن الحسن ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا زاد ولا راحة  
مستطاع من الاكله وبني ان يعلم انه يشترط في الزاد والراضة ان يكون ذهابا وبانها جميعا ويكونا فاضلا  
يعمل الى حاله ليعتبرهم الى حين عودته لان القعدة حتى مستحبة للمرأة وحتى العبد مقدم على حتى الشرع وبني في  
الراضة ما كثر في به شئ محمل اوراس فاعلم وان النبي عليه السلام وان فخر الاستطاعة بالزاد والراضة فقط







[illegible]

اذا جئتم بالمشك في حق من يجرب الامور بالمعروف ونحو ذلك رجاوه فانهما جميعا حيث قال من جئتم  
 عز وجل قال يا ايها الذين امنوا عليكم العسك الآية اذا اوله خبره و هو قوله تعالى عليكم العسك لا يفرمكم من قبل واقره تاسم  
 و هو قوله تعالى اذا ايسرتم لان الاول لاول طريق الامور بالمعروف والآخر لعل على شجرة اذ منتهى اذ ايسرتم بالامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخفى رعاكم دعوى المشركين على من لا يفرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل  
 ان يكون كذا مستقلا من غير ان يفرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل الامور  
 الآية في ترك الامر بالمعروف فان المدعى ان قال اذا ايسرتم ولم يفرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل الامور  
 بالمعروف وهذا الكلام من الامور بالمعروف وقال صاحب الكشاف ان ليس له ان يكون الامر بالمعروف بل هو  
 من حيث ان يفرمكم من قبل الامور بالمعروف والكفر والمعاصي بحيث يذكر ما يفرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل الامور  
 يوشك ان ياتي زمان يفرمكم من قبل الامور بالمعروف ومنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال اذا ايسرتم ولم يفرمكم من قبل الامور  
 فذكر ان لغت الذكرى لا يدل على امتناع الامر بالمعروف وقت عدم القوم لانه العيان في حق تبليغ الايمان فكيف افرمكم  
 من قبل الامور بالمعروف وقا القادة وان من صحى عن عدم فهمه ان ذكرى لهم وان بينه ذلك ما مر من في كتب التفسير وغيره  
 والله اعلم في مسئلة ان الاجماع حجة وان نبينا عليه السلام افضل من غيره وان الامر بالمعروف واجب قوله تعالى  
 كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله  
 بالآية قال الامام الزاهد في قوله تعالى في شأن الكعب بن الاشعث وهو يهودي قال لبيان يهودي  
 اني بن كعب ان دينا خير من ديناكم فافضل منكم فانزل الله تعالى هذه الآية فبعد ما علمتم اني كنتم في علم الامور  
 في الامور المحمودة خير امة اوفى الهم السابغة مذكورين بالامر بالمعروف او انتم خير امة في الخلق اخرجت للناس اى الانبياء والاشيا  
 على دعوتهم او لكفار صالحهم او للمؤمنين امة تأمرون بالمعروف او انتم خير امة في الخلق اخرجت للناس اى الانبياء والاشيا  
 المنكر اى عن الكفر وما من المعاصي وتؤمنون بالله اى تدعون الى ايمان بالمعروف ورسوله وكتبه قال لبيان  
 بالامر منكم جميعا لولا اذ الانبياء بالبعد عن الانبياء وانما افرمكم من قبل الامور او من لا يفرمكم من قبل الامور  
 بالمعروف ونبأهم عن المنكر لعل انهم بالامر بالمعروف على خيرية الامة ولا شك ان ذلك كما لا يخفى ان من يفرمكم  
 خبره بغير الذي هم في دينه كالبشير البشير من قال شعور لا ادعي الصلة لعيننا لظاهرة بگرام الرسل المحاكم الامم  
 كذا قالوا ويدل ايضا على فضيلة الامر بالمعروف وذلك ظاهر وقد تمسك به الامام فخر الاسلام البرزوي وغيره  
 فيكون اجماعهم حجة لانه من ثمرات خبر جهم بن العرين قال القاضي ابو ابي سعيد بن عبد الله عليه السلام في الامور بالمعروف





[illegible]







يجوز واحدة ترانها يجوز الابد لم من امر الزوجين لا كانت هذه الاحتمالات متعينة لم يثبت اليها صاحب البيت  
 بل قيل قوله تعالى من النساء عاين من الرزق والاموال وانه وذلك حجة على الثاني في بيان من يرزق من  
 من الرزق والاموال حيث قال ولا يرزق من الرزق والاموال وليس له ان يرزق اكثر من ذلك الا انما  
 فانكم اخطاب لكم من النساء في ذلك وانهما والتفسير على العدد وبهم الزيادة عليه وقال الثاني لا يرزق  
 الامة الا واحدة لان ضروري منه ونحوه غير المتقنا او الامة المكتوبة يتكلمها اسم اشياء كما في الظاهر من القطع  
 ثم ذكر احد قتالي بعد مسئلة اعطاء المهور للزوجة وبه المرأة للرسل فقال وانما النساء صدقات فارقن  
 منهن فارقن طين الكع من شئ منهن فارقن فكلوا منهن فارقن هذه الامة لبيان اعطاء الرسل المهر  
 المرأة دون اوليائها وليان به المهر للرسل اما الاول ففي قوله تعالى وانما النساء صدقاتهن نحلة والصدقات  
 جميع صدقة هي المهر وانما هي بالامة يظهر بها صدق دعوى الزوج في مجتبهاته في قوله تعالى صدقاتهن مهورهن  
 ومنه قوله تعالى في النحلة اعطاء من يبيعه افضلكم وهو منسوب على انه مصدر من اتواحي ائحلو النساء صدقاتهن  
 نحلة او حال من ضمير الفاعل المتصل بالواحي ائحلو النساء مهورهن حال كونكم ناطقين ومن الصدقات ائحلو  
 كون الصدقات منحولة وقيل نحلة من ائحلو من عنده ففضلته عليه من ان كانت النحلة يحسبها ائحلو  
 على باقية البعوض فاقصاها على انه مفعول له او حال من الصدقات وعلى كل تقدير الخطاب للزوجة والاولياء  
 انما كانوا ياخذون مهور بناتهم كذا قالوا ونقل الامام الزاهد عن الخطيب وغيره انهم ياخذون مهور بناتهم  
 وقول البيهقي وان شئنا لم بدفعوا اليهن وعن مقاتل انه كان يرزق الرسل من غير مهور فالحال ان كل القوم  
 وذكر ان النحلة والهيبة واحد لكن الاول يعبر الواجب وغيره والثاني يختص الواجب فقط  
 وقال ان النحلة عند ابن عباس من الغنيمة لا من الغنيمة على زوجها وقد قال القاضي  
 ان من فسر بالغنيمة ونحوها نظر الى مفهوم الآية لا الى موضع اللفظ وقال صاحب الحسين  
 ان كان في اول الاسلام انما اخذ مهور البنات الا بالاء كما يعلم من قوله تعالى على ان تلجروا في حجر  
 حكمة من قول شعيب عليه السلام لموسى عليه السلام حين تزوج بتهمة ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وانما  
 النساء صدقاتهن نحلة على ما مر في بيان النسخ وبه في سورة القصص افتشاء الله تعالى في حاصل معنى  
 الآية اعطوا يا ايها الا زواج النساء مهورهن لان قولوا يا ايها الذين امنوا اعطوا يا ايها الاولياء مهور  
 النساء لهن لان ما اخذوا بالحقكم واما الثاني ففي قوله تعالى فان طيس لكم اليه وسعاه فان ومن

في الدنيا بكم ما يابها الا في يوم القيامة من الميراثية الغنيمة فخذوه وكلوه فقال كونه شيئا لا اتم فمر بالاولاد وغير ذلك امر  
 النبي عليه السلام او شرا في الدنيا بلا طاعة من شرا في العتية بلا فقه صرح في ذلك اركب واما الصديقان من جنود الطعام ومرو  
 اذ كان سابقا لا تتعقب غير فقيها سقام المصدرو وصف المصدرا في المداخيل واجعلها من الغنيمة كما هو  
 وصرى اذ انا وحدنا من غير عن التبر في البحر لا جنسهم والغنيمة في مناجاة الالهي اذ الصديق الغيور  
 من الصدقات او حار مجرى امر الاشارة كانت قليل طيب عن شئ من ذلك واما قال ابن القيم فيمن يكون  
 اشياء الى ضرب السلك في بابها ان الغنيمة ليست بخافزة لم يكن في غير طرية لغرض وجبة فلهذا روي ان ابا  
 كادوا يشاركون ان يرجع احد من في شئ مناسا الى امره فخرت انما يركب في البيضاوي وقال الامام الميراث  
 لم يرد ليقوله كونه الاكل وحده لا ياكل من كل وجبة لان ما لا ياكل من كل وجبة كان ديناني في ذمة الميراث في ذمة  
 قبل التبرع ما اذ اذ استبانة الطبيب قلبها واما ذكر الاكل لانه معظم المنافع وان منى قوله شيئا ما اشياء اولاد  
 فيه اذ لم يرد ولا يتبعه ولقد اختلف على هذا واشتكى احدكم وجوه الاطباء فليكن الامة شيئا من صدقاتهم في شئ  
 معلوما ويشير به ما الميراث في العبد النسي في الميراث في العسل المبكر وهو ما لا يطير اذ اذ اذ الميراث في  
 ان يودي صدق امره ثم يهب المرأة منه يكون فخره في الميراث في شئ من ثوبه ويصدق الدين من ذمة وقال ما  
 اختلف قالوا ان فريضة لم تقبض من بعد البيعة علم انهم يطلبون نفسا اذ يره بارز من الشئ وغيره كونه  
 واما قال عن شئ لم يقبل فان لم يكن كرمها بمنابها شئ فليقل الميراث في شئ من ثوبه ويصدق الدين من ذمة وقال ما  
 شئها الا ليس من الا واعي لا يجوز في الدنيا ما لم يتركه او فخر في بيت زوجها من شئ من ثوبه ويصدق الدين من ذمة وقال ما  
 وبغيره ذكر الضمير مردون منها وقال بايذ فخر في ثوبه فليقل الميراث في شئ من ثوبه ويصدق الدين من ذمة وقال ما  
 في النصارى وقد فكر الفقهاء احكام بين الميراث في القبض وبعد وقبل القول وبعد والتفصيل من غير تعذر لانه  
 للكتاب في مسئلة اذ الال في السفار واما ان طرقتان بما قوله تعالى ولا توفوا السخنة  
 امواكم ان جعل الله لكم قياما وازدقوهم فيها والسوة وقولوا اليه ولا تعرفوا  
 وابناو التام حتى لا يلقوا الكلام فان استم منهم شئ فاذ فقولوا اليه ولا  
 ولا تاكلوها استرنا واذ ان يلقوا ومن كان عينا فليستعفف ومن كان فقيرا فليقل  
 بالمعروف فاذا اذ فقولوا لهم انهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا فليقل  
 سبق لمان ان ان التفسير او السفي اذ ان لها الاموال يجب على اولادها ان يعطوها تحت ايديهم

[illegible]

يقتضيه العقل في قوله لا اعتبار باليسرى ومنه المال للفقير دون الغني لا بد من بيان ذلك بما يتعلق بلساننا من جهة وكيفية الاستدلال  
فيما بينهم انما ذهبوا الى ان المسألة المحررة قال ابو حنيفة لا يجوز طرده وقيل لا يجوز طرده في كل حال لا بد من بيان ذلك بما يتعلق بلساننا من جهة وكيفية الاستدلال  
وقال المشافعي في الغنايين يجوز وقال طائفة لا يجوز لاسيما في من مريب بذلك في البداية وقوله لا بد من بيان ذلك بما يتعلق بلساننا من جهة وكيفية الاستدلال  
واكسبوا الى آخره ايضا خطابا للادب في حق المسفاهة اي اعطوهم ما ليس بالادب من اموالهم قدر الرزق والكمسوة  
وقوله في قوله معروف اي حيا جديا وهو تسليطهم مبيعا واداء المال بان يقولوا انكم ان مصلحهم ورشدتهم سلبناهم  
اموالكم فان قلت ما به قوله ان رزقهم فياخذ وقالوا اعطوهم قدر الرزق والكمسوة او دار رزقهم مبيعا لمعطل من ان  
تعدية في الاكثر بطلت اما الاول فنقد لهم مكنون في كل يوم اشغالهم بالادب لا يجوز اداء المال اليهم وان كان يشهد  
الرزق والكمسوة لا يمكن ان يعرض في غير موضع بل انما على الاول والادب ان ينفقهم ويكسبهم منه واما الثاني فنما هو  
اي الكلام المفسر وان لم ير ضروبا حيث قالوا تحت قوله ان رزقهم فياخذ والكمسوة ويصلحون كما لا بد من انهم وكسبهم بان  
تجوز فيها وترتفعوا حتى يكون نفقتهم وكسبهم من الادب من جلب المال فبالله الاتفاق والكمسوة ويسير ليدرك  
في النفقة بل نفقهم مما ذكر في قوله في ذلك لانه لا يمكن مال السفيرة بحيث يجوز الزكوة منه وكذا انفق على اولاده ووزر  
كل من تجب نفقته من ذوي ارحامه كما قالوا فينفق ان ينفق من ماله في نفقة الطريق الاول والادب ان ينفقهم على غير  
المشروع وحق العباد وقال امام الزاهد ان معناه اعطوا المرأة قدر النفقة والمهر واعطوا الاولاد والباسم ونفقة  
العدة والعشي وقوله انهم قوله معروف اي هو ان يجمع المال لهم واما منظر ما شرفت الموت ولا تعلمون زيادة على  
قدر الحاجة لانهم يقولون عليكم على ما يريد تعالى حيث قال ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض ولكن  
بقدر ما يشاء وما حصل كلامه وهو مبني على التوجيه الاول لقوله تعالى انهم قوله على ما لا يخفى وقوله تعالى وابتلوا الياسين وقوله  
تعالى فادعوا اليهم لمواليهم فكيف ان قوله تعالى فان قسمهم قوله تعالى فادعوا اليهم بملء مشرطه مركبة من شرط وشرط  
والجزم جزاء لقوله تعالى اذ ابغوا الظالمين وهو من جزاء فادعوا اليهم بملء مشرطه بملء الجمل كما في قول الشاعر في ابي  
اشكله فكانه قيل وابتلوا الياسين اي وقت لم يفرم واستصحبهم وهم الال بشرط ان يأس الرشد منهم يعني لا ينفق ان تدفعوا  
الى الياسين اموالهم من قبل المتزوج واختبروا عقولهم فان ظهر منهم الرشد بعد بلوغهم حد النكاح بحيث عرفوا امالهم  
المال وتقصيده فادعوا اليهم اموالهم وقال الامام الربيعي في هذه الآية ان ثابت بن ربيعة مات وترك ابنا فادعوا اليه  
رسول الله عليه وسلم وقال ان افعلى مات وابنه ميت فجزى فادعوا اليه من ماله ومضى ادفع المال اليه فنزلت ولكن  
بجنى الوطى او العمد وعلى كل تقدير هو كناية عن البعوض وان في اختيار العياشي قبل البعوض دليل على جواز ادن البعوض

التجارة وقد مر البصر صاحب الدراك ايضا وفي غلات الشافعي وقد ذكر صاحب الهداية فيه واما كل من  
 الغولعين فحقارة من غير نظر الى الالة والتفصيل ان ههنا ثلث اشياء الاول الاجتهاد والبيان والثاني التعميم  
 حد الحكماء والثالث ايتاس الرشد منه فالاجتهاد مذكور في قوله تعالى واجتهدوا في الدين حتى تنفلكم في نفسه وعند  
 الشافعي معناه واختبرتم قبل البلوغ ثم انظر الى امر الله في صلاح الدين والابتداء الى ضبط المال بحسن التصرف في  
 وعندنا هو ان يدفع اليهم ما يتصرفوا فيه حتى يبينوا لهم في ما ينبغي منهم كذا قالوا وعلموا به المشارة للاختلاف في  
 جواز اذن العبي للتجارة وفي الحديث ان ذلك الاختيار لرجال بالغين وصيانة الاموال وقوانين البيع والشراء  
 وللشراء بالعدل وزميت في البيوت والبلد والجور والحيل والازوال وبها يعلم انه فان لم توجد هذه الامور  
 في بلد ما لم يكن فيه الشافعي والي يوسف وحمد وهو يروي عن ابي حنيفة خمسة عشر سنة لكل من الرجال طاعة  
 وعندنا ثمانية عشر سنة لكل رجل وسبع عشرة امرأة لقوله تعالى حتى يبلغ اشدته واشد العبي ثمانية عشر كذا قال ابن عباس  
 لكن لا كان فثلاثة اذ كان ابن عمر فقصا في معهن سنة واولى الله في ذلك للرجال ثمانية عشر  
 قسم سنين كما عرف في الفتاوى ايتاس الرشد مذكور في قوله تعالى فان اتهم منهم رشدا فوعدنا اننا لنكونن فاعلان في قوله  
 ومحمد والشافعي من الله تعالى على دفع المال بايتاس الرشد فاما لم يوسر منه الرشد الحقيقي بعد البلوغ لم يدفع اليه  
 الا ان كان لم يوسر منه اصلا لم يدفع اليه ايداعا بظاهر الالة ولان عليه التمس السنة في ما بقيت  
 العلية وقال ابو حنيفة رضى الله عنه اذ بلغ الغلام وادوسر منه الرشد يدفع اليه المال اليه  
 البينة وان لم يوسر منه لم يسل اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فاذا بلغ خمس وعشرين  
 سنة يسل اليه ماله وان لم يوسر منه الرشد لان منه المال بطريق التاديب والاجابة بعد هذه المدة فلا يزال  
 اذ هو مده يمكن ان يصير الرضا بعد اقل من اولى مدة البلوغ اثني عشر سنة وادنى مدة الحمل سنة اشهر فلو  
 في هذه المدة ابا فاذا اضرحت هذه المدة يصير جوازها في المنة بعد ما على ما عرف في الفتاوى وفي  
 الكشاف وبه وذلك ان البلوغ عند ثمانية عشر سنة فزيد عليه سنين لاية مدة معتبرة في تغيير  
 الاحوال قال عليه السلام مروى بالعلوة وهم ابنا وسبع وهكذا قال القاضى وسفي الدراك  
 ان يتخير رشدا يمكن ان يفيد رشدا مخصوصا وهو الرشد في التصرف والتجارة ويمكن ان يكون كقول  
 ابي التميمي طر فامن الرشد حتى لا ينظر في تمام الرشد فزيد قليل لابي حنيفة في دفع المال عند بلوغ  
 خمس وعشرين سنة فانه جعل ادراك هذه المدة قاطعا مقام الرشد بما فيه الله من الكفاية

مع ان الشافعي  
 لا يوجب اذن البيع  
 في التجارة فاشد  
 قبل البلوغ  
 اذ لم يكن له  
 اهلية في ذلك  
 فلو لم يوسر منه  
 في سنة بلوغه



منزلة الاجرة فيها لا بد منه وعن الشعبي اكل من مال القدر ما يعيش به وعلته لا لميرة يتناول عند الضرورة ووجهها  
 يتكف فاذ ايسر ادى وكذا قال الآخرون وفي الزيادة ان قوله تعالى لا يستغنى للذهب وان قوله تعالى لا  
 بالمعروف اي بمقدار ما يبرر الشغل من ابن عباس سمعوا اكل من مال الغنم لمعروف حتى لا يجتاز الى مال غيره قوله  
 تعالى فاذا وضعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم شغل ما سبق اي فاذا وضعتم اياها لاولياهم والى اموال بنيهم فاشهدوا  
 عليهم بانهم مضوا فانه انفق القسمة واليمين واليعد من الضميمة وجوب الفحصان بكذا قالوا وتوضيحه على ما في الكتاب  
 ان اذا لم يشهد فادعى عليه صدق من الجاهل حتى لا ينفق وامر بجزم ذلك والشا في لا يصدق الا باليمين فكان  
 من الاشهاد والا سخر من دهر الخلف المنفصل الى التهمة او من وجوب الفحصان والى المقيم البينة من العظم  
 وبالجملة فاذا شهد احسن ليلا يفضى تركه الى هذه الالفاظ لا واجب على من يقره الا امام الزايد ايضا في مسألة التركة  
 وانظر الفرائد خمسة اولى منها في نسبه بعض ما كان في الجارية وشعرية اليراث وهي قوله تعالى لا يرث المال  
 حصيب مما ترك الوالدان والذين في نسبه حصيب مما ترك الوالدان والذين في نسبه  
 مما قل منه او كلف نصيبا مفقودا في نزل ان اوس بن الصامت الانصاري مات  
 وولدت زوجته ام كسبة وثلاث بنات والاكبر اقترنت بغير ائمة سويد وعرفته او قتادة وعرفته ولم يترك  
 لبنات الميت وزوجه ثم حسب ما كان في الجارية من ازاوات احد اقترنت في المروضة من الرجال العاصين  
 بالامام الحارث بن ابي ربيعة لا عداء ولا بركة له لورثته من الاطفال والشا في امر ام كسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 في مسجد النخعي فمكت اليه بها فقال عليه السلام ارجعي حتى انظر يحدث بعد عرجي فمكت هذه الاية يومئذ  
 ان ليسر الفاعلة على ما قرئتم من ان الرطل يستحق التركة فقط بل للرطل نصيب حصته مما ترك والى ام  
 واقرهم ولث ان نصيب حصته مما ترك والى ام واقرهم نصيبا مفقودا اي سقطوا وابعادهم وهرمهم  
 موكروا واما او مفعول عنه والضمير في منه يعود الى ما ترك وما قل بل مما ترك لما دونه العاقل وبالمثل بما نزلت  
 الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها رجلا وقال قل لا تفرظ من مالي اوس شيئا فان عهد قد جعل له نصيبا ولم يعين  
 من نزل التعيين في قوله تعالى ولا يصح العهد على ما سياتي من بعد وجران للزوجة الثمن والبنات الثلثين فلما نزل  
 الثلثين حكم عليه السلام بانه على ام كسبة الثمن والبنات الثلثين والباقي ابني التركة قال لنفسه راحة في العاقل  
 ايضا ادى وهو دليل على جران ائمة الرعيان عن الخطاب وفي قوله تعالى نصيبا مفقودا وما قيل على ان الوارث لو لم ير  
 عن نصيبه لم يسقط حصته وقال الامام الزايد وكموم اللفظ معنى الرجال والشا يدل على لزوم ذوى الارحام والافدية

الثانية متعلية بهذه الآية وفيه بيان عدة شئ من التركة خلتها والمساكين والفقراء  
 وهي قوله تعالى **وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ مِنْكُمْ**  
**مَعَهُ وَقُولُوا هَٰذَا لِلَّذِينَ أُخْتُفُوا مِنْهُ إِذَا حَضَرَ وقت قسمة التركة بين الورثة من ذر**  
**الزوجة والعصبة وذوي الارحام اولو القربى الغير الورثين واليتامى والمساكين فاعطوا لهم قسمة**  
**اى ما ترك اذ ما حل عليه القسمة وبالقسم وقولوا لهم قسمة ما ترك اى قسمة ما ترك اى قسمة ما ترك**  
**ان يقولوا لهم قسمة والبارك الله فيكم ويصلوا كما يصلونكم كما يصلونكم كما يصلونكم كما يصلونكم**  
**ومن الحسن ان يقرضوا الناس من القسمة على القسمة والمساكين واليتامى من القسمة**  
**فانما قسموا للزوجة والذهب وصارت القسمة على الله فيمنع من ما غلبه ذلك قالوا لهم قسمة ما ترك اى**  
**لهم بورك فيكم وقال الامام الزاهد بن عباس ان كان لكل كسيرة منكم علم وان كان غلبه لعمته**  
**قال السدي ان كان الورثة كثرة الرضا لهم من القسمة للزوجة وان لا يوصلوا حصة كل ان قسموا**  
**شئ من كسيرة لغير الزوجة ان يكون قسمة القسمة مقسمة ما يقرضون ذلك بما يقابل ما تركه**  
**واجبا في ائتماره سلمه القسمة الى الورثة كما لا يبعد ان يبيعوا مثل وجوب ذواته حتى لا يقرضوا**  
**وكن قسمة ان يكون في عمل كفى قسمة ان اكرم عند الله القسمة وكان قسمة ائتماره من امواله**  
**مكت اباكم فبذمتكم لم يسمع من اباكم من بن عباس في قسمة في ذمتهم ائتماره**  
**وفيه ايات فخره الباقية سورة بقره فصل في بيان القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**بيان ما ترك الزوجة من القسمة قال في حاشية القسمة في اول ذمتهم كسيرة في قسمة القسمة**  
**يساء فرق اثنين فلهن قسمة كما ترك من ان كانت واحدة فلهما القسمة**  
**من قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**ترك ولها القسمة ان تركه لغيره القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**علا فاشبه بين عدة الذوات القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**لنفذ فلهذا كسيرة انما يردان سورة اولي قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**دون الاثاث وجره مسجوع رودة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**  
**بحسن ما سوا من ائتماره من قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة في قسمة القسمة**



وہذا اذا كانا مجتمعين وان كانت البنات خالصا واحدا من فلان فكل واحد منهن يكون واحدا ولو اثنيتان او فزعا  
وقد بين الله تعالى حكم فوق اثنيتين من قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنيتين فليس ثلثا بل كل اى فان كن  
البنات او الا والى نساء اى خالصا بسبعين ابن فوق اثنيتين اى بالنسبة لغيرهن فكل من مجموع اثنتان  
ما ترك ذلك المورث على حسب القسط واثلث الباقي فدية لثلاث اموال الدين حكم الواحدة في فدية خاتمة  
وان كانت واحدة فلها النصف اى ان كانت لثلاث اى لثلاثة متفرقة فلها نصف ما ترك ذلك المورث  
والنصف الباقي يمسك امواله وقوله تعالى فوق اثنيتين خبر ثان لان اربعة نساء اى نساء اربعة على  
اثنيتين وقوله تعالى واحدا قرئ بالرفع على ان التامة والنسبة ان تامة فهو فوق قوله تعالى فان كن  
نساء، كذا ذكرنا وقال صاحب المثلث ان لا بعد في ان يكون الضمير ان في كن وكانت سبعين ويكون نساء و  
واحدة تفسير بها على ان يكون كان تامة وان دبر النصارى قوله تعالى فان كن نساء بالقبلة ثم انه وان كان قوله  
تعالى المذكور مثل حظ الاثنتين مسوقا لبيان حظ الذكر كن لانه من حظ الاثنتين مع اثنيها كان كانه مسوقا لهما ايضا  
فيكون تقريبا لبيان ماله امرى للبنات اعمى كونهن نساء خالصا لا ذكر فيهن ولا ميل الى ادة هذا الموضع لم يعلق  
وان كانت امرأة هذا اخلاص ما فيه ولم بين الله تعالى حكم بنتين اثنتين متزوجتين من الاية ولهذا  
اختص فيها فخرين على سائر من الله عنهما منزلهما منزلة الواحدة في ان لم يجمعها النصف كان الواحدة  
المفردة كذلك تفسير منزلهما منزلة فوق اثنيتين في ان لم يجمعها الثلثان لان من مات وعطف ابنا واثنا  
فانما لبيت والثلثان لاثنتين على مقتضى قوله المذكور مثل حظ الاثنتين فاذا كان لبيت الواحدة نتمت  
يكون للثنتين ثلثان ولانه تعالى قال في آخر السورة في حق من ترك اخا واحدة فقط  
ان امراء ملك بسبع له ولد ولا اخت فلها النصف ما ترك ثم قال في حق من ترك اخين  
فقط فان كانتا اثنتين عليها الثلثان ما ترك فلها جمل الاثنتين اثنتين والبنات او فر رجمة من  
الاثنين اجوا ان لم ينفقوا نصيبا عن من هو ابعد منها ولان البنات لا وجب لهما مع اخيهما  
الثلث قالوا لى ان يجب لهما ذلك او لان مع اخت اخسرى وكذلك الاخرى تجب مع  
اثنين ما كان يجب لهما مع اخيهما فوجب لهما الثلثان هكذا في كتب التفسير والشرعية  
ان كان الابن متزوا والى وان لم يكن مذكورا لى الاية هو كذا في المال كالمذكورة لا يعمل لبيت الواحدة  
نصفا والمال ان لو ذكر مثل حظ الاثنتين كان للابن نصف النصف وهو النصف ثم ختم في بيان ما يثبت للابن من الميراث فقال

[illegible]

ابن عباس الثالث ما ترك ما روى على حاله ولكن يلزم منه تفصيل لا يفي على الذكر الذي هو خلافه ومنه ما لا  
 كذا في البصائر وهو عندنا في ذكر الاصم ثلاث الامم ثلاث الامم الزوجية وثلاث الباقي من الزوج لانه لو جعل الباقية الزوجية  
 لكانت جميع المال لراؤا لغيرها على نصيب الاب لان السلسلة من ستة لا يجمع النصف والثالث فله زوج ثلثه وثلثه وثلثه  
 وثلثه واحد فيلزم تفصيل لا يفي على الذكر ولو جعل لها ثلث الباقي وهو واحد من الثلثة يستوجب لغيرها ثلث الباقي  
 صحيحا بخلاف الزوجية فانه لو حصل الامم مما شئت جميع المال لم يلزم محذور لان السلسلة من اثني عشر فصار الثلث  
 والربع فاذا اخذت الزوجية ثلثه والامم اربعة ثلثي الثلث لانه لا يجمع خمسة لانه يلزم تفصيل نصيب الامم لم ينفذ  
 نصيب الاب ولا يلزم ذلك عندنا فهو اقل من الثلث لانه لا يجمع خمسة وان كان معها اخوة الميت ايضا فالحق في ذلك ان  
 وان كان له اخوة فلا يرث السلسلة لانه ان كان للميت اخوة وكان له ابواه ولم يكن له ولد فلا يرث السلسلة فيعلم ان  
 هذا ان الثلث الذي يستحقه الامم بدون الاخوة تستحق ميتة واحدة وهو السلسلة وتفسير مجموع في السلسلة والاية و  
 ان كانت نسوة لبيان حقيقة الامم عند وجود الاخوة والباقي منها ان السلسلة الذي يستحق من الامم لغيره من الاخوة  
 ولكن تفصل عن ابن عباس انهم ينفذون السلسلة التي جردت الامم انما يجوز جوازها عند وجوده فان غير الاربعة لا يجب  
 مع انه روي عن طاووس انه عليه السلام يعطى الاخوة السلسلة من الاولين وعند الجمهور يستحق هذا السلسلة الاب  
 من صدر الكلام يدل على ان الثلث الامم والباقي لغيرها الباقية يكون السلسلة الامم والباقي لغيرها الباقية  
 والسلسلة لغيرها الباقي انما يجب بانها لو ارثت لكانت مع ما يرجو بالاب ولهذا لا يورثون شيئا من الاب عند عدم الامم  
 والامم اذ من فقد روي عنه انه قال لثبث ابن رطل من اخوة الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم السلسلة مع ما يرجو  
 وسأله عن ذلك فقال كان ذلك وصية لامي انما على ما في الشريعة ثم الاعيان والعلاني والاحياء في سواء  
 عندنا في الجب ومذهب الزيدية ان الاخوة الامم لا تجوز بانها لو ارثت لكانت مع ما يرجو بالاب ولهذا لا يورثون شيئا من الاب عند عدم الامم  
 الجوز بالاب الاخوة هو الذي روي عن الرضا عليه السلام عند ابن عباس رضي الله عنه انه روي عن الرضا عليه السلام  
 الذي اقله ثلث من الرجال لانه جمع ذكر حتى لا تجب الامم من الثلث الى السلسلة ما دون ثلث من الرجال  
 واحد واثنين ولا الاخوة الا من كان للميت اخوان من الرجال او ثلث اخوات من النساء  
 ثلث الامم الثلث على حالها عنده يدل عليه ما قال القاضي والجمهور على ان الرضا بالاخوة عدة من الاخوة من  
 غير اعتبار الثلث سواء كان من الاخوة او الاخوات وقال ابن عباس رضي الله عنه لا يجب الامم من الثلث  
 ما دون الثلث ولا الاخوات المحلص اختار بالطاهر عندنا في ذلك كونه في الشريعة ان ابن عباس رضي الله عنه



وقد فرضت نسيب كل واحد في تركه صاحب له لئلا يظن انكم موتوا فطعنا الله في هذا وفي وجهه بيان الحكم به  
 كل من الابوين والولد من الاخر على الاخير في قوله تعالى فليمنه من بعد موته وموكله او مصدره وموكله لا ينفرد  
 منه بامر الله ولا ينفردكم على ما قال القاضي وهذا هو تمام الآية الاولى والثانية المذكورة بعد ان ذكرنا مصدره  
 فيها او بيان ورثة الزوجه والورثة كل واحد من صاحبها قال ولكم نصف ما ترك اذواختكم ان لم يكن  
 لهن ولده فان كان لهن ولد فلكم الوالد ثم ما تركن من بعد وصيته فوصيتهن بها او فبين  
 ولهن الوالد ثم ما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلكم الثلث ما تركن من بعد وصيته  
 فوصيتهن بها او فبينه وبغيره وانتم وبناته لا يخلوا امان تموت الزوجه مبركة الزوجه او بالعلم سوط  
 كل تقدير امان ان يترك الميت الميراث ولدا او لا فالزوجه ان ماتت ولم تترك ولدا يرث زوجها النفس وان كانت  
 ولدا يرث زوجها الرهم والزوجه ان ماتت ولم تترك ولدا يرث زوجها الرهم وان تترك ولدا يرث زوجها النفس  
 فيحل ميراث الزوجه نصف ميراث الزوجه في النفس والرهم ميراثي يقتضي قوله تعالى في ذكره من خلف الاثني عشر المراء  
 من الولد المقتضى والمثبت في الآية اعم من ان يكون واحد او اكثر مذكر او مؤنثا ولذا ولا واسطة او بواسطة اي  
 ابن الابن وابن البنت فان سفل من ذلك الزوجه ومن غيره ومن كمل لاراة او من غيرها ولذا والمراد من الزوجه  
 اعم من ان تكون واحدة او عدة بنفسه اية ولكم نصف ما ترك اذواختكم اي زواجكم ان لم يكن لهن ولد ما سي  
 ذكرنا ثم انكم اومن غيركم صلبا او اولاد او صلبي واحد او اكثر فان كان لهن ولد فليمنه من الوجوه المذكورة فلكم الثلث  
 ما تركن من بعد وصيته او دين ولهن الرهم ما تركن ان لم يكن لكم ولا بالورث من الوجوه المذكورة فلهن الثلث  
 ما تركن من بعد وصيته او دين وكذا ان كانت الزوجه واحدة تركت الرهم والثلث فلهن الثلث ان كانت اكثر من  
 واحدة ان شترت من ذلك الرهم والخبر كما ذكرته التفاسير والشرعية ثم شرع اعزاني بان سلا  
 الكلام فقال **وَابَّانِ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَدَلَةً اَوْ امْوَئَةً وَلَهُ اَخٌ اَوْ اَخْتٌ**  
**فَلِكُلٍّ وَاَحَدٍ مِّنْهُمَا السَّدَسُ** فان كانوا اكثر من ذلك فلهن الثلث فلهن الثلث  
 في الثلث من بعده وصيته يؤمن بها او دين غير مصفاة وصيته بين الله والله  
 عليكم حكيم وهو صحيح ان قوله تعالى يورث بصيته الجهرل من الجهرل معنى ورث وكل من منه مقدرة اي  
 يورث منه اذ المراد به الميت وهو موروثة منه لا موروثة ان الموروث هو المال فيورث ميراثه  
 منه الرجل وكذا لا خير كان او يورث خير كان وكذا لا حال ويحتمل ان يكون كماله مفعول له









انتم في حق الحسن بن علي بن ابي طالب بالجلد على الجرح مصداق ان اذ لم يصح في قوله  
وغيره الشعر اذا علمت ما ذكرنا من انما ثبت القدر وانقلد ما تم فاقول في باقية التوقيع دعوى النفس في الآية غير مسلم  
اذا الظاهر ان اموالهم داخل في قوله نعمت حتى او يربح الان والى ان وبالملة فاعلم ان لا وقت حكم العبد بحيل  
سبيل انما كان قوله السلام عليكم بالكلية الحديث وكذا قوله تعالى الزانية والزاني فليجلدا مائة مرة لا يسمع الا قول القوم  
الموت بالثانية لا يطلع عليه اسم الشخص كما ان الرب يترك ككافرة اهل الاموال ويكفر راي الامام في الاسلام حيث  
ذكر ان منهم من اجتمع في جوارهم الكتاب بالاسم بان قوله تعالى فاسكون في العيون تسب باثبات الرجم بالاسم كذا  
نقول ان الرجم ما ينبغي في كتاب الله وان قوله تعالى او يحل المدون سبيل ما يحل في السنة لا مشور ما ينافي انما في ان  
سبيل هو الضلع المخرج عن السفاح كاقبل او التوبة فيخرج عن السجن بعد ما يظفر توبتها كاقبل مجلد يكون نسوا  
سوا كان بآية الرجم او بآية النور بالآية لا في سبيل فيه بينه او في قتال ان المدون في لاجل الجرح هو  
هو فاقبل سبيل اخر وقدر في قوله لمدون مدون مدون في قوله لمدون سبيل الكبر بالكلية بآية وقدر بآية  
والثيب بالثيب بآية وديم بالحجارة بيان انه وكان على ذلك الحديث شروعا الى مدة ثم نسخ بالجلد فكذا وانهم  
خطا في الجمل بآية النور هي قوله تعالى الزانية والزاني واما الرجم ففي حديث ما عروهي آية نسخت فلا دشا  
وهو قوله تعالى الشبه والشيبة اذ انما ياربها من الله وادع عزير حكيم فو ان لم يصح نسخ  
الآية بالحدث على راي صاحب المسح ولكن يصح نسخها بآية النور على راي صاحب الاقان والكتاب  
لا باعتبار انها مشروفة بها حقيقة بل بواسطة ان الحديث الذي لحقها بيان ما مشروفا بآية النور وما جعل  
الحديث مشروفا بآية النور لم يجعل آية النور مشروفة في حق الحسن او جعل آية النور بآية بآية ما جعل  
الحديث مشروفا بآية النور بغير ما هو في التوجيه وان كان بعيدا لكنه نسبة عنكوت خاطري ولعلهم جابوا في  
من هذه التفاسير فيما لا ابن خرد و هو ان الآية الاولى على الصدرة بقوله تعالى واللاتي ياتن الغامضة  
باب السموات والآية الثانية المصدرة بقوله تعالى ياتناها حكم في باب اللو العين والآية التي  
سنة سورة النور في باب الزانية والزاني فكان كل من الآيتين باقيتين على ما هما غير مشوخين و  
في التوجيه امرى بالقبول كما يشهد به تذكير التنبيه في اللذان اذ على تقدير ان يكون في باب الزنا  
يلزم التغليب في التنبيه وكبح كونه في باب اللو الامة من غير تغليب فيكون وليا في باب التنبيه  
رحمة الله تعالى على صاحب هذه الشان في انه يجب التزم في اللو الامة ولا يجب الحد لان المذكور

حيث ينبغي  
ان يثبت في قوله  
سبيل ما يحل في السنة  
لا مشور ما ينافي انما  
في ان سبيل هو الضلع  
المخرج عن السفاح  
كاقبل او التوبة فيخرج  
عن السجن بعد ما يظفر  
توبتها كاقبل مجلد يكون  
نسوا سوا كان بآية  
الرجم او بآية النور  
بالآية لا في سبيل فيه  
بينه او في قتال ان  
المدون في لاجل الجرح  
هو فاقبل سبيل اخر  
وقدر في قوله لمدون  
مدون مدون في قوله  
لمدون سبيل الكبر  
بالكلية بآية وقدر  
بآية

في الآية هو مطلق التام من غير تعيين وقتية بل استمرارية في المدة والركب واليومية في جميعها معية في المدة  
كما هو من غير خلاف للنفس على ما ذكره من ان الله تعالى ذكره جعل المحسن الآخرة على ما يرضى به من غير ان  
مساواة بين من عمل بغير طيبين وذكر في المدة كونه معلوما وجعل الخطاب في الآية الثانية على المشبه المطلقين  
سواء كان في الدنيا او في الآخرة فمقتضاها وجوبها بالقرن الى الامم والحق قبل النبوة وواجب انهم بعد موتها لم يزلوا  
عن ارضهم الى الابد كما ذكره الكشاف والبيضاوي على وجه كانت الاثبات باقضية على حالها غير متضمنة لغير  
من كلام الامام الزمخشري لوجوب السبل بمعنى الجدة في المحسن والرحم في المحسن وجعل الآية الاولى في حق رب المحسن  
والآية الثانية في حق الكائنات بالنسبة بالنسبة والاولى بالمال كائنات المحسنين على حالها والاولى في حق  
ربها المحسن والآية الثانية في حق غير المحسن كما كان في ابتداء الاسلام كانت الاولي مشروطة بآية الرمز المحسن المتوفى  
والثانية مشروطة بآية الجدة المتوفى هذا حاصل كلامه في مسألة عدم قبول ابان الياس قوله تعالى انما التوبة  
على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله فيهم وكان الله عليما حكيما  
وكان الله عليما حكيما وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذ خصموهم  
الموت قال اني ثبت انهم لا يتوبون ولا الذين يتوفون وهم كفار اولئك اغنواكم  
لهم على ابا ايمن في قوله انما التوبة معناه انما قبول التوبة وكلمة من في قوله تعالى على الله السوء بجهالة  
على المسمى وكلمتها تأكيد للعدد وهذا عندنا وقاله العسقلاني في جواب ما على الامم من قوله تعالى يجازي في موضع  
الاول ان يكون السوء باهليين وانما جعل العالم السوء بجهالة بجهالة من قوله وان كان لم يجز انما ذنب اولاد  
سوء اذ احباب التوبين ما هو الا السوء وكلمة من في قوله تعالى من قريب للتبيين في قوله انما قبل الله فيهم  
يعلمون السوء باهليين ثم يقولون من بغير ان قريب هو ما قبل حشر الموت يدل عليه قوله تعالى انما ذنب اولاد  
الموت وعن العسقلاني كل توبة قبل الموت فهو قريب ومن ابان الياس في الآية من ان ينظر الى كلمة الموت  
وقال عليه السلام ان الله يقبل توبة عبده في المدة من غير ان يجهل ما بين وجوه المعصية وبين حشر الموت  
قريبا لان اهل الجحيم قريب لقوله تعالى قل ساء الدنيا قليل وقيل معناه قبل ان يستقر في قلبه حب الدنيا  
فتعذر عليه الرجوع فليس به في البعداوى وقوله تعالى وليست التوبة الى ولا توبة للذين يعملون السيئات  
ويذنبون ويسموون الى ان حشر الله هم الموت ويزول حال التخييف بمقتضى اسباب الموت ومساواة  
ملك الموت ويقول اني ثبت انهم لا يتوبون فان توبة هؤلاء غير مقبولة لانه حاله اضطرار لا محالة اختصار



من الصوفية واتباعهم بعض من متاخرى العلماء حيث اعتقدوا ان فرعون قبل الباء الذي جاء به وقت الفرق وادب  
 ذلك فتشاء الفساد في ذل الزمان غاية الفساد وادمرت اجرة لذلك سم قطع النظر عن التعصب والشيطان وان  
 كان اكثر ما غير طبيعة وكانت المسئلة ايضا مما لا يتعلق بهاشي من العقائد والاعمال فاقول اولها بضابطه الكلية  
 ان ايمان فرعون غير مقبول لان ايمان باس على الظاهر وان قيل انه غير باس لانه انا من لحوق الفرق  
 وكون معانته عذاب الآخرة فهو كمن يؤمن لحوق النسل فيكون مقبولا لانهم فاقول ثانيا بالتحقيق ان ابراهيم  
 قبول ايمان فرعون ايات كثيرة ودلالات شاهدة سوى كون ايمان باس منها قوله تعالى فقال انما انا انزل  
 فاعذه الله تعالى الآخرة والا اولي او تعالى الاول له هو الفرق في اليهم وتعالى الآخرة هو الفرق في بل جهم على القول  
 الاصح وتعالى الآخرة وان كان على مسلم تركب فكيف ايضا وفرعون يمتثل ان يكون من ذلك ولكن على  
 لهذا الاحتمال ههنا لان الايمان اذا قيل لم يؤمنه الرجل بذي نوب قبله كالي بكر وغيره فان لم يقبل ايمان فرعون فيها  
 وان قيل فلا يصح كقول تركب الكيفية لانه معنى الذنب المسمى بجهنم وما شئ بعد الايمان ساء حتى يصير من ذنوب  
 واما قدم تعالى الآخرة غير الايمان فانه لا يصح والتمس به انما يكون مدة الاختصاص او الكفاية لا يكون في جهنم  
 انه جاءه ساء وواحدة وهو الفرق لانه تعالى الآخرة والا اولي قد كان ساء الا على كونه الا على كونه  
 بحيث لا يكون في الآخرة كالتوهم ومنها قوله تعالى فاعذاه وجنوده فعد بهم في اليهم فانظر كيف كان حاقرة الظالمين  
 وجعلناهم ائمة يدعون الى النار وديوم القيامة لا ينصرون واتباعناهم في جهنم الدنيا العزة عليهم القيامة من  
 المعقوبين فاعذ تعالى لمن فرعون سم جنوده جميعا او ضمير جعلناهم واتباعناهم ربيهم الى كليها كما ان ضمير جعلناهم  
 كذلك ولو كان مسلما لكان الله تعالى صريحا ان الله لا يجوز على السلم ومنها انه امن بعرف ومداينة السم تعالى  
 ولم يفر موسى عليه السلام خشكا يدل عليه قوله تعالى اذا ادرك الفرق قال امست له الا الا الذي امست به جبراهيل  
 وانا من المسلمين واما ان الله يدون ايمان النبي غير مستحبر لانه لو كان مستحبر كان كل من كفار زنا مسلما عليه لانهم غير  
 مشركين بالله تعالى وغير موافقين للنبي عليه السلام وايضا لو كان مقبولا لادوه الله تعالى يقول الا ان وجدته  
 قبل وكنت من القسدين ولذا قيل كره للخذول منه الا ايمان ثمة مرات في ثمة عورات مراته على قوله  
 ومع ذلك لم يقبل منه من اخا وقته واما قوله فاليوم تحببك بينك لتكون لمن خلفك آية فلا يدل على قوله انه  
 اخبار عن قصته هي ان قوله لم يتفقوا بغيره وتلك الالة في ميد البحر مشغل فاحرم الله جسد فرعون من البراءة  
 ليعلم انه الفرق حقا وقينا وكذا لا ينبغي ان يستدل على قوله تعالى لا تقتلوه عسى ان نتقنا او نتخذة ولا نقا

من قول امرأتين من اعداء فرعون ان يعزل موسى ثم بان موسى للعلم ومعناه جهنما رجا والنعمة والى النعم ان يكون  
 فرعون مسجودا في الجنة وكونه جهنما لتغير هذه الامور كما توهم وذلك لان النعمة ان فرعون كانت بنت برصاء  
 وقد علمت امرأته ان سمون باقى مبي في اتابوتها الذي في الكرم وفي ربيته دواء واللعنة هذه البنت برصاء بريرة  
 تشقى شفا وكاملا فلما نزلت تلك التابوت واخرج منها موسى وهو مريض واشفت برصه ثم اراد ان يقتل فقتل  
 منه وقالت لا تفكروا عسى ان ينعثا فذلك النعث هو مما تلى اليمين الذي علمته من شفا والبنت دون نفع  
 الايمان وعلى تقدير التسليم لا يجب ان نفع كالتعنت وعلى تقدير التسليم نقول انها جعلت نفسها  
 اصلا فيه وغسرها تبعا في ذلك كما يدل عليه صيغة التسليم مع التفسير وقد فقهنا العبد وجعل خاتمتها  
 بالخير وان لم نفع به سنة حرج تبعا وبكذا لا يبين ان يتمسك عليه بالكشف اذ هو مخالف لما  
 قال الشيخ ركن الدين علاء الدولة ان يروا نعل عليا الحال فذهبت ببر قد حسين بن شعوب  
 جالاج فبعد المرافعة رأيت روجه في عليين وروح فرعون في مسجدين فقلت اللهم العنهما في هذا  
 ان يملكها اوعيا الربوبية حيث قال منصور انا الحق وقال فرعون انا ربكم الاعلى علم لم يستوفوا في  
 من الغيب ان فرعون قد طلب عليه الكبر فسلط عليه نفسه الامارة وقد عده كانه ليس بموجود  
 وكما راي راي نفسه ومنصور قد غلب عليه منظر الله تعالى وقد فقه الامارة وكما راي راي  
 الله تعالى بحال شوقه فيهما فرق ظاهر كذا في الحسبة فالاصل ان الله عيسى في قبوله اياه  
 ان كانوا مستدلين بالادلة فقد علمت ما عليها وما فيها وان كانوا مستدلين بالكشف ففسر  
 حجة بل معارض بكشف عارف اخر كما ذكرت وبالجمله لو كان ايمان فرعون مقبولا لما ذكره الله تعالى  
 بالذمة والجزاء واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن واللعن  
 الذي نزل بعده التي منه واكثر فلعنهم اتخذوا القرآن سمر وعصوا او بيا ولبا او بهنا وكذا كذا  
 على مزلزلة وفي رواية بالاصح واقل شعور بان السب الكلام ثم لم يذهب الله اليه اياها بعد الذي هو الى ان من خسارة مع  
 كلمة اهل العقل والعرفان في ذلك الزمان بل قد مر اربعة من في الفقه الاكبر ما زوله شيئا وان شقيا لا يخفى على من عظم  
 ودرك ان فرعون في الكفر والتكبر مثل يفرح على لسان كل مسلم وكافروا هم اموخا اوصالهم او قاسق ما لم او  
 جابل صغيرا وكبير ذكرا وانثى وبذا عين علامه كفره وكون قائمه بالمشاوة ولما كان هؤلاء كلهم يفرح  
 على كفره ففصل عن الصواب والناجدين والعلما والعالمين فالاولياء الصالحين وبيان القرآن





ويؤيده الآية تسبب صاحب البنية في ان التشويز الحان من قبل الرسل كبره واليه من حيث قال سبحانه يا ايها الذين آمنوا  
 كان التشويز من قبلكم ولا ان يخذ منها عواضاً لقولهم ومن ارادتم استبدال زوج مكان زوجكم الى ان قال  
 فخذوا منه ما تشاءوا من قبله وفي قوله تعالى فخذوا منه ما تشاءوا من قبله وفي قوله تعالى فخذوا منه ما تشاءوا من قبله  
 ان قال على الميزان فقالوا البعد فالتساوي فقالوا البعد فالتساوي فقالوا البعد فالتساوي فقالوا البعد فالتساوي فقالوا البعد فالتساوي  
 فقال على كل واحد منكم من غير تزوجوا على ما تشاءوا من قبله وفي قوله تعالى فخذوا منه ما تشاءوا من قبله  
 بالملوك العجوة حيث ذكر الله تعالى ان الله تعالى قال فخذوا منه ما تشاءوا من قبله وفي قوله تعالى فخذوا منه ما تشاءوا من قبله  
 الدار في مسند الميراث كما قال تعالى ولا تملكوا ما لكم بائناً لكم من النساء الى ما تشاءوا من قبله  
 انه كان فاحشة ومقتناه وساء مبيلاً حرمتم عليهن ما كنتم تعلمن انهن حلال لهن ولغيرهن  
 وعماء لكم وخالدكم وبنات الدخ وبنات الخبي وامهاتكم اللاتي ارضعنكم  
 اخواتكم من الرضاعة وامهات بناتكم وبناتكم اللاتي ارضعنكم من لبنكم من لبنكم  
 دخلتم بهن فان كنتم ترون اذن فاحشاً عليكم وحلالاً لهن ولغيرهن من لبنكم من لبنكم  
 من اصله بل ان تجعوا بينكم اذن فاحشاً لهن ولغيرهن من لبنكم من لبنكم  
 والمنقصات من النساء الى ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم في هذه النكاح  
 ونصف آية بما سمعنا من النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في قوله تعالى ولا تملكوا  
 اباكم ما بينا انه لا مثل النبي اولى في قوله لا يملك لكم ان ترقوا النساء كما قالوا لا تملكوا النساء ما بينا انه لا مثل النبي  
 فنكحتم من قبله من قبل النبي ثمانية من نكاحهم ايضا يقولوا لا تملكوا اباكم من النساء فاحشاً لهن ولغيرهن  
 الاباء وذكر اهل الاصول ان النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح الحرام مجاز من النبي صلى الله عليه وسلم من نكاح الحرام  
 في النبي فان كان حياً فتصوره كذلك وان كان شراً عيا فتصوره بالشرعية ونكح الحرام وهو من الامور الشرعية  
 غير مشروطة اصلاً بعد النبي فان جعل مجازاً عن النبي كان نكاحاً لعدم حمله وقيل المراد بالشرعية الوطى يعني الاوطى  
 ما وطي اباكم فيه دليل على تحريم موطوءة الاب كاهلها سواء كان نكاحاً او بملك بين او بزل كما هو مذهبنا ومذهبنا  
 من المفسرين كذا في الدرر كذا في المسامحة في الميراثية الاب لان الزنا في عينه فلهذا سببنا الميراثية  
 حرمته للعاهرة لانها ترميها في النار بالخطيئة وان الوطى سبب الميراثية بواسطة الولد حتى يصل الى  
 واحد منها فلا يقصر اصولها وقرونها كالمولود وقروعه وبالعكس الوطى محرم من حيث انه سبب الميراثية

هذا اذا كان  
 الاصل هو الزوج  
 كما قال في قوله  
 اذا كان الزوج  
 النكاح اربعة  
 عشر من قبله  
 فاحشاً لهن  
 فاحشاً لهن  
 فاحشاً لهن



لربها وكذا الاختلاف في المسوسة ومطورة التي فيها شبهة يحرم عندنا ولا يحرم عندنا وان شئت زيادة  
 تحقيق فانظر الى البراءة وكتب الأصول والقائم لئلا من كل بناء على ما مر في الطلب وتوالت في الاما قد سلف  
 من الحق انهم التمسوا كانه قبل تسخير العقاب بتمام ما حكم بالاداء الاما قد سلف ومن اللفظ على سبيل البينة  
 في الترخيم كانه قبل تسخير العقاب بتمام ما حكم بالاداء الاما قد سلف ان الحكم ان يحكم ولا يستأمنه ثم كما هو عند سبويه  
 كانه قبل لكن ما قد سلف فالحكم لا يؤخذون به وانما نزل في القول لانه لا نزل النهي عن الحكم قالوا است  
 لفعل ذلك فكيف حال ما كان سلفا فقال الاما قد سلف بكذا في الدراك وقال ايضا ان قوله في انه كان  
 فامسنة الآية بيان للصفة في العقد في الحال والفاصلة البالغة في الترخيم والوقت البغض عند العمد وعند  
 واما من منهم يمتنعون من دوى سرقة ثم ويسمون الحكم المقت وكان المولود عليه فقال له القتيبي وسار سبيلا  
 ابي بسط العمد لم يقرأ ذلك وهكذا في الكشاف والبيضاوي وقال في المحيية ان الترخيم في هذا الكلام على  
 فاشبهه على فاشبهه اشارة الى الترخيم ومقتضاها عبارة عما وصفناه بغض عند العمد وعند العمد من وجوب  
 سبيلا مشغل عليه في امواله تام اية الاولى والآية الثانية من الصف وهو قوله فامسنة ثم انكم اصابكم  
 يروى في الروايات وفي الترخيم للاسلوب مما قبله اذ فيه مزية الترخيم واصله الترخيم الى الاعيان هي الامهات وغيره  
 والمكر او تحريم من عند البعض لانه معظم ما يقصد منه ولانه المتبادر الى الترخيم الاكل من قوله فامسنة  
 حرمت عليكم الميتة ولان ما قبله وما بعده في الكلام بكذا في البيضاوي وغيره والتميم يمتنعان من هذا الترخيم  
 حقيقة في الاعيان كما هو ظاهر العبارة فمراد الحجاب وحكم الاما اصل وهو يلزم من حرمة الفعل لان منتهى التام  
 حرز من الاعتبار شرعا ومنه الاول حرزها من ان تكون محلا للفعل مشروعا وايضا من حرمة التمس فتم  
 حرمة الفعل ان العبد منتم عن اكتسابه فالعبد ممنوع والفعل ممنوع ومنه حرمة العين انما منع من  
 العبد فافهم ان العين ممنوعة والعبد ممنوع عنه وزيادة تحقيق في اصول الفقه فان شئت فقل انما  
 غيرت الآية بهذين التفسيرين لكي يكون اول علم من هذه الحرمة ما حكم من حرمة فساد الاباء والجدات المذكورة في الآية  
 اربعة عشرة امرأة سبعة منها بالسبب سبعة بالنسب فترقى الى الكثرة بحسب التواتر اما السبعة فالحق من جهة النسب  
 فالامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فالامهات ثمانية والبنات ثمانية  
 الام والجدة وحيدة الجدة من قبل الاباء والامهات والبنات ثمانية والبنات ثمانية والبنات ثمانية  
 وبني الاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت ثمانية كل هؤلاء ممنوعان من ان يكونوا زوجا او بنتا والام



في قوله تعالى وربنا انك العالني سنة جودكم من نسلكم اللاني وعلتم ميعهم وانا سمعت بها لاذ يبرسا لاربا ولله  
غالب الامر في التسع في ذلك سميت بها وان لم يبرسا يربا فانما نكرم اذ كانت تلك المرأة عذو لهما وان لم  
يكن الرمية في الجور والاصل ان الله تعالى قيد الرابح بقيد من بعدهما انه ذكر اللاني في جودكم وانا اني  
اذ ذكر قوله تعالى من نسلكم اللاني وعلتم بين القيد الاول اللاني جبي بقوية للعلو يعني ان الرابح اذا  
دخلت في حضانةكم ولها نصف النصف فله في ان يجره الاولاد دون مجرى الاولادكم وعن علي بن ابي حمزة عن  
وكذا قال داود الاول انكم من جودكم نكرم واتسيد اللاني اعني قوله تعالى ان نسلكم مشقن برابكم والله  
وعلتم بين منتهى اي ذابكم من الدخول بها ولم ومن غير الدخول بها على بل عليه قوله تعالى فان لم تكونوا تعلم  
بين فلا جناح عليكم ولا يجوز ان من نسلكم مستعلا بالامهات فقط لانه خلاف الظاهر لان يكون مستعلا  
والامهات جميعا لانه اذا علمت بالرباب من ابتداءه واذا علمت بالامهات كان قوله تعالى من نسلكم  
بانا الاول نسلكم والكلمة الواحدة لا تحمل في المعنيين الا ان يراد معنى الاتصال اي امهات ايسار والرباب  
منهية نسلكم وملتصقة بين اليك ولا يجوز ايضا ان يكون اللاني وعلتم متصفا لثلاثين لان النساء  
الاول مجزوة بالاضافة والثاني بين والوصف الواحد لا يجري على مجموعين مختلفي العامل فالكلام هنا  
في شئيين في تعلق من نسلكم وفي كون اللاني وعلتم بين وصاحب الكشاف قد اكتفى بعدهم استقامة الاول  
بالثاني وصاحب الدرك قد اكتفى بعدهم سيطرة الثاني بالثاني ومنه ذلك قال في هذا اول ما ذكره صاحب  
الكشاف ولله وصاحب التبيين في حيث جمع بين كلاً المشبطين معا ولزما والجملة امهات ايسار  
بشدة وله يكون ايسار واولا بين بخلاف ثبات ايسار وكذا فرق الفقيه على المدعي والردس حيث قال  
في رجل تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لابس ان يزوجها ولا يلزم ان يزوجها ايسار ومن  
على ان يابس وزيد في ايسار من زوجة رضى الله عنهم انهم قرؤا امهات نسلكم اللاني وعلتم بين وكان  
بين عباس بن الوليد والتمه ما نزل الا بكذا فيهم يشترطون الدخول في امهات النساء ايضا ومن السبب  
من زيد اذا كانت المرأة عنده انه ان يزوجها امهات او اطلقها قبل الدخول بها فان شاء زوجها طلقها وانما  
المرء مقام الدخول كما فعله ذلك في باب المراجعة قوله تعالى وعلتم بين او يمتحن من المهر وكونا به عن المهر  
والمهر مخوف بمقام الدخول عندنا فيم طالع بنت امرأة باسها او يخطرها فيرهبها بشبهة وهو من مبع  
ويعتبر من قوله المحرم وعلما لهما ودين سليمان وعلما لهما وعن ابن عباس وفا وسن وعمر بن دينار



على بوزان بطريق العبادية فلا يمارضه الاول واجيب عن بوزان قد خص عن الفخر الميراث الامنة المحسنة والاخت من الرضا  
 واثبت المشكورة فيبارضه الفخر المحرم وان كان الطريق الدلالة ولهذا اشار المصنف الى ان تحريم الاختين ولما  
 ملكه الميراث ايضا ثبت بالعبارة لان قوله ان يمتحو في معنى مصدر معروف بالاضافة او التام يعني  
 عليكم تحريمكم او الجهم بين الاختين اعم من ان يكون في الكلام او في المولى ملك الميراث في ما فيه ولكن لا يمتحو  
 مبدع صار قطعيا ولا يمارضه الفخر من البعض من يحتاج الى ترجمته بالكونه محرم في الميراث يقتضي الحرمة في جميع  
 الاختين فقط والعلامة زوا و اعلى الكتاب بالخبر المشهور وهو قوله عليه السلام لا تكلوا المرأة على اختها  
 ولا على خالتها ولا على ابنتها ولا على ابنة اختها فاجعلوا الجهم بين هؤلاء وحرما وفرقوا بينهما وقالوا  
 بحرمة الجهم من كل امرأتين مثل الاختين في ان ابنتها فرضت ذكر المثل لا الاخرى كالعمة مع بنت اختها  
 فان العمة اذا فرضت ذكر المثل كما عدا بنت اخ يحرم النكاح منها وبنت الاخ اذا فرضت ذكر المثل كما عدا بنت  
 اخ يحرم النكاح منها فم الجهم بينها للرجل كما ان الاختين كذلك وبكذا القياس بختلات ما اذا كان ذلك  
 من جانب واحد كالعمة وبنت زوجها فانه يحل الجهم بينها فلا فرق على ما عرفنا وما قال تعالى الا ان  
 لان يعقوب عليه السلام كان يحرم بين امه واولادها وكان ذلك ملا في دينه كذا في الحديث وقال  
 صاحب المذرك وقال محمد بن ابي الجاريد كانوا يعرفون هذه المحرمات الا نكاح امرأة الاب ونكاح  
 فلذا قال فيها الامام قد سلف هذا الخط والامام الزاهد ذكرهم بين التوجهين فوجهنا ثانيا وهو  
 ان مباحه الامام قد سلف من نكاح احدى الاختين ثم ماتت او طلقته فحل نكاح الاخت الاخرى واما  
 منها بحسب كون المرأة ذات زوج وهو المذكور في قوله تعالى والمحصنات من النساء والمراد من المحصنات  
 ذوات الازواجه الذين الحسن فروجهن بالترديد لا بما يوشع في حد الزم من الحرمة والتكليف والاسلام  
 هو المولى او في هذا القذف منها جميع العفة عن الزنا وقال الامام الزاهد ان المحصنات هو السلام في  
 الحرمة بالسبب وقيل السلام فيه هو مذكورة الاب المذكورة او لان المحصنات هي بمعنى المعتات  
 كما في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات وبمعنى الكسايات كما في قوله تعالى والمحصنات من  
 الذين ادوا الكتاب وبمعنى الراية التي من ذوات الازواج كما في هذه الآية بزيادة وفيه مسامحة لا يمتنع  
 والتمس وعزم عليكم ذوات الازواج وما امت ذوات الازواج اما ملكت ابائكم وليس معنى هذا  
 الاستئذان ان ملوكة ابائكم سلال مصاحبها وان زوجها الرجل فخرسا وامر منه بل المراد ان تبين

على  
 وجوب السكوت  
 المحصنات لا زوا  
 والمحصنات من  
 الذين ادوا الكتاب  
 بجمع النساء  
 على من محصنة  
 في جميع كتابات  
 بنيت على ذلك  
 قوله المحصنات  
 من النساء وان  
 المحصنات في قوله  
 او تزوجوا منكم  
 سوا ذلك  
 او تزوجوا منكم  
 ملكت ابائكم  
 منسوخ

ذوات الاثر واهم محرمة عليكم الا ما ملكتم بايمانكم بسبب الاخر من دار الحرب بدون الاثر ولبعض من طوائفكم  
 وان كان زوجها موجودا في دار الحرب لوقوع الفقرة تباين الدارين فيعمل للثامن ملك اليمن لهذا لا يستبرأ  
 كذا في الدارك وتدل على هذا المسألة ما ذكره في المسألة وغيره من شأن نزول حرمان اباسعيد الخدي في حال  
 اصناف ذات يوم السبا بالكتابة فكان لمن ازوج فكرها العاشر من نسائها النبي صلى الله عليه وسلم فنزل قوله لا ما  
 ملكتم بايمانكم وهذا عندنا وعند الشافعي ثم مناه الامامة بايمانكم بسبب الاخر من من موار الحرب سواء انخرز  
 من ازوج او لم يزوج لان النكاح عندهم يرغم بالسبي دون تباين الدارين نفس بنى اليضاوى وهذا  
 الاختلاف معروف في كتب الفقه ذكره صاحب الهداية بالتفصيل وقوله في كتاب العبد عليكم مناه كتابه  
 عليكم كتابا ومن فيه ما حرم عليكم او الزموه على انفسكم ولا تجاوزوا عنه على ما في الزيادة ولا فرغ من كتابه  
 المرات قال بعده واخل لكم ما وراكم حرلكم ان تسعوا يا موالكم من نصيبكم غير مستغفريه  
 فما استغفرتكم به ميتة كانوا من اجوركم فريضة ولا تجعلكم عليكم فيما اكرمكم  
 يدعون بجلد الفريضة ان الله كان عليمنا حكيمنا انه هذا تمام الآية الثالثة وقوله في محل مناسب  
 من بيان المحرمات وقوله تعالى اصل من المفعول في قراءة خضر معطوف على قوله تعالى حرمت ووعده الموعود  
 بالاعمال معطوف على كتب القدر اي كتب العبد عليكم كما في تحريم ما حرم واصل لكم ما وراوكم ولا كان مفهوم  
 قوله تعالى اصل لكم ما وراوكم عليه منى ما ذكر في الآية كلها وكانت المشتقات مرادها ايضا وكذا لان كل  
 العبد من سبيته مرادها ايضا في اول هذا الحديث النساء بالموثبات والمرسل بالحرمان مقام قوله تعالى  
 ما وراوكم وحرمة الخامسة في عدة رابعة والامر على القوة او في عدة ثمانية والاصل عن السبي والاصل على  
 ثبت نسب عملها ليست لاجل ذواتهن بل من غير ان تكون لها خمسة او اربعة او ما لم يثبت ان ان  
 العار فعلت فلا يرد التعذر وكذا حرمة سائر محرمات الرضا والجماع من المرأة وعشرها ما ثبت بالحديث  
 طهية بالذكورات وقوله تعالى ان يتزوجوا مفعول له تقدير للتمام اي فصل لكم المحرمات من المحرمات لان جنسها  
 المحرمات باموالكم او من يمل من وراوكم ومفعول ان يتزوجوا مفعول وهو التزويج والابواب وان لا ينفذ  
 كان فيل ان يخرجوا اموالكم ومحصنين حال من العاقل يعني لا يخل ما وراوكم مطلقا سواء كان بالمال او غيره  
 وسواء كان بالنكاح او بالزنا بل اصل لكم استواء ما وراوكم بالمال او غيره المهور حال كونكم محصنين اي غير  
 غير مسافرين في الزنا فينزل الله فيكم فاحذروا اموالكم فاحذروا اموالكم ودياركم وفي هذه الآية دليل على ان النكاح بالزنا



فَالْحُجُوجُ بِأَذْنِ أَهْلِهَا قَاتِلُهُنَّ أَجُورَ هُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٌ غَيْرُ مُسَافِهَاتٍ  
 وَلَهُ مَخْذَلَاتُ أَخْدَانِهِنَّ فَإِذَا اخْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِمَا خَشِئْنَ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى  
 الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ وَذَلِكَ لِيُخْشِيَ الْعَفْثَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَأَنْ يُقْصِرَ وَلِيُخْبِرَ اللَّهُ وَاللَّهُ  
 عَفُورٌ رَحِيمٌ وَبِذَلِكَ آيَةُ مَا مَعَهُ مِنْ الْإِسْلَامِ الْمَذْكُورَةِ الْمَاجُوزَةِ بِمَا جُوزَ عَنْهُ مِنْ طَوْلِ الْحُرِّ فِي  
 أَوَّلِ آيَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ لَكُمْ لَوْ أَنَا لَطَوْلُ الْقَتْلِ لَازِمٌ بِإِدْعَاءِهِ مَقْبُولٌ لَمْ يَسْلَمْ وَإِنْ يَكُنْ مَقْبُولٌ  
 الطَّوْلُ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ لَمْ يَكُنْ أَوْ بَدَلٌ مِنْ طَوْلِ الْمَلِكِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُ أَنْ ذَاكَ نَادٍ سَابِقًا لَمْ  
 يَبَيَّنْ بِحُكْمِ الْحُرِّ الْمُؤَمَّنَةِ فَمِنْ لَمْ يَسْلَمْ لَكُمْ بِإِيجَابِ الْمُؤْمِنُونَ طَوْلًا أَيْ فَضْلًا وَزِيَادَةً أَنْ يَكُنَّ الْحَصَنَاتُ  
 الْمُؤَمَّنَاتُ أَيْ الْحُرُّ الْمُسْلِمَاتُ فَلَيْسَ بِمَالِكٍ أَيْ لَكُمْ مِنْ غَيْرِ كَأَنَّ الْمُؤَمَّنَاتُ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ زِيَادَةً  
 فِي الْإِسْلَامِ وَسَعَةً يَسْلَمُ بِهَا طَوْلُ الْحُرِّ فَلَيْسَ بِمَالِكٍ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ الْمَالِ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْمَالِ وَلَيْسَ بِغَيْرِ طَوْلٍ لَمْ يَسْلَمْ  
 لِأَنَّهُ لَا تَحْتَاجُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَاسْتِغْنَاءِ بَيْنَ الْمَلِكِ لَمْ يَسْلَمْ بَيْنَ الْمَلِكِ وَالْمَلِكِ لَمْ يَسْلَمْ وَفِي ذَلِكَ أَيْ فِي الْحُجُوجِ  
 فِي بَابِ الْحُجُوجِ الْفَاعِلُ فِي بَابِ الْبَيَانِ كَلَامُهُ بِمَا سَلَكَهُ الْأَمْرُ عَلَى طَوْلِ الْحُرِّ الْأَمْرُ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ  
 عَلَى الْحُرِّ وَمَعْنَى ذَلِكَ قَيْدُ الْأَمْرِ بِالْمُؤَمَّنَةِ فَالْشَّانِي حَقْلًا إِذَا كَانَ الرَّسُولُ قَادِرًا عَلَى الْحُرِّ لَمْ يَجْزِ لَهُ طَوْلُ  
 الْأَمْرِ لَأَنَّ الْأَمْرَ عَلَى طَوْلِ الْحُرِّ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ  
 الْكِتَابِيَّةِ مَعْنَاهُ لَأَنَّ الْأَمْرَ عَلَى طَوْلِ الْحُرِّ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ لَمْ يَسْلَمْ  
 يَفُوتُ لَمَوْزِ الشَّرْطِ وَمِنْهُ تَجَازُحُ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْحُرِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَنَّ بَيْنَ الْحُكْمِ  
 عَنْ عَدَمِ الطَّوْلِ عَلَى الْحُرِّ وَبِأَمْرِ الطَّوْلِ عَلَيْهَا فَالْفَرْسَاكَةُ عَنْهُ فَلَمْ يَجِبْ نَفْيًا وَلَا تَأْكِيدًا فَبَقِيَ عَلَى الْفَعْلِ  
 الْأَصْلِيُّ عَلَى الْبُزُولِ وَأَصْلُ كَلِمَةٍ وَرَأَيْتُكُمْ وَبِذَلِكَ تَجَازُحُ الْأَمْرِ الْكِتَابِيَّةِ أَيْ فَاغْنِ عَنْهُ لَأَنَّ الْوَصْفَ بِشَرْطِ الشَّرْطِ  
 كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّرْطِ فِي الشَّرْطِ وَفِي ذَلِكَ كَلِمَةٌ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الشَّرْطِ فِي الشَّرْطِ وَفِي الشَّرْطِ  
 حَذْفُ الشَّانِي بِمَنْ أَحْكَمَ دُونَ السَّبَبِ قَدْ أَقَالَ أَنْ وَجَلَّتِ الدَّرَجَاتُ طَالِقًا فَالشَّرْطُ يَجُوزُ الدَّرَجَاتُ  
 الْحُكْمُ وَهُوَ قَوْلُهُ الطَّلَاقُ دُونَ السَّبَبِ وَهُوَ أَنْتَ طَالِقٌ قَدْ أَصْدَرَ عَنْهُ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ خَلِ  
 الدَّرَجَاتُ الْقَصْرِ مَعْنَاهُ وَفِي ذَلِكَ بِمَنْ أَحْكَمَ السَّبَبُ بِمَنْ أَحْكَمَ جَمِيعًا فَإِذَا دَامَ لَمْ يَكُنْ الدَّرَجَاتُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 فَإِنْ وَجِبَ فِي هَذَا الزَّمَانِ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَكُنْ بِمَنْ أَحْكَمَ لَمْ يَكُنْ بِمَنْ أَحْكَمَ لَمْ يَكُنْ بِمَنْ أَحْكَمَ لَمْ يَكُنْ بِمَنْ أَحْكَمَ  
 مَعْنَى لَمْ يَكُنْ عَلَى تَقْدِيرِ رِسَاكَةٍ عَنْ سَائِرِ التَّقَايِيرِ فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُنَّ الْحُكْمُ بِسَبَبٍ آخَرٍ كَمَا هُوَ إِذَا أَهْلُ الْقَوْلِ وَفِي ذَلِكَ



[illegible]

بالإشابة والتمازيا لا سبب وإنما توقف كلاهما على اذن المولى واداء مهورين حتى قولنا لمكونين بأذن المولى  
 وتوقف مهورين بالمعروف أى تمكحوا الا لا بأذن المهرين وهم المولى وأقرب مهورين بالمعروف حال كونهم محضات  
 أى محضات عن الزنا غير مسافحات أى غير زوان ملائمة ولا متحدة افندان أى غير زوان سررا والافندان  
 الاخلاء فى السررا أو عرفت ذلك فاعلم انه قد قال صاحب الدار ك تحت قوله فأكبرهن بأذن المهرين مهورهن لئلا ينفى  
 ان لهن ان يباشرن العقد بنفسهن لأنه مهورهن اذن المولى لا يعتد بهم وأنه ليس للعبد واللامه ان يتزوجا  
 بأذن المولى بذلك مفضل بل العول رد على الشافعى فيما ذهب اليه ان لا يجوز للامه مباشرة العقد لأنه لا ينفى  
 اذن المولى لا يعتد بهم رد على مالك فيما ذهب اليه ان لا يتوقف نجاح الرقيق على اذن المولى لأنه ثبت  
 توقف نجاح الامه على الاذن بالنفس وبهذا ثبت توقف نجاح العبد عليه لأنه فكيف لا يتوقفان على صاحب  
 الكشاف قد انتهى بهما بالرد الاول فقط ولم يذكر صاحب البداية هذه الآية فى شئ بل ذكر فيه رد وجهه فغنى  
 خلاف ذلك فى العبد فقط وهو معقول لان الشرفى الاذن انما ورد فى شئ الا انه فقط ثم انه علم من الآية اداء المهر  
 الى الامه واختلاف فى ذلك ما عرفت فذلك مهورين مولى المهرين وانما امر بالاداء اليهن لان ادائها الى المهر  
 المولى لا ينفى ما فى ايديهن ملك المولى او لان الشافعى اداء المهرين مهورين بأذن المهرين فثبت ذلك لعدم ذكره  
 لان التقدير انما هو المهرين بميزان المصاف ووافقتنا الشافعى فى هذا الباب وانما بقولنا وقال مالك لم يهر  
 للامه ذلما بالى لما هرا الآية نصبر فى البيضاء أى فان قلت بالسرقة ذكر قولنا فى محضات غير مسافحات هذه الآية  
 فى باب السار وكذا فى ذكر قولنا محضين غير مسافحات الآية السابقة فى باب الرمال بل يفتى ان لا يكره سار  
 لا بخر اما ان يكون مالا من التميزه وأقرب فيكون اداء المهرين مهورين غير مسافحات والمحال ان كانت  
 المسئلة وانما ان يكون مالا من التميزه فأكبرهن فيكون بوزن محضين مقيد بكونهن محضات عن الزنا فيكون حكم  
 الزانية من العالم غير مازد المحال انه يفسخ بالاجماع قلت لعل السرقة ذلك هو ان الزنا وان كان يجرى فيه الجرم  
 فى النكاح من تراضى الطرفين وإيتاء الجور ايضا فى بعض المواضع ولكن كسب النكاح ولا إحلال ومحضات حال من  
 فى الزنا من فيكون محضات للعامل وقيد لا يكون الا بقاء مقيد بكونهن محضات عن الزنا فيهم الزنا فيكون اداء  
 الاجرة حال كون كل منهما راغبين فيكون ذلك دفعا للشبهة المنطوق بها على ما ذهب اليه مالك لأنه لا يشترط  
 الشهوة فى الزنا وان كان مالا من التميزه فيكون ذلك ايضا مستقيما على ما ذهب اليه الشافعى والكشاف والبيان  
 والبيان حد زنا حتى قولنا اذا احسن له قوله مالى ذلك وقرا اريد بكونه الزانية والاكس بقدر البقرة والعامل

بغير العزة ذكر العباد وفساد الحسن التزويج وقيل معناه اسلمن على ما في الحديث يعني فاذا عادت الامانة معصاة  
 اي فوات ازواجهم ثم امنين بغاشية اي زنا فدين نصف ما يجزئ المحصنات والمومن بذو المحصنات  
 الزاير بالتزويج بل عايرة فوالنصف لان المحصنات المتعاقبة في العقد من الرجم حتى تموت ولم يعلم للتصنيف  
 والمحصنات بالنسبة المذكورة من أية جلدة في عقد الامانة السكوتية عندنا وعند المشافعي في نصف تمام  
 ايضا يبرأ على اصله فغيره في الحديث ثم الآية يدل على ان هذا العقد ايضا نصف الوكالة وهو على ان الرقيق وان كان  
 منكوبا لا يبرح لان الرجم لا ينصف كذا في البيضاوي وقال صاحب الهداية ايضا في باب الزنا وان كان عبدا  
 جلدة خمسين لقوله تعالى فاعليه نصف ما من المحصنات من العذاب نزلت في الامانة وما تفسير قوله تعالى ذلك لمن  
 خشى العنت منكم وان فغيره وانكم فعلم من في مسئلة جواز البيع بالتعاطي وغير ذلك قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم باكبا طيل الله ان تكون تجارة عن تراضٍ  
 ولا تقتلوا انفسكم لان الله كان بكم رحيما علم ان الله تعالى بنا اموالا عن كل الامور  
 بالباطل اي بوجه الاستحسان من غير رخصة ولا نية والفتن والقادر وهو الربا وامثال ذلك بقوله تعالى  
 لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وجوزنا باطل الكل ما يكون بالراضى من الجانبين لقوله تعالى الا ان يكون تجارة عن تراضٍ  
 منكم وهو مستثنى من كل ما مضى ولكن انفسد واكون تجارة عن رضائكم او ولكن كون تجارة عن تراضٍ  
 غير مبني على وجوبه ان كان مرفوعا على ما عليه قراءة الاكثر معناه الا ان يقيم تجارة وان كان منسوبا على ما قرأه  
 الكوفيون فهو علم كان النافذ يعني الا ان يكون التجارة ومن نزل من التجرة تجارة في تجارة معاداة وعن نزل  
 وانما ينصر التجارة بالذكور لان اكثر حساب الرزق متعلق بها ويجوز ان يراد به الاستئصال مطلقا على ما في ايضا  
 والثاني ان هذا الراضى هو الضابط للكتابة في بيان حل الاموال ومردتها استنبط بها كثيرة من المسائل  
 المتقدمة حتى قال صاحب الهداية والاية نزل على جواز البيع بالتعاطي وعلى جواز البيع الموقوف او اوبدت  
 الاجابة لوجود الرضا وعلى نفي خيار المجلس لان فيها اباة الاكل بالتجارة عن رضائكم من غير تقيد بالعرف  
 عن مكان العقد والتقيد به زيادة على النص بهذا الية منكم صاحب الهداية في باب البيع السبب  
 الدين في ان الدينون او كان له مال لم تصرف الى كسبه مال لا بل الغناء لانه تجارة لا عن تراضٍ وهو بالمل  
 انصرف الى هذه الآية وكذا انسك في كتابه انكره ان البائس المكره ولعله قال انكره بالخيار انشاء المتجر  
 البيع وانشاء فسخه لانه تجارة لا عن تراضٍ وهو بالمل بهذه الآية وقيل المقصود بالنسبة المنع عن صرف مال





روى في نزول ان سعد بن الزبير اصابه الاضراس شدة امراته حبيبة بنت زيد بن زبير فطلبها فوافقه  
 بها ابوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر في ذلك ثم علم ان اباها وقصاص منه فقبل قوله الرجال فوافقه  
 عن النساء يعني الرجال مسلمون على النساء ويطلبون ان يقتلوا بالجملة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ارونا امر او اراد العدم والذم الى الله وسخر فرقه القصاص وقد كان القصاص فيما دون النفس عشرة ايام  
 الرجال والنساء يومئذ ولان لا قصاص منه ذلك ولكن يجب العقل وتقبل القصاص الا في الحرم والعقل والى  
 بالظلمة ونحوها فلا كما انفس في الكشاف وذلك التسليط بسبب ان فضل الله بعضهم وبهم الرجال في العزيم والى  
 بالعقل والعزم والحرم والرمي والقوة والفرق وكال عموم والعسوة والنبوة والخلقة والامانة حاله  
 والخليفة والجماعة وتكبر في استحقاقه عند ابي حنيفة والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث  
 والاصحاب غير ذلك والطلاق واليهام الانساب وبهم اصحاب الذم والعلامة بسبب انفسهم في  
 عليهم في النكاح والمهور والنفقات ولا شك ان من انفق على احكام سلطانا ما كذا قالوا انهم لا يدينون  
 اول فضل الرجال على النساء على نوعين احدهما الصالحات الطيبات اللازواج والثاني الناضجات الكسيرة  
 بيانها في قوله تعالى في الصالحات فانت انت ابي مطيعات لانا ولهم مافيات الغيب ابي الغيب اللازواج يعني  
 اذا كان اللازواج غير شافيين لم يبين من تعقل مما يجب عليهم حفظه من العزوم والبصيرة والى ان كان  
 ذلك في حال فافهم وعنه عليه العسوة والى غير النساء وامرأة او افكرت اليها سرها وان امرها في  
 واذا نيت عنها فخطبك في اهلها ونفسها بانه لا يزوجها وقيل من تغيب لا سرارهم وبذا اتممت الغيبة  
 العدة فانه من فروع على انه قائل في حيزه ما يحتمل المتعدية والى صورية فليس بمقتضى ما بين بالامر على حفظ الغيبة  
 وتقبل امره الوحيد والرفق له اذ بالامر في حفظ العدة من غير من البرزخية والقيام بحفظه من الغيب من غير  
 ما عطف العدة بالنصب على ان ما موصولة فقط فانما لو كانت متعدي لم يكن لحفظ قائل والمصلحة في امره في  
 من العدة او لاعتد به والتعفف واستشفقة على الرجال كذا في البيضاوي وتقرر في هذا المقام كلام غيره فلا تنافي  
 بيانها في قوله واللاتي فافهم في شؤهن ابي امرأتهن فخطبن ابي الفصون للجماعة فان عطفهم في العدة  
 في المتطهر ابي في الراقد فلا تخرجون تحت الطهارة اولاً جماهيري او ولو باطلهم كمن في السفينة والذم  
 المباني ابي الانبياء في المباني وقيل معناه اكرههم على الجماعة واربطون نفس في الكشاف  
 لم ينفع البجر ان فاضلهم في ضربا غير مبرج ولا شان ثم بعد ذلك لا يخلو اما ان كان في تلك الشرة على الكلام

بيان في قوله تعالى فان اطعتم ابي بكر الشورى بعد الوعد والبرهان والعرب فلا تخفوا عليهم سبيهم بالزنج والاراذل  
 بل انزلوا عنهن التعرض واجبا وان كان من جنس كان لم يكن وان التائب من الذنب كمن لا ذنب لان من كان له ذنبا  
 كبر اى انه اخذ عليكم من قدركم على اذواكم وانه على طوشت زنتها قد عن شيبا لكم ورتب عليكم فاقم اخفى  
 بالنعوى من اذواكم وانه على كبر من ان يعلم احد او يتقصص حقه فليس يرضى البغيض اوى وان لم تأت بالاطاعة بل  
 تبقى على الشورى فبيان في قوله تعالى وان تعظم شقاقكم وشر خطابكم والحكام والولاة وانما ذر الشقاق  
 انظر انما عاود الاشارة قبل الذكر لجرى ايدى عليها واللعن ان غفتم يا ايها الحكماء شقاق اى عدوة ميتة  
 بين الزوجين فابعدوا احسين حكماء من اهل الزوجه وحكماء من اهل المرأة لان الاقارب يعرفون بواطن الاحوال و  
 نفوس الزوجه ومن اسكن اليهم فيزدان باقى صفاتها من الحب والبغض والارادة العجيبة والفرقة ان يريد اى  
 الحكماء اسما جالوتى احد بينهما اى من الزوجين فالنفس في برء الحكمين وفي غيرها من الزوجين واللعن ان يريد الحكماء  
 اصلا ما يوفق احد من ذنبها الحكمين فيقتل في الظلمة الواحدة حتى يتم المراد فالنفس من الحكمين واللعن ان يريد الزوجين  
 اصلا ما يوفق احد من ذنبها الزوجين فالنفس من الزوجين وعلى كل نفس ليسر الحكمين الا التوفيق كما بينهم من  
 الاية وليس لها ولاية التفريق عند اختلافها لانك لم تكذرك في اليمين وان الخطاب يجوز ان  
 يكون للزوجين وصيفا سئل على جواز الحكم وان الحكمين لا يلزمان الحكم والتفريق الا باذن الزوجين فقل  
 لانك لم يلزمان لانهما اذن وجد الصلاح فيه وانهما استألفا غير ليسر لهما ذلك الا باذن الزوجين وقيل  
 ذلك اليها وبكدها عن الشعبي ما قال الحكماء جاز ذنبك لغيره عدة اهلان من على عنه وقيل بجنتان ولا يفرقان  
 ذنبك من فاما في ذنب الحسين ان الخطاب يجوز ان يكون لا ولاية للزوجين وفي الزنا يدى ان الخطاب يجوز ان  
 يكون للزوجين وان لو فسر الاصلاح موقوف على اذواكم فقل ان عمر من بعث حكمين لعقبة وردت اذواكم  
 وقالا لا يصلح ان تعال عمر لولا ان خشيت ستره فقل لا ذنبكما على ذلك فان الله تعالى يقول ان يريدوا اصلاحا  
 يوفق الله بينهما وحكماء اذواكم الا اصلاحهم وان شئت قوله تعالى ان يريدوا ثباتا فبالتسليم واللعن ان يريدوا  
 وفي قوله يوفق الله ثباتا والتفريق فيكون ردوا على القدرة والعدا علم ان العرب في مسلمة يان الحنونة  
 قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبالذي القربى  
 واليتامى والمساكين والجارحى القرى والجارحى والجارحى والجارحى والجارحى  
 وابن السبيل وما مكلت ايما نكحهم هذا الاية بما هو لبيان اذواكم الحنون وعرضا وامن اى في

في القرآن بهذا المنابر ما فيه بيان حقوق الربوبية والعبودية وبين حقوق الجانب والآخر وبغير ذلك  
 وهي ملائحة كل مسلم ومسلمة فتولدوا عبداً وولدتوا كواشيها في بيان حقوق الربوبية والعبودية  
 وبالوالدين حسنة في بيان حقوق الوالدين وقوله تعالى وبني النفي في بيان حق القاتل اعلم من ان  
 الزنا او قرى المودة وقوله تعالى واليتامى والمساكين في بيان حقوق اليتامى والمساكين وقوله تعالى  
 الرزقي واليتامى في بيان حق اليتامى المطلقة والاولى الذي قريب به من بيت اولهم الجوار قرب واد  
 بنسبها ودين واليتامى في بيان حق اليتامى في قرابة له ومنه طلبة السلام والصلوة الخيرة ان غلبت بارئها  
 من الجوار ومن القرابة ومن الاسلام عباد الرحمن من الجوار ومن الاسلام عباد الرحمن من الجوار  
 من اهل الكتاب وعبد الجوار لاجل من ذكره وقبل هو الجوار الذي يلزمه دارة واركة ولهذا اختص الله  
 الشفاعة بين المؤمنين والوفية فمن ادعى الجوار مطلقاً كما ذكره الامام الزاهد وقيل من من جسد في الله  
 والمسلمة لغير صاحب ابدية في كتاب الوصايا وقال في ان هذا العلم انما هو الاول راعي الشياطين والى  
 الى حليته حفظ وقوله تعالى والعاصية اليك في بيان حق الزوجة وكل من يملك بان حصل اليك  
 في سفر او شرب في العلم علم اذ يفره او قاتل الى جنتك في جنتك ومسجد وقوله تعالى وابن ابيسيل في  
 حق المسافر والضعيف وقوله وما كنت الا لكم في بيان حقوق المملوكين من العبيد والامه وبكده انما انتم  
 فتامل كل هؤلاء وانا اوردتها من سائر الاطلاق والمواعظ وفيها حقوق العبودية والعبودية  
 بالعبودية والرضا بالعبودية والخطه الحمد ووالصبر على المنقود وحقوق الوالدين اقرب من حقوق الله  
 وتلك في الخيرة او اتفاق عليها واولها في الكلام والجلال والذباب وغير ذلك والطايع في جميع ما كان  
 لانهم موافقون لغير تلك الامور والى بالرحمة والاسمعة وغير ذلك فقال الله تعالى فلا تعمل لها ان  
 وتلها في قوله ما وانفق لها جناح الذل من الرحمة وتلها في قوله ما وانفق لها جناح الذل من الرحمة  
 اولها ان اسجدوا للكل في الايمان مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابيهم رضيا لا يريه ابيهم بل ايمانهم من ابيهم  
 امسى مثل ذلك وكان من اعداء اعداء من ابيهم مستحقا لا يريه ابيهم بل ايمانهم من ابيهم  
 مثل ذلك وان كان وادعوا في الايمان الله تعالى اوحى الى موسى يا موسى من بر والدك ومخافة  
 ومن برني ومن والدك كنزة عاقا وروى عن مالك بن ربيعة قال في هذا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بنى سلمة فقال يا رسول الله بل يتي من بر ابي شي لم يبره به وقاتله قال نعم الصلوة عليها السلام



عبد الله انكرام صدقها وامثالها هذا اكثر من ان يحصى ولا كماله مما يباين حقوق الله والدين لا بد من بيان حقوق الزوجة  
وان لم يكن في ذمة الله فقوله اني بربره وعد قال جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابرأ من الله وبرأ من الله فليكن له ما يشاء  
والله ان قال برودك وان لا ادبك عليك حتى تكفي اولئك عليك حتى تكفي انفسهم الصدوق قال قال رسول الله  
للنساء من عنده يوم النسيء يوم يطلع الله في قلوبهن منهن قلوب تاذلن سبع سنين من اجل عسر فزانهن والام  
ثمن عسر سنة من اجل عسر سنة عسر سنة من اجل عسر سنة عسر سنة من اجل عسر سنة وقال قد ادبك وطبقت الكحل على عيونك  
من فمك في الدنيا وعدا لك في الآخرة وهكذا في حق الاستاذة من نفسها وطبقت الكحل على عيونك في الدنيا  
والنسيء الضل من الاربعة فادبوا في من اوبه قال عليه السلام من علم عرفته فهو مولاه وقال النبي في حق المرأة سنة  
انما حقوق ذى القربى ان يترحموا بالسلام عليهم ويرحمهم عند الحاجة وان وقع بينه وبينهم نزاع في معاملة  
ومشقة بينهم في عين الزمان اذا غاب عليهم القيد لا يرى ولكن قرأ في المودة مقدم على قرأ في الزيادة على ما عرفت في الآثار  
وحقوق البنات والمساكين ان يشفق عليهم بالاحسان وانما يحرم من السوال وبعاد لهم من قدامهم ولا ياكل اموال  
اليتامى فانه حرام بالصبر وامثال ذلك وحقوق الجاران لا يرد بينهما ولا يجرى بينهما في البيع والشراء ولا  
يضمن بجرى ماله وميزابه ولا يترس في الطعام والشراب واللباس وبعاد شفا كل حم وطم فان بقدر على المعاملة عليهم  
ولا اقل البكر اثر الطبع من اللينان وغيره لا يغير مفرق ما به ولكن الجار ذى القربى مقدم على الجار الغريب  
بكل المسلمين وحقوق صاحب الغنم ان كان الراد جاز وجه المنة والكسوة والسكينة وبعاد ان يضمن ان كان  
اكثر من واحدة ويطعم احكام النقة مثل العسوة والعسوم والطهارة والخير والنفاس والاسنى اذ لا يرد  
لهم اواب وهي الوعط والجران في النسيء والطهارة والطهارة والطهارة والطهارة والطهارة والطهارة والطهارة  
النسيء متى بحيث يكون سبيلاً عليهم ولا يرد من الى جوانبهم ولا يرد الى النساء كما في الامور الدينية والادبية  
من بيان حقوق الزوج على الزوجة وان لم يكن كرسه الا به وهي ان تلبس بثياب الامور الدينية والادبية ولا تلبس ثياب  
بغير ذنوبها ولا تحرم من بيتها ولا تترك نفسها في البيت ولا تاكل الا من اكلها ولا تاكل الا من اكلها ولا تاكل  
الرجل بالصاحب الغنم كل من يحكم من الرفيق والعقد في حقوق الزوج في المال كما قال ابو برة بن عبيد الله ان يكون  
القيد للزوجة في المال اكثر من ثلث ما كان في العاونة بالنسيء من العسرة والحاجة وفي النسيء بحيث لا يذكر مبرئ في التعليم  
والصبر في العسرة من الذنوب والزلزلة ودعا الى الخير في الحياة والاستعداد له في الحسنة على الهمة والاولاد  
بعد المات وصقوف ابن سبيل وهو المسافر النوب عن وطنه فرب من حقوق البنات والمساكين

هذا هو الحق  
والله اعلم  
بالحق





[illegible]

احد منهم من الغلاة ولا يستقيم النساء كذا في باب الحد لكن الاول باخره من محمد بن الحسن الثاني بالنسبة لكان  
 مجموعها بين اوكتم محمد بن وكان معطوقا على محذوف قبله من حاسبين وهو قوله تعالى ان كسرت عينا وهذا الوجه  
 وان كان يصح ولكن في ما سبق قاعدة الأصول على ان لا يكون اولاد الاستم النساء لانهم تمسكوا في باب التيمم الجنب  
 وكان الجارية مراء ومنه وهو الجارية كان حليته بالنسبة باليد وجعل في باب الحد ثمانية مائة من الحنيفة والحلي رتبة  
 الارادة وذلك يجوز كما في التيمم الامام محمد بن الاسلام بنزوي وسائر ائمة الأصول في تيمم الجنب الجنب الجنب الجنب الجنب  
 ناقضا للصورة الا بالباشرة الفاحشة وهي ان تناسا الفاحشة وتشرها لا بدون الحلي يكون اشافعي في فاحشة  
 بجعله ناقضا لغيره من اللبس واللبس مطلقا وكذا الملك في واحد من جليل في حمله ناقضا لغيره الشبهة في الفاحشة  
 في التيمم لا يقال انما يلزم التيمم بين الحقيقة والحجاز في الآية لا بد فقل لا يلزم بينه غير على قوله تعالى وان كنتم في شك  
 التيمم الجنب بهما قد بين الاستسقاء بقوله تعالى ولا يبين الا ما يرى بسبل فيعلم منه ان الجنب المسافر في تيمم فيكون قوله  
 اول الاستم النساء في بيان اللبس باليد فقط فلا يلزم الجنب بينهما في هذه الآية ولا يقول تيمم الجنب مسافرا  
 فلا يغيره لا يقال ان اللبس قوة في سائر البلدان فيكون مثالا للفس باليد والجماء ولا يقول ذلك باعتبار اصطلاح  
 المسلمين والظاهر في اللغة والشرع لا يقال ان تيمم الاستم مسافر فلهما ويجوز ان يحمل احدهما على المسافر باليد والآخر  
 على الجماع كما في قوله تعالى في تطهرن لا تقولن من بعدهن فانه قرئ الاستم وجوز الجنب غير غافل الاجام كما ذكره او ذكر  
 في التيمم ان المراد بقوله الجارية مراء وبالجاء اما اجام الآية الرابعة او اجام الفاحشة والثاني بالكل فاحشة ابن  
 مسعود وعنده المراد بالفس باليد ولا يصح تيمم الجنب الاول ايضا بالكل لان من الآية الرابعة من عليها غير  
 المس باليد وجوز تيمم الجنب باليد اخر لا يقال انه محال الاجام الصحابة على ان لا بد من الحلي في تيمم الجنب المس  
 باليد فلا يفي ذلك التمسك لان مثل ذلك محال للاجاء وانما يكون ذلك لو فرض امر استغفار وعدم القول بان المراد المس باليد  
 مس جواز التيمم مس قوله لا يصح تيمم في الفاحشة باليد ثم الآية على طرأ التيمم الجنب دون الحانظر فاحشة وقال صاحب التيمم  
 والحديث والبيان في غير مسواه وكذا الحيفر والغفاس لا مروي ان قوله لا يفي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وقالوا انما تقوم مسكرو  
 في هذه الرمال ولا نجد لها شهرا او شهرا وفي الجنب والحلي والفاحشة والفس باليد السلام عليكم بارك فيكم في الكلام  
 وتعلمه فامد في ثبات تيمم الجنب من قوله تعالى ولا تستم النساء الى السنة المذكورة فلما الجنب مسافرا في سكر واحد  
 او سكر من سكر المحل للفس باليد الى السنة الغلطية المس او اثار الا يدل على فائدة اخرى هي جواز التيمم على الرمال  
 كما يشبهه الكلام الا في تيمم قوله تعالى فيتموه اعصيا اليها فامسحوا بوجوهكم وايديكم فيه بيان لم يلح التيمم

تسمى فيتموه أو تعدد أو التعدد المتعبر به العقد القلب فيكون النية فيه شرطاً بالأجسام لانه لدول النية والمواد  
وجاء الارض زماناً كان او غيره كذا ذكره صاحب الكشاف والدارك ان ادعى ان الزمان واجب وهذا يجوز ان يوصف  
المتعبر على ما كان من جنس الارض كالقلب والرجل والجر ولو بلا نفع ولكن يشترط ان يكون طارفاً لا مارة به  
يقول علياً وهذا قال ابو حنيفة وهو ان لا يتعبر بالجنس اذ ليس طارفاً للصلة دون القيمة وعند الشافعي هو ان لا يتعبر  
او بالتراب المنبت وهو رواية عن ابي حنيفة وكذا قال ابن عباس عن ان السعي في التراب والطيب  
ووجهنا ما مر ان السعي وجه الارض زماناً كان او غيره والطيب طارفاً لانه البين بموضع الشهادة او بوجه الارض  
وبالنية بموضع ان ضربة التوبة والنية للدين لانه قال قاسم ابو جهم وايدكم فثبت اسم الوجه واليد بالنظر  
انما او الغرض لكل منهما ثبت بقوله عليه السلام ما بنى باسمك فثبتان ضربة التوبة والنية للدين ثم انما  
ولذلك انما صاحب البداية في ثبوت النية من النقص وفي طريقه وتعدد الغرضين من الحديث المذكور في قوله  
هو المسموع فلو ضرب النية بده ومسم كان ذلك لمجرد لاطلاق المسموع وعند الشافعي لا بد ان يعلق باليد  
من التراب لانه قال في سورة الاحقده قاسم ابو جهم وايدكم منه لان من التبعيض في شرط ان ينفذ بعضاً  
منه ونحن نقول من ابتداء القاية ودون التبعية كذا ذكره صاحب الدارك والكشاف وذكر في كتب الفقهاء  
لغير التيمم وان كان ساكن على القاية ويوجب اسم الدين لا البطيخ لكن لا تأملنا انما التيمم في قوله  
واليدان في الوضوء معنيان بالمرافق لهما وكان التيمم بك المشابة ايضا والحديث عمار ايضا على قوله في اليد  
الوجيب قلنا باستيعاب الوجه والاصابع الباء متعني كعبه وهو انه اذا دخل الباء في الآية مرادها بعضها  
واذا دخل في المحل شبه بالآية بان يرد بعضه ايضا على ما قلنا في قوله واسجوا برؤسكم كما سألني ثم انما في  
هنا فائدة هي ان تعبر التيمم على عدم ريدان لا دليل على ان الطهارة بالارسل والنية خلف هذا الاجماع وذكر  
عندنا من مطلق عند الوجه من الارسل لانه كان لا يزيل الحدث عند ذلك التيمم حتى يجوزنا جميع الصلوة بغيره  
بالم يقضى وعند الشافعي خلف ضروري يعني يجوز به الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة  
ولهذا قال يجب لكل فرض وضوء وان ضرورة التقدير بقدر ما تخفى في قوله اني حنيفة هو واليد يوسف التراب  
خلف عن الماء عند محمد وزعم التيمم خلف عن الوضوء وفائدة الخلاف ان عند محمد وزعم لان النية شرط  
الوضوء كان التيمم خلف عن المتوضي وفائدة الخلاف يجوز اقتداء المتوضي بالنية عند الشافعي واليد يوسف لان  
خلف عن الآية حصول الطهارة موجودا في كل واحد منها بما لا يجوز اقتداء واحد بما لا يحل لاسم من الغسل

بسوق النصف بوقتي قول ابي عبيدة والي وحيث قال فلم يجدوا ابا عبد الله عليه السلام وايراد قول الله تعالى  
 فممن اجتبى قول الله تعالى فاعلموا واسمى انما هو واخي الاية يدل على ان الظاهر بالمراد باب فاعلموا من الجاهل بالاب  
 في كتب الأصول وبما عاين في بعض في هذا الكلام فممن اجتبى عن كتب العلماء وسبب ذلك الكلام المذكور في سورة الاحقاف في بيان  
 الرضوخ والنسب الشارح الله تعالى في مسئلة ان الشك غير مقصور قول الله تعالى ان الله لا يغير ان يشرك به واعوذ  
 ساد وان ذلك لمن يشاء ومن يشرك با الله فعدا اقرنى انما عظماء هذه الآية المذكورة في  
 في القرآن في هذه السورة مرتين وهذه اولها وقد قال في الثانية ومن يشرك با الله فقد ضل اهله واولاده  
 في قول الآية الثانية انما عظماء شريفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذنوب الا اني لم اترك  
 بالمد شيئا منذ عرفته وامننت به ولم اتخذ من دونه ابدا ولم اوقع المعاصي بمرارة على احد وما توهمت قط اني اكون  
 به راوي الا اني لادم نائب فاني ما لي بعد ان قد علمت علم غفل في رسول الاية الاولى في شيء مما انتبهاني باب  
 من لم ينجب والمفهوم من كل منها ان الشرك بدون التوبة غير مغفور اليه وما دون ذلك من الذنوب هو من غير  
 مشية الله تعالى ان شاء عذب عليها والشاء عما عاينها سواء كانت صغيرة وكبيرة وما لا تأجب فحرم الله تعالى البنية  
 ففلا منه لا وهو با عليه سواء كان شريكا او غيره من العتاة والكبار با هو من سب اهل السنة والجماعة وقال المفسر  
 ان الرجل اذا استتب الكبار كان مغفوره مغفورة البنية مستحسنا بقوله تعالى ان ينجبوا كبرا ما تنهون عنه فكفر  
 عليكم سبابكم وذا حكمكم عندكم كرماء والاسيات هي الصنائع الصالحة وتحتل الكبار على الكفر او هو الكمال منها حرم  
 باعتبار انهم الكفر او افراد القائمة بافراد الغاطيين على انفسهم في شرح العقائد والسبب ان يطلع على الكبار والصنائع  
 جميعا فيعتبر الحق ان ينجبوا الكفر ككفر عنكم ذنوبكم وسبب ذلك على الفضل والكرامة لا على الجور بل على الاية  
 فان قوله تعالى ولا تغفروا دون ذلك لمن يشاء اعم من الكبيرة والصغيرة فنجوه ان يغفر الكبيرة بالفضل وان يغفروا  
 على الصغيرة بالعدل فبذلك لا يوجب عليه ثم انهم اي المستزلة قالوا معنى الآية ان الله لا يغفر ان يشرك به شيئا  
 اي لمن لم يتوب ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء اعم من الكبيرة والصغيرة فنجوه ان يغفر الكبيرة بالفضل وان يغفروا  
 الصغائر لان الكفر لا كان مغفورا عنه بل هو بنية قوله تعالى قل للذين كفروا ان يشهدوا ان لا اله الا الله فاعلموا انهم قد ساءوا  
 من الذنوب انما انما يغفر بالآية اما سبقت بيان التفرقة بين الكفر وسائر الذنوب وهو ما ذكرنا  
 فلما زعموا ان الكفر في المذكر فاذا كان المقصود بالتميز بين ما كانت الآية حجة اليها على غير ما ذكرنا الذين زعموا  
 ان كل ذنب شرك وان ما حرمه في التاكيد انما هو في البغض او في الاعتقاد ان قوله تعالى قل لا اله الا الله

بسم الله

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير

في التفسير





الخضر بالهمزة من ابي ذر بن عمار ذلك يعني اذ لا اله الا الله والحمد لله على كل حال  
 والتقصير ان قوله تعالى ان الله اعلم الغيوب ان الله اعلم الغيوب ان الله اعلم الغيوب  
 على التمام كان بحيث يمكن ان يستنبط منها اكثر من مسائل الوديعه والعاريه المذكورة في الفقه وان لم يخرج به  
 من المفسرين والتفسير منها ان المستحب ان لا يدرك منها ان من رد الوديعه الى دار الكفايه والمسا  
 الفقيه كالجواب الى دار الكفايه لا يكون مسلما فان قلت قبل الوصول الى الملك ضمن بل لا بد من رد الوديعه  
 وانه انما يتحقق المستحار الغير المستحار وانه لا بد من رد الوديعه الى دار الكفايه لا يحصل الكفايه  
 حيث يكون مسلما للموت الفاعل فيها ومنها ان لا يشترط في رد الوديعه الى دار الكفايه ان لا يكون رد الوديعه  
 المستحارة مع عبده واليه وسائر مساكنه او مشاهيره او مع اميرها او عبده كان مسلما لالمالك الفخر ووجوب رد  
 الى الجاهل وهو لا ملك فان قلت قبل الوصول الى الملك وان قوله تعالى ان حكموا بالعدل يدل على وجوب العدل  
 على كل عام سواء كان اما او تابعا او امرا او ذميا ومن كل وجه سواء كان في الدعوى او في الشبهة او في البين  
 او في مقداته من الجسور والنظر والخطام وغيره ما ذكر في ابي القاسم وسواء كان العاقل مع الاجاب او الازالة  
 او الالدين او مع نفسه من الاجابة والحدود والحدود المذكورة في المستبين عن اهل الولاية والحكم  
 بالعدل في كثير من المواضع كمنى هذه الآية التي بعثت مسائل القضاء والحدود وما يحتاج الى التوصل على  
 عليه انشاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في بعد بيان ان العلامة الاولى الامر ووجوب قتال باقية الدين انما هو  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان صدقتم في شئ فصدقوا في كل شئ فصدقوا في كل شئ فصدقوا في كل شئ  
 انتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فذلك خير واخس تأويله قال الامام الزاهد في قوله  
 هذه الآية ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثت خالدين الوليد بن حوشب الى قبيلة يقاتلهم وكان عمار بن ياسر في الجيوش  
 لم يبق من خالدهم غير الوليد بن حوشب واصل في حيرة عمار وقال اني املكتم قبل فتيحي اسلامي قتال  
 عمار ثم قال اسير من الغلبة خالده فانه ذم وانه ذم فانه ذم وانه ذم فانه ذم فانه ذم فانه ذم فانه ذم فانه ذم فانه ذم  
 وانت حلي الامان قتال ثم فاختصا حتى رجعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبشرهم بالسلام ان عمار وعمر ذلك  
 الرجل وقال لهما لا تظن الا ان لا بد من امر الامم كان عمار مع خالد بن ولید بن حوشب في الجيوش  
 فاختص عمار خالد بن حوشب فقال يا بني الله يستجير من هذا العبد ان يستخفى من بين يدي  
 والله لو لا امر منك لقتلت لكوني كذا وكذا وكان عمار مولى يا نعم بن مغيرة وفي الحديث قتال الله بطل السلام

لما نزلت عن عماران من سبب ما رآه من جوار الله المصطفى عمارا ومعه ما كان قد أتته من جوار  
 ان يرى امره من غائره عز وجل هذه الآية واما ما رآه من الامم العظيمة وكذا ما ذكره صاحب المحرر في قوله عز وجل  
 اسباب الشك واليقين في هذه الآية ظاهر هو ان الله تعالى امر بالاطاعة والطاعة لله والاطاعة لله والاطاعة لله  
 اولى الحكم من المسلمين ثم جعل في الآية ما كان من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى من غير الله تعالى  
 اى امره في الكتاب والى الرسول في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام  
 الرسول في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام  
 فاما كثر ما كان من الراديه امره بالسليمة والى ما كان من الراديه امره بالسليمة والى ما كان من الراديه امره بالسليمة  
 الرسول في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام في حياته وسنة بعد وفاة نوح عليه السلام  
 من بعد ما رآه من سبب ما رآه من جوار الله المصطفى عمارا ومعه ما كان قد أتته من جوار الله المصطفى عمارا  
 واما ما رآه من سبب ما رآه من جوار الله المصطفى عمارا ومعه ما كان قد أتته من جوار الله المصطفى عمارا  
 قال في سائر ما رآه من سبب ما رآه من جوار الله المصطفى عمارا ومعه ما كان قد أتته من جوار الله المصطفى عمارا  
 الى قوله تعالى فان من اعظم منه شيئا فزود الى امره الى قوله تعالى فان من اعظم منه شيئا فزود الى امره  
 بعد ما رآه من سبب ما رآه من جوار الله المصطفى عمارا ومعه ما كان قد أتته من جوار الله المصطفى عمارا  
 عليه ولا ينزل الامام بالفسر والجور ولا تافه من في الاخير من ذلك قلت انا ايعلم ذلك اذ كان بكه الله  
 بغيره وانا اذ لم يكن ملكا يصح في مالي القضاء بغيره لانه قد ظهر العسر واليسر الجور من الآية راجع  
 بعد الى هذا الرشد من السلف كانوا يتخذون لهم ويعتقون الجور والامام ياتونهم ولا يرون الجور  
 لان العصبية كانوا يتخذون من محاربة سم ان الجور كان لعلى انما في نوبة والناصبين كانوا يتخذون  
 حياجه من ان كان سلطانا جارا كما ظهر في البداية على ان الروى من الشافعي هو ان كان الشراء بالنفس  
 ولكن المستور في كتب الشافعية ان الامام لا ينزل بالفسق من في امره ولا يصب غير الله في القدره  
 من الشوكه بغيره فانما ينزل عنده بالفسق لا بغيره في شوكه لانه في شرم العباد ولا ياتونهم  
 اكثان في دولته امر الجور الجور له وادله راجع الى سبب الامر الى قوله تعالى فان من اعظم منه شيئا فزود الى امره  
 فاما امر الجور في ان من اعظم منه شيئا فزود الى امره الى قوله تعالى فان من اعظم منه شيئا فزود الى امره



ولكن خبرتم من الرواية تلك القدر ومن الرواية حسن منه والسليم بحجة مستند لما فضل كثير في الاما ومنه وسبأنا  
 سورة الزور ايضا وآله وبذلك القدر من قول وعليكم السلام فرفق بغيره في كتابه او اسلم على جانه بغير تعيين اسم  
 وفرض عين ان سلم على احد بعينه والردوا حسن منه فان يقول عليكم السلام وحده بركاته افضل من قوله وان سلم  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم السلام ورحمة الله وقال لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول  
 عليكم السلام ورحمة الله وبركاته وقال لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول  
 لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول لا تقرأ السلام عليكم بركته بغيره من قول  
 غير احسن منها ان كان المسلم من اهل الاسلام او ورد وبذلك القدر من كان من اهل الذمة او لم يدر من كان  
 عليه السلام فقولوا وعليكم السلام وعليكم فاقم في جواب الرد على الذمي ولكن استحسنوا في ابتداء السلام على اهل الذمة  
 صاحب الكشاف وقد ذكر بعض العلماء ان من يبدأ اهل الذمة بالسلام او ادعت الى ذلك في قوله تعالى ولا تجبروا  
 عن الاغنى وعن ان يجبره من لا ابتداء بالسلام كتابه ولا في غيره وعن ابى يوسف مع السلام عليه ولا في غيره  
 واذا اجلت نقل السلام على من اتبع الهدى ولا بأس بالاداء بما يسلم في دنياه من تركه بعينه ثم انكره في رواية  
 انه لا يكف الا بغيره ان يسلم الرسل او ادخل على امرأته وانما نسى على القاعد والراكب على الناقة ولا بأس بالسلام  
 المار والسير على الكبر والفضل على الاكثر واذا التفتا ابتداء وسأ بقا وعن ابى يوسف لا يسلم على الناقة  
 والمزد والمزد والفاقة واجبة ومطير الحمام المأوى من غير مله في الحمام وغيره ولا يرد السلام في الطريق حذرة  
 القرآن خبره اوردوا حديثه وعنه ذكره العلم ولا اذن والا قامة وذكر القاضي البيضاوي ان هذا الوجوب على  
 الكتابة وحسب السلام مشروط بغيره وفي الخطبة وقرائة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة وفي الحمام حال وتما  
 المراد بالوجه الطيبة والوجوب الزايد او الرد على التمس بغير قول قديم للشافعي في عدم السلام بالصواب في سلم  
 افضل خطا وبيان وجوب الرد بغيره في قوله تعالى وما كان لخلق من ان يقتل مؤمرا متاخرا  
 ومن قتل مؤمرا متاخرا فدية مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم  
 من قوم عدو لكم وهو مؤمن فقتلوه فدية مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم  
 فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم او مائة الف درهم  
 نوبة من الله وكان عليا حكيما عظيما ان الغنى بخلوا الفصل اعشامه ثم لا يشترط عند ادائه  
 مجرى القضاء والقتل بسبب قاتله ما تقرر به بالسلام او ما جرى مجرى السلام كالحمد ومن اخذ بغير ذلك





بجوابه ان في مثل من الى ورثة الميراث ولا يترك جسيم الورثة فيها التمسوا بها لا التمسوا باليراث لان في التمسوا  
سائر الزكاة في شيء فيقتضي منها الدين ونقد العيرة واذا لم يترك وارث في البيت المال وقد ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان شتم الضال من عقل وجها شتم كذا قالوا وقد ورد على من شرب لا يقتل من العيرة دين ولا يقتل غيره وعين بره من قوله  
لا تم الجدين وهذا في ذلك خلاف الجاء بكذا في الكشاف وان قتل مؤمن من اهل الحرب بغير الذكوة في قوله قتل في دين  
كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فغير برقة مؤمنة فقتله كان ربه الى المقتول خطأ لا الى المؤمن المقتول حتى  
يقتل العبد الوائم مالا ادى ان كان المقتول خطأ كان من قوم عدوكم وهم اهل الحرب حال كونه مؤمنا فالواجب عليه  
تحرير برقة مؤمنة فقط يعني اذا اسلم الحربى سنة وار الحرب ولم يجر اليها فقتله مسلم خطأ يجب الكفارة بغير العسر  
المؤمنة وهو بالاسلام ولا يجب لهدية لان العسيرة المقتولة بالدار ولم توجد كذا في الدار وكان الهدية اما يجب لاهل  
ورثة المقتول ولا وراثة جنة وبين اهل الحرب ولا لهم ماله من كذا في العيشاوى والهدية الاولى تما والاولى  
المقتول ورثة مسلمون هناك ايضا بخلاف العدة السابقة والاشنة ولهذا يختلف متا وبين الشافعي في ان كان له ورثة  
دون اهل المكن له ورثة وقال صاحب الهدية في باب الاستاس ان اذا اسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم اوطا وله  
ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه الا الكفارة في خطأ قتال الشافعي يجب العوبة في الخطا وانقسام الهدية ثم قتل  
وان قوله قتال في ثمان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فغير برقة مؤمنة بجعل التمسوا بكل موجب رجوع الى  
عرف الظاهر لكثرة كل من المقتول فغير هذا العدة وان قتل من قوم اهل الذمة فقتله المذكور في قوله وان كان من قوم  
يملكهم وبغير هتان مما ادى ان المقتول خطأ من قوم يملكهم في دينهم ميثاق جبال الذمة فغير مسلمة الى اهل الذمة بغير برقة مؤمنة  
في قوله كذا في دليل على ان ذمة اليهودية المسلم فوجبا في النظار الدار كغيره وانما على الشافعي فيما ذهب اليه من ان ولا يجر برقة  
والشرعى سنة لان ذمة وهم وقال القاضي العيشاوى في تفسيره الآية وان كان من قوم كفار مشاهدين او اهل الذمة  
فقتله حكم المسلم في وجوب الكفارة والدية ولولا ذلك لكان المقتول حابرا وكان له وارث مسلم او مسلمة في الكفارة  
مماثل فيه التمسوا اذ هو آتاك من حكمه ولم يقتل حكمه حكم المسلم لاهل ان فيه زيادة تأكيد وفقره الحكم وانما قدم هنا الدية  
على تحرير الرقبة بعكس المقدم ازالة لاهل من اهل الذمة لا يقتلون الدية كالا يستحق اهل الحرب والفتية الشافعية  
اضارا عن التمسوا بغيره او ليكون الا ان يصعد قواني الاول متصلا بالدية وتحرير الرقبة في الثاني متصلا بقوله القاتل  
فمن لم يجد فيكون وسيلة الى بيان تفسيرا ولا يقيم الوهم ان الصيام بدل من الدية والتحرير جميعا كما قال  
نفسه في الزاوي ثم بعد هذا الى تفسير قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين يقتول ان الصدقة او جيب لكل ذمة

بجوابه ان في مثل من الى ورثة الميراث ولا يترك جسيم الورثة فيها التمسوا بها لا التمسوا باليراث لان في التمسوا  
سائر الزكاة في شيء فيقتضي منها الدين ونقد العيرة واذا لم يترك وارث في البيت المال وقد ورد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان شتم الضال من عقل وجها شتم كذا قالوا وقد ورد على من شرب لا يقتل من العيرة دين ولا يقتل غيره وعين بره من قوله  
لا تم الجدين وهذا في ذلك خلاف الجاء بكذا في الكشاف وان قتل مؤمن من اهل الحرب بغير الذكوة في قوله قتل في دين  
كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فغير برقة مؤمنة فقتله كان ربه الى المقتول خطأ لا الى المؤمن المقتول حتى  
يقتل العبد الوائم مالا ادى ان كان المقتول خطأ كان من قوم عدوكم وهم اهل الحرب حال كونه مؤمنا فالواجب عليه  
تحرير برقة مؤمنة فقط يعني اذا اسلم الحربى سنة وار الحرب ولم يجر اليها فقتله مسلم خطأ يجب الكفارة بغير العسر  
المؤمنة وهو بالاسلام ولا يجب لهدية لان العسيرة المقتولة بالدار ولم توجد كذا في الدار وكان الهدية اما يجب لاهل  
ورثة المقتول ولا وراثة جنة وبين اهل الحرب ولا لهم ماله من كذا في العيشاوى والهدية الاولى تما والاولى  
المقتول ورثة مسلمون هناك ايضا بخلاف العدة السابقة والاشنة ولهذا يختلف متا وبين الشافعي في ان كان له ورثة  
دون اهل المكن له ورثة وقال صاحب الهدية في باب الاستاس ان اذا اسلم الحربى في دار الحرب فقتله مسلم اوطا وله  
ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه الا الكفارة في خطأ قتال الشافعي يجب العوبة في الخطا وانقسام الهدية ثم قتل  
وان قوله قتال في ثمان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فغير برقة مؤمنة بجعل التمسوا بكل موجب رجوع الى  
عرف الظاهر لكثرة كل من المقتول فغير هذا العدة وان قتل من قوم اهل الذمة فقتله المذكور في قوله وان كان من قوم  
يملكهم وبغير هتان مما ادى ان المقتول خطأ من قوم يملكهم في دينهم ميثاق جبال الذمة فغير مسلمة الى اهل الذمة بغير برقة مؤمنة  
في قوله كذا في دليل على ان ذمة اليهودية المسلم فوجبا في النظار الدار كغيره وانما على الشافعي فيما ذهب اليه من ان ولا يجر برقة  
والشرعى سنة لان ذمة وهم وقال القاضي العيشاوى في تفسيره الآية وان كان من قوم كفار مشاهدين او اهل الذمة  
فقتله حكم المسلم في وجوب الكفارة والدية ولولا ذلك لكان المقتول حابرا وكان له وارث مسلم او مسلمة في الكفارة  
مماثل فيه التمسوا اذ هو آتاك من حكمه ولم يقتل حكمه حكم المسلم لاهل ان فيه زيادة تأكيد وفقره الحكم وانما قدم هنا الدية  
على تحرير الرقبة بعكس المقدم ازالة لاهل من اهل الذمة لا يقتلون الدية كالا يستحق اهل الحرب والفتية الشافعية  
اضارا عن التمسوا بغيره او ليكون الا ان يصعد قواني الاول متصلا بالدية وتحرير الرقبة في الثاني متصلا بقوله القاتل  
فمن لم يجد فيكون وسيلة الى بيان تفسيرا ولا يقيم الوهم ان الصيام بدل من الدية والتحرير جميعا كما قال  
نفسه في الزاوي ثم بعد هذا الى تفسير قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين يقتول ان الصدقة او جيب لكل ذمة





[illegible]

صاحب الدارك وقال هو في نزول روى ان مرداس بن بريك اسلم ولم يسلم من ذميرة فترجمه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبواؤه في جوف بيتية بالدارك ابي الخليل الجاثمية الى سوس من الجبل ومنه ما  
وكبره وارتد وقال لا اله الا الله محمد رسول الله عليكم فتنة اسامة بن زيد واسحاق بن عتبة فاجروا رسول الله  
نومرود وشديد او قال قتيبة وادارة ماسد ثم ذكرا لآية في الفقه وفي الكشاف فقال لا رسول الله مستحق  
فكيف لا اله الا الله قال اسامة فزال عبيد بن جندب ان لم يكن اسلمت الابو مندهم يستغفرون وقال بن  
ربيعه وقال امام الزاهد ان هذا العاقل غير اسامة بن زيد النبي الذي قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم  
البرق اسامة الى الروم وارتد قال اسامة اذا سامتوه امن بسيفي فقال عليه السلام هم لا شققت من قبله قال  
لو شققت لم يهد الا واما عليهما فقال عليه السلام جبرلسا عاقي فليروا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والابليس اكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقر الا بالآية ولو اسامة حزن حزنا شديدا الى ان مات فلما وفي الفقه  
ثلاث مرات فلما اخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله غفر قبلي من بريرة منه قبلي فزبون وروى  
الا ان الله تعالى بين لكم عظم حرمة دم المؤمن فتجدوا عن حبك حرمة ودمه فافوضوه في الملة الربانية  
فقبله وان سئله قوله تعالى فخذوا حذركم النساء فخذوا حذرهم فخذوا حذرهم فخذوا حذرهم فخذوا حذرهم  
من حيث اذن لكم وبالحكم ولان اسامة قال ان كان موثقا لكان من الكافرين فقال كذا كسر  
تفعلون من قبل فن اعلم عليكم بالاسلام واخرجكم من بيوتكم او كذا كسر من قبل تخونوا كسر من قبل تخونوا كسر  
مستغفر فيا منكم فمن اعلم عليكم بالهجرة فذا اصل ما في الفقه ومن ذكر الآية انها في الآية في  
المؤمن بكونه شهادة من علماء بلوا في غاية ولكن بالابول اجراء الاحكام والا فالقصد في التاكيد  
اسم في الايمان بل هو الايمان عند البعض واما عند المناقذين في القرآن فكلما يعلم الله تعالى من المراد بالبر  
غيره فاجبر عن ظنهم لكان وذا لا يقتضي ان جعل الايمان من مجرد الايمان لولا ان الله تعالى بعاد  
اخبار من الله ورسوله وقد ذكر القاضي البيضا في شان نزول الآية وبها انما ايضا حيث قال وقبله  
في العباد من اجل بن عتبة فاراد قتله قال لا اله الا الله قتله وقال دولو قريبا له وقبره دليل على  
الكرة وان الجنة قد حلت على وان خطا مقتضيه ان لا يفسد في الجنة فخرجت من قبل المؤمنين من لا يستحق  
وكون خطا عند استرجاع من عدم ترتيب العقاب على فعله في الآية وسببها ما مر في سورة الانعام  
وسورة الاحبار ومحمد ايمان الكفر استنبط من حرمة قتله في الآية وقد مر في الفتاوى والادب من



اثنان وقد ضحوا في سورة الاحقاف ان قول تعالى والذين آمنوا ولم يجاءواكم بالبواقي من ثقتي ما جاءوا  
 مشركين بقول تعالى: اولوا الا باجم مضيقا والى بعضين وقيل منة ايضا ان نزل اليهم فمسخوه ولكن يشك انهم ذكروا  
 ان ثمانية ذل على ابيهم من ايمانهم من اقامته وبنه في الجدة كالحبيب وعلم انه يمكن من اقامته في غير حنف بل في الجدة  
 وفي الحديث من قرء بين ارض الى ارض والحمدان شبرا من الارض استوجب له الجنة بخلاف فريق ابيه  
 ابراهيم ونبوه محمد صلوات الله عليهم اجمعين وذلك يدل على ان الآية باقية غير مفسوخة فثبتا فثبت ان الان يتكلم  
 ان في بدار الاسلام كانت الهجرة النبوية واجبة سواء قدر على اقامته وبنه ولا ولا شك في نسخها وفي غير ذلك  
 ان لم يمكن من اقامته وبنه بسبب بدعي الظلمة والكفرة في الهجرة وهو الحق ثم استثنى الله عنهم طائفة المستضعفين  
 فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان وهو استثناء منقطع لعدم دخولهم في الموضع المذكور  
 والاشارة الى ان المستضعفين من صنف المستضعفين اذ لا توقيت فيه احوال وعنا وعن المستضعفين في كل حال  
 والاشارة الى انهم من ترك الهجرة الا من هو مستضعف من جنس الرجال والنساء والولدان حال كونه  
 لا يستطيعون حيلة في الخروج لغيرهم وفخرهم ولا بهتدون سبيلا اى لا معرفة لهم الى السالك فلو كانت حيلة  
 ان يعرف عنهم ترك الهجرة وقال الامام ابو ابي ذر قال في قوله تعالى فادعكم ما ونبههم ومساوت مصير اهل المسكون  
 بل انما اوتاه الله بن بكة فترسل قوله تعالى الا المستضعفين الآية قال ابن عباس ثم كنت انا وامى من المستضعفين  
 الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا في العتق والمكر فبسط عسى لانه وان كان للاطعام فهو من البهت ويجب  
 ان لا يكره اذا اطعم انجر ذكره في الذكر وقال القاضي صاحب الكشاف ذكر بكلمة الاطعام ولعلنا العواذ والى  
 ترك الهجرة خطير حتى ان المفسر من جهة ان لا يمس ويتردد الفرقة ويعلق بها قلبه ثم قال القاضي ان ذكر الاله  
 ان اريد به المالك من العبيد والاولاد فظاهر وان اريد به العبيد فانما ذكرهم مع عروهم عملا ومروءة  
 للباقي في الامور لا شعائر انهم على صدر وجوب الهجرة فانهم اذا امكنوا وقدروا على الهجرة فلهما جميعهم ثم اذا كان  
 يجب عليهم ان يهاجروا بهم متى امكنت ذما فيه طعن في ذلك على صاحب الكشاف حيث قال انهم خارجون من حوزة  
 اهل الوعد ضرورة فهم اثم في ذلك من الرجال والنساء ثم قال في اريد بالولدان الانفال ويجوز ان يراد  
 الرقيقون منهم الذين يملكونهم بعض الرجال والنساء فيملكونهم في الكسب ثم ذكر انه تعالى في بعضه فكل من  
 ومن ينجح في سبيل الله ينجح في الدنيا والآخرة ومن ينجح في الدنيا والآخرة ومن ينجح في الدنيا والآخرة  
 مهاجرا الى الله ومن سئل عن قوله تعالى فادعكم ما ونبههم ومساوت مصير اهل المسكون



انتهى الخبر بالشرط الثاني لا يستقيم بالشرطية وحيث ان كل الفطر على قصر الزمان لم يجر الشرط الا في وقت من وقت الفطر  
 بل هو الشرط الاول الا ان يراد بالاية الفطران جميعا ويكون المعنى اذا سافرتم فليعلم ان الفطر واجب ان قصر واسر العسوة  
 ذاتا ومالا جازا لا مطلقا بل بشرط الخوف فانه ان لم يكن خوف لم يرفع يضره من معاصي فليعلم ان الفطر واجب ان قصر على غير  
 المسافة بهذه النعم من شهر ربيع الاول ونفس الثاني شباب الامة والدين منه الله عز وجل في كل سنة في كل سنة  
 الخوف بالجماعة فقال واذ اكنتم فيهم فاقمتم لهم الصلوة فليعلم ان الفطر واجب ان قصر واسر العسوة  
 اسلمهم فاذا استجدوا فليكنوا امنين واذ كنتم طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا  
 وليكلموا بعد ذلك من شهرهم واذ الذين كفروا الوافلون عن استجرتكم وامنعتم فيمنون  
 عليكم امينة واجدة واذ جناسكم عليكم ان كان بكم اذى من مظهر او كنتم مومي  
 ان فقتوا استجرتكم وحذوا وحذوا ان الله اعلم الكافرين عدوا باهم امين  
 الاية التي اسدل بها على صلوة الخوف بالجماعة وانما ترك في الاية قبل الخوف لان هذه الاية لما كانت متعلقة  
 بالاية التي ذكر فيها فلفظ الخوف انتهى بها في الاية اذ اكنتم يا محمد في اصحابكم وقت الخوف فاروت ان  
 اقمتم لهم الصلوة بالجماعة فاجعلهم طائفتين فليعلم منهم معكم بالجماعة وتذهب طائفة نحو الله ووليها فليعلم  
 اسلمهم بالجماعة ان كان المراد بهم الذين كانوا نحو العدو كما هو الاكثر او مسلحا لا يفتقروا عن الصلوة كالسيف  
 والنجار ان كان المراد بهم المعسكر كاتل عن ابن عباس شافا واسجدوا الى قيد والركعة الاولى بالسجدة فليعلموا  
 من وراءكم اي يذهبوا الى العدو ولتات الطائفة الاخرى التي لم يصلوا كانوا نحو العدو فليصلوا اي يذهبوا  
 معكم الركعة الثانية ولينفذوا منكم واسبغتم اي الذي نحو العدو والصلين على قياس ما سبق ذكره  
 من غير الاية الى ما بين الصلوة وهو قوله تعالى واذ الذين كفروا والاية محتاجة الى تفسير من وبيان شأ  
 فان الله تعالى بين فيها تداخلا ولم يبين حكم الطائفتين جميعا فيما لم يذكر من الصلوة ولذلك ترك في قوله  
 بنه ترتيبا لغيره او انما ورد بها مفسر امسرها فاعلم ان مذهب مالك مع العلم من كبره وقال صاحب الشان  
 ان قال مالك في قوله تعالى فاذا سجدا مناه فاذ اصلوا وطريقة ان يصلي الامام ركعة بطائفة ويقف قائما  
 حتى يرمي بها الطائفة مصلو تبا وسلم ويذهب ثم يصلي ركعة بطائفة اخرى ويقف قائما حتى يرمي بها الطائفة ايضا  
 مصلو تبا وسلم لم يذهب اثنان من على عداه حيث قال القاضي فظاهر يدل على ان الامام يصلي مرتين  
 بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بطائفتين من كل طائفة ان كانت الصلوة ركعتين او ركعة









انتهى الى منزل اليهودي فاخذوا فقال دفعها الى طرفة فشهدنا من اليهود فقال بوجوه الظواهر الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان لم نصل اليك صامتا وانفقم ويري اليهودي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في طرفة فذكر في الكشاف والبرهان والبرهان في كلام الامام الرضا  
 والمفسر رواية اخرى اتانها الى الله اننا نزلنا اليك كتاب من القرآن بالحق الحكم من الاس بارك الله في كل  
 داعي اليك ولا تكن الخائنين فيما لا يلائمك من الامور والاعمال في طرفة فشهدنا من اليهود  
 ما هممت به ان امره ان غنونا به ما نرى في طرفة فشهدنا من اليهود ما هممت به ان امره ان غنونا به  
 فان وبال خياهم محمد والهم ووجلت الصعيرة خياهم بها والمراد طرفة ومن عاونه من قومهم لم يسمعوا من الله  
 او هو وكل من قال شيئا من الله لم يجب من كان خائفا في كبر الخيانة والاثم لان طرفة من امره ان غنونا به  
 على ما ياتي في طرفة يستحقون من الناس ان يستروا من الناس حياهم ووجوه من جرحهم ولا يستحقون من الله  
 ان لا يستحقون من الله وهو مع عالم مطلع عليهم لا يخفى طرفة من كبرهم انهم يترون ما لا يرضى اي يدبرون  
 في الليل ما لا يرضى من القول اي تدبر طرفة ان يدبر طرفة في دبره في طرفة من الله ان غنونا به  
 لم يسبقوا في غير كتاب الخلف الصواب وشهدوا في الزور كما شهدوا في كل ما لا يحل له طرفة لا  
 يجوز منه شيء بل قد اتوا الله صوابا من ذكر الآية سوى مسئلة اتفقوا بانها دلالة على مسئلتين  
 ذكرها صاحب الجراك الاول انه قال الشيخ اي منصرف في معنى قوله ان بارك الله في كل امره ان غنونا به  
 الاصول المتصلة وفيه دلالة على جواز الاجتهاد في حقه وقد اختلف فيه فقال بعضهم لا يجوز الاجتهاد ولا يمكن  
 الخطا وقال بعضهم يجوز الاجتهاد وسببنا انه لا يسلطهم كان اسرارا انتظار الرعي في كل ساعة فان نزل الوحي  
 فيها وان لم تنزل بعد الاحتياط بحيث كانت المصلحة على الاجتهاد فان اعاب بعد اجتهاد فيها وان خطا  
 لم يكن معزرا على الخطا بل في الرعي بالحكم الواقع بخلاف غيره من الجتهدين حيث يعزرون على الخطا بعد الرعي  
 هذا الحديث في سورة الاحزاب انشاء الله تعالى والثانية ان في قوله تعالى في طرفة ما لا يرضى من القول في  
 طرفة الكلام هو المعنى الثاني بالذات حيث سمي التدبير فلا وهو ايضا مختلف فريضة وبين المعركة حيث  
 اكدوا الكلام لنفسه في طرفة قالوا انما في القرآن والآية لا دلالة على وجود الكلام التفسيري في طرفة بل في طرفة  
 التفسير الى الله تعالى في طرفة الكلام لنفسه في طرفة قال فيكون قدما متزايدا في التفسير والتفسير من امره ان غنونا به  
 والامور التي باذات الله تعالى في طرفة ما فيها للسكوت والآية وقد فهم ذلك ايضا من قوله تعالى وكلهم امره

تكلموا من الاجماع وذا باب طويل يعرف في عالم الكلام باليمين بعد المختصر في مسانيد ان الجاهل حجة طهره من  
 نور تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين  
 قوله ما تولى وكنا على حكمه وسألت من سبقوا قال الامام الزاهد نزول هذه الآية ايضا في حق من  
 حيث جرب من المدينة فوفى ظم الدال كره وورد فكتب فيما سقط من غير علم فاني كذا الى النبي فلهذا  
 صاحب البيت ما داوان يفسد وسد الاكثرون في اخره بل كره عنها ولم يقتله لانه كان غير سار فيها فخرج كره  
 الى الشام فوجد مسفرة معدة من ليرة فداوان بمكة فزده صاحبها فخره بمقتل فقتلته فأتى كذا فزاد في ذلك  
 فخرج مع التجار الى الشام وصر من سابعهم وصر الى غيرهم ثم استولوا عليه فشدوه وفكوه كذا اذ كره في السبي  
 وقال في رواية انه قطع مرة ذيب على الشك في بريدة فالتوة في اليوم بعد الغد ثم ظهروا بالهزة فخرت له امة  
 ومنا ومن يشاقق الرسول اي يقاتله ويقع غير سبيل المؤمنين من كل لواعظا قوله ما تولى اي سلكه  
 ما جره من الرودة واكثره والفضائل وانفذه جهنم اي ذمها فيها وساءت اليهم معيرة الى والى اصل ان ذمها اية  
 هي التي ذل على ان الاجمعه كالكتاب والسنة كذا ذكر اهل اصول والفساد جميعا وذلك لان بعضه تعالى  
 انباء غير سبيل المؤمنين كشأنه الرسول عليه السلام حيث جعل كذا منها مشقة في جزاء وادعوه هو لولا ان  
 ونفعل جهنم والجزاء كذا جزاء لكل منها بالاشكول كذا قال في البيهقي والاية ذل على عزمه من انما هو  
 لانه قال في رتب الوعد الشديد على الشاة وانما غير سبيل المؤمنين وذلك انما هو من كل واحد منها او احد  
 او اجمع منهم او انما يابل اذ لا يعرف ان يابل من شرب الخمر او من الغيبة يستوجب له كذا ان الشاة  
 محرمة عليهم ايها غير اولم يسمع واذا كان اجابهم غير سبيلهم مما كان اجابهم سبيلهم واجبا لان ترك اجابهم سبيلهم  
 من سبيلهم اجابهم غير سبيلهم في الفقه فعلم ان اجابهم سبيل المؤمنين اي ما عليه المؤمنون باجمعهم واجبا  
 يسرى بالاجمعه فيكون الاجماع حجة فكيف يمكن كذا الكتاب والسنة التواترة ويكون معه ما على الجبر المشهور  
 واواما اذا استقل اليها بجماع كل عصر في الفقه واما اذا استقل اليها بالافراد كان كقول السنة بالافراد  
 في الاجمعه من داهم مقدم وهو قد يكون من خبر الواحد او القياس لانه قد ثبت الحكم من خبر الواحد او القياس  
 ثم جزم عليه الامة والرواية فيكون قول كل واحد اجمعا في هذا الحكم او ليس كذلك كذا في الفصل والرواية في ان الحكم  
 البين او يفعل البعده دون البعده فالاجماع من كان مجتهدا في كل جوهري ولا فسق وقيل لا اجماع الا على ما  
 وقيل لا اجماع الا على المدينة والفقهاء في غير ذلك كقولهم في اصول الفقه ان شئت فقل جزم الامة وقدمت اركانها





الجاهلين ولم يذكر المبتدئين كقول الاولين فكل من دون الاخرين في مسئلة اداء الشهادة على الوجه  
 الحق وجوابه على الاقارب وحده كما نرى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَقْنَابَ  
 فَتُحَدِّثُوا غَدًا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَفَقَدَ  
 فَإِنَّهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا فَلَمْ يَشْهَدْ أَوْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَفَقَدَ  
 فَإِنَّهُ كَانَ يَمْنًا تَعْلُونَ خَيْرًا مِنْهُ مَعْنَى الآية يا ايها الذين آمنوا كونوا متحفظين في اقامه العمل في  
 الامور واشهدوا على كونوا شهداء على احوال كونكم شهداء على ايمانكم في ايمانكم لوجه واحد  
 ولو علم انفسكم اي ولو كانت الشهادة على انفسكم او قولكم انكم قد اقمتم انكم انفسكم اي انكم انفسكم  
 عليه او كل واحد منكم شهداء عليه وعلى ما في البيضاوي ثانيا او غير اقامه على ايها اي لا تغفروا  
 الشهادة لغناه طلب الرضا والغفران وما عليه ان الله تعالى ادلى بها بالانبياء والغفران بالانبياء والائمة  
 فلو لم يكن ما عليها صلواتها لا يشهد بها فقد اقيم على الجواب مقامه والضمير في جوارهم الى اهل بيته كونه  
 وهو ضمير الغنى والفقير الى الذكر والاول قد لربحوا الى اهل الامرين ومويعه ان فري قاعد اولي بهم وذكروا  
 في رجب من الفداء قال يا رسول الله ان عليا وبناته والاشهاد عليهم ولكن خشيت ان اظهر الشهادة  
 ثم اعلى فلاسه فقال الله تعالى لا تكونوا عن الشهادة لامل الغنى والفقير ولو كانت ملك على انفسكم  
 او والدكم او اقربكم هكذا في الحديث وقد صرح به الامام الزاهد البنا وذكرا اسم ذلك الرجل مقيسا وقال صاحب  
 البراءك والشهادة على نفسه هي الاقرار على نفسه لا معنى من الشهادة عليها بل ان لم يكن الحق وبذلك ان يدعو  
 والشهادة والاقرار يشتركان جميعا في الاخبار عن حق الله على احد غير ان الدعوى اخبار عن حق نفسه  
 على الغير والاقرار بالخبر على نفسه والشهادة للغير على الغير في الكلامه وقال صاحب الكشاف  
 بعد بيان معنى الاقرار ويجوز ان يكون المعنى وان كانت الشهادة وبالاعلى انفسكم او على انفسكم واما حكم  
 وذلك ان يشهد على من يزعم ضرره من سلطان العالم او غيره في الكلامه وبالحكمة فالأية دليل على ضرورة  
 مسئلة الاقرار بهوان الشهادة على ضرر الوالد من الاقربين وهذا معروف واما الشهادة فحققت فلا  
 يجوز في الولادة اي لا يجوز ان يشهد الوالد لولد او بالعكس وكذا الزوجه لاهل الزوج او بالعكس وكذا  
 السيد لاهل العبد والعكس ويجوز فيما غير الولادة اي شهادة الامم المملوغة على ما هو في ذلك في الغنى  
 وكذا يكون في الآية دليل على ان العدل في الشهادة واجب يعني ان شهادة الزور ممتنع والمنع في

واجب ومكشاة الزود وجنار القاصي الزيرم فكذلك يكون الثمان على الشهود وعندنا حكمنا على  
 ما عرفت وشهدنا في السيرة ولا يميز وكل ذلك معروف وقد أكدنا في هذه المسئلة في البات شددها  
 فوالله في الذين يشهدون الزود ونحوه ونحن نكتفي بذلك وقد عرفت الآية الباطنية كون الشهادة بعد التزاور  
 والسيرة ولا يقع في استدلال على ان شهادة الشريك في مال الشريك بالاجرة مستأجرة والشهادة لا مستأجرة  
 وكذا القول لولده وامثاله كل ذلك لا يجوز بل لا يجوز في المال بل لا يقع قوله تعالى فلا تقبلوا الهدى ان تعدلوا هي كرامة  
 ان تعدلوا عن التي اوارادة ان تعدلوا بين الناس فعلى الاول من العدول وعلى الثاني من العدل وقوله تعالى  
 وان تعدلوا بادلوا وادعهم من اللام من الولاية اي ان وليهم اقامه الشهادة او اعرضهم عن اقامتها  
 فان العدول بالتعدول خير فاجب ان يكون عليه والى الاول من مع سكون اللام من التي اي وان تعدلوا  
 عن شهادة التي اوتوها العدل او قرضوا عن الشهادة عندكم وتعدون فان العدول بالتعدول خير او  
 الاخير قراءة الحنفية كما اننا لو اتينا مسئلة ان الكفار لا يؤيدونهم على المؤمنين قوله تعالى لن يجعل الله  
 ليكم دين عن المؤمنين فيبينه في هذه الآية حجة للعلماء في كثير من المسائل ان كان المؤمن لا يؤيد  
 الكافرين سيما اي حجة على المؤمنين في الدنيا كما هو الاكثر للعارفين على الامة وهو المنقول عن ابن عباس  
 ودون يوم القيامة كما نقل عن علي رضي الله عنه ان لا يجوز شهادة الكافر على المسلم الا في ولاية لهم على مسلم  
 كالفرد في كلب ومنها ان لا يلى الكافر سلاح المسلم ولا يرثه ولا يملكه ومنها ما قال في البيضاوي واجبه  
 اصحابنا على من ادعى الكافر المسلم والمخفية على حصول البيزونة بنفس الزود وهو ضعيف لانه لا يثبت  
 ان يكون ائمة اذا عاد الى الايمان قبل معنى العدة في القطة وكذا الشافعي ان ثبت من هذا الية ان  
 لا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء كما هو مذموم في كتب اصولنا وبالجملة حكما هي حجة للحنفية اثبات  
 بعض الاحكام كذلك هي حجة لشافعي في اثبات بعض اخره ولا كل من العرفيين مذكورة في المطولات  
 وذكر اهل اصولنا في جواب ان لا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء ان الشرع ليس على ضرورة لا يثبت لانتفاء  
 ان الكافر يفتن على النفس المسلمين فيقتلونهم وعلى اموالهم فيغيرونها واذا لم يكن امر او باقى العموم على كل من  
 المنصور وبسبب الولاية لا يباح في كلامه في كلام الامام الزايد انه يجوز ان يكون الكافر من على المؤمنين  
 فتم في نشره للاجلاء واما المار به في الحجة بالباطل في الدين كالمسبيل يوم القيامة وبما تمسك به هذه الية ان  
 الكافر اى حذره وعسكره وشره لا يبرأ من الايمان بها ونعم على المسلم هو ادون مرتبة غير خارجة من جوارحه

انظر الى الاول في ان كان في كل امة لهم على المسلمين حجة من غيرهم ولقد علموا ان هذا في زماننا قول الربا واليه  
 انكم تفتقدون انكم بعد ما علمون من المسلمين في العلم والعبادة والامارات والفتوة وكيف  
 انهم يفتنونهم في جميع ما يرونهم في حرمهم ويحرفون بهم في احوالهم من الزلل كما ذكره بعض مشايخنا من العلماء  
 في بعض مسائله المستشهد عليه في هذه الآية هو بقوله تعالى لا تقبلوا من هؤلاء الا ما كان من قبلهم من دون الحق من غير  
 وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقبلوا من هؤلاء الا ما كان من قبلهم من دون الحق من غير  
 والكفار اولوا بالافتراء على الله كمنهم من يدعي انهم من الانبياء في القرآن من ايات لا تهمهم ولا تهمهم هذا المضمون  
 والاعمال على مثله ان بعض الاشياء المحمالة انما كان من الاغنياء به وشمهم من علمهم وان الربوا احرارهم في جميع الامور  
 في قوله تعالى في علمهم من الذين هادوا واخبرنا عليهم طبائبا اجلنا لهم وكذبوا عن سبيل الله كثير  
 واخذوا منهم الربوا وقرنوا معه واكذبوا عن اناس بالباطل واعلم ان الكاذب من بينكم  
 على انما اكلنا كذبنا بسبب علمهم من اليهود وشمنا عليهم طبائبا كانت ملائكة لهم وبسبب عدمهم من بين المسلمين  
 اي ناسا كثيرا ومن كذبوا بالتحريف وبسبب انهم الربوا وقد نزلوا في التوراة وبسبب علمهم من اناس  
 بالباطل اي بالرشوة وغيره من ذلك ما فرغ منهم ومن تابوا من هذا يا ايها الذين آمنوا على حرمنا والى اصل  
 ان بسبب انهم المذكورة من العلم والعبادة والامارات والفتوة كانت ملائكة لهم واعلم انهم المذكورة  
 الربوا والى طبائبا هي المذكورة في قوله تعالى وقرنوا معه واخذوا منهم الربوا وقرنوا معه في سورة النور  
 انما الله تعالى في حرمنا على حاله كما لا يشبهة وكانت ملائكة لهم ايضا قبل نزول التوراة ولما حرم لهم بعد بسبب عدمهم  
 في حرمنا ان اليهود طعنوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى في كتابنا بجرمة لم الا بل على ابراهيم علي بنه  
 من انما اكلنا واثنا لا لا تشرب لبنه فكيف يكون على ابراهيم عليه السلام ان الله تعالى في كتابنا بجرمة لم الا بل على ابراهيم علي بنه  
 ما حرمهم من قبل ان ينزل التوراة وذلك لان النبي عليه السلام اصحاب عرق النساء فقد اذن ان يربوا  
 هذه الملائكة يحرم على نفسه لم الا لانه كان من احب الطعام اليه وذلك كان قبل نزول التوراة ثم بعد ذلك كان  
 في حرمهم وغيرهم من علمهم والطبائبا المحمالة يعني لم الا بالتحريم والفساد وذلك كان بعد نزول التوراة في لسان  
 من من انما اكلنا ما حرمه الامم الزائدة في تفسيره في كل الطعام كان ملائكة بسبب انهم لم الا ما حرمهم من قبل  
 في كل ما في تفسيره في الآية وبوجهه يشهدون بيده الآية ان الكلام في الحرام بالشرع الا يري انه ما فيه تحريم  
 طبائبا ما حرمه الله بالشرع ولكن في الآية ان الخلاف في العبادات كما لا خلاف فيهم من غير انما حرموا في العبادات





[illegible][illegible]

يتوجه والوجه على ان التماس من التماس في السابق ولا يتبعه في الكمية حيزه كما لا ينبغي ثم جئنا الى اثبات اصل المسئلة  
 فتقول وان ترك المورث اثنين فبانه في فرد فقال وان كانا اثنين فبهما الثلثان مما ترك فبما يتعلق بما بين  
 من بيان ان الثلث الواحد المتوفى ان كانت الثلث واحدة فلهما النصف وان كانتا اثنين فلهن الثلث  
 فكان لمجربهما الثلثان فان ترك المورث واحد فبما تركه الثلثان برش بالثلاثة وثلاثة فلهما الثلثان  
 فبما يتبع الثلث على ان الحكم بالثلاثة والعدد دون العدد والكبر غير ما ذكره قاله القاضي الا بل وحيل لهم من ان قال في حكم  
 اثنين فوق اثنين لا دليلان لهما من اثنين فبما قال مرر في الاثلاث بالاثنتين وفي اثبات ما فوقها لعلم من مال  
 الاثنتين مال البتة ومن مال البتات مال الاثلاث بالثلاث الا في كل ذلك في الشبهة فبما قد ذكره الامام الزاهد ايضا  
 وقال في دليل على جواز التماس وان ترك المورث اخوة ولهن الثلثان جميعا فبانه في فرد فقال وان كانوا اخوة رجلا و  
 نساء فلهن الثلثان مثل حظ الاثنتين واصل الكلام وان كانوا اخوة وبنات فلهن الثلثان فبما ان كان الوارثون اخوة ولهن  
 كثره رجلا ونساء فبما يتبع الثلث على كل منها الثلث على وفق الثلث بحيث يكون الثلث مثل حظ الاثنتين والثلث  
 الثلث على اخوة غير مراد منها وانما المقصود كون الثلث والاثني عشر كمين في الميراث مثلا فان ترك اخا واثني عشر  
 الميراث على ثلث حصص حسان للاثني عشر ولا تحت واذا ترك اثنين واثنين قسمت الميراث على ستة حصص لاثني عشر  
 وحصصان للثنتين اذا ترك اثنين والاثلاث الميراث مائة وثمانين فبما ان التماس من فبما ان  
 للاثلاث لابي ام حوا اخسا النصف للوصة والثلثان للثنتين فبما ان الامام لا يرد على ذلك بل قد ورد في  
 ولهن الباقي اعي الثلث من البتات او بنات الامن توليه عليه السلام لبعدها الاثلاث من البتات فبما ان  
 بالبين وابن الابن وان سفل وبالاب بالافاق وبالجدة عند ابنته ثم وللأخت لابي حوال سبب النصف للوصة  
 والثلثان للاثنتين فبما ان عند عدم الاثلاث لابي فبما ان السدس مالا فبما ان لابي وام تكملة للثنتين ولان  
 من الاثنتين لابي وام الا ان يكون من ابي لابي فبما ان السدس لابي ومن الابن وان سفل وبالاب  
 بالافاق وبالجدة عند ابنته ثم وللأخت لابي وام ايضا كما قالوا او قوله تعالى بين السدس ان فصلوا استاوين  
 خلا لكم الذي من شأنكم ان اؤثنتهم ولما حكم فقره وانما قد روي عنه الامام في الميراث والوصية كما روي ان فبما  
 او بين السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي  
 فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي  
 فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي فبما ان السدس لابي

على زينة ونسلى على محمد وآل آلان تسرى في سورة الأذرة في مسلم بحرمه الاصطبا وما لا الا حرم وتلك  
 الانعام وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود ايجبت لكم البيعة التي فيها ولا ما ينسب  
 عليكم غير محلي الصيد وانتم حرم ذات الله يحكم ما يؤلفه يا ايها الذين آمنوا لا تجزوا استعابوا الله  
 ولا انفسكم ولا ما كرم ولا الهدي ولا العلو يذول ابي النبي التي حرمه يتبعون فقد اجمعين فليعلم  
 ورموا بالادواء احلته فما مضى واخبره ليجزى فتملكه ثقات قوم ان هذا وكلم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان تحدثوا وما راكموا ولا على البر والشوى من ولا تعاونا ولا على البر والعدوان ولا من سوا الله  
 ان الله شديد العقاب امان الايمان في بيان عدة من المسائل الالهية الاولى فيما اذا امر الله تعالى  
 او لا بفعل العقود اي العهد الموثوق في قوله تعالى او يوبى العقود ثم قال ثانيا اعلنت لكم بهيمة الانعام من تفصيل  
 للعقود وهذا لان المرو بالعقود وما عدا الله على عباده من الكلاب والعقود والى جيفة وفيها ينهب من اللصوص  
 ونحوها من جمل تفصيلها كما فعله صاحب البيضاوي اقل واضحا وقال الامام الزاهد بن العبد في شرحه لعمد السالكين  
 كالوا امر والزواج وعهد العباد ومنهم العبد كالنذر والايان وعهد العباد وفيما بينهم والاية تشمل الانعام الفلانة  
 وهذا المفرد بكل منها بآية والبيهة كل من لا يميز وقبل كل ذات اربع وافاناة البيهة الى الانعام بآية ومنها  
 البيهة من الانعام وهي الانواع الثمانية والحني بها الظبي والبقر الوحش وقيل ما المراد ونحوها ما ياتي الانعام  
 في الاجزاء وعدم الايجاب وانما فيها الى الانعام لها البيهة تشبه ولكن كبريت على عودها كان اولى ليكون  
 قوله تعالى الا ما ياتي عليكم على الاقتفال الذي هو الاصل في اعلنت لكم بهيمة الانعام جميعا الا اني عليكم تحريم في  
 آية التحريم لكم الخنزير وغيره ذلك وقوله تعالى غير محلي الصيد حال من التبريد  
 لكم وانتم حرم حال من محلي الصيد فخصني انا اعلنت لكم بهيمة الانعام حال كونكم غير  
 محلين للاصطبا وبما في حال الاحرام فكانه وقف ملكته ان يكون بهيمة الانعام محلا لا  
 لكل محرم ما وغير محرم فيعلم ان الاصطبا وبما للحم حرام ما دام محرما ولكن بآني  
 صيد البر خاصة واما في حق صيد البحر فلا لانه ملال اصطباوه للحم كما فيه من بعد  
 الله تعالى في اخر السورة واما الآية الثانية وهي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا استوا لآخلكم  
 شعائره الله فقل في نزولها ان مشيخا من حبيبة المشهور بالثقة وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسأل عما جاء في آية فقال بتقدمي رسول الله وآياتي واني واما به فقال استوا لآخلكم

٢٣٥  
 من سوا الله  
 من سوا الله  
 من سوا الله

فان من جوشي واقل تركك بعد الموت والخرج من الدنيا سائقا من انبياء وادار امورها ووزير بها اليك  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومن قبل ان ياتي بي ربي اريد ان اطلب لسان الشيطان فيقول لا فداكم الله  
 ذلك لما توجب عليه السلام ثم العاصي الى ان في عام الغضبية واشترى قتله تلك المواشي ويبيد بها الى مكة  
 غرورا وقصد ان يردوا منه فزلت هذه الآية بكذا في الحسين والارادى وضموا بها ابها الذين امنوا  
 ثم لا ياتي لا تقصوا امره شعرا من رافق الجمع ومراعى الجوار والارام والطواف والسجى والحقى والنز  
 وغيره ولا حرمة اشهر الحرام بالفضل فيه ولا حرمة الهدى وذات العلانية بالغضب المنع من بلوغها حتى من  
 قيل سلف الخاص على السلام لان ذات القامى البدن والهدى بعها ويهم اشاة الهنا فمجرد ان ياد  
 بها القامى كمنسبها سببا لفته في النهى عن التمرن لذات العلانية وهي ماطة به من لعل او عود قولا او لماء شجر  
 او غيره ولا حرمة امين البيت الحرام اى تاسدى زيارتها وهم شريم وتابعوه بقتلهم حال كونهم يتقون اى  
 يطلبون فضلا من ربه ورضوانا وهو الثواب على رضى او خضلا من ربه وهو التجارة ورضوانا وهو الجوارى  
 رضى وبالكلام لا يمتنع التمرن من هذا الشاة وقوله تعالى واذا سلمت فاصطدوا واطعوا ما قبل وهو قوله تعالى غير  
 صلى الصلوة وانتم حرمة لغيرها ما حرمت عليكم الا حليا وفي حالة الامام فاذا خرجتم منها فاصطدوا واطعوا ما قبل  
 وهذا الامر بعد الحظر لا يمتنع بالاتفاق ولا يلزم منه ان يكون جميع الامم التي بعد الحظر لا يمتنع كانه العنصر  
 بل كثير ما يكون لا يوجب بعده ولا الحظر لا يمتنع وقوله تعالى ولا يجدكم حلف على لا تقولوا جرم مثل كسبه شيئا  
 مفعول ومفعولين ومنها يتعدى الى مفعولين مفعول الاول كم ومفعول الثانى ان تمتدوا ومعنى الشان  
 البغض وان صدوكم متعلق بالشان بمعنى العداية فالمتى ولا يمكنكم بغض قوم لان صدوكم من سبب الحرام لوم الحدة  
 الاعتداء اى الانتقام منهم بالحق كره بهم وقضى لا يجوز منكم البغض من الافعال بشتان يسكنون النوا انما  
 وان صدوكم عارنه شرط من شرطه فمضى عن جوابه لا يجوز منكم ومنى قوله تعالى ولما على ابرو التوتى في القدر  
 على الاثم والعدوان ظاهر والبر والتقوى العفو والاعطاء والاثم والعذر وان الاسقام والشفقة لوالبر والتقوى  
 فعل الماسور وترك المظهور والاثم والعدوان فلا فائدة وهو عام لكل بر وتقوى وكل اثم وصدوان كذا قال العنصر  
 واحتجوا في الحكم ونسبه قال تعالى البغضا وى تقرض لشان نزوله ثم قال وعلى هذا قوله مشروطة وما كان  
 لم يقرض لشان نزوله ولا نسبه وسدده لانه مفسر على وجه يلزم نسبه وهو ان الاشتغال بهذه الافعال مما يمتنع  
 فلا يخلو فانما بينكم وهو شبه لان سورة الاكمة آخر القرآن نزوله لا تحتمل النسخ قال صاحب الكشاف قيل حكى

اني علمت الاية من اقر القرآن نزولا فاعلم ان لها وصراعا معها وكذا علم الحسن من ابن مرة في بيان  
 في تفسيره ان فيها منسوخا ومن ابن عباس ان كان المسلمين واشركون يكون جميعا فاني الله المسلمين ان ينزلوا  
 من اعراسهم البيت بنزل تعالى لا تملكون ان تنزل بحدكم انما المشركون بحسبكم قال مجاهد والمسيحي لا تملكون ان تنزلوا فاني  
 حيث وصروهم والا اقام الزناد او وكلوا له لا يملكون ان تنزلوا فاني الله تعالى ولا املين البيت الحرام ينزلون  
 وقوله تعالى ولا تشعروا الحرام ولا الهديا ولا الهديا منسوخ بآية القتال وصاحب التوفيق قد مر في كتابه ان  
 قوله تعالى ولا تشعروا الحرام في الاية منسوخ بآية القتال على الشرع لا يفرق لاسره من بقية الآية اي لا يلازم  
 من ان وصاحب الحسب قال ان الآية كلها منسوخة سوى قوله تعالى واذا صلتم فامسكوا وقوله تعالى واتقوا  
 وفيه البغاف جبرم ذكر الله تعالى بعد واهرم الله تعالى به حرمت عليكم الميتة والدم ولحم  
 الخنزير وما اهل الفرية والتخنثية واكفؤذآء والترذيف والظنح وما اكل السم  
 الا مما ذكركم من وما ذبح على الصب وان كسبتموا بالذلة من ذلك فليس عليكم  
 عيب الا الذين كفروا ومن ذبح بكم فلا تخشعوه واخشون ولا يوم الملت لكم دينكم ولا عمت  
 عليكم انتمي وقد ثبت لكم الا انما جئنا من اضطر في محبة غير متجانبين في ان الله  
 قد جرم هذه الآية في بيان الحركات وقد ناسب ذكرنا في هذا المقام لانها معتبة وقوله تعالى الا ما ياتيكم منكم  
 بيان لما في من انما وقد ذكر الله تعالى فيها عدة اشياء منها الميتة والدم والحسرة وما اكل الخنزير وقد مر  
 بيان حرمتها في سورة البقرة ونسبنا في مثله ايضا في سورة الانعام والفصل في كتابه ولا نذكر في كتابه  
 حرمتها ودفعنا لعل انكارها بالاجلال والابواب المذكورة في الآية فبعد الاول المتقدمة وهي التي تاتي في القرآن  
 وان في السورة وهي المنسوبة بنحو خشب او بحر حتى يموت فقال وقد مر اننا اضرب في علم ان المحرم ما يجر  
 جرمه شرط للذبح وانما في السورة وهي التي تردت من ملو او في بيرة فانت والدم المظلمه روي اني انما  
 انوي فانت والى من اكل سبعا من كل بعثة سبع فانت يجوز قال القاضي وهو يدل على ان جوارم الصيد  
 اذا اكلت ما اصطا ولم يجل وقوله تعالى الا ما ذكركم من كل من هو لا والله حاشا لعلكم يروا حرام  
 في كل حال الا اذا اذكرتموها او بجهتكم بالحدود بغيركم في قوم والى وحسين ولا يجوز ان يكون  
 ما نقتضيهما ايضا يعني من الميتة والدم والحسرة وما اكل الخنزير الله بها كفر في الزناد لان هذه الاشياء  
 حرام لذاتها لا يفتقر الى حال من الاحوال بل كل طيرة ذكرنا في القرآن يدعون لا يستلزم انما عالم

في تفسيره ان فيها منسوخا ومن ابن عباس ان كان المسلمين واشركون يكون جميعا فاني الله المسلمين ان ينزلوا



بفرق بين هذا وبين قول النجاشي لا يخرج من اهل مكة الا ما خرج بطريق مكة كذا في شرحه ان ديلات ردها وقال لا  
يكون المنع ان يخرج من مكة الا ما خرج منه اي من مكة لان فعل اولئك ولكن المنع من الخروج من مكة لان ديلات وعلمات على احكام  
الشرع في ما يخرج من مكة لان النجوم معاني وعلمات يدرك بها الاحكام ويستخرج بها الاشياء ودلائل في  
ذلك انما الدلالة على ما يحكم على الشرع به عليه في الكلام وفيه ما لا يخرج من مكة لان قوله تعالى اليوم  
الذين كفروا الى قوله تعالى فمن انظر اليها كذا ومعناها اليوم اي في هذا الزمان والى من روي في يوم الجمعة عرفته  
جدة الوداع بعد العصر الذين كفروا من اي من اهل مكة او رجوعكم لتفصيل هذه التفاسير وغير ذلك من ان  
يتكلموا على اليوم اكلت لكم دينكم بالنسبة الى التفسير على الاول ان كل واحد من قواعد التفسير والتوقيف  
على اصول الشرع وقوانين القياس انتمت عليكم نعمتي بالهداية والتوفيق او باكمال الدين او بغيره كونه وهدى به  
الهداية وانما الشرع فيه العمل يكون وليا على ان تناول هذه الحركات فمن وتكرار هذه التفاسير مما ليس من  
الاحكام وما هو من حلة الدين الكامل والشمعة النيرة والاسلام المنير بالرضى دون غيره من اللطيف وذكر  
الامام الزاهد ان الاكل لا يراو عليه ولا يتقص عنه والتمام قد رزقوا وعلموا هذه الفرق بالاولى الدين بالانوار  
الشمعة وان لا يبان والاسلام واحد وان نزول الآية في حجة الوداع وقت دفن الناس بوفته داعين الى الله  
ورسوله الاسلام على غنائه ونقصه من نفس الوجوه وهو امر حكيم نزل ولم ينزل ابعدا الاستغناء عنه وما شئ بعد  
الهدى والتوفيق عليه وتوفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس لانزلت الآية بكى الصديقين فضاقت له والى بكى بكى فقال  
في زيادة من الدنيا ما اذا كان لم يكل شي قط الا انتم فقبل الصدوق كانت هذه الآية غني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعد ما انزلت وقال هو في يوم الاثنين عيسى بن مريم نزلت فقال في يوم الجمعة وكفى وقوف بوفته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اليوم اكلت لكم دينكم فقال في اي مكان في يوم نزلت فقال في يوم الجمعة وكفى وقوف بوفته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولما جاء بعد عيسى بن مريم نزلت فقال في يوم الجمعة وكفى وقوف بوفته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال من اضطر في منعة مستعلا بذكر الحركات يعني ان هذه الاشياء والحركات انما حرمت عليكم اذ كنتم في حال الغيبة  
ودون الاضطرار في اضطراركم الى تناول شيء من هذه الحركات في منعة ما هي حلال كونه لغير منافع  
لانهم اي غير اهل البان يكون مثله في كل واحد من هذه الحركات انما حرمت لان الله تعالى في هذه الحركات  
ذلك انفسه بل بعد ان مات ولم يزل كما هو بيننا المذكور فيما سبق فان قلت لم ذكر في هذه الآية  
والحق في سورة البقرة قلت سورة البقرة اسبغ نزولها عندكم فيها ان تناول الحركات باسرها حاله الا اضطرار



وبه مسودة امر الخزانة فبقيت فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
الذي من في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
وإذا حصل من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
المعروف في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
بنا لك ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
مكتوب في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
اللذان في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
الجملة في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
الرجوع في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
بكذا في مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
وقلبه ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
أول ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
وذكر ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
قانون ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
فما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
بما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
بجانب ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
أو قيس ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
أي صيد ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
ببند ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
معدن ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة  
الجوار ما كان من مسودة فبها ما كان من مسودة وذكر فيها ما كان من مسودة

وغير ذلك من ذي الباب والمطلب وهذا هو قول الشافعي وهو رواية عن أبي يوسف وهو المالكون في الجهاد  
 والكتاب وقال في الدراك وقيل الجوارح من الجوارح فيكون الجوارح شرطاً للملك وهو مذموم إلى حد ما  
 سر من ذلك في الهبة حيث قال اولان الجوارح هو المالكون حسب في تاويل ثم ذكر ان في قوله تعالى وما علمتم  
 من الجوارح ما يشير إلى شئ من الجوارح في تاويل ولا تأني في بينها والبريد لم يشترط  
 وجوبه على التاويل الاول وقوله تعالى مكلفين مناه معلين وانما ذكر بعد التلخيص وذلك لان التاويل في  
 اكثر الاول ان كل سبعة يسمى مكلفاً لولاية السلام اللهم سخط عليه كل با من كل باك وهو حال من علمه كان قوله  
 تعلمون منكم ما علم الله حال باينه ولائمة وذكرنا مناه كالا ما في التاكيد والمباينة في التكميم وذكرنا  
 المكلف له ذلك ان كان فانه قوله تعالى مكلفين ان يكون من تعلم الجوارح وهو موصوفاً بالتكليف والمطلب  
 مؤذوب الجوارح ومعلمها وقائده قوله تعالى تعلمون انه يجب على كل اخذ علم ان لا يأخذ الا من علمه  
 وراية حكم من اخذ غير متفق فيه فيه اربعة وعرض عند لقاء النحر امامه وقال القاضي في معنى قوله تعالى  
 ما علمكم الله من العمل فطر في التاويل بان العلم به الباه من الله او مكتسب العقل الذي هو قوة  
 من ادما علمكم ان تعلموا من انباء الصبي بان يرسل برسالي صاحبه ويخرج جود يسكن طائر الصبي  
 ونحوه وبالجملة تعلم انه اذا لم يكن الجوارح معلية لم يجوز اكل ما اصطاده وذلك التعليل في الكتاب بذكر  
 فتاوى في البازي والرجوز او ادوية والنسابة بجزءه كذا في كتب النفاير والفقه وقوله تعالى فخلوا ما  
 اسكن عليكم امي فخلوا ما بالي هذه الجوارح عليكم بحيث لا تاكلوا منها شيئاً فانه اذا اكلوا منها اكلوا لوجه  
 او ساكن عليه لقوله عليه السلام لعدي ابن عامر كان اكل منه فلا تأكل انما اسك على نفسه وهذا هو مقتضى  
 اكثر الفقهاء من الجوز والاكل من غير سواء كان من الكتاب او من البازي او غيره ما وجد بعضهم لا يشترط  
 ذلك مطلقاً فيوز اكل ما اكله لغربه في البيضاوي فاحل من قوله تعالى ما اسكن عليكم امي ما يجوز  
 عليكم ما لا يغير تمام وعندنا يشترط في الكتاب ولا يشترط في سباع الطير لان ما وسبها الى باب الله المستند  
 وانهما يكونان بالطرب وبدن البازي ما لا يخلو بخلاف بدن الكتاب محرر ذلك في البداية والدارك  
 وقوله تعالى واذا ذكروا اسم الله عليه الصغير فراجع الى ما علمتم ليه سمو اعليه عند ارساله او الى ما اسكن  
 عليكم ليه سمو عليه وقت الذبح اذا ذكروه حيا واقترا الا انهم الاول فقط وقال ان كذا من  
 في قوله تعالى ما اسكن المازنية لتاكيد ولا يشترط يعني بعض ما يسكن عليكم دون جميعه هو ان يقتله

جزاها ما فيه واختلوا في ادراك العبيد حيا وموت قبل ان يفرغوا من انفسهم عند انذار ان كان من غير من الملة  
 يكون في المذبح ووقته يده ولم يجرى لم يوصل في كتاب الزاوية وعن ابي حنيفة وروى ابى يوسف وروى في  
 ان يعل وقيل ان لم يكن فقد اورد يوكل وان لم يكن يعل في الوقت لم يوصل عند اخلافا للشافعي وهذا اذا لم  
 فيه جيرة فوجس في يومه وانما اذا كان فيه مثل جيرة المذبح يجعل في التقاق وقيل لا يجعل عند ابي حنيفة  
 لها وهذا في البنية وجملة ما فهم من الآية ان من ارسل كلبا او قتر الى صيد بكل ذلك الصيد بشرط ان  
 ان يكون الكلب او الصقر المسلم وما في معناه ويكون مسلما بالنعيم المذكور الثاني ان يكون بحرية اية عند  
 ان يسمى عند ارساله اراهم ان يدركه فانه ثانيا وان لم يدركه كفى فاق فقد شئ من الشرط المذكور  
 بان لم يكن مسلما او يكون مسلما لكن لم يجر اولى مسم عند ارساله او اورد كلبا او ثانيا او ثارة كلب غير مسم  
 كلب لم يدركه مسم الصطية وكتب مجوس حرمة البيرة وذا هو بيان احكام الاصطية وبالسباع فمكة الحاشية الاصطية  
 برمي السباع اى ان رمى سباعا في صيد وحى وجره اهل فان لم يدركه كفى وان اورد كلبا او ثانيا مسلما فان  
 لم يسم عليه او اورد كلبا او ثارة لم يدركه حرمة البيرة ثم ذكر الصقار في عدة بيان حال الذاب وبيان حال المذبح  
 المكتوبة لقتل اليوم اهل لكه الطيقات وطعام الذين اوتوا الكتاب جعل لكم وطعامهم جعل لكم  
 والمصنات من المؤمنين والمصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا اتفقتم  
 اجوزهن من خبيثين غير مسلمين ولا متجنين اهل ان يط ومن يكفر بالدين فقد  
 حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين كما في هذه الآية مشتقة فلو بان حال الذاب وبيان حوز  
 احكام الكتاب وغيره وقد صدرت في محل المنة والذكر قوله تعالى اليوم اصل لكم الطيبات الما بيان حال الذاب  
 ففى قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب جعل لكم وطعامهم جعل لكم لان الراد بالكتاب الذاب لم يدل على ذكره  
 بعده وهذا عندنا وهو المذكور في الزهدى والدارك والمتكسب في الفتاوى يدل عليه كلام صاحب الهدى حيث قال في  
 المسلم والكتابي ملال فانما يعنى قوله تعالى فانما لكم وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب جعل لكم وطعامهم  
 فقام من هذه الآية ان يكون الذاب مسلما او كتابيا ولا يجوز ان يكون غيرهما من الوثني والمجوسي والمراد بغيرهم  
 ولا اليسر ان يكون الذاب مسلما او كتابيا بل على غير كل مسلم وكتابي هو ان كان امرأة او عبدا او مجنونا او يصبطان التسمية  
 ويعقلا وانما ان لم يصبط لم يعقل لا يعل في حرة وقال البيضاوى في رد المحتار في الذاب وغيره ان الذاب اوتوا الكتاب  
 اليهود والنصارى ويستثنى على هذا نصارى بني تغلب وقيل ليسوا على التسمية ولم ياعدوا انساب الاشرار في قوله تعالى



انه قد فرغ من كتابه في الكلام الاخره وحينئذ لم يكن خيال ومن كثر بالبيان مقدم جليل في بيان  
 فلاح الامور يمكنه حتى لا يتصور في الزمان شيئا من سعة تهيؤ حاجي لا يتم في الكثرة لغتته براه وانه من غير  
 الايراد واما ما ذكره في باب من التوحيد والفرار من الملوك وجميع الشرائع ومن لم يزل يكرر قوله تعالى  
 في سورة الاحقاف وقيل من قوله تعالى كثر بالبيان قد جلت عن من برده بعد الايمان قد جلت عن الذي علم في بيان الاسماء  
 واما ما جلت على من جرد الالهة او محبط الاعمال من غير ان يموت على الكفر كما هو من باب من جلت في حقيقته  
 فان منتهى ما جلت على الامار الا ان يموت على الكفر بعد الارتداد من مسلك العقيدة تعالى ومن برده من غير ان يموت  
 وهو كما قد ناوله جلت له ان يرد الالهة والافرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فانما سبب ما موت  
 على الكفر وانه وان كانت مطلقه ولكن يملك على التقيد وجوابه ان الكفر في الشرط يستلزم ان الكفر في  
 والموت يتركه في البراءة والاشياء جلت الاعمال والخلود في النار فيبقى الاول بالاول والثاني في الثاني في  
 الله والنفس اقرب فيكون سبب الاعمال نفس الالهة او الخلود والموت يتركه في الاول ما قاله في بعضهم ان  
 لا مانع مطلقه وذلك مقيد في المطلق يكرى على الطاعة والتعبد على اختياره كما هو في الله تعالى فيكون سبب  
 وذلك لان كون المطلق جارية على الطاعة والتعبد على اختياره كما هو في الله تعالى فيكون سبب ما  
 حكم وامر كما لا يخفى ولكن ان يطبق من الايتين بوجه اخر وهو ان الآية التي منى فيها جلت الاعمال على نفس الالهة  
 انما هي بحبط الاعمال ابتداء وفي الحال الآية التي منى فيها جلت الاعمال في الموت على الكفر انما هي في  
 المطلق كما هو من غير ان يمتنع من ان يكون جلت الاعمال في الموت على الكفر انما هي في  
 انه لو قال الله تعالى اعلم اني فعلت ذلك ولم اخل ذلك والى الالهة تكلوا او قال الله تعالى اعلم اني  
 وادهم والى الالهة يستتره باكل منها فانه كغيره من امرائه فان سلم وصل اليه فواب انما كانت التي حصلت  
 له قبل الرد وبما لا يمتنع حتى جلت العبادات وعدم من كان الزوال بالعمل والاعمال العبادات وحيث في الدنيا  
 فوات عزات الاسلام في الاخرة فوات المواب وحسن القلب واما ما ذكره في سوي الفلاح والحمد لله لا يمتنع  
 وسوي الفلاح والحمد لله لا يمتنع ان تقوم قوة عند الله سبحانه ان سلم لغتته ودينه ماثل في  
 او قل او لمع بدو الحرب بطلت فواته عند الله ان يموت على ردة او يفسد او يحكم بما رآه من  
 فهو ان من ردة والعبادة عند من غير الاسلام وكسب شهيد فان استعمل بغير علمه بالام فان تاب ان  
 بغير الحق وكل دين يحوي دين الاسلام او لا يقتل اليه فواته في الدنيا او بغيره في الدنيا

جلت  
 ومرت على صدره  
 فاستبد على كذا  
 سبب الفلاح



وذا فقم الى المذنبه لعمد المذنبه وهدا بطل ما قال بعضهم فاذا ذكر في الحديث لقطا اذا وقع في الجبابرة فليكن  
لان اذا لم يزل يرمي بقرم المذنبه كقوله وقوله ثابته وانك لشك وبنجابه لعله وقوله ثابته وقوله ثابته  
الطبيب عن الجبابرة انما يشترط لابل العلة لانه انما لا تقرر ان ستره مودود واجب بانها مودود باقى الشرط  
فانها مودوده خاصه وان شئت ان ترمى بقرم ان واذا ابطا فلا يبق تقدير قوله فشا فاذ كان مودود  
بأنه اذا واما في جسد على كل تقدير وجب بطل ما في الوضوء غسل الوجه واليدين والمراجل ومس الملال وابد  
مس بان كل جسد لا يغسل امرار اليد المبتلة وهذا هو معناه المودود له وان لم يدره مودودى عن ابو بكر بن عمر  
انه يجب كونها يسيل منه قطرة او قطران ولم يدر ارك على ما قال في شتم الوفايه ووكلا الاصفهاني في شتم  
عنه في الوضوء وفي الغسل خلافا لما كان في الوضوء على ما في بعضه في بعضه على ما في بعضه في بعضه  
والوجه عليه ان غسل لقطه وضوءه مني مخصوص وهو امرار اليد المبتلة وتذكر ان الله لا يمسك ليس على يديه  
معه يمسك يكون زيادة على الكتاب والزبارة منهم وهو يجوز الا بالمرأه او بالمشهور وهذا يتحقق في الغسل  
قوله تعالى فاعلموا صلاتهم في الطول من تنهى منبت شعر الرأس الى غسل الذقن في الوضوء من الاول  
الاذن فيكون ما بين القدره والاذن واختلاف في الوجه اذا الوجه شتم من الوجهه وهي في هذا القدره جميعا  
فيغفر غسل الوجه لانه لا روى عن شمس التمه ان ما بين الاذن والحد الذي عليه بل هذا اذا لم يكن فان لم يكن  
اما اذا كان ذات لحيه سقط عنه الغسل على الاحتياط ويكون مسه بهم الحليه فوضا على رجليه ما لا في البقرة او غيرها  
بستر البقرة قبل مسه عليها فخر على الاختلاف المروى في القدره ومد اليد الى الابل ولو ذكره مطلقا وقوله كذا  
بما لا ينفك الى الرافق وان الرافق داخل تحت الغسل ولا ينفك عنه واذا لم يدخل الرافق في الغسل  
وعنه ما يخل ويبان ان كل ما في الدوران من اليد باليمنى الخروج فيما فيه دليل على الخروج مثل ما هو عليه في اليد  
والرغول فيما فيه دليل على الدخول مثل قوله صلت القرآن من اودا في امره فخره تعالى الى المذنبه لا دليل في كلامه  
لامر من فخره الجسد بالاحتياط فكل ما في الغسل وانهم داوود وقرم بالميتين فخره بذلك في الذكر و  
اكتشاف قد ادى الامام اذا كان الى يمينه ثم كان في قوله تعالى ولا تأكلوا مما اوصوا اليكم الى امر الله ورسوله لاسم  
الثاني من الكفر والاعتقاد والاعتقاد في المعتز في حدس بقرم بيان انهم بقرم ما فيهم الى انفسهم فخره  
والفقيه في قوله لا يمسك الفقيه عن فقه الفقيه فخره القاضى لابل في شتم الوفايه ان المعتز في قوله  
اربعه مذابب الدخول لابل فاما في الامام لا يمسك الدخول في كذا الا في كذا الدخول في كذا لان ما بينه وبينه





لا خلاف فعل الرسول والصلاة وقد صرح عليه السلام في قوما يسبحون على أرجلهم فقال ويل للآعقاب  
من النار وعن حمزة أنه رأى رجلا يتوضأ فترك اليمن فغدير فامروا أن يجيذا الوضوء وعن حمزة وأحمد وأحمد  
أحمد من الصحابة الجليلين عليه السلام مسح على القدمين وقيل إنما مسح على المسبحة لأن الرجل من يمسح باليمين  
يفعل بيمينه لا يمسح باليسار لأن المسح باليسار لا يمسح باليمين لأن المسح باليمين لا يمسح باليسار  
ويعمل غسل يمينه من المسح وقيل إلى الكعبين إذا كان من يمسحها بمسح لأن المسح لم يقرب اليدين في المسح  
وعن الحسن أنه جمع بين الأمرين على ما في الكشاف وقيل إن قراءة ما نصب يد على الفسل وقراءة الجوديل  
المسح فجمع بينهما في العمل الأولى على ما أدى الرجل والثانية على ما ليس الحنف على ما ورد في إمام الزيادة وهذا العمل  
الجزءان كان في غير الجوار فنهت القديري عن مسح اليدين إذا مسح القدمين وقوى بالرفق على ما ورد في إمام الزيادة  
أو مسحه كذا قالوا وكذا احتجوا في تفسير الكعب فاعلموا أن الكعبين هما العظمان لأن العظمان  
اليمين أعظم من اليسار وهو الأصغر وأما مسح من إناخذ المصغر في وسط القدم فمخرج ممدود ولا يمسح  
وذكر أحفاد الوضوء جميعا ما كان متعابا بالجم بالجم أنفسهم الأقدام على الأقدام وذكر في الكعبين يمسح باليمين  
وهو ما حكى فعلم أن المتن في متعاب كل من الرجل وأما العظمان العظمان دون ما في وسط القدم  
لأنها واحدة في كل رجل كذا في شرح الوفاة لا يقال إن أحدنا ذكر لفظة الأيدي والأرجل جميعا متعابا  
بالجم وهو مضمحل فبين أن يكون لكل واحد غسل يد ورجل واحد لا غسل يدين ورجلين لأننا نقول بين أن يمسح  
النصر هو هذا ولكن غسل اليد الأخرى والرجل الأخرى ثبت بالأدلة كذا في حواشيه وهذا هو تفسير بعض العلماء  
ثم الشافعي يقول إن الترتيب المذكور في القرآن راية فمر في الوضوء وحده يمسح باليمين قبل اليسار ويغسل  
لأن الواو أطلق الجم ولا ترتيب فيه فيكون المتن فافسلكوا احتياطاً في الوضوء باليمين قبل اليسار فافسلكوا  
البطل لأن صراحة عليه ولكن لا يخفى عليك أن أحد المحققين لازم علينا وهو أن نقول مسح الرجل  
ليكون عطفاً على قريب وأما أن نقول بوجوب الترتيب لأن جعل الرجل من الغسولات وعدم الجواب بحجة  
مما لا يلزم النصر والأفعال وجوباً وإيداعكم وأمسحوا بيمينكم لأن المسح باليمين لا يمسح باليسار  
فأبكره أن يقال إن القافية هي الترتيب فافهم وذكر أهل الأصول في رد قول الشافعي أن المسح  
نفاً أوجب في الوضوء الفسل والمسح بها ما كان من المسح جراً لا مابة والفسل هو الأحاديث  
قال بوجوب الترتيب أو الترتيب في الوضوء كما ذهب إليه الشافعي أو بوجوب المسح كما ذهب إليه أصحابنا



الصحة والكبر وان البعير للعدول الى البديل مرض او سفر وان الموعود عليها الطميس اللانوب وانهم لم يسموا  
وقال الامام الزاهد في بيان قوله تعالى ويتم نعمته عليكم وعن سعيد بن جبير قال سناوه بركم الجنة فان لم يكن  
النعمة على عبد حتى يترك الجنة وكذا عن النبي عليه السلام وعن محمد بن الكعب كنت اذا سمعت الحديث من النبي  
عليه السلام التمسته في القرآن فالتصت عن ابي هريرة الوضوء كيف ما قبله فوجدته في سورة الغفر في قوله يتم  
نعمتي عليكم فقام النعمه بالمعقود ووجدت في سورة المائدة ان اقام النعمه لكون بالوضوء نعمان  
الوضوء فيشر للذنوب بانما فيه ملكة قطع الطريق قوله تعالى انما تجزأه الذين يجادون الله ورسوله  
ويقتلون في ارضهم فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايدىهم وارجلهم من خلاف او ينفذون  
في جوفهم اذ ذنوبهم فذلك نعم جزئي في الدنيا واكثر في الآخرة عذاب عظيم الا الذين  
فكروا من قبل ان نقبل اليهم فاعلموا ان الله عفو رحيم قصة نزول هذه الآية ما روى  
السنن انك هي ان قوامس برية او امية في السنة السادسة من الهجرة وشروها بالاسلام فكم  
القيام بالانها لم توافقه فاسفرت الواهم واتفتت للبرية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج الى اهل المدينة  
يشربوا من ابوال ابل والابناء فشرروا وصموا ثم اخرجوا وروى خمسة عشر الفا وروى ابو ابل والابناء فشرروا  
في اثرهم مولاها مائة سنة نفس فغلبوا وياسا وركضوا وادبروا وجرى مستندهم بعث جابر ام قوم فاعذوهم وتولم  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشركوا فيهم دار عليهم من اعينهم عليه كذا في النسخة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد فعل الامام الزاهد رواية اخرى ايضا من ابن عباس عدا انه روى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبردة بالابن مؤيد  
او سلمى فهاهنا من بني كنانة يريدون الاسلام فقتلهم اصحاب ابي بردة الطريق فقتل جابر عليه السلام  
الاية والمراة لولا ان اهل يردون الاسلام يردون فقتلهم الاسلام لانه لا يردون الاسلام لانهم كانوا مسلمين انما  
ولان الذي يريد الاسلام ولم يسلم عبد كركم المستامن في يوم الجدي فقتل الطريق من المستامن عليه بجنة وروى  
ان يجب من يرد من كذا في الحديث وروى عن الحسن بن فضال رواية الرضين والي روي جميعا قال وقيل انك فقتل  
فاخر اسلامه والمراد من محاربة الله ورسوله محاربة اوليائهم المحملين في قتل الطريق ويسعون في الارض فسادا  
على جابر يردون فسادا ويمنعون من قهر حال ويجوز ان يكون من فساد الارض فسادا وسعد لان سبهم كان فسادا  
ولا ذليل لفساد فسادا وان افترض اسم مملوكة فخر الجبراء والمسلم ما يرد الذين يعطون الطريق لانهم كانوا  
او يعطون او تقطع ايدىهم دار عليهم من خلاف او ينفذون في جوفهم فسادا فقتل الطريق كروى في



من حوائج الامور يستجبت ذلك السفر ان هذه الآية عبارة في بيان حكم قطع الطريق ومقتضاها والاول  
 حكم الساعي لقطع الطريق اي الرد وكذلك بعدية سعي الضارب لطلب الدين بجملة الايام المعتبرة  
 من حرمة التناخين ولا يخفى عليك ان سعي الضارب في الارض مذكور في عبارة القرآن فيكون الاية  
 في بيان حكم قطع الطريق وساعي السعي بخلاف الايلام فانه غير مذكور في السفر واما المذكور في التناخين فمقتضى  
 قوله تعالى ذلك لهم عزي في الدنيا الآية بيان ثمة حالهم في الدارين ومعنى قوله تعالى للذين تابوا  
 الاستسقاء عن المعاصي عقابهم الطريق يعني ان تابوا قبل الاخذ بهم لم يكن لهم العذاب في الآخرة ولا امر  
 اي المحذوف في الدنيا واما التسل واخذ المال والجرم فمقتضى ان الاول والثاني من التناخين واما الاستسقاء  
 فكذلك في الدنيا واما التناخين فمقتضى ان المحذوف في الآخرة فانه لا يقتضي الاستسقاء في الآخرة  
 في السفر وقال الامام الزاهد انا لا يسهل التوبة من السرقة ويستعجز قطع الطريق لان جهتها استسقاء في الآخرة  
 من حكمة من وجب عليهم المحذوف في الآخرة من تابوا فخرج من محبتهم وفي السرقة لم يستثن بل اخبر ان العبد  
 غفور رحيم من تاب وقال القاضي ونقيب التور بالقدم على القدرة عليهم بل على انها بعد القدرة ولا تستل  
 المحذوف في الآخرة وان الآية في مقام المسلمين لان توبة المذنب تدرج في التوبة قبل القدرة  
 وبعد ما وبكذلك انما في المحسنة ان كان المذنب كافر ثم اسلم وتاب يستعجز عنه المحذوف في الآخرة  
 والمال سواء كان قبل القدرة وبعد ما وان كان مسلما فتاب قبل القدرة فمقتضى ذلك يستعجز عنه المحذوف  
 والقصاص في المال اما بعده بعينه في يده وعند الشافعي يستعجز عنه المحذوف واحد واول محذوف في الآخرة  
 ما في سرقة السرقة قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما كجزاء  
 بساكنهما لا من الله والله عز وجل حكيم في من تاب من بعد ظنهم انهم  
 فان الله يتوب عليه ان غفور رحيم في تفسير الآية على حسب ما ذكر في النجوم الساقية  
 والسارقة فينا تلي عليكم وهو قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فيكون الآية جملتين وهذا على من ذهب بسيرة  
 جملة واحدة لكن الغالب للشرط ونزل في التبرع من التوبة وهذا عند المبرور وعلى كل تقدير لا يخل الفصل  
 فيما قبله فلا بد ان السارق والسارقة يعني ان يكون منصرفا بالفصل المفسر بابعده فلو تكرر الى طرف  
 وهذا على المشهور وقد قرئ بالنصب وهو المختار على ما في الكشاف والبيضاوي والمفسرون ان هذا لا يخل  
 من السرقة وقد نزلت في حق طبر بن ابيرق وهو عامية في حق الناس على ما نفعه الامام الزاهد في حكمه



وزاد ثم لم يرد عليه السلام الا غم على السارق بعد ما فطمت منه فاجاب عنه الخفية في كتب اصولهم ان جليل  
 الصمد عن المسروق وتحو الى الله تعالى اقامته من قوله تعالى جزاء بالسلب لا يجوز تعالى فاقطعوا وذلكت للان  
 الله تعالى على الطلح بالجزاء والجزاء في الاطلاقات الشريعة او الاستحسان العقوبات لا بد به ما يجب على السارق  
 في مقابلته فعل العبد وان الجزاء معدود برميته كمن وقضى وهو يدل على ان العظم جزاء كامل كاف لم يترك  
 يكون ذلك الا بكمال الجزاء وهي ان تكون كلمة او كانت لا تقطع على من الله تعالى ان لا ينجية من جميع الوجوه والجزاء  
 على حق العبد جزاء من وجبه دون وجبه فوجب ان تحل الصمد على الله تعالى ليكون حراما معصية ولو اقيمت الصمدية  
 الا ان من يبره العبد ليكون حراما معصية فاما ابتداء من اشارة قوله تعالى جزاء من قوله تعالى لا تقطع الا موعود  
 تحقيقه في البحث الخامس والبنافذ وكذا اصول الفقهاء في بحث الخبي ان هذه الآية اي آية السرقة مخفية في بني سطر  
 والبنافذ وبيان ان الصمد واجب العظم على السارق فينبذ ما علمنا حكمه اجمع الى سورة حكم النباش والطرار بها تحاشا  
 باسم افعول السارق مخفي به المراد فاذ نظرت في النباش على ان اخفاه لنفسه ان سرق السرقة في عدم الحرز والخط  
 مشددا او يبين فيه العظم واذ انكرت في الطرار على ان اختاره لم يبره على من السرقة لنفسه جزاء وحق في فعله  
 لا اسم العظم الشئ من الاعتقاد ان ضرب غلته وقتره بعثرة فندبا الى الحكم او جناية العظم بالطرار لا في العظم  
 واما قد من هذه الآية السارق على السارقة موفى كبر الزنا امرية على الرائي لان في باب السرقة الرجل كامل وذا  
 الزنا المرأة كاملة لانها لو لم تكن الرجل عليها لم تكن عليها كمن في الذكرك وقوله تعالى نكاحا حال معناه عقوبة من امر  
 تعالى منسقة قوله تعالى من تاب الآية عدم تعذيب من الاخرة بعد التوبة دون سقوط الحد وقال في الكتابان واما  
 العظم فلا تسقط التوبة عند ايجازه وامساره وعند الشافعي في احد قوليه تسقط وقبل يسقط عن الحرز اذا  
 سرق في التوبة ليكون ادعى الى الاسلام دون المسلم لان في اقامته الاسلام للمؤمنين في امانته مسكيا العظم  
 قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين واليخت بالاخت والذنب بالذنب  
 بالذنب بالذنب بالذنب والجورم قصاص وقصص قد بدله في قوله تعالى وكتبنا لكم احكاما  
 بها انزل الله فالوليف هم الطارقون في هذه الآية بما هو لبيان نصام النفس وما ورد بها ما مضى من الابواب  
 في بيان نصام النفس فخط وحي اخباره ما شرع الله على موسى عليه السلام وقومه اذ فتميزهم راجع الى اليهود ومنهم  
 التوراة وطريق الاستدلال بهذه الآية ان شرعهم من قبله لم يأتوا اتفق الله وقوله من غير انكار في اذ  
 من ان شرعهم سابقا كان مودعة بهذه الصفات وسكت على ذلك القدر ولم يامر بتركها بل لم يملك الشرع

وهذه هي الصلابة الكلية في علم الأصول وهي كذلك لا تخبرنا باننا كنعنا على اليهود في التوراة ان النفس متناهية  
 النفس متناهية ولم يتناها فيكون بوزننا هكذا ذكر الامام الزيد في الجمل في الآية مشتملة على قضاة النفس  
 وما دونها فانما انفس النفس في قوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 الا ان النفس عند ابي حنيفة هي ناسخة لقوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 ولكن يذهب ما ذكره في السبيل في ذكره ان الالف في النفس هي ناسخة لقوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 القسم بالنفس هي النفس الواحدة بالنفس الواحدة لا النفس بالنفس الواحدة وذكره في الآية ان الالف في النفس  
 الا على يقين من اهل القبلة الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 والا ان في الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 بالعبد وهدم قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 يكون عبارة في جواز قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 بالمرء والعبد بالعبد وان يقال ان يكون العبارة مرهجا على الانشائية فانها هي التي لا تكون الا في  
 الاشارة تسمى للعبارة مالا فساد فيه اذ اعلم اننا نرى في العبارة مرهجا على الانشائية فانها هي التي لا تكون الا في  
 صاحب المذاهب بعد ما ذكره اية ابن عباس ثم كانوا لا يمتثلون الرجل بالمرأة فشرلت وان قوله تعالى ان النفس  
 بالنفس يدل على ان السامع يقتل بالذمي والرجل بالمرأة والمرء بالعبد وقدمنا في الكلام في السيرة وما في في بني  
 السيرة والافاقص ما دون النفس في قوله تعالى والعين والعين والالف بالالف والالف بالالف  
 ومن السيرة هذه المخلوقات شررت على العبد وهو ظاهر على الرغم على انها من حطوته على ان وما في سيرة الكافة  
 في كوننا يلهم النفس بالنفس العين العين فان الكناية والفراة تفصلا على الجمل كالتقوى وعلى انفسا تسمى لولم  
 انها مبطونة على النفس في قوله تعالى بالنفس في مفصول عنها بالظرف في وان لم يكن كذلك ففراة بانه في قوله تعالى  
 الاصل وقال القتها والعين اذ اضربت فذهبت غيرة ما وهي قايمة ففراة فيمتنع من المعتصم من ان يحكي  
 الا ان في حجب على وجهه فظن رطب ويقال عينه بالمرأة فيذهب غيرة ما وهو ما يورث من جماعة من  
 الصحابة رضي الله عنهم ولو قامت فلا يقتل اذ لا يمكن فيها حفظ الحائض وكذا الحال في الالف

هذه هي الصلابة الكلية في علم الأصول وهي كذلك لا تخبرنا باننا كنعنا على اليهود في التوراة ان النفس متناهية  
 النفس متناهية ولم يتناها فيكون بوزننا هكذا ذكر الامام الزيد في الجمل في الآية مشتملة على قضاة النفس  
 وما دونها فانما انفس النفس في قوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 الا ان النفس عند ابي حنيفة هي ناسخة لقوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 ولكن يذهب ما ذكره في السبيل في ذكره ان الالف في النفس هي ناسخة لقوله تعالى ان النفس بالنفس هي ناسخة لقوله تعالى ان المؤمن والعبد بالعبد  
 القسم بالنفس هي النفس الواحدة بالنفس الواحدة لا النفس بالنفس الواحدة وذكره في الآية ان الالف في النفس  
 الا على يقين من اهل القبلة الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 والا ان في الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 بالعبد وهدم قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 يكون عبارة في جواز قتل العبد من انفسهم وعوض الا ان في قوله قتل العبد من انفسهم وعوض  
 بالمرء والعبد بالعبد وان يقال ان يكون العبارة مرهجا على الانشائية فانها هي التي لا تكون الا في  
 الاشارة تسمى للعبارة مالا فساد فيه اذ اعلم اننا نرى في العبارة مرهجا على الانشائية فانها هي التي لا تكون الا في



أي ان قطع ما رزقكم وان قطع صبره لا يقطع اذ لا يمكن حفظ المالكة وانما الاذن فقط هو ما يكون من  
 دبر كانت اذ لا يكون المالكة فيها وكذا السن ان قامت قطع من الاخر وان بدت بحدوثه فلو كان  
 مكره بينهما على أي وجه كانت فمما تقيما صبره مستقرة بالعبادة والالتزام مجزوءة بالالف والاذن مستقرة بالاذن  
 والسن مستقرة بالسن ولا يميل في ذلك قطرة قطرة في آخر الآية في الجرح قسام لانه انما لم يكن بعد التخصيص  
 قوله الرزق بل هو الرزق الثاني وسماء الجرح ذات قسام وسواها قايما بشرطه في القسام بل لا يمكن فيما  
 المالكة والمحافظة من وجهي الحماية في بابها بل على تحريم الفروع كلها وبذلك لا والله ان القسام في سائر الحكم  
 السن لا لا يمكن فيها رعاية المالكة بعد اقل مما يجب له في وقت السن القسام لقوله تعالى والسن والسن وقوله  
 قبا ان من قطع بدنه من لفصل قطع به وان كان فيه اكبر من يد القطع لقوله تعالى والجرح ثم  
 وهو يبيح من المالكة الى آخره وان قطع من نصف السادة لا يقتصر بشدة لعدم رعاية المالكة وكذا في المال  
 في الربل فيكم اذ اقطع من المفصل لرعاية المالكة والافلا وتبنة ايضا قال في الهداية ولا تقسم في  
 اللسان ولا في الذكرو عند أبي يوسف .ه اذ اقطع من صلبه لا يمكن رعاية المالكة والافلا يتعبد  
 ينسب فلا يمكن اعتبار المساوات الا ان يقطع المشقة فان وضع القطع معلوم كما انفصل ولو قطع من  
 المشقة او بعض الذكرو فلا قسام لان البعض لا يعلم مقدار المشقة ان استقصاها بالقطع يجب القسام  
 لا يمكن اعتبار المساوات فيها بخلاف ما اذا قطع بعضها لانه يشترط اعتبارها بالكمال في كل شيء ان  
 فيها المالكة يجب القصاص والافلا بهذه الآية وبذلك الحال في ما تعلقه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في مال الزنا  
 الموت فان مات فعليه مثله وان برئت لا يقتصر لان البرء والحد يقتضي الى البلاك فيجوز عن المساوات  
 ثم هذه القصاصات كلها التي يجب لو لم يوافقوا وليا واية ان عا سخط القصاص واليه اشار قوله تعالى فز  
 تصدق به أي فمن تصدق بعفو القصاص فيه كرامة لراسي للعاني يعني معونه ثوبه وسفوفه من عذبه فخره  
 في فضاكراته واما حديث كثيرة وقيل معناه فلو كرامة للجاني اذا تجاوز عذبه صاحب الحق سخط عنه الزجر  
 به في الكشاف وانه القاضي والحسين فقط في مثل ان السمل الخليل لا يفسد العدة قوله تعالى احب  
 وَلْيَكْلَمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُمْ  
 وَالْعَوَفُ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُكْلِفُونَ  
 قال الامام الزاهد لا نزل قوله تعالى لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء تبرأ من الكفار





باعتدال الابواب ما تقدم من روافد و ذلك لا يخبر على التوسر في بيان بحيث على محل امن او تركه الى الابد  
فما يصرف في العزم على الرضا بخلاف ما كتب فيكم لا سيما اولها ما صدر عن القدر و ان التفرقة على محل  
الارض او تركها انما هي والمحال ان تلتزم فيكون التوسر في آية البقرة غير وان قلت فالتفرقة في كسب القلب والمصلحة  
غير مقيدة فيعمل في المصلحة الاخرى و انما هو التوسر في العمل فاعلم ان الاثم فيها جميعا و هو بين التوسر و داخل في التوسر  
بقرينة التقابل و المصلحة حقيقة بالكتابة فيكون الكفارة في الشقة فقط و قال صاحب الدار ك التوسر في التوسر  
الساخط الذي لا يتعلق به حكم و هو ان يكف على شيء يرضى ان ذلك ليس كما عرفت كما لو اخلت على تحريم الطيبات على  
من ان قرينة ظاهره ان تلك الآية بمعنى قوله تعالى ان ترضوا الطيبات بالعلل لعلها لو اكلت يا مائنا فترملت و قد افاضنا  
و هو ما يحكى على اللسان من غير قصد هذا ما قد ذكره انا قال الامام الزاهد لم قال والامم الاية كانوا يوافون بغير  
التوسر في المحقرة و لم يكن لهم كفارة البين و جواز هذه الامور و فهم الاثم بالكفارة هذا ما نرى و معنى قوله تعالى  
ما عرفت الا بان جعلت ما عرفت او ما عرفت انما هو من جنس الصفات او التفرقة لانه كان معلوما عنهم  
على ما سبق كما انما هو الاية اشار صاحب الهداية حيث قال و انما جئت في ذلك لزمه الكفارة لتوسر في  
و لكن يوافونكم ما عرفت الا بان و اوردوا في هذا الباب ما كثر في و قد علمتم بالمشقة و قد كثر  
و قد عرفت و الكسالى و ابن عباس عن عاصم بن النخعي و ابن عامر بن ربيعة ابن ذكوان عاقد و هو من غافل  
بينه فليس على ما في البنية و اما بيان الكفارة فمضى قوله تعالى فكفارة العام عشرة مساكين  
انما فاعلم انما في ذلك كفارة العيبين اربعة اشياء فمنها على التوبة هو اطعام عشرة مساكين او كسوتهم  
او تحرير رقبة و واحدة منها على الترتيب و هو موصوف ثلثة ايام بعد ان لم يجيب من هو لاء لا شيا و لا بد من  
بيان هذا و كذا فاعلم انما في ذلك كفارة العيبين ان لا يكون في غاية الغربة الا في ولا في نهاية الدعة الا على بل يكون وسطا  
حيث قال من اوسطا من الظلمين اليكلم في الزوجه و العدد و ذلك بان يكون مريض في يوم و ليلة لا يلبس  
المرء و الثلث و هو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي على ما من اوسطا من الظلمين او موقوف على  
ان بدل من الطعام كما ان في القاضى و قوله تعالى او كسوتهم عطف على قوله تعالى من اوسطا كما اختاره صاحب  
الكشاف و قوله تعالى اطعام كما هو الظاهر المختار لكثير من اهل العلم في قوله تعالى او تحرير رقبة و بالجملة  
ان طعام عشرة مساكين انما هو نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعيرة هذا عندنا وعند  
الشافعية من كل مسكين و الاختلاف بين العراقي و الحجازي مشهور و قال الصانع المولى

اربعة مشرق اى ثمانية اطلال والنجاة الى خمسة اطلال وثمثة مشرق المن الرافق رطلان والنجاة الى  
 رطلان ثمثة مشرق المن الرافق الى عرف في صدقة الفطر والكسوة بشرط فيها ان يكون لكل ليلة حصة  
 بمسرة ما زينة ثم ثمانية مبروسا وثلث عشرة نابل امرأة المشقة ايضا وروى عن ابن عمر انه اذا ركب  
 اوردا وازار وسعد البعض المار بالكسوة فوبى على العورة اى يسترا فحسب كذا الاستعداد من الثياب  
 وانه صلى الله عليه وسلم اذا مضى ذلك بشارته صلى الله عليه وسلم ان الاطعام فقل منعه طاعة الله وطاعة  
 قال الاطعام حلال الا كسار الافعال اذا انتدت بزيادة الهبة لم يبطل ومنها وجهتنا فاذا لم يكن طاهرا  
 طاهرا لم يكن مشقة فليطهارة ما في الباب انه لو لم يكن طاهرا ايضا لان فيه لباثة مبرزة ودية وبشرط في الكسوة ان يكون  
 لان الكسوة بكسر الكاف اسم للشوب بخلاف ما هو بفتح الكاف فانها اسم للصدقة ففعل الصلح الاول الفطر  
 كفاية وهو الاطعام وفي الثاني العين وهو الكسوة فجب ان يصير العين جينا كفاية لا نفقة وانما يصير كسوة  
 بالتمليك دون الاعارة وبذلك عندنا وعندنا شافعي يراه كما بشرط في الكسوة التملك كذا بشرط في الاطعام  
 ايضا فان شاربهم وعشائهم لم يبرز عنه ما لم يبرز التملك والنجية عليه ما بينا من تخفيف لفظ الاطعام  
 ان هو طاهرا والكسوة لا يجوز اذا ركب الا الى عشرة مساكين عندنا شافعي ولا يبرأ لاية وعندنا ابو داود  
 الى مسكين واحد في عشرة ايام ايضا ثبت ذلك بشارته الفطران المساكين انما صاروا مضافا الى  
 كما يشير اليه لفظ الاطعام لان الاطعام الفطران لا يكون لكان الواجب قضاء الواجب لا اعيان المساكين  
 فالطاهر مسكين واحد في عشرة ايام مثل الطاهر عشرة في سبعة لوجوده والواجب كمالا والكسوة لا بشرط  
 فيه التملك كان اذا عشرة اذواب الى مسكين واحد في عشرة ايام كذا يابا الى عشرة مساكين في يوم  
 واحد وان كان الفطيس عدم حراز ما لان الفطر مشير الى الحاجة ولا حاجة الى الشوب المتجدد والابوة مستمرة  
 بشهر فذلك لانه اذا اضرعوا اهل الواجب بالشوب صار الشوب بالخاص في التقدير وكان ينبغي ان يكون الاول  
 على هذا متواترا كذا ذهب الى بعض مشايخنا من انه يجوز اذا عشرة كلها في يوم واحد عشر مائة  
 ولكن اعتبارا لبرم بعد الواجب اولى من اعتبار الساعة فبعد ما قد نفس على ذلك الاطعام الهبة وحيث في  
 اشارة للنفس في كسوة الفطر ان الاطعام لا كان للباثة فهو التملك هذا الاطعام انما جعل فليطهارة  
 الحال وان الاطعام اذا ذكر فيه المفعول الثاني فهو التملك والافلا بانه وان في كتب الفقه الاطعام  
 الاطعام لم يحرر ان يكون فليطهارة وان الكفاية في الواقع لا يكون الا فعلا ولكن لا يذكر الله تعالى



التي لا حصر لغيره وزعم بعضهم وجوب الكل على سبيل البدل متى اذ لا يجب تحصيل الكل ولا يجوز تركه  
 وان التي يجوز تركها في الباقي كذا في التخييدى وذكرنا في بحث الامران الكفاية من جملة المفروضات  
 البسرة لان التخييدى الاشياء والنقل عنها الى الصوم للغير العالي من كونهم حدوث القدرة فيما يستقبل انما يجب  
 بسببه او لا يخل ذلك كذا على القدرة البسرة في الشرط في الصوم انما يجب عند القراءة عند ابدان مسنود وعبد  
 ابن عباس جازي في غرضه انما يشاهدات وعند الشافعي في سببها فيجوز ان صام منفردا في العبد في ان  
 المطلق ما لم يقيد اذ اور وانما هو موصوفه في حكم واحد كذا في هذه الالة فانه مقيد في قراءة ومطلق في قراءة فتركان  
 بسببه الاليتين واجبا العمل اذا كانت مشهورة او متواترة فمطلق على المقيد لتعذر العمل بما سببها بخلاف  
 قراءة في نسخة من ايام غرضه انما يشاهدات في متواتر ومفان فانه شاذ لا يراعى على الضرر اما الشافعي في قوله ان  
 وانما في مطلق على المقيد حكم واحد ايضا اهله لم يعمل بالقراءة الغير المتواترة مشهورة او لمعاد الفقيه الربوب  
 انما يجب سببها في الصوم من الصوم وبذلك تفسير الاشياء والاربع وقد ثبتت منها فوايدته مطلق بقوله تعالى في ذلك كفارة  
 بما كنتم في آثامه فمما يسببها في قوله تعالى في ذلك كفارة الى الكفارة اي الكفارة المذكورة كفارة بما كنتم في آثامه  
 الكفارة التي هي بان يوجب ان يكون سبب الكفارة هو ما يمين ما قرئ من علم الاموال ان اصله في الكفارة  
 التي ان يكون شئ اثنى في سببها لشي الاول كاقبل من صوم رمضان وغيره الا في مدقة الفطر وجوز اعلامه  
 المضاف اليه شرط صعب انك ان ابدى بسبب الكفارة بل الشرط هو الحث فقالوا ان سبب الكفارة هو الجهر  
 ولكن ما علم ان ادنى درجات السبب ان يكون طريقا للوصول الى المقصود ومقتضا اريد اليه اياها  
 فلهذا المقتضى وان الفرق انه اذا زال لانه لا يغير طريقها الى وجوب الكفارة بعد الحث صرحه سببا سببا في الحال  
 نسبة ما يؤول اليه كذا في كتب الاموال والخامس ان نفس وجوب الكفارة بما يلحق باعتبار الشرط والال اعني  
 الحث دون الحقيقة والحال الحث شرط لوجوب الكفارة بقرئ على ما في اذ امكنه لان في وجوب الاوارق في  
 الحقيقة قدر المقصود من مطلق ما يغيره وقوله تعالى حثتم لان وجوب اداء الكفارة في كل وجوب الحث في الكفاية  
 فكل من لم يلق ذلك في كفاية اياكم اجابوا يا عليكم اذ امكنه حثتم فان قلت لو جعل الشرط على نفس الوجوب الجازي لم يكن  
 ان تقديره لان ذلك ايضا وجبا سمى حثتم لان ذلك مما لا يبعد ايراد ايضا في غير من مجرد الاشارة فما لا يلائم الى الشرط  
 الا ان وجوب اداء الكفارة يكون بعد الحث بالاعطاء ولكن اقتضوا ان تقديمها على الحث في كذا ما لا يلائم في الجهر  
 تقديم الحكم على السبب عند الشافعي ويجوز تقديم الكفارة بالمال دون الصوم على الحث فان نفس الوجوب غير منفصل عن وجوب





خفيفة في رواية غليظة في رواية وبخروجها وليس متافها عند المجتهد مع خلافها وامرؤ ذلك من الامور  
 ملان في رواية الجاني الصغير مطلقا وفيها تفصيلات كثيرة لا يطيق ايرادها من غير قطع بهذا المقام وبهذا  
 لقوله الميسر الحرم المخصوص في القرآن هو الميسر الذي له صفة حمضية مذكورة في سورة البقرة وذلك لا  
 يكون الا بالتمار فالعيب بالشرط غير الشرط وان كان سم القمار يكون طرا بعبدة العلة بل عبارة النص بان  
 الميسر هو التمار غاية اذ كان موصوفا بالعبدة المذكورة ولهذا امر صاحب الكشاف في البقرة بان يحكم الميسر  
 هو الزود والشرط في الزاد في البقرة ان الزود والشرط حكم العيب والعيب العيبان بالجموع وكل مما هو في  
 فاما يخطر اذا كان الخطر من جانب واحد والامثلة الصديق حرم المشركون فكان قبل الترخيم ثم نسخ وان كان  
 بدون التمار الزود حرام بالجموع والشرط حرم عندنا وما عندنا في حرمه بشرط ان يكون من الصلوة  
 وحده اسلام وكونه غير مقرر ذكره في الحاشية ان العيب بالتمار في لعب كان حرام بالجموع وبدون التمار  
 فما لم يضر فليس حرام بالجموع وفيما في دليله مشبهة باختلاف خبره على ما عرفت في الفتا والاضاب جميع نصب في الحكم  
 التي نسبت للعبادة والالزام جميع لم يرد في تفسير في اول السورة واما جرم الميسر من الانصاب و  
 الالزام والامثلة قال في التمار والشرط والاضاب والالزام جميع لم يرد في تفسير في اول السورة واما جرم الميسر من الانصاب و  
 والاضاب في التمار الميسر لم يرد في تفسير في اول السورة واما جرم الميسر من الانصاب و  
 من شرط الجرم والعيب بالميسر ذكر الانصاب والالزام كما في تحريم التمر والميسر وان ذلك جميعا من  
 اعمال بل الشك وكان لا يجازي بين بائد القسم وصاحب الالزام وبين شراب التمر والمقام ثم فزدها بالذكية  
 انها المنعقدة بالذكور اما بعض الصلوة من بين الذكور لزيادة دبرها كما قال من العلوة تحريمها والميسر  
 كما في جرم الميسر والى كل شيطان والى الذكور والى المضاف للحدوف كان قبل انما في التمار الميسر  
 وفيه قال جرم الميسر والى كل شيطان والى الذكور والى المضاف للحدوف كان قبل انما في التمار الميسر  
 بيان كفارة قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقبلوا الصدقات وانتم حرمتموه ومن قبله  
 منكم مستعبد اخي او مثل ما قل من التمر يحكيه ذوا عدل منكم هذا يا ايها  
 الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل خلعت صيا مائة ذوق ويا ايها  
 عفا الله عما بلفظ ومن عاك فيسقم الله منه لا والله عز وجل وانما  
 هذه الآية في بيان حرمة الاصطبا وحالة الاحرام وبيان جزاءه بعد ابا بيان الحرمة في قوله تعالى









الا في البحر او لا انهار لها ولا حياض منها وفيه السمك مادة ولا يدخل تحت هذه الاباحة الطهر الا في البحر  
 فشاء وموله البر والبحر ارضي او ان المراد بالطعام ما قد ذبح البحر وعن ابن عباس وسعيد بن المسيب  
 انه الام والاطل الكبريتا فيروى في ان يعلم ان حرمة صيد البر عام في قول ابن عباس وهو مفسر عند  
 غيرنا فعندنا يجهنم ما لا يحرم ما ساد الطلال وان ما لا يجلد لم يدل ما لم يشركه ذلك ما لا يحرم قبل امره وهو  
 قول ابن جبرية وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبرية وعنده مالك والشافعي ومحمد بن ابي حنيفة ما لا يجلد ولا يكره  
 عندنا يجهنم وحرم عليكم ما اخذتم في البرعين احراكم فكل لكم صيدكم ومصيدكم قبل احراكم كقولنا في  
 مسئلة مشربة البهدي والاعاكر قوله تعالى اجعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشجر  
 والهدى والقدر ولقد كنتم لتظنوا ان الله يعلم ما في السجود وما في الارض وان الله  
 بكل شئ عليم قوله تعالى اجعل البيت الحرام مكة ومكة الاول الكعبة والثاني قبا البيت الحرام عطف على الكعبة  
 او بدل منه او هو مقول الثاني قبا ما مصدر احوال والماضي مطلق قاليت الحرام عطف بيان او بدل من الكعبة قبا  
 مصدر احوال او يجمع صيغة المفعول الثاني وعلى كل حال فالشجر الحرام والهدى والعناء عطف على الكعبة وهذه الاربعة  
 مقبضة من مجموع التفسير موشى زائد ومنه الآية جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس اي انشاءا لهم  
 امر ونهيهم وما يربون من غير انشاء الى اخره في سائرهم وموادهم لا يربون من امرهم وعمرهم وتجارتهم والاولى ما فيهم  
 ولهذا قيل لو تركوه ما لم يبقروا ولو لم يبقروا وكذا جعل الله الشجر الحرام الذي يودي فيه الخمر المعنى ذى الحج قبا والاعاكر  
 لان انشاءه من بين انشاءه باقائه موسم الحج فيه شاة قد عظم الله تعالى والمراد مطلق الشجر الحرام الذي يجب ودور  
 القعدة وذى الحجة ومحمم وكذا جعل الله البهدي المعنى ما يهدي الى مكة والقدر مائة الهدي الذي قبا للناس  
 لان التوابية الكثر دبا، الحج من غير ذلك في جعل الكعبة قبا او كل ما ذكر من حرمة الاحرام وغيره تعلم ان الله يعلم  
 ما في السموات وما في الارض وكيف لا يعلم به كل شئ يعلم كما قالوا المقصود ان في الآية دليلا على شربة البهدي و  
 فالاعاكر يجلد ما سبق في اول السورة لو كان في بيان اشارة هذا الكثرة قد يدرك وقد مر الكلام في منعه والاعاكر  
 البهدي ما في قوله هدي السعة والقرن هدي الاحسا وهدى الجنات وسبغى احكامها متصلة في سورة الحج  
 انشاءا لله تعالى وهو لطيف على انشاءه والبقرة البعير يجلد البان قاتها ليلو على الاخيرين فقطع عند ما ولى الاخير فقطع  
 عند الشائعي والقاروة انما شرعت على البدن دون انشاءه قبا لان الاحرام بصيرة بخبره او بالخلق فان  
 فله به نظوا او ذرا وجزا صيدا وشيئا من الاشياء وجوبه ما يربط بالحج فخرهم فان فله وبسلك ما لم يسبها







يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا أَحْضَرْتُمْ لِمَوْتِ جَبِينِ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا  
عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ بِمِيقَاتِهِ فِي الدُّرُوسِ فَاصْطَلِبُوا جَسَدَهُ الْوَصِيَّةَ  
مِنْ بَيْنِ الصُّلُوبِ فَيَقْبِضَنَّ بِاللَّهِ إِنْ أَرَادَ تَسْوِيَهُ بِهَيْئَةٍ وَكَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَوْ كَانَ  
شَهِادَةُ اللَّهِ دَلِيلًا إِذَا لَمْ يَكُنْ الرَّبُّ فِيكُمْ كَانَ عَشْرٌ عَلَىٰ أَهْلِهَا أَيْضًا فَاحْرُسُوا  
مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمْ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْبِضَنَّ بِاللَّهِ لَشَهِادَتِهِمَا أَحَقُّ مِنْ  
شَهِادَتِهِمَا وَمَا عِبَدُ يَنَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الظَّالِمِينَ يَدْرِيكَ كَذِبَانِ فَلْيُؤْذِكُمُ اللَّهُ  
عَنْ وَجْهِهَا وَأَنْ يَخْفَؤَنَّ عَنْكُمْ بَمَكَانٍ يُكَتِّبُ الْبَاطِلَ وَأَسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا  
يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ٥ فَمَنْ تَزَيَّدَ مِنْ الْقَوْلِ فِي تَفْسِيرِهِ الْآيَاتِ وَحَصَرَتْهُ لَهَا دِيَانُ الْبَيْتِ  
فَلْيُطْبِقْ دَلَالَةَ الْأَصُولِ وَإِنَّا أَفْرَدْنَا تَفْسِيرَ طَبَقِ الدَّاهِيَةِ الْوَعْدِ فَقَوْلُ وَجْهِ زَيْدٍ مَوْجُودٍ مِنَ السَّامِعِينَ  
مِنْ الْبَابِ مِنْ مَعْنَى وَتَمِيمٌ كَمَا تَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ فَمَنْ بَدَّلَ وَكُتِبَ كِتَابُهُ بِمَادَّةٍ وَطَرَحَ فِي مَتَاعٍ وَلَمْ يَخْرُجْ  
صَاحِبُهُ وَأَوْصَىٰ بِإِيْمَانٍ بِرَفْعِ مَتَاعٍ إِلَىٰ الْهَرَمِ أَفْهَمَ جَامِلِي ذَلِكَ فَهَاتِ مَقْشَرَةً مَتَاعٍ وَافِدَةً أَمْرًا مِّنْ فَضْلِ مَتَاعٍ  
بِالْوَسْبِ وَزَيَّادَةً مِّثْقَالٍ وَنِيَابَةً فَلْيَرْجِعْ إِلَى الدَّيْرِ وَوَقَفْنَا الْمَتَاعَ إِلَى الدَّيْرِ وَفِي الْمَتَاعِ وَجْهًا وَصَحْبًا  
وَفِيهَا الْإِنَاءُ فَجَاهُ الْمَطْلَبِ بِحَرَنِ السَّامِعِ وَمَا سَلَّمَ خَرِيبَ الْمَيْتِ وَطَلَبًا سَهْلًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ  
بِأَعْمُ بَدَلٍ شِيَا مِنْ مَتَاعٍ قَالَ لَا فَالْقَوْلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ حَالٍ مَرْدُودًا أَلَا مَرَضٍ مِّنْ قَدَمِ الْبِلْدَانِ  
بِأَعْمُ نَفَالًا وَجَدْنَا فِي مَتَاعٍ مَعْبُودَةٍ فِيهَا الْإِنَاءُ مِنْ فَضْلِكَ وَكَذَلِكَ أَفْهَمَ سَمْعًا وَارْتَفَعُوا إِلَى سَوْدِ الْعَدْلِ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ  
تَوَلَّى كِتَابًا بِإِيْمَانٍ أَسْأَلُ شَهِادَةَ بَيْتِكُمْ إِلَى تَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ  
الْمُضَامِ أَيْ شَهِادَةَ أَتَيْنَ أَوْ هُوَ قَامِلٌ شَهِادَةَ أَتَيْنَ وَالْمَرَادُ بِالشَّهِادَةِ الْأَشْهُادُ وَاصْطَلَبُوا إِلَى الْإِثْمِ عَلَى  
الْإِسْلَامِ وَفَرَّقُوا شَهِادَةَ الْغَضَبِ وَالنُّزُولِ عَلَى سَبِيلِ لَيْسَ شَهِادَةُ وَتَوَلَّى كِتَابًا إِذَا أَحْضَرْتُمْ لِمَوْتِ كَرَمِ التَّوَلَّى  
شَهِادَةً بِكُمْ وَبَيْنَ الْوَصِيَّةِ كَرَمِ لَجْرٍ بَدَلٍ مِنْ إِذَا أَحْضَرْتُمْ وَفِي خَلْفِهِ عَلَى الْوَصِيَّةِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ تَبْدُو فِيهِ وَتَوَلَّى  
عَلَى ذَوَلٍ عَدْلٍ مِنْكُمْ مَعْنَى تَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ وَتَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ  
فِي الْأَرْضِ ثَابِتًا بِكُمْ مَعْبُودَةِ الْمَوْتِ اعْتَرَضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَصْفِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ  
عَلَى أَمْرٍ مِّنْ أَنْ يَشْهَدَ اثْنَانِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَعَذَّرَ كُنَا فِي السَّفَرِ فَمِنْ غَيْرِكُمْ أَوْ شَرَطَ حُضْرَ لَنْ أَنْ تَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ  
أَسْتَيْثَانًا فَيُجَاوِزُ الْبَيْنَ فَالْكَفَى لَمْ يَكُنْ لَنْ أَنْ تَوَلَّى كِتَابًا أَلَا نَأْخُذُكَ بِالدَّيْرِ قَبْلَ الْخَلَلِ

[illegible]

فخره صلى الله عليه وآله الاثار الجاهلة المستفيدة من الردى والسيادة والحقبة وما يترجم من الاماكن والكتابات  
 وهو ان نزل اولها في قول تعالى فتبينوا من قولكم اني بآية ربى مبشرون  
 اثنين وان القسم الذي يستفاد من قولكم اني بآية ربى مبشرون بان بعد ظهور الامامة في ايديها يكون  
 قولكم اني بآية ربى مبشرون بان بعد ظهور الامامة في ايديها يكون  
 ان يعلم ان الحان يجب على الشك وان يثق ان يكون بان بعد مائة وان يكون موافقا لآية ربى مبشرون  
 وقال الامام الزاهد ان الشبهة قد يترجم اليها العيين والمقصود كما يترجم اليها المشهور وخلاف القول في  
 بعض العيين قد ذكره العيان الذي يدل على تكليف الشاهد بان يكون مبشرون على ما هو قول المشافعي وغيره  
 مشروفا ولكن بان انفس الناس العاصي الاجل ان لا يمكن الشاهد عنه وذلك كقوله صاحب الكشاف ان ذلك لا  
 على عدم دلالة اسم المشافعي وهو قد ذكر الشبهة بالاسلام البزدوى في تمام السنة في رد ما يجوز المشافعي  
 من القضاة الشاهد واحد مع بين من الذي يدل على شاهد غير ان الله تعالى ذكر في كتابه شهادة الكفاية حيث قال  
 او اعز ان من غيركم حتى كانت حجة المسلمين وذلك مهود في دعاء المسلمين في بيان ترك المعهود وغيره  
 وان ذكر في ذلك بين الشاهد بقوله تعالى فتبينوا من قولكم اني بآية ربى مبشرون ان مشروفا في الجواب لا يميز  
 الشاهد فلم يكن مشروفا اصطلاحا فعلا النقل الى عين الشاهد في غاية البيان بان بين العيني ليس بيمين في الكلام لا  
 يعني عليك ان المراد من قولكم اني بآية ربى مبشرون ان يكون مبشرون على ما عرفت من شأنه في قوله لا يمكن  
 الشاهد بان لا يفرق القصة فلا يكون مشروفا ولا لا يكون مما يترجم به على انما هي رتبة حديث القضاة والشاهد  
 البين في قوله الشاهد البزدوى في مشروفا البزدوى وهذا غير انما هو في جواب ايضا كقول لا يفرق عليك  
 فتركت بالجملة فان كان المراد من الشهادة الحان نبيا وان كان معناه الحقيقي فحينئذ ان كان المراد من  
 قولكم اني بآية ربى مبشرون من غيركم من الاقارب والايان فكلما هو وان كان المراد من قبل  
 فكم من اهل الذمة فهو مشروفا اذ لا يجوز شهادة الذمة على المسلم الا ان وانما يترجم اول  
 الاسلام نقية المسلمين وذلك ان قولكم اني بآية ربى مبشرون بان بعد ان اريد به تكليف الوصيين لم يشع وان  
 اريد به تكليف الشاهد بان كما هو راي الامام البزدوى وغيره وان مشروفا لا يمكن الشاهد  
 ولا يفرق عند يمينين الوارث وقوله تعالى بعد تمام القصة ذلك او اني بانما هو الشاهد  
 وبما ادين بان ترد ايدان بعد ايمانهم لفظا او يحذفوا معطوف على بانما هو في بابي الرد

وذلك إشارة إلى الحكم المذكور أي تحليش الشاهدين أو الواعدين اقرب من ان يهودوا الشهاده على غيرها  
 كما هو متعارف ومن ان يخافوا رد الدين بعد الدين وحاصل المسئلة ان ذلك اقرب من ان يهودوا الشهاده على غيرها  
 والصلوات المأمورة بالخوف ان يردوا من بعد ما يثبتهم يعني ان اوجب التحليل على الشاهدين بعد ما يثبتهم على الجور  
 مدبره تعالى واما الاية ان كذبوا فيايدروا الدين من غيرهم فيصدقوا في الدين وقولهم ان لا يتوبوا من ذنوبهم  
 رد الدين على الدين بآية لا يردون الدين من غيرهم فيصدقوا في الدين وقولهم ان لا يتوبوا من ذنوبهم  
 الا انما ذكرنا ذكرنا في الآية الكريمة والشان هذا هو ما سأل المتكلم بحسب ما يبين من حيث تمام آيات التي ذكرت في  
 سورة التوبة والحمد على ذلك ولان نشر في سورة التوبة ما نفي مستند عدم التصديق بحسب البرهنة قوله تعالى  
 وَإِذْ آتَيْنَا الَّذِينَ يَحْكُمُونَ فِي آيَاتِنَا وَآخِرُ نَصْرِنَا خَيْرٌ مِّنْ أَوَّلِنَا وَآخِرُ نَصْرِنَا خَيْرٌ مِّنْ أَوَّلِنَا  
 وَإِنَّمَا يُنِيبُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَعْتَدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ وَمَا عَلَى الَّذِينَ  
 يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهُمْ يَتَّقُونَ لَمْ يَنْفَعُوا لَكَ لَوْ آتَيْنَا لَوْ آتَيْنَا لَوْ آتَيْنَا  
 في آياتنا بالاستسناد بها والشر فيها كما كانت تشر في الدينهم فيقولون ذلك نافع من غيرهم فلهذا السهم في قوله  
 ينفذون في ما يثبت فيه فلا بأس ان تجالسهم بعد ذلك واما نسبك الشيطان اي وان يشكك الشيطان في كونه  
 حتى تنسى النبي عن مجالستهم فما تقدم من بعد ان ذكر النبي فوضع المظهر موضع المعبر والالة على انهم ظالمون ابوهم الكفرة  
 والاستسناد موضع التصديق والاستسناد وقرا ابن مخرشيك بالتشديد وقد ذكر في بيان معناه في ذلك  
 واما عز البعاد ومان يراوان كان الشيطان ينسبك قبل النبي فجه ما السهم من انما علمنا ان الله  
 فلهذا بعد ان ذكرنا ان فيها وبينناك عليهم ما هو بنا على مذهب الاعتزال في الحسن والبر والحق  
 وعلى كل حال انزل النبي من القود معهم قال المسلمون ان كنا نقوم كما استهزأوا بالفران لم نستلم ان نجالس  
 السهم والامان نظون فرخص لهم بالاية التي بعدة المعنى قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن  
 ذكرى لعلهم يتقون فوضع في القود واجوب الذكرى والبر عطف فلفظ وحمل ذكرى حمل الغضب على النفس  
 تذكروا ذكرى وارفع بنا على لكن عليهم ذكرى ولا يجوز عطف على كل من شئ لان من حسابهم بااء واما شئ ذلك  
 ولان من لا يراون في الايات على ما في البيت اوسي والتمسك لعلهم يحل الكفار والتحقين جميعا اي لعل الكفار يتقون  
 بالذكرى ولعل المتقين يتقون على تقوى الله قالوا وقرعوا الامام الزاهد بان الاية الاولى مشروطة بالاية الثانية  
 والاعمال بر من كلام الفقهاء ان الاية باقية وان القوم الظالمين هم البتة في الخامس والاعمال والقود لهم ما

وقال صاحب البداية في كتاب الكرامات ان دعوا بدعوه وكان من لعبه وفتاوان علم ذلك قبل حضور الجليل  
يحضرون لم يعلم ذلك قبل الحضور فان قدر على المنع البتة وان لم يقدر فان كان مخدئ بنحو البتة ولما  
ياكل للما يقبض الناس به وان لم يكن مقتدى فان كان على رأس المائة لا يقدر لولا تعالى واقعد بعد  
الذكرى من التوم الطالين وان كان بعيدا من قعد وكل جاز ولا على تركه وانما حصل ما في هو المصنوع  
بما من ذكر الآية في مسئلة اشترط ذكر اسم الله حين الذبح وحل اللحم قوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله  
عليه اكلتم مما ايانهم مؤمنين وما لك ان لا تأكل مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل  
لكم ما حرم عليكم الا مما اضطررتم اليه وان كثر البصاوت باحوالهم بغير علم  
ان من يك هو اعلم بالمعتدين وذرنا ظاهر الدفوع باطنه لان الذين يكسبون  
الدفعة يتجرون بساكنوا يستقروا فان علم ان الآيات في بيان صل ذكر اسم الله عليه في قوله  
انتم ناهيتم انما لغفلة طغيان الفناء في نكاح اسبب ما سبق من انكار اتباع المضلين الذين يكسبون الحرام  
ويجربون العدل اعني انهم مؤمنين فلو انما ذكر اسم الله عليه فانه ولو حرموا لانا لولا انما ذكر اسم الله عليه  
وقد بين الله لكم ما حرم عليكم مما لم يحرم بغيره في قوله تعالى حرم عليكم الميتة الا ما اضطررتم اليه ما حرم عليكم الا ما  
حلال لكم حال الضرورة قوله تعالى فصل وحرم بينان للفاعل على قراءة شخص ودعى في قراءة بعض  
بينان للمفعول وعلى قراءة بعض اخر الاول مني للفاعل والاخر للمفعول وقوله تعالى وان كثر البصاوت  
ببصاوتهم او يضلون فخرج على قرأ اني الفهم والفهم هو فهم بغير علم بغيره او من غير اعينه يشهد وقوله  
ودورنا بالامر والامر بالامر منه وادعوا منه او ما علمه وما لو نيم او انما في الخواص بالصدق في امر  
او انكر الجلي الخفي على ما في الشفاير وفيه وجه اخر ايضا كقوله في الروايات في الحديث وفيه وجه اخر ايضا  
وكذا ان قال اهل الاصول ان حرمة الميتة ليست في حق الكره واللفظ لا يصلح الاستثناء حتى لا يسهل الصبر  
فان صيرورات ما انما فهم من النور الاله من الرخص فالرخصة يستثناء هو قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه الا  
استثناء من قوله تعالى ما حرم عليكم الميتة ومن كرم عليكم شبيه الاحوال الى حال الضرورة ومن كرم  
الاستثناء الحرمة عليكم مستثنى منها الشيء الذي اضطررتم اليه والال او بعدد الميتة فمن حرمه عليكم الا ما اضطررتم  
لان ينكر بذكر الحرمة وكذا الميتة لا ياكلوا شيئا منهم الا ما اضطررتم اليه لعدم دلالة السويق عليه وعدم  
خارجة الرضا ناها هو استثناء من قوله تعالى ما حرم عليكم الميتة المستثنى منها ما قبله فيتم الحرمة بالضرورة ولما اجابوا

ثمة كفر وقت الاكرامه وان كان الاستقامه موجودا ايضا لقوله تعالى الا من اكره وكلمه بسبب استقامه  
 من الوفاء اذ ذكر لنا مثل هذا استقامه من الغضب والعذاب في قوله تعالى فليعلم غضب من الله ولم يدب اعلم  
 فجزا ان لا يرفع الحزم ويتبع العذاب والغضب بجوارحه كونه اكراما طيبا لان يكون ان لا يرفع الحزم من الغضب  
 فان عبرته قتل صار شهيد وسبب في سورة النحل افشا الله قلوبكم وذاكر الله تعالى بعباده سمعته وشر الله وكرام الله  
 حين الذبح في قوله تعالى ولله نكروا انما كنتم بذكر اسم الله عليه وانه يفسق في ذوات الشياطين فيكون  
 الى اولئك انتم يجراد لوكم وان اطعتموهما لكانتم مستركون في نزول هذه الآية قصه غيره  
 وحي ان الكفار رسا لرسول الله من ان الشاة اذا ماتت حنفت انها من ميتا فقال عليه السلام ميتا فقالوا انما  
 منك ان تكل باهلكه السبع والكلب البعيد وتحرم بايسره الله تعالى بلا واسطه احد فكن شبيهة والغضب في  
 غروب اهل الاسلام يستأجر في الكلام فترت هذه الآية لمهم شبيههم وطريقان ظاهرهم كذا في الحسية وذكره غيره  
 باقتدار في الآية الاولى في الآية الثانية لا تاكلوا اياها للتؤمنون بالهم ذكر اسم الله عليه بان مات حنفت انها او حنفت بلا  
 شبيهة او باسم غير الله وانما الذي ذكر اسم الله عليه والله نفسي امي معصية وان شياطين لم يكون اي ابو موسى  
 الى اولئك اسمهم الكفار يجاد ووكم بالعدايات المذكورة يعني ان الكفار انما عليهم شياطين مبداء المقدسات الباطلة عند الله  
 العجوة بحسب الظاهر وهي الفرق بين الصبي والمزينة قد ورواها على الاسلام وحرمة المبداء وطيب بالهم ذكر اسم الله عليه  
 فظنوا الكفار فان لم يستقيم في استعمال حرم الكلم مستكون فالحاصل ان النصف يقتضي حرمة مزدك التسبيح وقد ثبت  
 الا يشهد هذا الباب قال ابو عبد الله محمد بن محمد انما هو اذ كان لا يزال له انما وقال احمد بن حنبل واذا روى عن واوذا  
 انه يحرم مزدك التسبيح جدا كان وهو او قال الشافعي حم بخلافه في كل مزدك التسبيح مطلقا وكان ابو سفيان  
 قوله تعالى ولا تاكلوا اياها لم يذكر اسم الله عليه اي ذكر اسم غير الله عليه منها اللغات والعزى او ماتت حنفت انها او كان  
 الله تعالى قال في اخر السورة قل لا اجد فيها اوصى الى حوا على علم بطريقه الى ان قال او مستحبال لغير الله فقد اقر  
 صفة النفس وهي الذبح لغير الله اي الاصنام فسحق في تلك الآية وقد حصر فيها المرات بكلمة لا والا وهو ايضا قابل  
 وان النفس والواو في ذلك بحسب العطف للزوم حطت الاسمية على الفعلية فيكون الحلال فيكون التقدير واولاهم لم يحال  
 كونه فسقا ومن العلوم ان النفس الذي لم يذكر اسم الله عليه هو الذي ذكر اسم غير الله عليه البتة لان يترك في ذكر اسم الله  
 فقله كذا ذكر اسم غير الله ولم يذكر على ما تقدم من قوله تعالى او فسحق اهل غير الله عليهم من الآية ولا روى عن حرمة مزدك التسبيح  
 عن اهل ان وهو ان يكون مطلقا يقتضي حصره في المذبح في المذبح ونحن نقول ان هذه الآية تقتضي حرمة مزدك التسبيح

مطلقا على ما ذهب إليه الجمهور وكما جرت عادة الفقهاء ان تاسسوا القول على الاخذ بالانساب او انسابا او قول على انساب  
 نسبة السيد تعالى في قلب كل مسلم فقلنا الاول ان متروك التسمية عند الاجل والاول ان تاسسوا على انسابا على انسابا  
 متاهلا وكذا الجواب عن دليل الشافعي في ما ذكر في شرح الواقية وهو ان الضرورة في جعل الواقية على ما هو عليه في قوله  
 او ضحايا لا يجوز بعد بل كما انه ليس في ذلك فتاوى في رافضا ايضا والعصر المذكور في قوله تعالى قل لا اجد الا جوابا في  
 القول ان انما انما هو اعمى اليمن الحركات وهو قد كان في قوله تعالى ولا تاكلوا مما وجدتموه على اهل الارض على ان ذلك  
 الرمان ثم نزل حرمه متروك التسمية بعد هذا لزم الكذب في ما حصل كما مر على في القول ان حرمه ضحايا في التسمية  
 ما عطفوه من تحريم الشاة الخلال وغيره كما مر في كتابنا لزم الكذب بحكمه كثير من الضحايا وهو ما ذكر في كذا  
 باب وذي خبيث غير ذلك ولعله قال ثم نزل هذا الجواب مما يشهد به الواقية لا رسل العصر على المحصر في جعل الواقية  
 على اعمى اليمن الضحيا خاصة ولذا انكفى في الكذب في جعل قوله تعالى ولا تاكلوا مما وجدتموه على اهل الارض على ان  
 على المحصر والموقوف الى اخره ايضا نزل بعد قوله تعالى قل لا اجد الا جوابا لزم الكذب والاولى ان يقال ان قوله  
 يا اعمى اليمن في ذلك الزمان وجعل قوله تعالى ولا تاكلوا ما وجدتموه في الضحيا وحرمه في الثاني وذي الخبيث  
 في قوله لا اجد الا جوابا في قوله تعالى قل لا اجد الا جوابا لزم الكذب والاولى ان يقال ان قوله  
 نسبة تاسسوا من هذا في الشافعي في طي ان قوله تعالى ولا تاكلوا مما وجدتموه على اهل الارض على ان حرمه الضحيا  
 بعينه الثاني فيكون ظاهرا عندكم فيجوز تخصيصه في العمدة ايضا بغير الزم وهو قوله عليه السلام المسلم في  
 اسم العيسى او لم يسم بالقباس على الثاني وما حصل ما ذكر اهل الاصول في جوابه في بحث العام ان قوله  
 لا تاكلوا مما وجدتموه على اهل الارض على ان حرمه الضحيا لزم حرمه الضحيا لزم حرمه الضحيا لزم حرمه الضحيا  
 ان الكتاب يجوز تخصيصه بغير الواحد والقباس في الغنم فلعن ما قال صاحب الدرر ان  
 في حرم متروك التسمية وخفت حاله الشبان بالحديث محمول على صورة التخصيص  
 بقية الكتاب الخالف ضابطه الاصول في امر تحقيقه ذهب الى تحقيقه والشافعي وامر به السيد  
 ذهب مالك فلم يطلع على ما في كتيبه والماورست كتب غيره من مذبح حيث قال في الهداية  
 في الواقية وعند مالك رحمه الله لا يجل في النسيان ايضا فعلم انه مع احمد وادوم وذكر  
 لبيضاوي لفظ مالك عطف على الشافعي حيث قال وقال مالك والشافعي رحمه الله بخلافه في  
 احمد فعلم انه مع الشافعي في معنى يجل متروك التسمية عنده مطلقا وكذا في كتيبه والماورست

قال انهم محسومون في يومهم يوم القيمة كما ذكره صاحب الفتاوى وهو بانهم في يوم القيمة  
 والله اعلم سائر ما في سورة النجم قوله تعالى **وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِثْلَ الدَّانِيَةِ** والوجه في الآية  
 نصيبا فقالوا احيا الله نزعهم وقل الله لا يشرككم شيئا فان كان له شركاء لكانوا معه في كل شيء  
 الله وما كان يدبره ليخفي عنكم ما يخططون له وما كان لهم على الله من شئ الا ان يشاء الله  
 المشركين قتل اولادهم شركاءهم لئلا يتردد عنهم فليستوا عليهم دينهم ولو لم يشك الله  
 ما فعلوه قل انهم وما يفترون له روى انهم كانوا يعبدون اشياء من عرش ومناجاة الله واشياء  
 من قبته فانزل الله عليهم من السماء نارا يحرقون بها ما كانوا يعبدون من دونهما فاجعلوا للاصنام تركه لها  
 وقولوا بان الله غني وما خلقوا الا ذلك لجلبهم التبريد واشارهم بها فاجعلوا ذلك من اجل ما جعلوا  
 مما خلق الله تعالى اعني العرش والاصنام نصيبا لله تعالى ونصيبا لغيره يعلم ذلك من التقابل من السابق  
 هذا النصيب لله وهذا النصيب لغيره كما نرى في يوم القيمة في ذلك والحمد لله رب العالمين  
 فما كان شركاءهم فلا يعمل في الله اى الى الوجه الذي كانوا يفترونها اليها من قري الضيقان والشدائد  
 المسكين وما كان صدقهم يعمل في شركائهم من الانفاق طلبا والاعمال على سبيلها والزمهم في ذلك في الاخرة  
 عند الاخرة وقولوا ان الكسبي بالعلم فيه وفي قوله تعالى ما ذرأنا من قبله الا ان يشاء الله ربهم  
 لا هو الذي ذرأهم وانما جعلوا العكس لغير وجههم وفي قوله تعالى ساء ما يعبثون فيهم لضعفهم والمعن ساء ما يعبثون  
 في اثاركم لضعفهم على الله وتلك على ما لم يشعروا به وهو ما هم اى ساء الحكم حكمهم او غضب اى ساء حكمهم  
 قالوا وفي قوله تعالى وكذلك زين الالهة ذم اخر انفسهم فقوله تعالى شركاءهم فاعلم انهم قتل اولادهم  
 وحضراتهم منصوب على انفسهم الذين ذمهم على ذلك فكيف في قراءة اخر تركتها والمعن لكانهم لم يتركوا  
 الا ان كان ذلك زين لهم شركاءهم قتل اولادهم وذلك لئلا يفترونها اليها من قري الضيقان والشدائد  
 الجن او غير الاولاد لاجل التبريد ان كان الاولاد شركاءهم هو الاصنام كما ذكره في ذلك المطلب وقوله  
 والامم في قوله تعالى ليردوهم على الاول لتسهيل وعلى الثاني لتعاقبهم والمعن ليسوا بغيرهم  
 عليهم دينهم الذي كانوا عليه حتى دين اسمعيل فقد ذكره في التوجيهين جميع المنع من الاصنام لئلا يفترون  
 ذكره في التوجيه الاول فقط وقوله تعالى ولو شاء الله ما فعلوه وفيه دليل على ان الامم كانت كلها  
 من قري في يوم القيمة في قوله تعالى فيما قالوا ان المعاصي ليس بشيء ومعناه لو شاء الله ما فعلوا المشركون

في قوله تعالى  
 وجعلوا لله  
 مثل الداني  
 والوجه في الآية  
 نصيبا فقالوا  
 احيا الله نزعهم  
 وقل الله لا يشرككم  
 شيئا فان كان له  
 شركاء لكانوا معه  
 في كل شيء  
 الله وما كان  
 يدبره ليخفي عنكم  
 ما يخططون له  
 وما كان لهم على  
 الله من شئ الا ان  
 يشاء الله  
 المشركين قتل  
 اولادهم شركاءهم  
 لئلا يتردد عنهم  
 فليستوا عليهم  
 دينهم ولو لم  
 يشك الله ما فعلوه  
 قل انهم وما  
 يفترون له روى  
 انهم كانوا  
 يعبدون اشياء من  
 عرش ومناجاة الله  
 واشياء من قبته  
 فانزل الله عليهم  
 من السماء نارا  
 يحرقون بها ما  
 كانوا يعبدون من  
 دونهما فاجعلوا  
 للاصنام تركه لها  
 وقولوا بان الله  
 غني وما خلقوا  
 الا ذلك لجلبهم  
 التبريد واشارهم  
 بها فاجعلوا ذلك  
 من اجل ما جعلوا  
 مما خلق الله تعالى  
 اعني العرش والاصنام  
 نصيبا لله تعالى  
 ونصيبا لغيره  
 يعلم ذلك من  
 التقابل من السابق  
 هذا النصيب لله  
 وهذا النصيب لغيره  
 كما نرى في يوم  
 القيمة في ذلك  
 والحمد لله رب  
 العالمين



ثم اوصى الشراة الذين اذبحوا من الغنم فاجابوا في البيعة اذبحوا ثم ذكر الله تعالى مبدء بيان سيرة اخيه  
 فقال وقالوا اخذوا الغنم وحسنوا لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 وامت ظهورها وانما اريد ان يذكر كون اسم الله عليها اذبحوا عليه يتصور يوم يملكوا  
 يتوون في بني قال الكفار هذه الغنم وحسنوا لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 ثم الايمان والرجال ومن النساء وبنو ابراهيم الباطل والمجر فعل بمعنى مغلول يستوي فيه المذكرة والمؤنث  
 والواحد والجمع والغنم حرمات ظهورها للركوب والتمسك لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 اسم الله عليها وقت الذبح وانما يذكر كون عليها اسماء الامم انما هو لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 او صدر موكدا في الفعل من معنى الاذبحوا واما من اسمهم الغنم فمقتضى ان اسم قسم خرج قسم الاية  
 عليه وقسم لا يذكر اسم الله عليه يتصور ذلك الى الله تعالى انما هو لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 والبيعة انما هي حرمات الغنم وحسنوا لئلا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 الشرا وان قيل من معنى لا يذكر كون اسم الله عليها لا يجوز كون عليها ولا يقطعهم منا الله من شئنا ان نغيرهم ولا نلنا  
 ومقتضى ان يعلم ان الله تعالى ذكره على الحملات والحرمات كثيرة وعلى الكنائس الحلالين لحرمات الله تعالى  
 وممن الحلال لا يجوز اخذها يقول ما بلغه رواكده واكثر هذه الرضوات البديعة مما جعل لعصيب من الرضات  
 والامم للآخرة وعدم شتر الله تعالى مما قد شتر في الدنيا من الشرا والافصاات الفصل والدين  
 ومن كبر الما يذكرون تدور الشياطين والارضية او بسفر في ادم ما جعلته متدينا في نعمين ويجوز من  
 التباديل من تلك التدوير ما يتصدق به على وجه اخر عنه بانباة الهوى القانية ويستعدون انهم ان  
 باطلان فيما اصابهم من الاموال والبن وموت اولادهم معاذ الله من ذلك واسمى ان ما اخبر الله تعالى  
 بشاعة حال الكفار من ذلك ما اصدق دليل على بطلان هذه الرسوم التي استهوت بين بعض الامم  
 والفرقة لظالمين وهو اعلم بحقيقة مثال صورة المثال ثم ذكر الله تعالى مبدء بيان سيرة اخيه  
 طين البرية حرام وموتوا لله وقالوا ما في بطون هذه الاخوان خالصه لذكورنا وموتوا  
 في اذوا احسنه وان كان ميتة فهم ميتة موكلة لا يتصور لهم وحسنهم ثم اذبحوا حكنهم عليهم  
 احسن الذين مثلوا اولادهم سمعوا بعينهم وحسنوا ما رزقهم الله اذبحوا الله على الله  
 ضلوا وما كانوا مهلكين في ايامهم قد عرفت في كتاب الفقه ان الذين اذبحوا في البطن امر خارج



الابنية وفي الثاني باللفظ لا يذكر ولا اقراءه جفص يكن بالتذكير لانه ما كذا الى ما وانما جبي خبر البنية  
 بالناسيث لان المراد بالميتة ما يعم الفكر والا نفي فقلب الذكر وحكي بالتذكير في قوله تعالى فيه من انه ما كذا  
 الى البنية وقد نقلوا فيه قراءة امر كنية تركتها للاطياب والافعال في مسئلة الزكوة الزرع والسموات قوله  
 تعالى وهو الذي انشا الحيات معز ومسات وعز ومسات والنخل والذرة والقمح والحب  
 الكلة والذيتون والرمات متشابها وغير متشابهة كلوا من ثمرها اذا انتثر وانوا حقة  
 يوم حصادهم ولا تشدوا اذ لا تحب للسير فين معنى الآية وهو الذي خلق حيات بين  
 الكرم وسموات وغير سموات اي منقعات من الارض وغير منقعات منها سموات عليها وقيل السموات  
 ما رثه الناس فحشوه وغير سموات ما ثبت في البراري والحيال وبالاول انفي حجاب الابرار  
 وذكر ما جبي خبره والنخل والزرع اي منقعات النخل والزرع مختلفا في اللون والطعم والحجم والبرسيم وتختلفا  
 حال مقدرة لانه لم يكن كذلك عند الاشياء والفسيد في الكلة والنخل والزرع داخل في كلة لانه مسطوح عليه  
 او للزرع والنخل مغسول عليه او للجميع على تقدير كل واحد منها والزرع والرمات اي خلق الزيتون والرمات  
 مال كون كل منهما متشابهة في اللون وغير متشابهة في الطعم على ما في الذرير وقيل يشابه بعض افرادها في  
 اللون والطعم ولا يشابه بعضها على ما في البيضاوي واقل علينا ان الصدقات التي علينا بهذه الاشياء المذكورة  
 لم اوجب الزكوة فيها حيث قال ليله كلوا من ثمره او اثمروا واتوا حقة يوم حصاده فالغصن في ثمره وحقة وحصاده  
 يجم الى الواحد وفائدة التفسير لولا تعالى اذ انفرخصت لالك في الاكل منه قبل ادواته اي الله تعالى بحج وطلب  
 سطر المثل ويوم الحصاد ويوم قطع الزرع واقتناص الثمرات يعني ليج كالم الاكل من ثمره الاشياء في اكل وقت  
 ثم اوجب عليكم اعطاء الحق بعد الذكر والكمال فيكون قوله تعالى وانوا الحبوب ويكون الاية سبب في قوله تعالى  
 فاولوا بكون الرمد من الحق زكوة وهو العشر واخضعه لكذا وكفى الزلزال واليه اشار صاحب الدرر حيث قال  
 ارجع الى حقيقته في تفسير العشر ويسمى هذا زكوة الحاريج في الحق وبيان السنة ان عند ابي حنيفة رحمه الله في كل  
 عرجة الارض يجب الزكوة الا الحطب والفصيص الشيش ولكن خرق بين ما سقى بسهم او  
 غرة السماء وبين ما سقى ليزب او دابة فان الواجب في الاول العشر وفي الثاني الفصيص وكذا  
 زكوة فقلتها في الاول ولم يشترط بقاؤه سنة ولا بلوغه حقة او سقى عند وعند يوسف وعند  
 زمان لوجب الزكوة فليس في المنفردات ولا في التقليل زكوة عند ما وبكذا اوجب العشر





[illegible]



على كلامه وان كنت فيها اقدم به وادخر اخرى فجاء بعد برهان واضح وجواب لا يحرم فيها بحسب مقتضى  
ان المدعى تعالى قد اخبر ولا يباح حرم على اليهود وغيرهم كالافراد ذلك جزئيا ثم يبيح ذواتا لعداوتهم فلو ان المدعى  
الامور انما لئلا ان المدعى تعالى قد قصر علينا شره من قبلنا وانما لم يرم تلك الشره انما لم يريد مننا  
علينا بعد القصة وبعدها وقد اذبح ذلك لانه قال انما جزئيا ثم يبيح ذواتا لعداوتهم فلو ان المدعى  
انما لئلا ان المدعى تعالى قد اخبر ولا يباح حرم على اليهود وغيرهم كالافراد ذلك جزئيا ثم يبيح ذواتا لعداوتهم  
والبط والتامة بجماع الصلابة والتابعين ومرونة كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
علمت معنى كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
جزئيا ثم يبيح ذواتا لعداوتهم فلو ان المدعى تعالى قد قصر علينا شره من قبلنا وانما لم يرم تلك الشره انما لم يريد مننا  
والنعم حرم كل واحد منها على اليهود بسبب طلبهم فاعلم كل من جسد هذا الحسن وان كان المراد من كل واحد من  
في السلب والظهور والابل والسمار وغير ذلك من المخلوقات والمراد من كل واحد من المخلوقات والمراد من كل واحد من  
الى مجموع الشم وكل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
حرم عليهم بسبب طلبهم بل كل كرم بعينه وهو الابل مثلاً وحرم عليكم بعينه وهو السباع مثلاً واليه الاشارة في مجموع  
القاضي حيث قال ولعل المسبب من انظمتهم تسميم التسميم او ليقول ان كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
السبب كان حرم على اليهود فلهذا يباح عيسى عليه السلام بخبر قوله تعالى ان كل كرم كان حرم  
لما حكاه عن في سورة عمران ولا لعل كرم بعينه الذي حرم عليكم وقد فسره ذلك البعض بالسبح والشراب والسكر  
والعمل في السبت ومن الظاهر ان حديثنا بانه شرعية عيسى عليه السلام الاشراف موسى عليه السلام في السباع  
محرمه على ما لها ويكون السبح ولحم الابل مثلاً لاننا وانما تفسير كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
فيه الغنم والبقر والاحال انما لم يحرم عليهم بل انما حرم شحمها فقط كما ذكره الشيخ العصام واجاب عنه بما اجابنا به  
على تفسير الاصم ايضا ولان في كتاب المجاز وهو تسمية الخاقر لغيره او بالجملة لوارده بكل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
ان يوجه على نحو الوجهين الذين ذكرناهما في تفسير الاصم وهذا اذا قسم قيدا لا قسم المطلب والمادة فليقل منه  
كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في تخلف من السلب والتفاني المحييين في تخلف من السلب والتفاني المحييين في  
المراد به السلب فقط لكن ان يوجه بان يعرف قوله تعالى ذلك جزئيا ثم يبيح ذواتا لعداوتهم فلو ان المدعى تعالى قد قصر علينا شره من قبلنا  
عليهم شحمها الآية فيبهم عليه شحم فقط ويكون قوله تعالى وعلى الذين اذبحوا امرسا كل ذي ثاب في تخلف من السلب والتفاني المحييين في



فياكل ذنبي فخاب كايهرم عليهم فيكون هذه الآية سميت بحديث يسرل بها على حرمة كل ذنبي فخاب من السبابة البذاكير  
 ان يحد الى البحر من جبال البحر من حرمة البحر من سبب غيرهم فظلمهم ولم يترك ذلك غير ان يترك من سبب غيرهم  
 ولو انهم ومن حرمة البحر وجوده فخاب وفسدت الآية على كل ذكر وذلك ان اليهود عوم عليهم ذنوبهم فخابوا  
 بسبب غيرهم فظلمهم فخابوا بعد ذلك من غير ان يترك كل الشوم وذو الخصال جميعا ولكن انما هم يترك ذنوبهم  
 انما رغبته وانما سورة فيكون مراد السبب في الحكم والاعيان في الشرح لا الهية ذنوبهم فخابوا  
 في جميعات الآية لم اذروا في تحقيقها ولم يبق في احد الى استبعادها بل هو السبب في مسئلة ان السبب  
 من جميع سبعين فرقة اجية والراعي كلها المذكورة في قوله تعالى وان خلد احد اهل الجنة مستقيما كما يتصور  
 ولا تتعوا السبل فتخوف بذكره عن سبيلهم طه بذكره وصنكم به لعلكم تتقون ه فتوكلوا  
 ال مشددة مفتوحة بتقدير الام على انه على قوله تعالى واتبعوه وهذا على قراءة حفصه وغيره واما على قراءة  
 البعض فمفتوحة مخففة وكسوة مشددة وقوله تعالى هذا اشارة الى ما تقدم في السورة من اثبات التوبة  
 بالبره وبما ان الشرع لم يثبت ان كل هذا المذكور من التوبة المستقيمة فاتبوا السبيل لا تتبعوا السبل الا فرس السوا  
 البهية والادان النقية وغير ذلك مما ياتي في دين الاسلام فيترككم ويترككم عن سبيل الذي هو السبيل الذي  
 اتفاهوا اليه ان هذا هو مقتضى الآية وبهذا خلا لا اله الاية حيث ان اثبات الفرق المردودة بحسب الظاهر والكل قد  
 توكلف المراك ان يقول الله صلح خطا مستقيما ثم قال هذا سبيل الرشاد وسر المستقيم فاتبوه ثم خطا على كل  
 ما يهتد به خطوط ماله ثم قال هذا سبيل على كل سبيل منها شيطان يدعوا اليه فاتبوه لو تاملوا الآية ثم اعلم  
 احد من الامم في مشطوطا منه طرق فليكون اثنين وسبعين هذا الكلام وقد ذكره جماعة ايضا فاعلم من تلاوة هذه  
 صلح هذه الآية حين اقام لك الخطوط ان المراد بالطريق الواحد والطرق المختلفة الفرق التي يكون في امته  
 ثمانية وسبعين فاثان وسبعون منها مائة وواحد منها ناجية وهكذا فيهم من الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام  
 ستون امية على ثمانية وسبعين فرقة واحد منها ناجية والبقية مائة او كلهم النار الا واحدا وفي بعض  
 الروايات على اربعة وسبعين فرقة وفي بعضها على اثنين وسبعين فرقة والاصح هو الاول وهو ان الناجية واحدة  
 والباقي ثمان وسبعون ولما كان هذا من ذكر الفرق الاسلامية وخارجها فاعلم ان كل واحد من هذه الاية بيان سبيلهم  
 فيما يصلحوا اليهم وقد يكون تركة لادخوان وتبصرة كدوى الايمان متولى الفرق التي هي ناجية  
 من البحر وان كانت سبيرة ليس فيها كل ملول الى سبيلها ولكن بالتحقيق والصدق من كان على طريق سبيرة الحاشية





وعلماؤنا والكشاف وانما ينظر وانما حق الايمان بهذه الامور ولكن لا علم مصدر انهم لم ينظروا الى انما  
 مسابقة بذو الله كوارث نزلهم منزلة المستقرين لذلك قال صلى الله عليه وسلم ان القيمة ملائكة يستمرقون  
 بعشر ما يتوسمون ان القيمة انما هي الجنة لا ملائكة بل ملائكة لا يتكلم الا بغنة عند ثنائهم لله  
 لا توفيت لبا بالايام والساعات بل انما هي امة فيها ملائكة من غري وكرى وعلماؤنا انهم لم ينظروا  
 منها وهو الكبري عشرو وعلماؤنا هو الله ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله ورسوله  
 او اظلم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حال ما ذكره في كتابه من ان ملائكة الله يقوم حتى تروا قبلها عشرة قبات  
 فذكر الله ان دابة الاية في شفا بالمشقة في شفا بالمغرب في شفا بخير مرة العرب والله جل وعظم  
 من مغربها ويا جبر ويا جبر ومنزل جبر في السلام ويا جبر من انهم ينظرون الى شفا  
 لغة الحديث والله قد نص في كتابه على انهم من مغربها وبيان الله في ذلك والله جل وعظم  
 وعز وجل يا جبر ويا جبر ولم يطلع على بيان الحسنة والجمال وانما في كتاب الله تعالى وما ذكره من ان  
 مما لها من فضل انما الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 برواية ابن مسعود ان شجرة في الجنة في شفا بالمغرب في شفا بخير مرة العرب والله جل وعظم  
 والامام والبطش في الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 الشمس من المغرب ومنزل جبر في السلام ويا جبر من انهم ينظرون الى شفا  
 انما في ان قوله تعالى انما الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 او كسبت في بابها حلف طاهر قوله انما الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 الشمس من مغربها ويا جبر ويا جبر ومنزل جبر في السلام ويا جبر من انهم ينظرون الى شفا  
 من قبل ودا على غيب من قبل الامام في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 ان المراد بالخير واليأس او التوبة فيكون الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 انما كسبت في بابها حلف طاهر قوله انما الله تعالى في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 ايضا واما انما في ما هو المشهور ويذكر ان امام الزمان في سورة النحل في بيان دابة الارض  
 الكافر بعد طهر الشمس من مغربها كذلك لا يتكلم الا بغنة عند ثنائهم لله  
 واما في الايمان من انهم ينظرون الى شفا بالمغرب في شفا بخير مرة العرب والله جل وعظم





ان يأنس الى افواه الزينة لما كانت في منة الشباب وكان الامر للوجوب كان المنع من ان يأنس الى العورة  
ثم يبره بانظر الزينة دون اللباس فقال لا شمار ياخذ اللباس الحسن في العورة وتحتل يستقر قوله وفيه دليل  
على وجوب ستر العورة في العورة فانه قد علم انهم من كل امر من كون اللباس للوجوب والذهب جميعا فانهم واللفظ وقال  
الكشاف فزاد فيكم اي رديكم ولباس فيكم عند كل مسير لا يلبس اوله ثم رادوا بطرؤا سواة وعن حماد بن سلمة  
الحري والد بلاجر والماكان احدهم ليدخلوا ما ويزرعون رادوا المسير وان كان عليه ثياب غريب وانتم من  
انهم قالوا لا يلبس احد في ثياب او ثيابا فيها رقيق الثياب ولا يلبسوا من الزنوب كما تروا من الثياب وقيل الزينة المستطيل  
الطيب والرسنة ان يأنس الى راس حسن يبره للعورة هذا اللفظ وجوبه لعل الدارك البغاني في منة الآية من غير ذكر الطوبى  
ومر في الفتاوى والعمامة من التنسيب الكريهة اخذ الزينة رتبة اقوال اربعة في الامور عند الطوائف الثلاثة في انه لا يلبس في  
في العورة والثالث انه الامور المبرهن في الجلب والاعباد والوجه قول شاذ ومروا لادب ان يتزين بغير اللباس  
ولا مثالا هذا الامر وحاصل الكلام في هذا المقام ان ستر العورة فزاد في العورة بهذه الآية على القول المختار  
او خلاف في ان هذا الخطاب عام لجميع آدم كما هو مذيب البغني او خاص بالمسلمين كما هو اكثر على ما انفرد في المصنفين  
ستر العورة وان كان فرضا على الكل ويحل عليه تعبير قوله تعالى يا بني آدم ولكن لا يلبسوا زواجا ولا يلبسوا  
المنظر لان الكلام في ستر العورة دون مجرور السرة ولكن المكن تفسير قول البغني باثبات الايمان اقتضاه اي كسوا  
ثم استمر واستمر في العورة والكلام في ستر العورة فزاد في العورة وهذا القدر من العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
مناه وكما هو اشرى ما طالب لكم ولا ستر في جوارحهم فاصل هذه لكم منها ان في روى انه نزلت بين ثم المسلمين ان لا  
الكلوا وما غيره في الجوارح فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
كثرة الاكل والشرب فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
المسلمين ابن واقد فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
ابن من كتابه هو قوله تعالى لعلوا وستر فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله عليه السلام المدة بيت الدار والحيث بالكل واوداد واعطى كل  
من لم يورده لعلوا في ما تركه كتابكم ولا ينسب اليكم ما ليس بكتابكم الا في الذكر في الكشاف وفي الدارك وابنه  
من ذلك وجه اخر ايضا اعني الا ستر فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة فزاد في العورة  
فكروا به شيئا وما ل كل ذلك الى معنى عدم النجاسة ومنع الحد كما هو لعل في مسئلة ان الاعوان حق قوله

وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوُا لَهُمْ  
الْجَنَّةُ أَنْ سَادِمْ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ وَإِذَا ضَرَفْتِ الْأَبْصَارَ قَدْ بَلَغْتَ  
أَصْحَابَ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذَا نَكْفُرَ بِالْآلِهَةِ الَّتِي كُنَّا نَعْبُدُ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الدِّعَارِ  
وَرِجَالَهُمْ يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنْكُمْ جَعَلَكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ هَٰذَا أَهْلُ  
الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ لَّا دُخُولَ الْجَنَّةَ لَدَٰ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُخَوِّدُ  
الْعَالَمِينَ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْأَعْرَافَ فِي هَٰذَا الْأَمْرِ نَافِلَةٌ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْحُجْرَةُ وَمِنْهُ الدَّارَةُ وَمِنْهَا أَيْ مَنِ ابْنُ  
وَالنَّارُ وَبَيْنَ الْأَصْحَابِ حِجَابٌ مَضْرُوبٌ وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْقَوْلِ الْعَالِي فَضْرَبَ بَيْنَهُمْ بَسُورًا بَابٌ عَلَى الْأَعْرَافِ الْخُزْ  
الْحِجَابُ يَدْعَى الْغَايَةَ بِجِبَالٍ يَعْرِفُونَ كُلًّا مِنْ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بِسِيمَاهُمْ أَيْ بِعَلَامَتِهِ مِنْهُمْ مِثْلُ مَا نَزَلَ الْوَجُودُ وَهُوَ  
بِأَوَّلِهِمْ أَوِ التَّعْلِيمِ وَهُوَ لَدَى الرِّجَالِ أَيْ أَعَالَى السَّالِكِينَ لِمَا وَدَّعِيهِمْ وَقَالَ الْأَمَامُ الزَّيْدَانِ الْأَعْرَافُ تَعْلَمُ مِنَ الْمَسْكُونِ  
وَعَلَيْهِمْ بِجِبَالٍ يُشْبِهُونَ فِي سَبِيلِ الْمَدَارِ وَهُوَ كَوْنُ طَلَبِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ رُتْبَةٍ أَوْ أَلَدَيْنِ فَجَبَلُونَ بِشَوْنِهِ الْعَقُوقُ عَنْ  
الْجَنَّةِ أَوْ الْبَعْدَ مَدَّةً وَقَالَ ابْنُ مَسُودٍ وَمِنْهُمْ مَنْ مَدَّ يَدَهُمْ وَبَسَاتِهِمْ فَلَا يَسْرِعُونَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَقَالَ صَاحِبُ  
الْمَعَارِكِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْمَسْلُوكِ أَوْ مِنْ أَهْلِ مَزْمَعِهِمْ دَخَلُوا فِي الْجَنَّةِ لَا سَبِيلَ لَهُمْ وَبَسَاتِهِمْ أَوْ مِنْهُمْ لَمْ يَرْضَ عَنْهُ لَعْنَةُ  
أَوْ لَعْنَةُ الْمُسْكِينِ وَقَالَ الْفَيْيَالِيُّ الْيَقِينَانِ الْيَقِينَانِ الْيَقِينَانِ الَّذِينَ لَا تَوَاقُفُ فِي زَمَانٍ مُنْقَرَةٍ مِنَ الرِّسَالِ أَوْ الْمَقَالِ الْمُسْكِينِ  
مِنْ أَسْوَى حَسَنَاتِهِمْ بَيَانٌ وَقَالَ الْقَاضِي طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَصَرَفُوا الْعِلْمَ فَيَجِبُ بَيَانٌ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ  
بَيْنَهُمْ مَا يَشَارِقُونَ قَوْلُ عُلْتُ وَبَيَانُهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ الشُّهُدَاءِ وَخِيارُ الْمُؤْمِنِينَ وَطَائِفَةٌ أَوْ الْأَكْثَرُ يَرَوْنَ مَصْرُوعَةَ الرِّجَالِ  
فِي السَّيْرِ عَنْ أَشْجِيهِمْ عِبَادٌ مِنْ حَمْرَةٍ وَعَلَى وَجْهِهِمْ بَارِقَةٌ وَعَلَى كُلِّ مَثَلٍ فَهِيَ حَقٌّ لَا يُشْكِيهِ إِلَّا الْمَنَافِقُ وَهُوَ  
بَيَانُ مَا حَبَلَ الْكُشَافُ الْيَقِينَانِ أَيْ مَنِ ابْنُ الْمَدَارِ لَيْسَتْ دَارُ الْقَرَارِ وَالْمَدَارُ قَوْلُهُ الْعَالِي وَنَادَى الْأَصْحَابُ  
الْجَنَّةُ أَنْ سَادِمْ عَلَيْكُمْ أَيْ تَادَى الْأَصْحَابُ الْعَرَفَانِ أَيْ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ بِالسَّيْرِ وَالتَّحِيَّةِ لَمْ يَدْخُلُوا وَهُمْ يَطْمَعُونَ أَيْ لَمْ يَدْخُلُوا  
الْأَعْرَافَ الْجَنَّةَ مِنْ طَعْمِهِمْ أَيْ أَمَّا أَنْ كَانَ لِلْجَنَّةِ مِنْ طَعْمِهَا أَلِ الْجَنَّةِ أَوْ لَمْ يَدْخُلُوا أَلِ الْجَنَّةِ الْجَنَّةِ الْآنَ مِمَّنْ طَعْمُهُمْ  
الْمَرَاوِبُ أَوْ طَعْمُهُمْ عَلَى الْأَوَّلِ عَالٍ مِنَ الْعَالِ أَيْ الْوَادِ عَلَى الثَّانِي مِنَ الْمَقُولِ الْعَنِ الْأَصْحَابِ عَلَى فَا فِي الْجَنَّةِ  
وَإِذَا مَضَتْ الْأَعْرَافُ أَيْ الْأَصْحَابُ الْعَرَفَانِ إِلَى أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا الْخُزْ وَهُوَ الْمَدَارُ بَيْنَنَا لَا تَجْعَلْنَا مِمَّنْ الْعَرَفَانِ  
وَفِيهِ شَارَهُ إِلَى أَنْ مَارَقَ لَعْنَةُ الْأَصْحَابِ بِأَفْظِهِمْ لَيْسَتْ لَهُمْ وَاسْتَعِيزُوا وَهُوَ يُخَوِّدُ الْأَمَامُ الزَّيْدَانِ الْيَقِينَانِ  
يَعْرِفُونَ الْأَصْحَابَ بِأَوَّلِ الْمَدَارِ عَلَى دَلِيلٍ عَلَى اسْتِجَابَةِ دَارِ الْمُؤْمِنِينَ لِمَنْ الْعَمَامَةُ تَكْلِفُ الْيَقِينَانِ شَارَهُ









وهو معمول لا ذكر المقدور من ظهورهم بل من بني آدم وذريتهم مفعول اخذوا شهادتهم عطف على قوله لا ذكر  
 اخذ ربك ذرية بنى آدم من ظهورهم وشهدهم على انفسهم وانكسفت الروايات فيه فاقرب الراجح ان العشر من  
 مائة كانوا ذرية آدم من ظهورهم ذرية الكل من ظهورهم على حسب ما يتولدون الى يوم النار مثل الناحية في شهادتهم  
 على انفسهم بان انطليهم الميثاق يقول تعالى الست بربكم فقالوا ليعيسى ان انت ربنا سجدت على هذا وقررنا يوم نكلمك  
 وقال ابن عباس ١٢ اخرهم الله من ظهورهم ذرية وراهوا بالجمجمة الذر واعطاهم من العقل وقال ابو ذر  
 اخذ عليهم الميثاق ان لا يعبدوا غيري لان ذلك قبل الدخول في الجنة من مكة والغائف وقبل ابد التزلزل من الجنة و  
 قيل في البركة هكذا ذكر في الدرك وقال في الحديث ان من قرأ قل تعالى شهادتهم على انفسهم شهادتهم باقرانهم او شهادتهم  
 ما يعرفوا انهم اعتنوا في وقتهم وكما نصيب في الشان وهي وادبرته وقبل في وبيادى ذرية في بلاد الهند وبلاد  
 ذلك قبل خروجهم من الجنة وقبل قبل الدخول في الجنة في قضاوس باب الجنة مسيرة ثمانين الف سنة وقبل  
 شهادتهم انهم متعلقين بيلي وقيل من مفعول اخذوا اولئك في امان فمروا وقد انقضت الايام وشهدهم ما ذكرنا في  
 انفسهم الا انهم لا يقرن واما ما قال البعض ان الكلام متشبه الحقيقة ومنه ذلك انه نصب لهم الاولاد على بركة  
 ووجدانية وشهدت بياعتهم التي ركبها فيهم وجعلها ممية فيهم الهوى والفضائل فكانوا شهادتهم على انفسهم  
 قدريهم وقال لهم الست بربكم فقالوا ليعيسى ان انت ربنا شهدنا على انفسنا وقررنا بعد انك بديل قول تعالى من  
 بني آدم من ظهورهم حيث لم يلق من ظهورهم والمراد من بني آدم اسلاف الابد والذين اشركوا بالاله وبنده فاتهم  
 اختلافهم بقرينة قوله تعالى انا اشرك اباءنا من قبل بقرينة المعطوفات قبلها او ايضا كما نسب الى كل ذلك  
 انكشاف فما هو خلاف ما عليه الجمهور وقوله تعالى ان تقول اليوم القيامة الآية بيان لوجه اخذ الميثاق وقيل انهم  
 وهو لفظ الكرامة محدون لوجه انا اخذنا الميثاق من جميعهم كراهية ان تقول اليوم القيامة انك انما من امة عيسى فانه  
 عليه لم يخبره او كراهية ان تقول انا اشرك اباءنا من قبل وكذا ذرية من بعدهم فانه يتبادر انهم انكسبتا بافعال ابائهم  
 المتعدون عليهما من غير منصف ما بينه لولم اخذ الميثاق واحد منهم بدونه تعالى اجمعا انما لم يقر به لم يقر به طرفة وادبرته  
 طين او قال لا عزون خاصة انما تبهم ما قبلنا من انكم كنتم قائلين الميثاق في غمركم اخذ الميثاق من الجميع وليسوا بالجميع  
 بل من امن في الدنيا فقد قرع عليه فاسحق الشواك الميثاق العبد ومن كفر في الدنيا فقد عذب على امره فاسحق العقاب  
 لما اقره الميثاق وبكذا ذكر ابو حنيفة في الفتحة الاكبر وذكره بعض الرعاكس انه قال اخذ الميثاق من جميعهم فقامت  
 اربعة صفوف فالتصنيف الاول بقراب اللسان والقلب جميعا وهم ولدوا مسجدا واما توسيعه اكله ابن ابي ربيعة

[illegible]

عن

وبنما ذكره القسبي أيضا في تفسيره وأجاب لنزول القرآن على غير ما سبقت في تفسيره من شهر راوله المذكور في كتابنا  
 قوله عليه السلام لا صلوة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 ولكن القول في قراءة الآية المذكورة في قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 على التمام دون خمسة ترك العمل بأمر الله في هذه الآية لا يقال إن قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 وما جاء في هذه الآية من قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 يعني أنه لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 يكون كما سئل في ذلك أنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 ما لها ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 الذي نال من قراءة القرآن لأن المنع مطلق حتى ذلك فلا يخرج بمجرده وكذا لا يقال إن منعه عند البعض إذا نال من الرسول  
 القرآن عند منعه فاستحو على ما مر به صاحب الزكرك على وجه أنه لا يخرج عن مطلق المنع المقصود بغير صلاة إلا بغير صلاة  
 الآية لا تقتضي هذه الوجوه كان الاستدلال بقوله من كان له ما لم يقرأه أو ما لم يقرأه أو ما لم يقرأه أو ما لم يقرأه  
 بهذه الآية وبما لا يختلف في المسئلة بأنه انقضاء حتى واجب بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 الآية بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 الآية حتى قوله تعالى وإذا قرأ في نفسك ما منق لا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ  
 أي في كل أن تقرأ ما منق ما تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ ولا تقرأ  
 حسن المنع بالحدود والأصاقل في بعض من الأتقيين أو بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 ولا يخرج من الآية شيء على مقتضى الذكر المسمى بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 الجهر في بحث يختلف في غير هذه من مسائله في قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 أن الجهر بالتكبير عند الإمام في الصلاة وقوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 أو تسمى ربه إذا أضافها وقوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 المسمى بذلك والآية في قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 يسألونك عن آل فلان في قوله لا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة  
 أنكم ممنونين ما من منق صلاة الصلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة ولا صلاة إلا بغير صلاة











[illegible]









[illegible]







[illegible]

عن كثر الكفار والعبد من بعد عبيدكم ولعنوا في ذلك وقتلوا الله حلفوا اي حلفوا قسما وانما وضع المظهر موضع المظهر والادب  
انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر واحتواء بالنقل وقيل المراد بالادب رؤسا للمشركين فانهم وضعوا للناس  
ايهم وهم اوصى بتركهم قال القاضي الجليل البيضاوي وبذلك يترك النضر ليعتقوا بان لعنهم الدين واجب لئلا يقال ان صاحب  
الدارك كان لعن الذي لعننا فلا يبرأ من ذلك ان العبد معصوم وسر على ان لا يلحق وللعنهم كان لعن. فذلك كنه حمله وخرج  
من الازمة وبذلك ذكر صاحب الكشاف وجميع العلماء من الامم ان الآية في باب المرتد وان معنى قوله انما كفروا  
بعد التوبة واما قوله الصلوة وابتاء الزكوة حيث قال اذ كفروا في حال الشرك ثم داو على تاديبه والادان لكرهه  
من العرب لم آمنوا واما قوله الصلوة والادان الزكوة وصاروا اخوانا للسلالة من الدين ثم جبروا فارتدوا ولو كان الاسلام  
وكنوا بالابناء على من الالمان والوقار بالعبود وفقدوا بالعن في دين الله وبذلك صرحوا الكلام الى آخره وذكر  
في كتب الفقه في بيان لعن العبد ان لعن العبد عندنا لا يغيره انما يكون بان يترك دينه ولو كان دينه يترك  
الابان فقتل من الجزية او زنى بمسكينة او قتلها او سب النبي عليه السلام فلا يقتل الذي سب النبي عليه السلام بل يترك  
في ما في الفتاوى في ذلك واما محمد بن عبد الله بن سب النبي عليه السلام ايضا فقتل فليس يقتل الذي سب النبي  
عليه السلام فلا يبرأ من الفحشاء التي يقتل في ذلك لا قال ولا كفروا وبذلك صرحوا ولا شك ان ليس لعن في الدين كبر  
من سب النبي عليه السلام او ذبحه ثمانية اشهر وبذلك كبره الاسلام ولكن ان يكون فتوى ان العلم في زماننا على هذا  
او ليس في التفسير الذي قال في حقيقته ثم يبرأ بحسب ما كان ذلك في الفصل من ان في رواية عن شمس ابن الجهم ان  
الابان سبهم واما سب المسلم فهو بقتل بالابان وان تاب بوجه واحد لم يفتن من يقتل البنية اذا اقر وقوله ذكره  
في حقيقته المحقق في الحديث في سبهم والوقاية فلا مشايخا ولا فاضلا في حقه ثم قوله انهم لا يابان لهم مرة ليمان منونة على  
انهم هم من لينة لا يابان لكفار على الحقيقة وان ثبت لهم الايمان فلا يابان في قوله تعالى فان كفروا بايمانهم وبسبهم لا يبرأ  
ان من الكافر لا يكون يميننا فلا يشاققهم فخذوا مستأمنين بالعبادتهم والابان والالاسموا ابو بكر بن عبد الله  
ذكر في المراكمة والكشاف وقيل مرة ليمان كسرة يعني انهم الاسلام لهم ومعتز السجدة لم يبرأ من سبهم على انه لم يبرأ توبة  
المرة وكسرة ضعيف لبرأ ان يكون بجنة لا يؤمنون على الاخبار عن قوم معينين لعنهم كما كرم لانهم لا يؤمنون بهذا  
ذكر في البيضاوي واقول في هذا كبر الازمة بحيث يجوز بان المرتد لا يقبل من الاسلام او كيف او غل  
النقل بانهم لا يؤمنون وطريقه ان يحسم ثلثة ايام فاني حرم الى الالمان فبادوا لا يقبل البنية وبذلك اذا كان  
لا امره في ذلك انما يقتل فخذوا المستأمنين لذلك اذ الذي نقض العبد أي لم ينج بدار الحرب لانهين فذلك

عن كثر الكفار والعبد من بعد عبيدكم  
انهم صاروا بذلك ذوي الرياسة والتقدم في الكفر  
ايهم وهم اوصى بتركهم  
الدارك كان لعن الذي لعننا  
من الازمة وبذلك ذكر  
بعد التوبة واما قوله  
من العرب لم آمنوا  
وكنوا بالابناء على من  
في كتب الفقه في بيان  
الابان فقتل من الجزية  
في ما في الفتاوى في ذلك  
عليه السلام فلا يبرأ من  
من سب النبي عليه السلام  
او ليس في التفسير الذي  
الابان سبهم واما سب  
في حقيقته المحقق في  
انهم هم من لينة لا يابان  
ان من الكافر لا يكون  
ذكر في المراكمة والكشاف  
المرة وكسرة ضعيف  
ذكر في البيضاوي  
النقل بانهم لا يؤمنون  
لا امره في ذلك انما







[illegible]



[illegible]



ومعوله تعالى ليس على المستأجر ولا على المرفق ولا على المدين لا يجردون ما يفتنون صرح الآية وانما خرج الايات عن الرضا فيها  
من النكاح مثل قوله تعالى ولا عليك الا البلاغ وامثاله وقد اورد صاحب الفيض ما يدل على انه ان كان مضافا  
صراحا ومضافا لان مشروفا بقوله تعالى ليس على المرفق صرح وعلى الاعوج صرح ولا على المرفق صرح حيث قال او صرحا  
مرادوا لذلك لا قال ابن كتم لم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الفتر قال نعم حتى ينزل ليس على المرفق صرحا  
قال صاحب الكشاف ثم قال وعن ابن عباس من فتنك بقوله تعالى ليس على الصنفاء ولا على المرفق ثم قيل من موقوف  
ما يدل على انهما سواء كان زنا او وجوبه في النكاح عن سباب النزول انه نزل من تخلف جماعة من غزوة تبوك بحجة  
عمل الاغتسال فقبل لم يفروا فافترقوا من الاموال فافترقوا منها ولم يفر من صاحب الدار والاموال الزايد بن مسعود ولا غيره على احد  
من التقدير وكلام صاحب البداية في اول باب الجهاد يدل على ان الله يحمي على الغير العلم من غير منطلق حيث قال  
ان يكون الغير ما لم يعبر من فروع الاماين لقوله تعالى الفروا فافترقا فافترقا الآية وصاحب الفتن قد جعل الآية مشروطة  
بالايات الستة مطلقا سواء كان بجو صراحا او مضافا او غيره ولم يعم من ان يكون الغير ما لا ولا وان يكون الامر بجو  
او هذا ما قالوا واقول قد تعبر من الفقهاء ان الغير اذا كان ما لا يرضى الخروج على المسلمين جميعا سوى الامم والمعتد  
الا قطعوا وشبابهم واذا لم يكن الغير ما يكون الخروج فتركوا كذا ان اقامه للبعض سقط عن الباقي فان ملكوا ففان  
لم يكن الآية محمولة على الغير العام غير ان كان الامر للجب يكون الآية مشروطة بما يسمى عند الضمان والقتال لان  
التعظيم حاصل على جميع ما يبا او يكون محمولة على غزوة تبوك خاصة وان كان الامر للجب كانت الآية باقية عليهم من  
المعاني وان كانت الآية محمولة على الغير العام والامر للجب فحينئذ يكون مشروطة على تقدير ان يكون مضافا او مضافا  
سواء كان لقوله تعالى وانما المؤمنون بغيره وانما قوله تعالى ليس على المرفق صرح الآية او بقوله تعالى ليس على الصنفاء  
ولا على المرفق الآية وان كان الامر للجب حيث نفي شيئا وعدمه حال والاولى عدمه واعلم ان قوله تعالى ولا على  
المؤمنون بغيره وانما دال بالالتزام على عدم وجوب القتال على المرضى واللاتمان الباقين ان ذلك انما ينافي  
ذلك وان المرفق في قوله تعالى ليس على المرفق صرح ولا على المرفق صرح ولا على المرفق صرح ولا على المرفق صرح  
العام منها او مبنيان لهما ولكن المرفق العام للذي المرفق على الامم والامر فيكون عاما ولا يمكن ان لا يخرج شيئا من  
الامر قال ولا على المرضى صرح وقوله تعالى ليس على الصنفاء ولا على المرضى مقابل الصنفاء فيكون الصنفاء هم  
الناس وغيره ونزل المرفق على الامم والامر فيها بالجهاد يعلم ان المرفق لا يخرج عن الجهاد وان كان الغير ما لا ولا المرفق  
قد يطلق على من مرض مثل الحمى ووجه الراس كافي قوله تعالى ومن كان منك مريضا او قولا قال ان كتم مرضي وقد يطلق







[illegible]







[illegible]









في اول الامر من بن يعقوب في يومئذ من الكسرة الطبر والمير قنوق وبنو يعقوب من بنو  
 علي ذلك في اول الاسلام كمنه واقية الصلوة التي بينكم حتى تاتوا من اشرار المؤمنين في يومئذ  
 في الدنيا والجنة في العتيق وانما في الخطاب اوله في قوله تعالى ان تلو الاختاروا اسم العباد عما يغفر الله اليها ثم جهم  
 في قوله تعالى وما جعلوا بينكم لان انما ذلك الصلوة فيها وجب الجهر ثم نعم موسى عليه السلام بالبيان في عتقها  
 بها والصلوة فيها كذا ذكره او قوله تعالى وان كانت في قعر موسى ودارون وفي باب انما الصلوة في البيت  
 وقت الوقت دون الامن ولكن في رتبة اليهم من قبلنا طاعة اذا قصر الله وسر له من غير انكار وكذا علم الغفر من بعد  
 الحزن او الامن على شريعة انما الصلوة في البيت وسنما به في ذلك في عرف النضار ومسمى البيت في رتبة  
 مسجد جامع حتى يجره الى الوطى والبول والحق في وقت فيه مسجد وان لم يجر ذلك فون مسجد واحد وقد اراد بها  
 الهداية في باب الجهر في الصلوة وما يفسد فيها حيث قال ولا بأس بالبول فون بيت فيه مسجد والاروا ما لا يفسد في  
 البيت لان لم يفسد في المسجد وان نذرنا اليه في الكلام وفي شرورها وان استسحبنا الى انما والصلوة في البيت في قوله  
 تعالى وما جعلوا بينكم قبله وذكره ان انما والصلوة في البيت واداء النوافل فيها مندوب وكان رسول الله صلى  
 وجهه بالسنن يؤدون النوافل فيها والسنن الرواتب وغيرها يامنه الجوزة والوتر بما في ليلة الجمعة في مسجد  
 البيت المدة للصلوة وحقايل في الاحكام واداء ما يعرف كتب السند فمن والصلوة في يومئذ سورة هود ولبابها  
 في نوافل الصلوة وهي قوله تعالى واقم الصلوة على وجه النفاذ وذلك من الليل فان الحسنات يضاعف  
 الحسنات وذلك في ذكرى الله في القرآن واصبر وان الله لا يقيم احب الحسنات اعلم ان رتبة ايات في  
 القرآن يقيم منها الصلوة الخمسة في اولها وسنما واداء الصلوة في النهار يعني غزوة وعزة فالخروج والصلوة في  
 والعشرة صلوة الظهر للصلوة في النوافل على النوافل في وقتها من الليل وهرجهم في رتبة الصلوة في رتبة  
 من الليل قريبة من اخر النهار في صلوة المغرب والشار ان الحسنات يزد من الساعات والارواح الحسنات الصلوة في  
 فانها يزد من الزنوب وكثيرتها والاعمال طاعة او سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والحمد لله في كل امر فانتم وما  
 بعده او القرآن وذكرى الله في القرآن في قوله تعالى واصبر على ما امرت به والانتباه على انما في قوله تعالى  
 لا يصنع ابراهيم في قوله تعالى واصبر على ما امرت به والانتباه على انما في قوله تعالى واصبر على ما امرت به  
 ما كيا بالبيان في قوله تعالى واصبر على ما امرت به والانتباه على انما في قوله تعالى واصبر على ما امرت به  
 عامر في قوله تعالى واصبر على ما امرت به والانتباه على انما في قوله تعالى واصبر على ما امرت به

كذا في قولنا من الليل وقوله من الليل وجعلنا على رؤسنا من الليل ان يصلي على الصلوة التي في الصلوة فمضى النهار ولم  
 يزل من الليل على منة فقام صلوته يتقرب بها الى الله بفضل الليل وكذا نصت النسخة في قوله تعالى انما في  
 ان المساء من بين الساعات وبيان مسددها ان يراد بغيره ما جازى العبادات فاني ان من مسددها ان يراد بغيره ما جازى  
 على ان الصلوة هي من الغفلة والسكر والافلام والارواح فبعد ما ذكرنا في قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى  
 بغير من الساعات وهي من الغفلة والسكر والافلام والارواح فبعد ما ذكرنا في قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى  
 قال في التفسير في قوله الصلوة الكفاية ان الكفاية في قوله لا يحجز الكفاية قال انه تعالى ان المساء من بين الساعات والارواح  
 بالساعات الصغائر دون الكفاية لقوله عليه السلام الصلوة الخمسة والجمعة الى الجحيم ومن قال ان المساء من بين الساعات فمضى  
 فوالله ان الكفاية في قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى ان يعلم ان قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى  
 الصغائر البسيطة لقوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى ان يعلم ان قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى  
 فمضى دون ترك الكفاية في قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى ان يعلم ان قوله تعالى ان المساء من بين الساعات فمضى  
 موفيه يوسف وفيها ايات من المسائل فتقول في مسددها ان يوم المثل قوله تعالى وتشرقون فمضى في قوله تعالى  
 مع قوله تعالى وتشرقون فمضى في قوله تعالى وتشرقون فمضى في قوله تعالى وتشرقون فمضى في قوله تعالى  
 ان قوله في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 يوم من قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 ان قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 والقول في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 بعد ما ذكرنا في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 ان قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 والقول في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 بعد ما ذكرنا في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 ان قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة  
 والقول في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة في قوله تعالى في غيابت الجلب شر السياره له من بزر مصدرة







بنت من الذين نسوا بالقرآن ثابت ويصل الله على الذين انفقوا على التقية لا يفتنون في موافقة العزيم  
 اذ لم يزل شيء وحي في الاخرة ازل وانزل ويصل الله على من شئت للمؤمنين وانزل القرآن لا امر لهم  
 بذا منكم ما فيه وتغيروا بسبب المراكب والناهي العيشة وحي في كثر ما هو وان قالوا في انفسهم لا يملكه الاية وليا  
 حقيرة مساوي العزيم وكرهوا ان يزل العلم والحدوث ان هذه الآية في عذاب العزيم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثبت الله عزيمون نسوا  
 بالقرآن اثابت نزلت في عذاب العزيم او انزل الله من ربك وما ديتك ومن فيك بمنزلة ربك ما هو وحي الاسلام من ربك  
 غير مسلم من عذاب العزيم والحدوث وان عذاب العزيم بالسنة الشبهة لا يثبت من مجرد قوله ثبت الله الذين نسوا بالقرآن  
 اثابت الا انهم قولهم لا يصل الله على الذين وانما ثبت من السنة وغير النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا يصل الله على الذين  
 دون عذاب وحي ان عذاب العزيم ياتي عام بآل الجبر الاحوال التي في العزيم كما هو اي السبع وان هذه الآية بآية  
 السؤال العزيم وعذاب العزيم والتبعية والتبعية المذكورين في الآية لا يكون الا بعد السؤال فثبت الله الذي عليه السلام  
 بقوله انما ثبت الله فعله انهم السؤال او على كل واحد من المؤمنين بانه من ربك وما ديتك ومن فيك ثم المبتدأ ان كان  
 من مشاييت الله بالقرآن اثابت اي بالقرآن بوجوبه والنبوة والاسلام وان كان قالنا بفساد الله تعالى بان لا يوفقه الا  
 الصالح ويصل الله على المؤمنين والذين جميعا من الثواب والعقاب بآية فيهم من حقيرة السؤال على كل واحد  
 ثم في المؤمنين بعده ومفسد ان الذين يحذفون ذكره والاولى الابواب اقرب اليهم لانها في سبائك اثبات  
 خرافة في سورة المؤمن ايضا انشاء الله تعالى وقال الامام الزيدان قوله تعالى ثبت الله الذين آمنوا  
 من ماسون القاتر والاعلا ثبت بين قائم لكل وان قوله تعالى في الحياة الدنيا يعني الحياة وفي الاخرة اي العلم  
 او في الحياة الدنيا عند الموت وفي الاخرة عند السؤال في الاجرة ان العلم بيننا الكافرون مرتكب الكبيرة كما هو في القرآن  
 وفي الآية ان الحياة الدنيا هي الحياة وفي الاخرة هو العزيم والحياة الدنيا هي العزيم والامارة موقوت السؤال هذا ما فيه والقرآن  
 اثابت عند الله الذي ثبت بالحجة وتكفي في العكس اي قوله لا اله الا الله محمد رسول الله وبعد ما سورة الحج  
 طارئة عن السابلية وبعد ما سورة نمل فيها ايات من السابلية في مسكنه من انعام وما يتعلق بها قوله  
 والذين آمنوا هم خير من الذين كفروا وهم خير من المشركين والذين كفروا هم شر من المشركين والذين كفروا هم شر من المشركين  
 والذين كفروا هم شر من المشركين والذين كفروا هم شر من المشركين والذين كفروا هم شر من المشركين  
 قوله تعالى والذين آمنوا هم خير من الذين كفروا وهم خير من المشركين والذين كفروا هم شر من المشركين  
 بيان ما نحن عليه وقوله تعالى فيها وفي الاخرة اي في الاخرة وفي الدنيا وفي الاخرة وفي الدنيا وفي الاخرة







المتوكية وتذكيره على وجهه بما يدل على المضاعف المحذوف كما قيل ومن غير ثمرات الخيل الاغصان تتخذون  
 منه كذا في الدرك وروى في الكشاف والبعض اوى بحدان يكون من ثمرات الخيل غير ثمرتها المحذوف وهو وجه الضمير  
 وهو صفة تتخذون كما قيل ومن ثمرات الخيل والاعقاب غير تتخذون منه سكر اورز قحشا وبالجملة يتكلمون في  
 معنى السكر والزنى الحسن فقد قيل الزاد السكر القرمي اول اية من ايام البات التي في ثمان الخمر وهي مشوية او  
 باسمه بين العشاب والزينة وقيل السكر القيد وهو غير العنب والذبيب والتمر اذا طعم حتى يذهب ثمنه ثم يترك حتى يشبه  
 هو حال عند ايجينه واهم صفة الى صلا السكر ويحجان عبده الالة وقوله طيرة السلام الخمر واهم العنب او السكر من  
 كل شارب وبانبارية وتكررت في الحسن جوالى ولله من التمر والذبيب غير ذلك ما في الدرك اخذ من الخمر  
 الكائنات فخذوا صاحب الكشاف وقيل السكر الطعام وايضا يجوز ان يكون السكر الرزق شيئا واحدا كما قيل في  
 ما هو سكر ورزق حسن ورواه صاحب البستان وقيل السكر ايسد الجوع من السكر فيكون الرزق بما يحصل من ثمنه وفيه  
 السبي ان السكر لغة الجنة وهو الخلق والتمتع والامام الزايد ان المراد به التمر وهو مشوي وقد ذكرت في ما سبق في معنى  
 ثمرات بالتفصيل وتعالى العبدية ذكر ان السكر هو النبي من التمر الرطب وهو مراد عن ناعمة شرابك بن عبد الله  
 مباح لقوله تتخذون منه سكر اورز قحشا من طيننا وهو لا تخفى بالمرح ولنا اجماع العصابة على حرمة هذه الالة  
 محمولة على اخذها من المسلم وانما المشربة كلها بما فيه من الزاد على النبي من ثمنه تتخذون منه سكر اورز قحشا  
 ما فيه هو لا يستقيم الاية الخيل دون الاعقاب ما هو الكاير كما ان تغريبه بالمر لا يستقيم الاية الاقابة دون الخيل او  
 يكون منه عذنا والخل طين من صلبها اولى سوارده في الذبيب ولا اورز قحشا ان كان هو ان يجرع في الزاد ما  
 مني اخذ ان كان بينه وبين النبي وغير ذلك فلا شك في اياه بالافاق والله اعلم بالصواب في سكر بيان  
 الرن قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يدري على شي من رزقه فاستأجر قحشا  
 فهو ينفق منه مائة مائة كل يسوءون الخ لئلا يبل الكرم له يعلوفه اعلم ان الامانة  
 في القرآن كثيرة وبه والمنة منها وقد ضرب الله تعالى مثلا لقصة ولنا دلتك به فقه الزاد مشا بعد ما لا يغني  
 عايشي وضرب لنفسه مثلا بالمال الذي رزقه الله بالاية اية ويعرف فيه ومنه من كلف ثمانية الدار كذا في  
 ورواه القاضي البستان وما يجب سني ان قيل تمثيل لظاهر المحذول وهو من المواقف قال الكاير كعبد ملوك لا يقدر على  
 والهم من كس رزقه ومانر قحشا فهو ينفق من ذلك الرزق هو وجهه الكيف شاء فهو تعالى ومن قحشا طين  
 عبد او مولى من ينفق ومن هو موقوف على امر رزقه ليلتي غيره او موقوف على ما ينفق في يستودن لاروة اليه





[illegible]



[illegible]

مطابق انقضائے  
محکم اجرائی ہو کر  
نظم صحیحہ کی بنیاد پر  
ایک بڑی وادی کا نصف  
آئینہ کار کی طرح نظر آتا ہے

[illegible]









































[illegible][illegible]















[illegible]

[illegible]

مشهوراً في الوجود على الزمان وهو الحسنه والقبحه ليس فيه كبر فيكون وجوب تناقض امره الى القول بالجلس احوالي لم يرد له كلام  
 وانما هو منها لم يرد الحكم الثابت وهو الجمله وروى شهادته الا ان لم اجد اياً من هذه البيوت قائمه الجمله على التناقض ليستقط  
 رد شهادته من القاطن اليه فيقام الحد على الزاني ايضا وانما لم يكن متناقذاً ولا ينافي ما في الاصل من شهادته بما في الاصل من شهادته  
 وانما ان هذا الشافعي والحدود من اجل ان تاب المجرم في القذف من القذف لمسلم التوب قبل شهادته بغيره وعنده ما يوجب كبر  
 على ان يمسى عليه قبل شهادته الحد وفي القذف ما دام حيوا ولو تاب عن القذف وتكلم في ذلك ان بعد ذلك ذكر في باب القذف  
 نقض بقاء القذف الى الجلبه قوله تعالى فاجلدوهم ومثلنا في عدم قبول الشهاده في قوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهاده ابداء  
 ان كونهم فاسقين في قوله تعالى واولئك هم الفاسقون لم يستثنى فيه ذلك فقال الا الذين تابوا من بعد ذلك اعلموا  
 حال الشافعي في الاستثناء ارجح الى عدم قبول الشهاده فيكون مجزئاً للحمل على ما من قوله تعالى انما اقبلوا منهم شهاده  
 الا الذين تابوا من بعد ذلك من قذف مسلم اعرفوا قبلوا اجنبه شهادتهم وعنده ما يوجب كبر الى كونهم فاسقين فيكون مستثني  
 ارجح الى عدم قبول او مستثني والمجرم هو الجمله وروى شهادته وقوله تعالى واولئك هم الفاسقون كلام مستأنف غير  
 اعم من غير الزمان في الحد وفي القذف لم يمسى فاسقاً الا ان تاب بعد ذلك من قذف مسلم فغيره ليس فاسقاً مستأنف  
 بل ان عدم قبول الشهاده لا كان موكراً بقوله تعالى ابداء ما حكمه لا يوجب التمسك ولا الاستثناء وان محله في قوله تعالى  
 بعد ما لا ياتي ان الله غفور رحيم اعم من قوله ورجع عليه بقوله تعالى فاعلموا انما هي من لا تقبل الشهاده والاصل في معناه بعد التمسك  
 كونه في باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل وكذا ذكر في القياس المخرجه وهو موقوف في الكتب لا يكتفي في الجمال ما ذكرنا من  
 الحديث وجب ان يرد في الباب لا ما يرد على ما صدر ان كون الاستثناء ارجح الى عدم قبول الشهاده والى كونهم فاسقين  
 ارجح الى ان الشافعي عنده ان الاستثناء ارجح الى اصل الحكم وهو اقتضاء الشهاده لغيره الاصل هو كبره وانما منصوص على  
 دار السلام عند سقوط الحد عند الزنيه لان من تمام التوبه الاطس سلام الحد والاستثناء عن القذف لا انقول انما  
 فمن كان الاستثناء ارجح الى اقتضاء الشهاده فقد اقرن بكونه ارجح الى التمسك ايضا وانما المخرج هو الجمله وكذا في الجمله  
 لا والغير ما انما اتخذوا من بابها الا فيرقت لعل فانه وقع وبالمجمل من في الاصل على عطف واولئك هم الفاسقون  
 ووجه الاستثناء وقد ذكرنا انهم غير الاسلام ليزود في حروف العطف ان من عطف الجمله على الجمله قوله تعالى واولئك  
 الفاسقون في فقيه القذف وفي بحث الاستثناء ان قوله تعالى الا الذين تابوا استثناء مستثني لان من تاب من غير القذف  
 مع العلم بان معناه ان ان تابوا او يحل الصد على عزم الاحوال بدلا الاستثناء محله تعالى واولئك هم الفاسقون  
 على الاصل الزنيه وذكر صاحب النكاح في بحث الواو ان دليل المشاركة بين قوله تعالى ولا تقبلوا





[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]









الصالحين من بين العباد والامارة وان كان لهم ولاية جميع العباد والامارة واما ابناهم حسن الباقى على العبد في الدنيا  
 وقيل الزاد بالصالحين المؤمنين من ذلك في الذكر واما ان لا يكون له ولاية في الدنيا فليس له نصيب من ثمرات الجنة  
 المكشوف حيث نكح في الامم للذين ان نكح امرئ من بني قريظة لم يكن له نصيب في ثمنها ولا في ما يطلب من امره  
 في ذلك ومن اصحابنا من قال ان نكح امرئ من بني قريظة لم يكن له نصيب في ثمنها ولا في ما يطلب من امره ولا في ما يطلب من امره  
 اذا دى الى صغيرة او فسد وحين يوجهه ميتا وهو مستلزم محروقة عند اهل العباد بعبارة البيضاة محروقة في الدنيا  
 ولكن بشرط المطالبة حيث قال وفيه دليل على وجوب تزويج المولى والمكحول وذلك عند شهادتين او ثلاثة او اربعة  
 يستبدان به اذ لو استبد الايجاب على المولى والمكحول في الامم وقد ذكر في غير موضع من دعواه الامم وهو موافق للجمهور ودعا  
 الاخير ما ابا بنة صاحب المراكب اذ لا دليل في الآية على ان تزويج النساء الا باجماع الا لا يملك الا ان تزويج  
 العبد والامم الى المولى لا تملك ان الرجل يملك على الرجل الا بالامم الا باذن مائة المولى على المرأة الا بالامم الا بالامم  
 ينظر في الحكم واحد في البيضاة المتعلقين معروفي في كتب الفقه من الحنفية والشافعية والحنابلة والصغيرة والكبرى ثم  
 انه قد ذكر صاحب الامم وفيه ان قوله تعالى وانكحوا الامم الا باجماع الصالحين من عبادكم وانما حكم باسم قوله تعالى وانكحوا  
 الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع  
 كان كلام صالح ليعلم انه وان بران او بالمكن وان كثر الصالحين من عبادكم وانما حكم سواء كان بالصالحين والصالحين  
 او بالمكن انما لا يملك من نكح الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع  
 ليس كونه البنت الرجل الصالح وهو متفق ان لا يكون كونه الصالح في الطريق الا لا يملك من نكح الا بجماع الا بجماع  
 فخر البنتهم الصالحين فصار ولا عسى ان يمتنع من النكاح والتمنع فيمنع من نكح الا بجماع الا بجماع الا بجماع  
 غير من المال فانه عاود في الامم وهو الزوج المقدم في البيضاة في ذلك وفيه انه لا يكون له نصيب من ثمنها ولا في ما يطلب من امره  
 ان بان الحكم صريح في زيادة الدية والمعايش والتمنع من نكح الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع  
 الرزقين او بالنساء وقد قال عليه السلام الرزق بالنكاح وسكن الى رجل الحاجة في كل عليك بالباية ولكن  
 المشية مريضة لولا ان نكح عليه في نفسه فيكم بعد من فضل انما يملك ان الكشاف في هذا الكلام فيقال  
 امام الزاهد قال ابن عباس في الامم انما هي الامم لان الصالحين لا يكونون شيئا وان كثر او قوله تعالى في البيضاة فيمنع  
 نكحها امره لا يستعان مني او ان لم يستقم النكاح والتمنع من نكح الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع  
 النكاح اياكم وحيثما وجد ان النكاح منكم ليس انما يملك من نكح الا بجماع الا بجماع الا بجماع الا بجماع



[illegible]





[illegible]

















[illegible]



[illegible]



[illegible]



[illegible]











اى مال فى البطن ذكر او انتمى تام او ناقص وكذا لا تدعى نفس ما اذا الفعل من اى خير او شر اذ بالانتمى ما زمة على  
 خير وفعلت سب او عازمة على شر ونعت خير او كذا لا تدعى نفس ان اى تموت اذ بالانتمى بارض وضربت او تادى  
 وتقاتل لا يراد بها فري به مرامى القدر حتى تموت فى مكان لم ينظر بالها كانه دى بان ملك الموت مر على سليمان فجلس  
 الى رجل من حسان فقال الرجل من هذا قال ملك الموت فقال لا تدري يدنى من غير الرحمة ان تموتى وتلقى بالهنا او بالعسر  
 فقال ملك الموت كان دوام نظرى الى العجايز اذا مرت ان تقبر ووجه بالهنا وهو عرك وكذا لا تدعى نفس فى  
 ارض تموت كذا لا تدعى فى اى وقت تموت صرصة البعوض اى وقال الفضا والماحصل العلم بعد الهداية للبعوض  
 فيها من الخيرة فيشر بالفرق بين العليين ويعل على انان على حيلة والعبد فيها وسه لم يعرف ما هو العلى به من كسبه ووجه  
 فكيف يعرفه وما لم ينصب له وليا عليه فذا كانه اخذه من الكشاة ويوصى صاحب الدار بك واما فلان ان علم به الخب  
 لمس الامه وان كان ظاهر الاية لا يقتضى المعصية حتى نزول الغيث يعلم ما فى الارحام من محلات علم السامية فان الغ  
 عنده في حيرة وبخلاف علم الغيب والفرق خاتمة الفهم من عموم النكرة المنفية الواقعة تحت النفي لانه لا نزل قولنا فاجوز  
 معناه الغيب لا يعلمها الا بموسى رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه الغيب فى معناه الغيب لا يعلمها الا بموسى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يعلم ان الجسم على دشرة واحدة فوجه من غير الاية الى وجه يعلم منه انه لا علم بالجسم الا بالهنا والهداية الى الجسم  
 قوله تعالى وينزل الغيث ويعلم ما فى الارحام تحت العلم ما دل المعنى والقدر ان العلم عند علم نزول الغيث وما  
 الارحام فينبغي المعنى بعد علم عند من ادعى علم به الخمسة فكذا يوجب من ادعى علم به الخمسة فكذا يوجب  
 والكهانة فان الكهانة تدعى الى الشك والشك والفرق النار ودرى ان من ادعى علم به الخمسة فكذا يوجب  
 فاشارة الى انفسهم فغير بالانفس خمس سنين او بمائة شهر او بمائة يوم ولا سئل عن يومه قوله انما يشارة الى ان من ادعى علم به الخمسة فكذا يوجب  
 الا بعد لم كذا فى ظاهر الاية بالمعنى الذى يجزى بالغيب بالجن الذى يجزى به وبالاولياء العارفين الذين يجزى به بالاولياء  
 وقد قال صاحب المارك واما المنهج الذى يجزى لوقت الغيث فاما يقول القياس المتلقى العالم وما يدرك بالبرهان لا يكون  
 على انه كان لئلا والسن بل العلم كونه واما ما يكون من الجن فالشمس ووجه ان ليس من المعقولة لغيرها بالانفس  
 يكون بمثابة انما اذ اوقم مثلا موت زيد فى المنام والجنة عاقرون فيسبون سره ويخبرون فى تلك الساعة بالوعد  
 زيد فلما ان جاء الخبر بعد شهر او اكثر واخبر بما خبر به الجنة قبل ان يموت الناس انهم يخبرون بالغيب ولا يدرون ان الغيب لم  
 يمت وانهم يخبرون باقدهم ولكنهم سيعلمون من الناس لانا ما يشهد من بعض الاولياء من اخبار المعقولة  
 انه ما لم يستمر مرفوعا يعرف ان القول ما يخبرون باقى الجسم من الذكر ولما يشي وبزول الغيث انهم لا يعلمون ما

[illegible]













[illegible]

[illegible]





[illegible]









[illegible]

[illegible]

المولى على بن محمد السليم بن عبد الله بن افاض





[illegible]



[illegible]





[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]

[illegible]





[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



[illegible]

[illegible]











من اجده ولو قيل بغيره الا انهم على التعريف من غير ما وان كان ما في الزام محقق من حق الباب والحق في الحق في  
 فيه فمفهومه ان لا ينفك فيه من الحق بل يشترط العداوة والاشهاد بالعداوة وان كانت ما في الزام من دونه  
 دون دونه كقول الوكيل وجه الا ان يشترط فيه من غير ما في الزام محقق من حق الباب والحق في الحق في  
 ان يكون واحد ما في الزام محقق من حق الباب والحق في الحق في  
 والعبي والمعتوه في غير الحديث في كماله ليل الطول الكتاب من غير قريب وملك كتب الامور والآية الثانية في باب  
 ان عمل الابن في العبد في قوله تعالى وان طاعتان من المؤمنين افسدوا فاصحوا بهنهما فان طاعت  
 احدهما على الاخرى ففعلوا التي تنهى عن الفحشاء والمنكر المحمود فان طاعت احدهما على الاخرى ففعلوا  
 بالعدل واقتطوا ان الله يحب المتقطين فان طاعت احدهما على الاخرى ففعلوا بالعدل واقتطوا ان الله يحب  
 واقتطوا الله لعلمكم انهم حجتون في الروي في نزول هذه الآية ما ذكر في الدرر والكنان والزماني انه وقع في  
 معلوم على مجلس بعض الافكار وهو على ما في كتاب الحارثي ما في كتاب الحارثي ما في كتاب الحارثي ما في كتاب الحارثي  
 عبد الله بن دونه واما بعد ان بول حارثي من سلكه ومعنى ما في كتاب الحارثي ما في كتاب الحارثي ما في كتاب الحارثي  
 فوهما في قوله تعالى والعدل والعدل في الآية المذكورة والمقصود من طاعتان من المؤمنين افسدوا فاصحوا بهنهما  
 بينهما بالشر والعدل والعدل في الآية المذكورة والمقصود من طاعتان من المؤمنين افسدوا فاصحوا بهنهما  
 خالفوا الطاعة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر المحمود في حرمهم على الله والابا في حرمهم على الله والابا في حرمهم  
 المذكورة الى امر بعد المعاذرة فاصحوا بهنهما بالعدل بحيث يكون موافقا لهما في الامور لا في غيرها شيئا وما في  
 اى عدوا في كل الامور ان امر حبيب المسلمين العاديين بحكمهم بحسن الجزاء وانا في الاسلام بالعدل بيننا بيننا الاول  
 لا يظن الحين من حيث انها بعد المعاذرة بعد الاول تامة في ابدا واما في المعاذرة وقد اكد الله الامر بالاسلام في  
 وعلا فبذلك اذا المؤمن اخذ لغيره ان المؤمنين يحكمونه فيهم من حيث انهم يفسدون الى اهل ولده وهو الابان الموصوف  
 الآية فاصحوا بهنهما في الدين والابان ولهذا الباطل في التفسير وحسب اسم الظاهر موضع المفسر في قوله في حرمهم  
 والعباس ان يقول فيها وانا في حرمهم بالعدل والعباس يقتضي اليهم فكل الى ان اقل من تحمي الى الصبر بيننا  
 وعين المراد الاخرين الاوس والخزرج وقرى اهل حرمهم وانا في حرمهم في قوله وانا في حرمهم في قوله وانا في حرمهم  
 جانا جميعهم فاصحوا بهنهما في الدين والعباس يقتضي اليهم فكل الى ان اقل من تحمي الى الصبر بيننا  
 الباطل حرمهم عن طاعة الامام الحق بحسب المعاذرة موافقا في حرمهم في حرمهم في حرمهم في حرمهم في حرمهم



كركي وبقية سورة والذاريات وبقية السجدة يا من لا يان والاسلام من قول تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 فدا وجدا فيها غيبك من الفسيفساء في هذه الآية اجاب عن قصد الجواب قول الله بعد اخراجه من كان من المؤمنين من  
 قرية او غير قرية الى القرية وان لم يكن كذلك الى ما خرجنا من كان في قرية لو لم يكن من المؤمنين او بعد ما فيها من المؤمنين  
 من المسلمين اذا رادوا ذلك قوم لو اخرجوا من المؤمنين من تلك القرية لم يخرجوا من المسلمين الا اهل بيت واحد وهم لوط  
 وابناه وقبلهم ثم عزر علي ما في تلك القرية وقبلهم من يهود من القرية في عشرين سنة على ما في الحديث واليهما ما خرجنا او اخرجنا  
 المؤمنين والمسلمين انما كانت على ما في قوله ولقد صدقنا المؤمنين مرة والمسلمين اخرى وصدقنا المشركين في غيرهم  
 لتعاقبهم على ان لا يان والاسلام ولقد وكذا رأى صاحب الكشاف والمذكر ولا تكن لا يخرج ملكا من صدق الا من مسلم  
 على قوم لوط لا يخرج من اعداءه من يهود من يهودا في ذلك لان الكافي بالقرية فيها لا يقول بالقبائل حتى يكون الآية دلالة  
 على بل بان مرجع العموم وضوم من وجود الصدق في مادة من لوزم من تخصيص ان الايمان ان لو من يهود ولا يكتسبه  
 وكثرة وسرسله واليهما الاخر افي صدق انساب وتقرى لسان والاسلام ان قسده ان لا الايمان وان محمد رسول الله  
 الصلوة وثق في الزكوة وتقوم رمضان وتجر البيت في زمان يوجد الا دل بدون اتفاق بالعكس ان يجها واخره حسب  
 البعض مستندين بما نقل في الامايد في قوله تعالى قالت الماعز انما قلتم لو كنتم تعلمون ان قولوا لاسلاما وغير ذلك والآية  
 الصريح انما ما وجد ولكن آيات التي ذكرها على ما في قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين والاسلام ان كل ما يدل على النظر  
 فيها انما يدل عليها بحسب الله ولا يكتسبه بل وضمان في شدة من ينشأ عليه السلام لا يجوز لادان ليعال ان المؤمنين لاسلام الجاهل  
 ولا يكتسبه احد على الاخر فليس البطن ومبدأ سورة والظهور فيما ياتي بيان ان الاعمال للمؤمنين مع الجاهل من قوله  
 والذين آمنوا واتبعهم فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 هذا كسب راجع في قول صاحب الكشاف ان قوله تعالى والذين آمنوا فليختر كما يشاء من المؤمنين من قوله ورجعناهم بحرين  
 اي قريتهم بالقرية الذين آمنوا بالقرية والاسلام منهم وانما في قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 ايمانهم بالقرية والاسلام وانما في قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 وانما في قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 ولا يمكن ان يكون قوله تعالى والذين آمنوا فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 والمذكر انما يستدل به قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين  
 وانما في قوله تعالى فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين فليختر كما يشاء من المؤمنين



باسلامه وانما لا يلازم الايمان فهو من المعتصمين وان كانا لا يقران حال موته والافهم من الموقوفين فكذا المقتضى ان  
كل طفل مات حال الكفر باسلامه او باسلامه او بالولاء على الايمان فهو من المعتصمين والافهم من الموقوفين فكذا  
لو كان قطع اطميل الكفر بغيره لا يلازم ان قتال الحكم باسلامه على جميعه يكون كذلك يعني ان يكون من اهل الجهاد وان كان  
من اهل القتال المشركين او المرتدين ولو كان باسبغ ادمه باسلامه باسلامه يعني ان يكون اهل القتال المشركين من اهل الجهاد  
ويبقى ان يحيط التوقف في اهل القتال المعصية والناقصين او اهل القتال الباطل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الضال او اهل القتال  
الجاهل لا اهل القتال الظالمين والمرتدين او اهل القتال باسلامهم او اهل القتال بتدينهم او اهل القتال بالموضوع ولا اهل القتال بالغيره  
من المؤمنين يعني المشبهاء وبما يلازمهم من قتال الاهل للفرقة لان ما يشبهه المصلح لغيره من اهل الجهاد لم يعد له الايمان  
في دار الابد ولا اهل القتال ولا اهل القتال بالغيره او اهل القتال على الاصل ولا اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله  
اصحابه او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله او اهل القتال على كماله  
المؤمنين لانهم ادبوا والايات ولا يلزم لو بعد ذلك من القتال لان اهل القتال المشركين والمرتدين لا يلزم اهل القتال المشركين في كل  
حال ما زاد ولا اهل القتال عن النبي صلى الله عليه وسلم ان علم الاختلاف لم يكن معلوما يعني معلوم فاعلم من اهل القتال اهل القتال المشركين والمرتدين  
حكم اهل القتال الجاهل يعني في كل حال ما ذكره في غير الشريعة الخردية او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل  
عجبا والله اعلم بعبارة سورة البقرة وفيها الايات ذكرت في باب المحرمات واذكر في باب التضييق وبعد ما مر من اهل القتال الجاهل  
من اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل  
الاية اظهرنا ما ثبت انه لا يلازم الايمان على مسلم اهل الجهاد على ما قلنا ان الله افسد من اهل الجهاد والافهم من الموقوفين فكذا المقتضى ان  
شرب مخمر اهل الجهاد يعني لو شربوا من غيرهم على ما في البنية او اهل الجهاد من غيرهم او اهل الجهاد من غيرهم او اهل الجهاد من غيرهم او اهل الجهاد من غيرهم  
ما في المراك وقل يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون  
شرب يوم معلوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم اهل القتال مشرب يوم  
اخره والسياسة في البرزخ يعني في القيامة والسياسة في القيامة والسياسة في القيامة والسياسة في القيامة والسياسة في القيامة والسياسة في القيامة والسياسة في القيامة  
مشرب يوم معلوم وقال الاستاذ رحمه الله في شرح الهداية تحت قوله السياسة الجاهلة حسنة او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل او اهل القتال الجاهل  
مباداة المشركين بسبب الايمان لكل واحد من المشركين في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون الا انه في قوله لا يفترون  
وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت وجوز انما لا يثبت  
في العيين واليهما يثبت يكون في المستوفى واليهما يثبت ان في العيين واليهما يثبت ان في العيين واليهما يثبت ان في العيين واليهما يثبت ان في العيين واليهما يثبت

[illegible]







[illegible]

[illegible]

هذا على الكثرة المتصلة في حتى الدائم نعرف ان الله والخالق والخالق هو الله تعالى عن العيوب الا كونه تعالى خبير فانما يستمر  
 المتصلة وقد مر مره وبها الكلام ان وجد الرقبة فمن لم يجد الرقبة قال لا يجب عليه صيام شهرين ونحوه في سنة عدم جريان  
 الرقبة فخذ الكلام معناه لم يجد ذات الرقبة ولا منشا لشهرين بالعباد فان وجد الرقبة في سنة عدم جريان  
 لان كان لا يشترط في العبد ويعني وان استباح في السنة والافان الصوم فخذ الشافعي معناه لم يجد ذات الرقبة فخذ الكلام معناه  
 او فخذ ان كان وجد الرقبة ولكن بغيره الى الحد من او بغيره ولكن بغيره الى الحد من او بغيره ولكن بغيره الى الحد من او بغيره  
 بغيره فخذ ان كان كان لا يشترط في العبد ويعني وان استباح في السنة والافان الصوم فخذ الشافعي معناه لم يجد ذات الرقبة  
 بل عليه الصيام في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين  
 بعد في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين ومنه الى بعد في كل يوم من الشهرين  
 الكثرة المتصلة في حتى الدائم نعرف ان الله والخالق والخالق هو الله تعالى عن العيوب الا كونه تعالى خبير فانما يستمر  
 شفيين انما هم وكونه من قبل ان يماسوا سنة فقام ان لا يكون من الشهرين رمضان ولا خمسة في صومها ولا ان يماسوا  
 بغيره او بغيره فان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما وان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما وان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما  
 الصيام مفدا على اليوم وواجب جميعا كما جرت به عادة على كل يوم فخذوا في الشهرين فخص كون الصيام على كل يوم من الشهرين  
 مستوفى في صوم كل الشهرين التقدم والتمس التقدم في المس من الشهرين بمعنى مستوفى في صوم كل الشهرين التقدم والتمس التقدم في المس من الشهرين  
 فخذ ما وجد مالك وقال الشافعي لم يقصر الشهرين ليل من ذلك في البيضاوى ولكن اقول نعم ان التمس انما يقتضي  
 ان لا يخالصه ووجوبه ولا يجامى في الشهرين ولكن قولنا ان من قبل ان يماسوا دليل على ان لا يماسوا في الشهرين  
 الشهرين قبل التماس في الشهرين ليل من ذلك في البيضاوى ولكن اقول نعم ان التمس انما يقتضي  
 اذكر في كتب الأصول انه ان طيبا في نعال الصوم ليل من ذلك في البيضاوى ولكن اقول نعم ان التمس انما يقتضي  
 وشافعي لا يستأنف لان الله تعالى اوجب ان يكون الكل قبل المس من الشهرين بمعنى مستوفى في صوم كل الشهرين التقدم والتمس التقدم في المس من الشهرين  
 يستأنف ان يكون الصوم مفدا على اليوم وواجب جميعا كما جرت به عادة على كل يوم فخذوا في الشهرين فخص كون الصيام على كل يوم من الشهرين  
 وليس ولكن يكن اخلاص الكل من المس ليل من ذلك في البيضاوى ولكن اقول نعم ان التمس انما يقتضي  
 التماس في الشهرين ليل من ذلك في البيضاوى ولكن اقول نعم ان التمس انما يقتضي  
 صياما مستوفى في صوم كل الشهرين التقدم والتمس التقدم في المس من الشهرين بمعنى مستوفى في صوم كل الشهرين التقدم والتمس التقدم في المس من الشهرين  
 بغيره او بغيره فان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما وان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما وان انظر بغيره في سنة الاستسباح في ما ما

فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت وسمعت هذه الشككة في كوني الامارة ولا يجوز اعطاء الغيبة وهو محرم ذلك كما  
 بينت في كلامي سابق فقلت من قبل ان ياتوا بالاشاعة في محبة علي الكثرة بالترتبة والصوم مشروط في ايضا كونه قبل ان ياتوا  
 وابس من جعل المطلق على المقدور وحده كانه لا يترافق ذلك لان الكثرة كبرى على الكثرة فلا يمكن في الغيبة ان كان في عاقبة وحرمة  
 وهو كونه انما في مكانين من مكان واحد من حكم القرينة وهو المصوم لا يخلو من ان ياتوا بالاشاعة او كونه في بابا ليس هو في باب  
 في كلام ايضا كونه قبل ان ياتوا بالاشاعة كانه لا يترافق ذلك لانه لا يخلو من ان ياتوا بالاشاعة او كونه في بابا ليس هو في باب  
 ايضا فان من قبل ذلك يكون مساسا قبل تحريم القرينة واصحاب الامانة فيمنع ذلك من اعطاء هذا المصنف في بابا ليس هو في باب  
 لم يستأنف به الا كونه عاقبة اعمى ما يكون الكفارة بنسبة الحرة فلا بد من تقديم الكفارة على الولى ليكون الولى ما لا يبدل  
 كما هو في ما صاحب البداية وفي كونه ان ارادنا ان يكون ذلك في الامانة او لو بد في شمال الكلام لم يستأنف منه ومنه غير الامانة على  
 ان الكفارة قبله وبعده سواء وروى عن الشهور واذا ما كنت في صلاة لا يخرج عليك ان العبد اذا طهر والكفارة قبله وبعده سواء  
 وفي كتب الفقهاء في كونه مسبوقة باللال وان يترافق الصوم في الامانة في صلاة وطيب اللابرة وتذكر صاحب الشان والى ذلك ان  
 استمع المظاہر من الكفارة فلهذا ان ترافق على معنى ان يترافق على ان يترافق وان يترافق على ان يترافق على ان يترافق على ان يترافق  
 فلهذا لا يترافق في ترك الكفارة والاشاعة من الاستماع وبعده مسبوقة في الامانة في السائل الا على ان الغائب محبة  
 في قوله تعالى هو الذي اخرج النبي كثره وامن اخي الكتاب من يد ابراهيم قوله الحسب ما ظنتم ان يخرجوا  
 وظنوا الله ما ظنهم خصوصهم من الله فاقولهم الذين حيث لم ينجسوا ووقد في قوله  
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 فلهذا لا يترافق في ترك الكفارة والاشاعة من الاستماع وبعده مسبوقة في الامانة في السائل الا على ان الغائب محبة  
 في قوله تعالى هو الذي اخرج النبي كثره وامن اخي الكتاب من يد ابراهيم قوله الحسب ما ظنتم ان يخرجوا  
 وظنوا الله ما ظنهم خصوصهم من الله فاقولهم الذين حيث لم ينجسوا ووقد في قوله  
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل





[illegible]





[illegible]













[illegible]

سرم  
کدام است  
و کمال  
الاصح  
و کمال  
و کمال





واما في بيانها فانه من مسكن العزبان وعبارة الهذلي والذبيح ما ذكر حيث تسك هذه الامة في باب العدة على ان  
 تزوج المقتدرة من البيت ثم قال القاضية نفس الزوج وقبل الزنا فيخرج من الامة الواحدة الاولى باعتبار الزوج  
 والثاني باعتبار الزنا فيخرج من البيت المضاف اليها وهو الذي تسكنه فعليها ان تعتد في المنزل  
 اقصاف ايها بالسكنى حال وقوع الفراق والموت لهذه الامة وكذا تسكن بها في باب الرجعة على رد قول فخر بن  
 بجزو المسطرة بالمطاعة للرجعة للزوج حتى يشهد على حرجها بقوله تعالى ولا تحرجوه من بيوتهن الا بعد ذلك لا على  
 من الاخر لم تزوج مطلقا والمسافة فونهم من الاخر لم علم ان المسافة بها مجموعها وانما يجوز ثانيا بالاشهاد وتاليا  
 صاحب الدار ان افترق البيت اليه مسكن لا ملك فيه دليل على ان السكنى واجب ان الخش بجزل والرسكنها  
 فخلان بغير شك ثابت فيما اوصفت لا بد من دار وان منى الاخر لم يشعل الا فيهم غلبا طبعها بعد لهم الى المسكن  
 او رضا لهم من سبيته انما في قوله من بيوتهم دون وذهبن او منازلهن فائدة اخرى وهي ان  
 سكنها من انما يجب بقدر البيت دون الدار والمسترل كالمال من بيتا مفردا من داره كذا في الفوق من البيت  
 والمنزل والدار مسكون بنهم وقد اكد المصنف في هذه الاحكام وبالم فبها بقوله ملك مدو ومدو ومن بعد مدو ومدو  
 فخلان نفسه ثم من السكنى ترك الزوج والاخر لم فقال لا تدرك على اصل المدبر ثم بعد ذلك ارادى لا تدرك تلك النفس او  
 لا تدرك انت ايها المطلق لو ايها النبي يسكنه في بيت بعد الطلاق لعل المدبر ثم بعد ذلك امر بطلبها من الزنا  
 للزوج بطلانها في المطلقة بوجه لو استبان هذا ما عدى والتفهم من كلام صاحب المكنان والدارك ان المطلقة  
 لعل ما ذكر صاحبنا حيث قالوا والمصنف مطلق من مدبرين واحصوا العدة ولا تحرجوه من بيوتهم لعلكم تذكروا ان مدبرين  
 وذكر في كتابه اعتد ان مسطرة الزوج والبيان لا تحرج من بيتها اصلها بخلاف مسطرة الموت فانها تخرج من الاولين  
 في منزلها وان مسطرة البائن لا بد من مسطرة فيها بين الزوج وحسن ان يسكنها في داره فانه على الحيثانية  
 لغيرها وان كان الزوج فاسقا او ضايق للمنزل عليها الا لاوى تزوج الزوج عن البيت اثبات انه لا يجوز للرجل المطلق  
 بالعدة والامطار بين كان في الحيثانية ليجعل مسطرة الفضا والعدة الاسكيا المخرج او التسريح بالاحسان وهو كذا  
 في قوله تعالى فاذا طلقتموهن من قبلهن فكنن لهن ما كنن لهن فاسكنن بمجرت اي لمجرت بحسن  
 المعاشرة والنفقة والمراعاة وذلك في سورة البقرة غير مرة وهو من قولها في فاسكنن بمجرت اي لمجرت بالاحسان  
 والمستهدة والنفقة والضر والنفقة وذلك في سورة البقرة غير مرة وهو من قولها في فاسكنن بمجرت اي لمجرت بالاحسان  
 صاحب الهذلي في كثير من المواضع منها في باب العدة حيث قال فاسكنن بمجرت اي لمجرت بالاحسان في التسريح بالاحسان











[illegible]



[illegible]



[illegible]













[illegible]





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

